

مجموعه الرسائل ، واستدراك لطالب
المحفوظات ، اعضاد لجنة المصاحف
مصدرها الصالح على طبعه على الجواز
لجميع

محمد بن محمد المرادي
مطبع



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القري
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فروع اللغة

أبو عبد الله السبلي

مع تحقيق كتابه

الضوابط الكلاسيكية في المصاحف العجيزة

رسالة مقدمة لمنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

٢٩٧١

اعداد الطالب

محمد بن عبد الرحمن السبلي



اشرف الاستاذ الدكتور

محمد بن عبد الرحمن السبلي

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م



بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : أبو عبد الله السلمي مع تحقيق كتابه "الضوابط الكلية فيما تصح الحاجة إليه من العربية".

الدرجة العلمية : الماجستير .

الطالب : محمد بن نجم بن مواي السليالي .

الملخص

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في ثلاثة فصول ، يطوِّها النصُّ المحقَّق ، ثم الفهارسُ . تمَّ من خلال الفصل الأول - التعريفُ بأبي عبد الله السلمي ، حياته وآثاره . أما الفصل الثاني فقد تضمَّن الحديثَ من آرائه واختياراته في الأبنية ، والأدوات ، والعامل ، والإعراب ، والتراكيب . واختتمتْ هذا الفصل بالحديث من اتجاهه في النحو . وأما الفصل الثالث فقد خصَّص للحديث من كتاب " الضوابط الكلية فيما تصح الحاجة إليه من العربية " ، توثيق نسبته ، والتعريف بمادته ومنهجه ، وشواهدهِ وما دره . ولقد حاولت - من خلال الحديث من مادته ومنهجه - ربطه بالكتب الأخرى التي رأيت أنه قد سار على نهجها . ثم وطأتُ - في آخر هذا الفصل - للنص المحقق بوصفٍ نسخت ، ومنهجي في التحقيق .

ولقد أسلم هذا البحثُ إلى نتائج من أهمها : أنه كشف عن شخصية أبي عبد الله السلمي ، ونفى بعض الأوهام المتعلقة بها . ومنها أنه كان كفيلاً - كما يفهم من ظاهر نصِّه باقوت - ونفى أيضاً نسبة مخطوطة في التفسير إليه تحتفظ بها مكتبة دار الكتب الوطنية في تونس - ، وأبان عن مكانته العلمية في عصره ، وعرف بصنغاته في فنون متعددة ، فقد أُلِّف في التفسير ، والحديث ، والأصول ، والنحو ، والبلاغة . ثم عرف كذلك بتلاميذه والرواة منهم .

ومن النتائج التي اضطلع بها هذا البحثُ أنه حاول أن يبيِّن منزلة السلمي في النحو ، فقد كان في غالب الأمر صاحبَ اختيارات ، شأن في ذلك شأن العلماء في عصره ، وأنه كان يغلب عليه المذهبُ البصريُّ ، وإن وافق الكوفيين في بعض المسائل .

ولقد راعى السلمي في ترتيب كتابه هذا نظريةَ العامل ، حين بدأ بالرفوعات ، وأتبعها المنصوبات ، ثم المجرورات ، وهو في هذا متأثر بالفارسيِّ وابن جنبي في كتابيهما الإيضاح واللمع .

هذا وإنَّ تحقيقَ نصِّ كتاب السلمي وإخراجه بعد إضافة نافعةٍ ، لأنه يكشف عن منهج متميز من كتب النحو الشائعة في العصور المتأخرة . ولا شك أنَّ الدارسين سوف يفيدون - إن شاء الله - من هذا العمل ؛ ذلك أنَّ هذا الكتابَ على وجازته وثيقُ الصلة بالتراث الأول للنحو ، ومن هنا كانت أهمية إخراج هذا النصِّ .

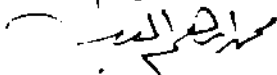
ولقد أبرز علي في التحقيق هذا النصِّ ، وقدمه ، وربطه بالمدارس الأساسية ، ونبه على مشكلاته . والله ولي التوفيق .،،

صيد كلية اللغة العربية



د / محمد بن مريمي الحارثي

المشرف



أ. د / محمد بن إبراهيم البنا

الطالب



محمد بن نجم بن مواي السليالي

المعززة
بسم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والعلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
والآخريين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن اهتدى بهديه
إلى يوم الدين .

أما بعد ، فلقد كان أبو عبدالله محمد بن عبدالله السُّلَمِيُّ أحد
طوائف الأجلاء الذين كانت لهم مشاركة في غير طم من العلوم
الإسلامية ، فأَسهم بذلك في بناء تراث أمتنا العظيمة . وَلَمَّا أَرَسْنَا
تناول حياة هذا العَلم بالدرس ، ولا غيباً من آثاره ، رأيت أن يكون موضوع
بحثي لنيل درجة الماجستير هو " أبو عبدالله السُّلَمِيُّ مع تحقيق كتابه
" الضوابط الكلية فيما تَمَس الحاجة إليه من العربية " . وكان ما حفزني
إلى هذا الاختيار أمران :

أما أحدهما : فهو الرغبة في التعرف بالسُّلَمِيِّ ، وبما كان
يتمتع به من مكانة طيبة عرفها له المتقدمون ، فأثنوا بها عليه ، تلك
المكانة التي تجلت آثارها في تنوع مصنفاته بين التفسير ، والحديث ،
والأصول ، والنحو ، والبلاغة ، وفي كثرته تلاميذه والرواقية منه .

وأما الآخر : فهو محاولة الإسهام في إحياء هذا التراث العظيم ،
والتزويد بما فيه من عمق وأصالة ، وذلك بتحقيق أحد نصوصه ، وهو كتاب
" الضوابط الكلية . . . » .

وتنقسم دراستي هذه إلى ثلاثة فصول ، يحتلها النص المحقق :

فَرَفَّتْ من خلال الفصل الأول منها بأبي عبدالله السُّلَمِيِّ ، نسبه

ومولده ، وأسرته ، وصفاته ، وشيوخه ، وثقافته ، وتلاميذه ، ووفاته ، وآثاره .

أما الفصل الثاني فقد ضَمَّنَتْه الحديث من آرائه واختياراته ، فسي الأبنية ، والأدوات ، والعاقل ، والإعراب ، والتراكيب ، ثم اهتمت بالحديث من اتجاهه في النحو ، وقد تَمَيَّنَ لي ظبَّةُ المذهب البصرى طيه فأنه في ذلك شأن كثير غيره من المتأخرين . وقد نَبَحَتِ الدراسة في هذا الفصل من كتاب الضوابط الكتبية ، إذ لم يقع لي غيره من آثار هذا الرجل .

وأما الفصل الثالث فقد تناولت فيه الحديث من كتاب الضوابط ، فوثقت نسبه ، وعرفت مبادئه ، ومنهجه ، وشواهد ، ومصادره .

ولمَّا كان هذا الكتاب كتاباً تعليمياً فقد حاولتُ - من خلال الحديث من مبادئه ومنهجه - رَبِّطُهُ ببعض كتب النحو التعليمية الأخرى ، التي رأيت أنه قد سار على نهجها .

أما تحقيق كتاب الضوابط فقد وَطَّأْتُ له بوصف نمخته ، ومنهجي في التحقيق ، الذي قام أساساً على ضبط النص ، وتقويمه وربط مسأله - ما أمكنني - بكتب النحو مراعى الرجوع إلى المصادر الأصلية .

ثم أتبعْتُ النصَّ المحققَ بفهارس الآيات ، والحديث والاقوال ، والأشكال ، والأصاليب والنماذج النحوية ، والشعر ، والأعلام ، والقبائل والطوائف ، والمواضع ، ثم فهرس المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات . ولقد تَمَثَّلَتْ مصادر هذا العمل دراسة وتحقيقاً فيما يلي :

١ - كتب التراجم .

٢ - كتب النحو والصرف .

- ٣ - كتب اللغة .
- ٤ - كتب القراءات ، والتفسير ، وإعراب القرآن .
- ٥ - كتب الحديث الشريف .
- ٦ - الدواوين الشعرية .

»

وختاماً لحباني أحمد الله - تعالى - الذي أمان طي إتمام
هذا البحث ، فجا طي هذه الصورة التي أرجو أن تكون قريبة من الصواب .
ثم أشكر لأستاذي الدكتور محمد بن إبراهيم البنا ، ما قدمه لي
من توجيه ورعاية ، فمنذ أن أبديت له رغبتني في تسجيل هذا الموضوع
لم يكن طي بوقته ، ونمحه ، وطمه ، ولم يزل معي في كل خطوة أخطوها ،
حتى انتهى البحث إلى ما هو طيه الآن . ولقد كان لآرايه وتوجيهاته
أكبر الأثر في هذا العمل . بارك الله له في طه ، ونفع به ، وجزاه عني
خير ما يجزي به عباده الصالحين .

وأود هنا أن أذكر فأشكر فضل الأستاذ الدكتور محمد بن محمد
الثبتي ، فهو الذي أمدني بمخطوطة كتاب الضوابط ، ثم لم يهمل طي
بعد ذلك بما احتجت إليه من مشورة أو مرجع ، وكم لميتاد من أباد طي
طلبة العلم ، جعلها الله في موازينه يوم تجد كل نفس ما عملت من خير
محضراً .

كما أشكر الدكتورين الفاضلين سعد بن حمدان الغامدي ، وحماد
ابن محمد الشالي ، فلقد كان لتشجيعهما ، وحثهما لي كبير الأثر في نفسي ،
أشكرهما طي ذلك و طي ما أمداني به من المراجع ، وما أسدياه إلي من

النصح ، والأفكار النيرة التي أفدت منها كثيرا ، فجزاها الله من خير الجزاء .

ولا أنسى الدعاء بالتوفيق والشوية لأخي العزيز حسن بن محمد ابن عبد الرحمن الذي أفدتُ كثيرا من مكتبته العامرة .

فإلى هؤلاء جميعا ، وإلى كلِّ من قدَّم لي هونا ، أزجي الشكرَ ، شكرَ معترف بالفضل لأهله .

أمَّا القاصون طوى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى - وفي مقدمتهم عميدها السابق ، أستاذي الفاضل الدكتور طيبان بن محمد الحازمي ، وعميدها الحالي الدكتور محمد بن مريسي الحارثي - فلهم مني جزيل الشكر ، والدعاءُ بأن يجزيهم الله خير الجزاء ، لقاء ما يقدمونه لطلبة العلم من خدمات جليلة .

وأسأل الله التوفيق والسداد ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب

العالمين ،،،

الدراسة

وتشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : أبو عبدالله السامى (حياته وآثاره) .

الفصل الثانى : آراؤه واختياراته .

الفصل الثالث : كتاب الضوابط الكلية فيما تمس الجامعة

إليه من العربية .

الفصل الأول

أبو عبد الله السامى (حياته وآثاره) .

الفصل الأول

أبو عبدالله السُّلَمِيُّ (١)

(٥٢٠ - ٦٥٥ هـ)

(١) (١١٢٤ - ١٢٥٢ م)

اسمه ونسبه :

هو : شرف الدين ، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن
أبي الفضل ، السُّلَمِيُّ ، الرَّمَيْي ، الأندلسي .

- (١) انظر في ترجمته : معجم الأديباء ١٨/٢٠٩-٢١٣ (٦٢) ،
والتكلمة لكتاب الصلة لابن الأثير ٢/٦٦٣-٦٦٤ (١٦٨٩) ،
وتراجم رجال القرنين لأبي شامة ١٩٥-١٩٦ ، والذيل والتكلمة
٦/٣٠٢-٣٠٤ (٧٨٩) ، وذيل مرآة الزمان ١/٢٦-٢٧ ، وإشارة
التعيين في تراجم النحاة واللغويين ٣١٩ (١٩٠) ، والمعبر
٥/٢٢٤ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٢-٣١٨ (٢٢٠) ، والوافي
بالحضرات ٣/٣٥٤-٣٥٥ (١٤٣٥) ، وحيون التواريخ ٢٠/١١٢-
١١٩ ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/٦٩-٧٢ (١٠٧٩) ،
وطبقات الشافعية للأسنوي ٢/٤٥١-٤٥٢ (١١٣٣) ، والبلغة
في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٠٠-٢٠١ (٣٣٠) ، والمعقد الثمين
٢/٨١-٨٦ (٢٣٤) ، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي
شبهه ١٤٣-١٤٤ (١٠٢) ، وبغية الوعاة ١/١٤٤-١٤٦ (٢٤١) ،
وطبقات المفسرين للداودي ٢/١٦٨-١٧٢ (٥١٣) ، ونفح
الطيب ٢/٢٤١-٢٤٢ (١٥٨) ، وشذرات الذهب ٥/٢٦٩ ،
وهدية المعارفين ٢/١٢٥-١٢٦ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان
٥/٣٦٥ ، والأعلام ٦/٢٣٣ .
- (١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٣٦٥ .

هكذا ذكره أكثر من ترجم له ، إلا أنني وجدت نسبه في العبر
للذهبي على النحو التالي : * أبو عبدالله محمد بن طي بن محمد بن
عبدالله بن محمد بن أبي الفضل ... (١) ففيها نرى أباه طيبا
وجده محمدا ، ولا ندري منشأ هذا الخلاف ، فنسبه في سیر اعلام
النبلاء موافق لما ذكره أكثر المترجمين (٢) .

ثم إنني وجدت نسبه في طبقات ابن قاضي شبيهة على النحو التالي :
* محمد بن محمد بن عبدالله بن محمد بن أبي الفضل (٣) ، ففيها
نرى أباه محمدا وجده عبدالله .

وقد لقب السُّلَمِيُّ بشرف الدين في الشرق (٤) ، وكُنِّيَ بأبي
عبدالله ، ووطن ذلك اعنق المترجمون .

وقد نُسِبَ إلى * سُلَيْم * ، وهي نسبة صريحة - إن شاء الله - ،
فعرّب الأندلس حريمون على الانتساب إلى القبائل العربية ، يقول المقرئ :
* وكان عرب الأندلس يتسمون بالقبائل ، والعنائر ، والبطون ، والأفخاذ ... (٥)
والرُّسِيُّ - بضمّ الهم وسكون الراء - ، ومعدّها سين مهبطه - (٦)
نسبة إلى رُوسيه ، إذ ينحسُّ مترجموه على أنه من أهلها . وهي مدينة

- (١) العبر ٥/٢٢٤ .
- (٢) سیر اعلام النبلاء ٢٣/٣١٣ .
- (٣) طبقات ابن قاضي شبيهة ١٤١ .
- (٤) الذيل والتكلمة ٦/٣٠٢ .
- (٥) نفع الطيب ١/٢٩٣ .
- (٦) وفيات الأعيان ٣/٣٣١ .

في شرق الأندلس من أعمال تُدمير اختطَّها عبد الرحمن بن الحكم بن هشام (ت ٢٣٨ هـ) ، وانعمرت حتى صارت قاعدة الأندلس في زمن ابن مردنيش (ت ٥٦٧ هـ) ، وإليها يُنسب ابنُ سيده ، وابنُ البنا^(١) .
وقيل في نسبه أيضا : المالكي^(٢) ، والغاربة كلهم مالكيون ، إلا النادر منهم^(٣) . بيد أننا نجد ابن النجار يذكر أنه كان شافعيًّا المذهب ، نقل ذلك عنه القري^(٤) .

كما أنَّ تاج الدين السبكي قد ترجم له في طبقات الشافعية^(٥) ، وكذلك الأسنوي^(٦) ، فلعلمه قد تحوَّل إلى مذهب الشافعي فيما بعد .

مولده :

أجمع المؤرخون على أنَّ مولده برُسِيَّة ، إلا أنَّ الأقوال فسي تحديد العام الذي ولد فيه قد اختلفت ، فورد في ذلك غير قول .

وإنَّ أقدم نعتٍ في هذا الشأن هو ما ذكره باقوت - من السلمسي نفسه - ، قال : " أخبرني أنَّ مولده برُسِيَّة سنة سبعين وخمسة " .^(٧)

-
- (١) معجم البلدان ١٠٧/٥ ، وانظر وفيات الأعيان ٣/٣٣١ .
 - (٢) ذيل مرآة الزمان ٧٦/١ ، وهيون التواريخ ١١٧/٢٠ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ١٤١ .
 - (٣) العقد الثمين ٨٣/٢ .
 - (٤) نفح الطيب ٢/٢٤٢ .
 - (٥) طبقات الشافعية الكبرى ٦٩/٨ .
 - (٦) طبقات الشافعية للأسنوي ٤٥١/٢ .
 - (٧) معجم الأديبا ٢١٠/١٨ .

وهن ياقوت نقة السيوطي، وغيره. (١) وهذا التاريخ قال ابن النجار
أيضا، نقل ذلك منه الأسنوي، والمقري. (٢) وزاد الذهبي - بعد أن ذكر
هذه السنة - قوله: "في أولها". (٣) وتابعه ابن الصاد (٤)، طس
حين جعله ابن الكثير في ذى الحجة من السنة نفسها (٥)، ووافق ابن
قاضي شهبة (٦). أما الدماطي فقد ذكر أن مولده في ذى الحجة من
السنة التي قبلها. (٧) ولم يجزم الفاسي في ذلك، بل قال: "سئل
[أي: الطلي] عن مولده، فذكر أنه في ذى الحجة سنة تسع
وستين وخمسة مائة برُسية، وقيل: سنة سبعين". (٨)

وشة قول ثالث أورده اليونيني - من قبل - بعد أن ذكر هذين
القولين السابقين، قال: "... وقيل سنة إحدى وسبعين وخمسة مائة". (٩)
ولم يقع لي عند غيره.

-
- (١) بغية الوعاة ١/١٤٥، وطبقات المفسرين للداودي ٢/١٦٩.
 - (٢) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٤٥٢، ونفح الطيب ٢/٢٤١.
 - (٣) الصبر ٥/٢٢٤.
 - (٤) شذرات الذهب ٥/٢٦٩.
 - (٥) صيون التواريخ ٢٠/١١٧-١١٨.
 - (٦) طبقات النحاة واللغويين ١٤١.
 - (٧) طبقات المفسرين للداودي ٢/١٧١.
 - (٨) العقد الثمين ٢/٨١، وانظر الوافي بالوفيات ٣/٣٥٤.
 - (٩) ذيل مرآة الزمان ١/٧٦.

ولعل الأولى في هذا الشأن القول بأن مولده كان في أول سنة
سبعين، أو قبل أيام * ، كما ذكر الذهبي ^(١) ؛ وذلك لأن سنة سبعين
هو قول ياقوت وابن النجار، وقد طاصر السلمي والتقى به ؛ أما ياقوت فقد
رأيناه يقول : * أخبرني * ولا شك أن ذلك مني على سؤال وجهه إلى
السلمي ، ولعل ذلك كان بالموصل حيث رآه ^(٢) . وأما ابن النجار
فإننا نجده يقول : * اجتمعت به غير مرة وطلقت عنه شيئا من شعره * ^(٣) .
ولعله قد سأله عن مولده أثناء هذه الاجتماعات ، وهو مؤرخ مُسرف
بتحري الدقة فيما يقول . وربما كان مولده قبل بدو سنة سبعين بأيام ،
خاصة أننا قد رأينا بعضهم يذكر أنه في ذي الحجة من سنة تسع وستين .
والله أعلم .

أسرته :

أما أسرته فإن ما بين أيدينا عنها لا يبدو أن يكون مجرد إشارة
طابرة ، * ويبدو أن الحديث عن خاصة الأسرة كان يُعدُّ عند الأقدمين
من سوء رخين من لغو القول ، فلم يكن ليشغلهم * . ^(٤) وكل ما انتهى
إلينا في هذا الشأن نَحْنان ؛ أحدهما نقله الذهبي عن ياقوت ، وهو قوله
: * وهو من بيت كبير وحشة * ^(٥) . والآخر ذكره ابن الأثير ، قال :

(١) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ .

(٢) معجم الأديب ٢١٠/١٨ .

(٣) طبقات ابن قاضي شهبة ١٤٣ .

(٤) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ص ٥٠ (بتصرف يسير) .

(٥) سير أعلام النبلاء ٣١٥/٢٣ .

• وكان أبوه فقيهاً (١) . ولعل في هذا النص ما يشير إلى أن لوالده مشاركة في العلم وإن لم يكن من الجوزين .
ولا نعلم ما إذا كان السلمي قد تزوج أم لا ، إذ لم يتعرض أحد من ترجموا له لهذا الأمر .

صفاته :

لا يوجد بين أئمتنا من نصوص السلمي ما يمكن أن نستنبط منه شيئاً من صفاته ، فما بين يديّنا هو كتاب الضوابط الكلية ، ولم يظهر لي فيه ما يشير إلى شيء من ذلك ، ولو تمسّر لنا غيره من نصوص هذا العَلم فلربما كان عوناً لنا على استنباط بعض معالم شخصيته ؛ لذا فإن الحديث عن صفاته سيكون في ضوء ما انتهى إلينا من نصوصٍ عند مترجميه ، وإن كانت من العِلة بحيث لا تصورنا ملاح هذه الشخصية كاملة .

فما وصفه أنه كان ذكياً ، جيّد الفهم (٢) . من الله طيبه بالعقل الصائب ، والذهن الثاقب ، فقد كان يتكلم في العلوم بعقل صائب ، وذهن ثاقب ، كما ذكر الذهبي نقلًا عن باقوت (٣) .

وقال ابن النجار : • وله قريحة حسنة ، وذهن ثاقب ، وتدقيق في المعاني • (٤) .

-
- (١) التكلّة لكتاب الصلة ٢/٢٦٣ .
(٢) المعبر ٥/٢٢٤ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٣ .
(٣) سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٥ .
(٤) المعقد الثمين ٢/٨٢ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ١٤٣ .

وكان - رحمه الله - عدلا ثقة^(١)، متين الديانة^(٢)، كشيبر
الصالح، والعبادة والحج^(٣)، يقول ابن عبد الطلك: "... تَوَدَّ بَيْن
مكة والمدينة - كرمها الله -، والشام وغيرها من البلاد نحو خمسين
سنة، فحج كل سنة، واستمر على هذه الأعمال المبرورة حتى شهر ذكروه،
وعظم صيته، وكان كلما قدم على بلد احتفل الولاة والأكابر من الولاة
وغيرهم للقاءه... (٤)

ومن صفاته أيضا ما ذكره ابن النجار، قال: "وهو زاهد، متورع،
... فقير، مجرد، متعفف، نزه، قليل المخالطة، حافظ لأوقاته، طيب
الأخلاق، كريم، متودد". (٥)

(٦)
كما كان رحمه الله تاركا الرياسة، حسن الطريقة، مقتصدا في أموره.

هل كان السلمي ضربا ٢ :

حكى لنا ذلك ياقوت، قال: "وكان نبيلاً، ضرباً، يحل بعض
مشكلات أقليدس". (٧). ونقله عن ياقوت السموطي، والداودي (٨).

-
- (١) الذيل والتكلمة ٣٠٣/٦.
 - (٢) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣.
 - (٣) تراجم رجال القرنين ١٩٥، وذيل مرآة الزمان ٧٧/١.
 - (٤) الذيل والتكلمة ٣٠٣/٦.
 - (٥) انظر سير أعلام النبلاء ٣١٤/٢٣، ونفح الطيب ٢٤١/٢.
 - (٦) تراجم رجال القرنين ١٩٥، وذيل مرآة الزمان ٧٧/١.
 - (٧) معجم الأديب ٢١١/١٨، والمراد كتاب أقليدس اليوناني في
أصول الهندسة والحساب، وقد وضعت له شروح بالعربية كثيرة،
كشف الظنون ١٣٧-١٣٦.
 - (٨) بغية الوعاة ١٤٥/١، وطبقات المفسرين للداودي ١٦٩/٢.

وذكر ذلك النزكي ، ويبدو^١ أنه اعتمد طن باقوت أيضا ، كما يظهر من
ما دره التي نَعَى عليها . (١)

وهذا النص يتطلب منا الوقوف عنده قليلا ، ذلك أنَّ لدينا من
الشواهد ما يدفع القول بأنه كان ضريرا ، وهي :

أولا : أنَّ أحدا من ترجموا للسلمي لم يشر إلى شيء من ذلك - فيما أعلم -
بما فهم الذهبي الذي نقل - من باقوت أيضا - كما فعل
السيوطي والداودي ، وقد نقلَ عنه غيرُهم . (٢)

ثانيا : أنَّ المؤرخ ابن النجار قد التقى بالسلمي ، - كما التقى به
باقوت ، بل كان اجتماعه به ضربة ، كما سبقت الإشارة إليه - ،
ونذكرنا جوانب من شخصيته ، كالفهم الثاقب ، والقرحة الحسنة ،
والتدقيق في المعاني ، (٤) ولم يشر إلى أنه كان ضريرا ، فلو أنه
كان أصى لكان هذا الأمر قسنا بأن يذكره ابن النجار ، كغيره
من الصفات التي ذكرها .

وثالثا : وهو ما نجده طن فلاف مخطوطة كتاب الضوابط الكلية من سماع
وإجازة بخط منسوب إلى مصنفه السلمي ، وكذلك الإجازة التي في
آخر الكتاب فقد نُيِّلتَ بالخط نفسه ، منسوبا إليه أيضا ، طس
ما سيتهن عند وصف النسخة إن شاء الله .

-
- (١) الأعلام ٢٣٣/٦ .
(٢) انظر سير أعلام النبلاء ٣١٤/٢٣ - ٣١٧ .
(٣) وانظر ذلك أيضا في رسم تلاميذ السلمي عند ذكر ابن النجار .
(٤) انظر سير أعلام النبلاء ٣١٤/٢٣ ، والعقد الثمين ٨٢/٢ ،
وطبقات ابن قاضي شهبة ١٤٣ ، وطبقات الداودي ١٧٠/٢ .



بيد أن أقوى دليل يُعتمد عليه في إثبات أن السلمي كان بصيراً ،
ولم يكن ضريباً ما ورد في ترجمته عند ابن عبد الطك ، قال : " . . . فلم
يتعرض إلى أحد من الناس طى طبقاتهم لاستقضاء حاجة ، إلا الاطلاع
طى ما في خزائهم من الكتب ، فيفتنون المبادرة إلى براده ، فيستعير
منها ما له فيه غرض ، ويعكف طى انتساخه أو تعليق ما اختاره منه ،
أو المعارضة به ، ويصرفه إلى ربه . . . " (١) وفي هذا النص كما ترى ما
يفيد أنه كان بصيراً ، وإلا فكيف يعكف طى الانتساخ والمعارضة ؟ .
ولو أن قائلنا قال : ربما أضرفني آخر حيات ، فإن هذا مردود ؛
لأمرين :

أما أحدهما : فإننا لو سلمنا بأنه كان كفيف البصر وأن باقوت
قصد هذا المعنى فإن ذلك يعني أن بصره قد كف قبل سنة ست
وشرين وستائة ، لأنها السنة التي توفي فيها باقوت . وهو تاريخ
متقدم كما ترى ليس في آخر حياة السلمي المتوفى سنة خمس وخمسين
وستائة ، طى ما سيذكر فيما بعد . (٢)

وأما الآخر : فإن السماع الذى فى آخر مخطوطة الضوابط والذى
يحمل الخط المنسوب إلى المصنف تاريخه ثالث عشر ربيع الاول من
سنة ست وأربعين وستائة كما يظهر من صورة ذلك السماع .
ولا أرى سهلاً إلى القول بأن كلمة ضريب الواردة فى طبعمة
معجم الأديب محرفة من كلمة أخرى ، خاصة وأنها قد وردت عند
السيوطى والداودى ، كما سبقت الإشارة إليه ، فلا شك أنها أيضاً فى
نسختهما من معجم باقوت .

(١) الذيل والتكلمة ٣٠٣/٦ .

(٢) انظر ص ٥٧ ما يأتى .

هذا وإنَّ من معاني "ضرب" في اللغة "صبر" ، يقول ابن منظور : " والضرب من الناس والدواب : الصبر طى كل شيء " (١) .
فلعل باقوت قد قصد هذا المعنى ، ولا نجد في السياق ما يدفعه ، إذ الصبر من الصفات التي يمكن أن يتحلل بها الاشراف والعظماء من الرجال ، ثم إنه وصف عقب ذلك بأنه كان يحل مشكلات أقليدس في العلوم الهندسية والحساب ، وهو ما يقتضى أن يتحلل صاحب ذلك بالإنسية والصبر ورياضة النفس .

(١) اللسان (ضرب) .

شيوخه :

لقد حرص السلمي - رحمه الله - على تحصيل العلم ، والرحلة
في طلبه ، فالتقى بجماعة من أعلام الشيوخ ، وأخذ عنهم ، سواء كان
ذلك في الأندلس ، أو في بلاد المشرق . (١)

وسوف نرى من خلال ما تذكره عن شيوخه ، والإشارة إلى ما أخذه
عن كل شيخ أنه لم يكن حبيساً فن معين ، بل أخذ من كل علم ينصيب
وافر ، على أنه من الملاحظ أن غالباً أخذه قد كان من المحدثين
والنحاة ، وإن كان قد أخذ عن سواهم من الأصوليين وغيرهم ، وهذه
ترجم موجزة لهؤلاء الشيوخ ، وهم :

١ - أبو القاسم بن حبيش (٥٠٠ - ٥٨٤ هـ) :

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن يوسف ، أبو القاسم
ابن حبيش .

نزيل مرسية ، برع في النحو ، وولي القضاء بجزيرة سُقْر ، ثم
بمرسية . وكان أحد الأئمة بالأندلس في الحديث وغيره ولفنته ،
وله المغازي مجلدات . (٢)

روى عنه السلمي بالأندلس . (٣)

(١) سيأتي الحديث من رحلاته في رسم ثقافته .

(٢) بخية الوعاة ٢/٠٨٥ (نقلًا عن الصفدي) .

(٣) الذيل والتكلمة ٦/٣٠٢ .

٢ - الحَجْرِي (٥٠٥ - ٥٩١ هـ) :

أبو محمد عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله الأندلسي ،
الرصيني ، الحَجْرِي (١)

نزل ستة ، أحد أئمة الأندلس ، فني بالحديث وتقدّم فيه ،
وكان موصوفاً بجودة الفهم ، والصلاح والورع والعدالة ، سمع الكثير .
وحدث عنه جماعة . (٢) سمع منه السلمي الموطأ رواية يحيى بن يحيى
في سنة تسعين وخمسة . (٣)

٣ - عبد المنعم بن الفرس (٥٢٤ - ٥٩٧ هـ) :

عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن محمد الخزرجي ، الغرناطي
أبو محمد بن الفرس .

من بيت طم وجمالة كان مستبحراً في فنون المعارف ، محققاً بهما
نافذاً فيهما . قيل : إنه أحفظ أهل الأندلس لمذهب مالك بعد ابن
زرقون .

استظهر أوان طلبه الكتابين : المدونة ، وكتاب سيبويه ، وخرهما .
اعتنى بكتاب سيبويه ، ومصنفات الفارسي وابن جنى . وله مصنفات كثيرة
ومن أجلها صنّفه في " أحكام القرآن " ، وله اختصار المحتسب لابن جنى ،

(١) بفتح الحاء وسكون الجيم ، نسبة إلى حجر ذي رصين . الوافي بالوفيات

٥٧٥/١٧

(٢) ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٥١/٢١ ، والوافي بالوفيات ٥٧٥/١٧ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ ، والعقد الثمين ٨١/٢ .

وكتاب المسائل التي اختطف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة. (١)
ذكر سماع السلمي عنه الذهبي. (٢)

٤ - صفوان الكاتب (٥٠٠ - ٥٩٨ هـ) :

صفوان بن إدريس بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عيسى بن إدريس
التجيبى ، العرسى ، أبو بحر ، الكاتب .

كان أدبها ، حسيبا ، مُتَمَتِّعا من الظرف ، رَبَّانٍ من الأدب ، حافظا ،
حسنَ الخط ، سريعَ البديهة .

روى عن أبيه ، وخاله ، وابن حبيش ، وغيرهم . وأجاز له ابن بشكوال .
وروى عنه الياهريّ ، وأبو الربيع بن سالم ، وغيرهما .

له تواليف أدبية منها زاد المسافر ، وكتاب الرحلة ، وكتاب العجالة .
توفى سنة دون الأربعمين . (٣)

أخذ عنه السلمي الأدب . (٤)

٥ - المندائي (٥١٢ - ٦٠٥ هـ) :

محمد بن أحمد بن بختيار بن علي بن محمد المندائي ، الواسطي . (٥)

-
- (١) الذيل والتكلمة ٥٨/١/٥ ، وإشارة التعمين ١٩٦ ، والإحاطة
٤٥١/٣ ، والديهاج المذهب ١٣٣/٢ .
- (٢) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ .
- (٣) معجم الأدباء ١٠/١٢ ، والذيل والتكلمة ١٤٠/٤ ، والإحاطة ٣٤٩/٣ .
- (٤) إشارة التعمين ٣١٩ .
- (٥) ويقال : المندائي ، كافي معجم الأدباء ٢١١/١٨ ، وانظر
توضيح المشتبه ١٢٤/٣ .

كان جَيِّدَ المعرفة ، صحيحَ الأصول ، متيقظاً ، روى الكثيرَ وصار
أسند أهل زمانه ، وقُصِدَ من الآفاق .

قال عنه المنذري : * وكان بقية السلف ، وشيخ القضاة والشهود ،
وآخر من حدث بمسند الإمام أحمد كاملاً من أبي القاسم بن الحسين . . .
سَمِعَ مِنْهُ السُّلَمِيُّ * السُّنَدُ * ، ومات أثناء القراءة . (٢)

٦ - عبد الوهاب بن سُكَيْنَةَ (٥١٩ - ٦٠٢ هـ) :

عبد الوهاب بن طي بن طي بن عبد الله البغدادي ، المعروف
بأبن سُكَيْنَةَ .

إمام مقري* ، شيخ العراق في عصره . قرأ القرآن بالروايات ، وعنى
بالحديث فناية تامة ، وقرأ المذهب ، والخلاف ، والأدب . وقصده طلاب
العلم من سائر الأقطار ، وحدث بالشام ، ومصر ، والحجاز ، وبغداد . (٣)
سَمِعَ مِنْهُ السُّلَمِيُّ ببغداد ، وحدث عنه بكتاب شمائل النبي للترمذي . (٤)

٧ - منصور الفُرَّوْى (٥٢٢ - ٦٠٨ هـ) :

منصور بن عبد المنعم بن عبدالله بن محمد الفُرَّوْى . (٥)

(١) التكلية لوفيات النقطة ١٥٨/٢ (١٠٦٤) . وانظر سير أعلام النبلاء

٤٣٨/٢١ ، وغاية النهاية ٥٦/٢ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٣١٧/٢٣ .

(٣) ذيل تاريخ بغداد ٣٥٤/١ - ٣٧٨ ، والتكلية لوفيات النقطة

٢٠١/٢ (١١٤٦) ، وغاية النهاية ٤٨٠/١ .

(٤) انظر برنامج الوادي آشي ٢٠٨ ، والعقد الثمين ٨١/٢ .

(٥) بفتح الفاء وضماً ، والأول أكثر ، نسبة إلى فراوة ، بليدة ما يلي

خوارزم ، التكلية لوفيات النقطة ٢٢٨/٢ ، وانظر معجم البلدان

٢٤٥/٤ (فراوة) .

كان ثقة ، مكرا ، صدوقا ، سمع من أبيه ، وجده ، وغيرهما . وحدث
عنه جماعة منهم ابن الصلاح ، وابن نقطة ، والمرسي ، وغيرهم . (١)

سمع منه السلمى بنيسابور ، وحدث عنه بالسنن الكبير للبيهقي ،
وغريب الحديث للخطابي . (٢)

٨ - يونس بن يحيى (٥٣٨ - ٦٠٨ هـ) :

أبو محمد يونس بن يحيى بن الحسن بن أبي البركات بن أحمد
الهاشمي البغدادي .

سمع من جماعة ، وحدث بمكة ، وصره . روى عنه البرزالي ، والتاج
القسطلاني ، وغيرهما . (٣)

سمع منه السلمى بمكة . (٤)

٩ - ابن دهاق (٠٠٠ - ٥٦١ هـ) :

إبراهيم بن يوسف بن محمد بن دهاق الأوسي ، الملقب ، المعروف
بأبن الرأفة .

قال عنه الصفدي : " روى الموطأ عن ابن حنبل ، وكان فقيها ،

(١) انظرها بالإضافة إلى المصدرين السابقين - سير أعلام النبلاء ٤٩٤/٢١ .

(٢) معجم الأديب ٢١١/١٨ ، والوافي بالوفيات ٣٥٤/٣ - ٣٥٥ ،

والعقد الثمين ٠٨١/٢ .

(٣) التكلية لوفيات النقة ٢٢٨/٢ (١٢٠٣) وسير أعلام النبلاء

٠١٢/٢٢ .

(٤) معجم الأديب ٢١١/١٨ ، والذيل والتكلية ٣٠٢/٦ .

حافظاً للرأى ، ورأس فى طم الكلام ، وشرح " الإرشاد " لإمام الحرمين ، وصنف كتابها فى الإجماع . . . (١)

(٢) أخذ عنه السلمى الأصول ، وذلك بمالقة سنة تسعين وستائة .

١٠ - ابن الفضل المقدسى (٥٤٤ - ٦١١هـ) :

الإمام الحافظ أبو الحسن طى بن الفضل بن طى بن فرج المقدسى ، الاسكندراني .

تلقاه بالاسكندرية طى مذهب الإمام مالك طى جماعة من الأئمة .

ورحل إلى مصر وسمع طى جماعة منهم عبدالله بن برى النهوى .

وحدث بالحرمين الشريفين ، والاسكندرية ، ومصر ، وغيرها . وحدث

فيه جماعة . له كتاب " الصيام " بالأسانيد ، والأربعون فى طبقات الحفاظ . (٣)

سمع منه السلمى بمصر . (٤)

(١) الوافى بالوفيات ١٧١/٦ . وانظر الإحاطة ٣٢٥/١ ، والديباج

المذهب ٢٧٣/١ - ٢٧٤ .

(٢) معجم الأديب ٢١٠/١٨ ، وسير أعلام النبلاء ٣١٥/٢٣ .

والذى فى طبعة معجم الأديب " دقاق " - بالقاف بعد الدال -

ولعله صحف من دهاق . وصوابه : دهاق - بالهاء - ، كما فى

سير أعلام النبلاء ، والوافى ، والديباج المذهب ؛ فابن دقاق هو :

إبراهيم بن محمد بن أحمد بن دقاق الحنفى الفقيه المورخ ،

المتوفى سنة تسع وثمانمائة . الدليل الشافى طى المنهل الصافى

ص ٢٥ . ولا يجوز أن يكون السلمى قد قرأ عليه ؛ لأنه متأخر عنه ،

كما ترى .

(٣) انظر التكملة لوفيات النفاة ٣٠٦/٢ (١٣٥٤) ، ووفيات الأعيان

٢٩٠/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٦٦/٢٢ .

(٤) العقد الثمين ٨١/٢ .

١١ - تاج الدين الكندي (٥٢٠ - ٦١٣ هـ) :

أبو اليمان زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن تاج الدين الكندي .
شيخ القراء والنحاة بدشق ، حفظ القرآن الكريم في صغره ، وقرأ
بالقراءات وله عشر سنين ، أخذ النحو من ابن الشجري ، وابن الخشاب ، واللغة
من الجواليقي ، وكان مستحضراً لكتاب سيهويه ، له حواشي على ديوان المتنبي
و على ديوان ابن نبات . (١)

قرأ عليه السلي كتاب سيهويه بدشق . (٢)

١٢ - ابن قُيون (٥٤٦ - ٦١٣ هـ) :

أبو محمد قُيون بن محمد بن عبد العزيز بن قُيون الأنصاري
المرسي .

إمام مقي ، أخذ القراءات من ابن هذيل وابن غريب . تصدّر
للإقراء بمرسية ، وشهر بذلك . وأجاز له جماعة منهم ابن بشكوال والمسهلي ،
وأخذ الناس عنه ، وكان راوية للحديث عدلاً ضابطاً ، وشارك في المرهبة
والأدب . (٣)

قرأ عليه السلي القرآن ببلديه . (٤)

(١) إنباء الرواة ١٠/٢ ، وإشارة التعمين ١٢٢ ، وغية الوعاة ١/٥٧٠ ،

وغاية النهاية ١/٢٩٧ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٣١٧/٢٣ ، وانظر معجم الأديباء ١٨/٢١٠ .

(٣) الذيل والتكلمة ٥/٥٢٤ - ٥٢٥ ، وغاية النهاية في طبقات القراء

٢/٣ - ٤ .

(٤) معجم الأديباء ١٨/٢١٠ ، وذيل مرآة الزمان ١/٧٧٠ .

١٣ - الجَازِمِيُّ (٠٠٠ - ٦١٣ هـ) :

معين الدين محمد بن إبراهيم بن أبي الفضل السهلي ، الشافعي ،
الجَازِمِيُّ .

كان إماماً ، مفتياً ، مصنفاً ، صنّف " الكفاية " في الفقه ، وإيضاح
الوجيز ، وشرح أحاديث المذهب ، وله طريقة في الخلاف . (١)
قرأ عليه السلمي الخلاف . (٢)

١٤ - ابن الحَرَسَتَانِي (٥٢٠ - ٦١٤ هـ) :

القاضي أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن أبي الفضل ، الدمشقي ،
الشافعي ، ابن الحَرَسَتَانِي . (٣)

كان إماماً ، فقيهاً ، ولي القضاء بدمشق ، حدث بدلائل النبوة
للبيهقي ، وبصحيح مسلم . روى عنه خلق كثير . قال عنه ابن نقطة : " وهو
أسند شيخ لقينا من أهل دمشق " . (٤)
أخذ عنه السلمي ، ذكر ذلك الفاسي . (٥)

-
- (١) رويات الأمان ٢٥٦/٤ ، والوافي بالوفيات ٨/٢ ، وطبقات
الشافعية الكبرى ٤٤/٨ .
- (٢) معجم الأديب ٢١٠/١٨ ، وسير أعلام النبلاء ٣١٧/٢٣ .
- (٣) نسبة إلى حَرَسَتَانَا ، قال ياقوت : " بالتحريك وسكون السين ، وتاء
فوقها نقطتان ، قرية كبيرة عامرة في وسط بماتين دمشق طي طريق
حصن ، بينها وبين دمشق أكثر من فرسخ " . معجم البلدان ٢٤١/٢ .
- (٤) تكملة الإكمال ٣٣٩/٢ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٨٠/٢٢ ، وطبقات
الشافعية الكبرى ١٩٦/٨ .
- (٥) العقد الثمين ٨١/٢ .

١٥ - زينب بنت الشَّعْرَى (٥٢٤ - ٥٦١ هـ) :

أم المؤيد زينب بنت عبد الرحمن بن الحسن بن أحمد الجرجانيّ ،
المعروف بالشَّعْرَى .

أدركت جماعة من العلماء ، وأخذت منهم رواية وإجازة ، ومن
أجازها عبد الغافر الفارسيّ ، وأبو القاسم الزمخشريّ ، وحدّث فيها ابن
الصلاح ، والمرسيّ ، وغيرهما . (١)

سمع منها المرسيّ جزءاً ابن نجيد (٢) ، والاربعين حديثاً
للحسن الشيبانيّ (٣) ، وفصل الزمخشريّ . (٤)

١٦ - العَمِيدِيّ (١٠٠٠ - ١٠٦٥ هـ) :

أبو حامد محمد أو أحمد بن محمد بن محمد العَمِيدِيّ (٥) ،
السرقيّ .

صنف الإرشاد ، والنفايس ، وغيرهما . كان بارها في الخلاف ،
والنظر ، وله طريقة في المباحة . (٦)

بحث معه السلمي في الإرشاد . (٧)

-
- (١) سير أعلام النبلاء ٨٥/٢٢ ، والوفائي بالوفيات ١٥/٦٥ .
(٢) العقد الثمين ٢/٨١ . وانظر معجم الأديب ١٨/٢١١ . وابن نجيد
هو إسماعيل بن نجيد النيسابوريّ (ت ٣٦٦ هـ) من آثاره جزء في الحديث .
معجم المؤلفين ٢/٢٩٨ .
(٣) برنامج الوادي آشي ٢٦٦ .
(٤) طه العيبة ٢/٢٣٦ - ٢٣٧ .
(٥) بفتح العين المبهطة ، وكسر الميم ، وسكون الياء المثناة من تحتها ، وبعدها
دال مبهطة . كذا ضبطه ابن خلكان ، وقال : " ولا أمرف هذه النسبة
إلى ماذا ، ولا ذكرها السمعاني " . وفيات الأعيان ٤/٢٥٨ .
(٦) وفيات الأعيان ٤/٢٥٧ ، وسير أعلام النبلاء ٢٢/٧٦ ، ٩٧ .
(٧) سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٧ . وانظر معجم الأديب ١٨/٢١٠ .

١٧ - ابن ملاحب (٥٤٢ - ٦١٦ هـ) :

الشيخ الفاضل السنند داود بن أحمد بن محمد بن ملاحب البغدادي .
سمع من طائفة منهم أحمد بن بختيار السدائي ، والقاضي الأرمني .
حدث ببغداد ، ودمشق . وحدث عنه جماعة منهم الهرزالي والمنذري .^(١)
سمع منه السلمي بدمشق ، ذكر ذلك الفاسي .^(٢)

١٨ - المؤيد الطوسي (٥٢٤ - ٦١٧ هـ) :

أبو الحسين المؤيد بن محمد بن علي بن حسن الطوسي ، الإمام ،
المقري .

روى القراءات من كتاب الغاية لابن مهران سمعا من أبي القاسم
ابن طاهر ، وسمع صحيح مسلم ، وصحيح البخاري ، والموطأ ، وتفسير الثعلبي ،
وحدث بالكثير ، ورجل إليه من الأقطار .^(٣)

سمع منه السلمي صحيح مسلم جميعه بنيسابور سنة سبع وستائه ،^(٤)
وروى عنه الموطأ رواية أبي مصعب ، وجزء ابن نجيد .^(٥)

-
- (١) التكلة لوفيات النقلة ٤٧١ / ٢ (١٦٨٢) ، وسير أعلام النبلاء ٩٠ / ٢٢ .
(٢) العقد الثمين ٨١ / ٢ .
(٣) التكلة لوفيات النقلة ٢٦ / ٣ (١٧٦٥) ، ووفيات الأعيان ٣٤٥ / ٥ ،
وسير أعلام النبلاء ١٠٤ / ٢٢ ، وغاية النهاية ٣٢٥ / ٢ .
(٤) استفاد الرحلة والاعتراب ٣٧٠ ، وبرنامج التجميعي ٨٤ ، وانظر
معجم الأدباء ٢١١ / ١٨ .
(٥) العقد الثمين ٨١ / ٢ .

١٩ - القطب المصري (٠٠٠ - ٦١٨ هـ) :

إبراهيم بن طلي بن محمد السلمي، الصغريّ، المعروف بالقطب المصري .

قال عنه الصفدي : " قدم خراسان ، وقرأ على الإمام فخر الدين ، وكان من كبار تلامذته . و صنف في الحكمة ، وشرح " كليات القانون " بكاملها . . .
بحث معه السلمي بنيسابور ، ذكر ذلك الذهبي . (٢)

٢٠ - أبوروح الهروي (٥٢٢ - ٦١٨ هـ) :

أبوروح عبد المعز بن محمد بن أبي الفضل بن أحمد الخراسانيّ ، الهرويّ .

سمع من جده لأنه عمه عبد الله بن أبي قاصم ، وجماعة غيره . وله شذيفة في جزء . وسمع صحيح البخاري من خلف بن قطاء ، وروي كتاب الأنواع والتقسيم . (٣)

(٤)
حدث عنه جماعة منهم البرزاليّ ، وابن النجار ، والمرسيّ ، وغيرهم .
سمع منه السلمي بهرارة صحيح ابن حبان وغيره . (٥)

-
- (١) الوافي بالوفيات ٦٩/٦ ، وانظر طبقات الشافعية الكبرى ١٢١/٨ ،
وحسن المحاضرة ٥٤٠/١ .
(٢) سير أعلام النبلاء ٣١٧/٢٣ .
(٣) كتاب التقاسيم والأنواع هو سند أبي حاتم محمد بن حبان ، انظر برنامج الوادي آشي ٢٠١ .
(٤) سير أعلام النبلاء ١١٤/٢٢ - ١١٥ .
(٥) برنامج التجيبي ١٢٧ ، والعقد الثمين ٨١/٢ ، وانظر معجم الأديب ٢١١/١٨ .

٢١ - الطبيب النحويّ (٥٥٨ - ٥٦١٩) :

أبو القاسم الطبيب محمد بن الطبيب بن الحسين الكنانيّ ،
المرسيّ، النحويّ .

من بيت علم مشهور ، كان فقيها مجتهدا ، أجاز له الصهيلي وابن
خضاعة ، وابن بشكوال ، وغيرهم . وروى عنه جماعة . وولي قضاء مرسية . (١)
أخذ عنه السلميّ النحويّ . (٢)

٢٢ - ابن الشريك الدانيّ (٥٥٥ - ٥٦١٩) :

أبو الحسن طي بن يوسف بن محمد بن أحمد الانصاريّ ، يعرف
بإبن الشريك الضريب .

دانيّ ، سكن مرسية ، كان مقربا ، بارعا في علم العربية ، أخذ
القرآت من أبي إسحاق بن محارب ، والعربية من أبي القاسم بن تمام ،
وسمع من أبي عبد الله بن حميد ، وأبي القاسم بن حبش ، والصهيلي ،
وروى عنه جماعة . وذكر أنه كان نجارا ، فلما كف بصره انقطع إلى طلب
العلم فبرز في النحو . وكان آية من آيات الله في الفهم والذكاء . (٣)
أخذ عنه السلميّ النحويّ ، روى ذلك ياقوت من السلميّ نفسه . (٤)

- (١) انظر الذيل والتكلمة ١٧١ / ٤ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢١٠ .
(٢) معجم الأدباء ٢١٠ / ١٨ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢١٠ .
(٣) انظر الذيل والتكلمة ٥ / ٢٢٥ - ٢٢٦ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢١٣ - ٢١٤ .
(٤) معجم الأدباء ٢١٠ / ١٨ .

٢٣ - ابن عبد السميع (٥٣٨ - ٦٢١ هـ) :

عبد الرحمن بن محمد بن عبد السميع القرشي ، الواسطي ، المقرئ ، المحدث .

من بيت قراءة ، رواية ، وعدالة ، صلاح . سمع بواسط وبغداد عن جماعة كثيرة ، وحدث بالكثير . له كتاب لباب المنقول في فضائل الرسول ، والنخب في الخطب ، وغيرها . (١)

سمع منه السلمي الحديث بواسط . (٢)

٢٤ - الشلوبين (٥٦٢ - ٦٤٥ هـ) :

الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي ، الأزدي الشلوبين .

كان إمام مصر في العربية بلا مدافع . روى عن السهيلي ، والجزولي ، وغيرها . وأخذ منه شاهير النحو واللغة في القرن السابع ، أشال ابن صفور ، وابن الحاج ، وابن أبي الربيع ، وغيرهم . من مصنفاته التوطئة ، وشرح الجزلية ، وتعليق على كتاب سيبويه ، وتقييد على الفصل . (٣)

قرأ عليه السلمي كتاب سيبويه جميعه ، وكتب له - الشلوبين - بخطه : " غفقت مع فلان في كتاب سيبويه " . (٤)

(١) التكملة لوفيات النفاة ١٤ / ٣ (١٩٦٢) ، وسير أعلام النبلاء ٢٢٢ / ١٨٥ ،

وفاة النهاية ٣٧٧ / ١ .

(٢) معجم الأديباء ١٨ / ٢١١ .

(٣) بغية الوعاة ٢ / ٢٢٤ ، ومقدمة محقق التوطئة .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢١٦ - ٣١٧ ، وانظر معجم الأديباء ١٨ / ٢١٠ .

طعمه وشقافته :

لقد عاش المسلم في فترة كانت العلوم الإسلامية فيها قد بلغت مرحلة متقدمة من النضج . وقد هيا الله له الأسباب ، فأخذ من كل طعم بنصيب وأفر ، يبدو ذلك جليا في تنوع صفاته ، فلم يكن حبيبا فمن معين^(١) . كما يتضح أيضا من خلال نعت العلماء له والشنا عليه ، فقد أجمعوا على وصفه بالعلم والفضل .

فهذا ياقوت يترجمه بقوله : " الأديب ، النحوي ، المفسر ، المحدث ، الفقيه ، أحد أرباب مصرنا ، أخذ من النحو والشعر بأوفر نصيب ، وضرب فيه بالسهم النصيب " .^(٢)

وقال عنه ابن النجار : " وهو من الأئمة الفضلاء في فنون العلم : الحديث ، وطوم القرآن ، والفقه ، والخلاف ، والأصول ، والنحو ، واللغة ، . . . وله صفات في جميع ما ذكرناه . . . ما رأيت في غيره مثله " .^(٣)
وذكره السيوطي وأثنى عليه ، فقال : " كان من أعيان العلماء الأئمة الفضلاء ، ذا معارف متعددة ، بارعا في علم العربية ، وتفسير القرآن الكريم " .^(٤)

ونعت الذهبي بالإمام العلامة ، البارع ، القدوة ، المفسر ، النحوي ، ذي الفنون .^(٥)

(١) انظر الحديث من صفاته ص ٥٨ ما يأتي .

(٢) معجم الأديب ٢٠٩/١٨ - ٢١٠ .

(٣) انظر العقد الثمين ٨٢/٢ ، وطبقات النحاة واللغويين ١٤٣ .

وطبقات المفسرين للداودي ١٧٠/٢ .

(٤) ذيل مرآة الزمان ٧٧/١ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٣١٢/٢٣ ، والمعبر ٢٢٤/٥ .

وترجمه تحفيذه المحب الطبري * بالشيخ ، الفقيه ، الإمام ،
العالم ، المحدث ، . . . فخر الزمان ، طم العلماء ، زين الرواس ، إمام
النظار ، رئيس المتكلمين ، أحد طما الزمان ، المتصرف أحسن التصرف في
كل فن . (١)

وذكره أيضا تحفيذه الآخر شرف الدين الديماطي في معجمه ،
فترجمه مع النحاة ، والأدباء ، والفقهاء ، والمحدثين ، والفسرين . (٢)

هذه نماذج من وصف العلماء له ، والشناؤه عليه ، يتبين لنا من
خلالها أنه لم يقتصر على طم معين ، بل كان - رحمه الله - بحر معارف ،
كما نعت الذهبي . (٣)

ولعل من المناسب هنا أن نشير إلى أهم العوامل التي كانت
ورا تكون هذه الثقافة المتعددة الجوانب .

وأول هذه العوامل هو تلك البيئة الأولى التي نشأ فيها ،
وأمني بها أسرته فقد عرفت بالفضل ، ثم إن آباءه كان فقيها . كما سبقت
الإشارة إليه . ونضيف إلى ذلك ما كان يتمتع به المسلم من عقلية تتسم بجودة
الفهم ، والذكاء والقرحة الحسنة .

ولا شك أن الرحلات كانت أحد روافد هذه الثقافة ، فلقد كان
من راب طلبة العلم الاهتمام بحقابة الشيوخ ، والانتقال إلى بلدانهم
للسماع والرواية ، لعلمهم أن لقاء الشيخة مزيد كمال في التعليم . . . ، وأن حصول
الطكاك من المباشرة والطقين أشد استحكما وأقوى رسوخا . (٤)

(١) العقد الثمين ٨٢/٢ . وانظر طبقات الفسرين للداودي ١٧٠/٢ .

(٢) طبقات الفسرين للداودي ١٧١/٢ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٣١٧/٢٣ .

(٤) مقدمة ابن خلدون ص ١٢٥٥ .

وقد أكثر السلميّ من الرحلة في طلب العلم ، يقول عنه الذهبيّ :
" كان كثيراً الأسفار ، والتطواف ، جماعة لفنون العلم " (١) ، وقال غيره :
" سمع الكثير بالمغرب والشرق " (٢) . وقد بدأ طلبه للعلم ببلدته
مرسية ، فقرأ فيها القرآن والنحو ، والأدب ، ثم ارتحل إلى مالقة سنة
سنة تسعين وخمسائة ، فالتقى هناك بابن دهاق ، وأخذ منه الأصول .
ووصل في رحلته غرباً إلى سبتة ، حيث التقى بالحجّريّ ، وسمع منه
الموطأ (٣) . ثم بدأ بعد ذلك رحلاته إلى بلاد الشرق ، ولقد روت لنا
كتب التراجم هذه الرحلة التي جمع فيها الأقطار ، يقول تلميذه المحب
الطبريّ : " وجمع الأقطار في رحلته ، ارتحل إلى غرب بلاده ، ثم إلى
الاسكندرية ، والديار المصرية ، والشام ، والعراقين ، ودخل بلاد المعجم ،
وناظر ، وقرأ ، وأقرأ ، واستفاد ، وأفاد . . . ، وجار بمكة سنين كثيرة " (٤)
وقد تيسّر له في هذه البلدان الالتقاء بالشيوخ والأخذ عنهم ،
فتحمل له بذلك جطة من المعارف ، فما رواه من الكتب في رحلات صحيح
سلم ، والموطأ ، وسند أحمد ، وإن لم يتمه فقد مات شيخه الحنّائيّ
أثناء القراءة ، وشاغل النبي للترمذيّ ، وصحيح ابن حبان ، وغيرها من
الأجزاء في الحديث . كما بحث فيها الخلاف ، وقرأ الأصول وحسدت
بالسنن الكبير للبيهقي . وقرأ كتاب سيويه مرتين إحداهما بالمغرب

-
- (١) العبر ٢٢٤/٥ ، وانظر شذرات الذهب ٢٦٩/٥ .
(٢) إشارة التعمين ٣١٩ ، والبلغة ٢٠٠ .
(٣) تقدم هذا في رسم شيوخي .
(٤) العقد الثمين ٨٣/٢ . وانظر الحديث من رحلاته في معجم الأدباء
٢١٠/١٨ ، وسير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ فابعدها ، وطبقات
الشافعية الكبرى ٦٩/٨ ، ونفح الطيب ٢٤١/٢ .

طن الشلمين ، والثانية بدشق طن التاج الكندي . كما قرأ الفصل للزمخشري ، وغريب الخطابي . وقد رأينا ذلك كله في رسم شيوخه . وهناك أمر آخر له أثر كبير في تكوينه العلمي ، وهو حرمه طن اقتناء الكتب ، فلقد كان معتنيا بها ، محصّلا لها ^(١) . وبها فتسج به عليه صرفة في ثمن الكتب . ^(٢) فاجتمع له منها قدر كبير ، فصار له في كل بلد ينتقل إليه من الكتب بحيث لا يستصحب معه كتابا في سفره اكتفاء بما له في البلد الذي يسافر إليه . ^(٣) ولما توفي كانت مودعة بدشق ، فرسِمَ بيئها ، فكان يساع منها في كل ثلاثة جلسة ، فبيعت في نحو من سنة ، وحرّزت ثمنها عظيما . ^(٤)

تلك بعض اللحات من ثقافة السلمي ، وهي دالة طن ما بذله في طلب العلم من جهود جعلته من أفاضل عصره ، الذين يؤخذ منهم .

شعره :

بقي أن نشير إلى جانب آخر متصل بثقافة السلمي ، وهو شعره ، أما نشره فلم يقع لي منه شيء ، وإن كان قد قيل عنه : * له النظم الرائق ، والنثر الفائق ^(٥) ، ووصفه بالآديب غير عالم ، كما سبق .

(١) تراجم رجال القرنين ١٩٦ ، وذييل مرآة الزمان ٧٧/١ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ .

(٣) معجم الأديباء ٢١١/١٨ .

(٤) العقد الثمين ٨٣/٢ - ٨٤ .

(٥) معجم الأديباء ٢١٢/١٨ .

وإنَّ ما وصل إلينا من شعره عبارة من مقطوعات ، روتها لنا كتب
التراجم ، يصدق عليها - في نظري - ما قيل من العلماء من أنهم
لا يكادون يحسنون الشعر - طى أن منهم من حاز الأوسمة ، فبرع
في الأدب والشعر براعته في العلم ، و منهم أبو العلاء المعري (٣٦٣-٤٤٩هـ)
ومن شعره قوله ، وقد تاروا عنده في الصفات : (١)

مَنْ كَانَ يَرْغِبُ فِي النَّجَاةِ فَمَا لَهُ
فَمِرَاتِبِجِ الْمُصْطَفَى فِيمَا أَتَى
ذَلِكَ السَّبِيلُ السَّاتِمُ وَغَيْرُهُ
سَبِيلُ الضَّلَالَةِ وَالْغَوَايَةِ وَالرَّدَى
فَاتَّبَعَ كِتَابَ اللَّهِ وَالسَّنَنَ الَّتِي
صَحَّتْ فَذَلِكَ إِذَا اتَّبَعْتَ هُوَ الْهُدَى
وَدَعِ السُّؤَالَ بِكُمْ وَكَيْفَ فَإِنَّهُ
بَابُ بَجْرٍ ذَوِي الْبَصِيرَةِ لِلْعَمَى
الَّذِينَ مَا قَالَ النَّبِيُّ وَصَحْبُهُ
وَالتَّابِعُونَ وَمَنْ مَنَّا هَجَمَ قَفَا
ومثل هذا بعيد من مجال الشعر ، وأقرب إلى أن يوصف بالنظم .
ونحو هذه الأبيات قوله ، وقد قيل له ، وهو مريض : ما هيأت
من الزاد ؟ ما بقي إلا الرحيلُ ، فقال ارتجالاً : (٢)

(١) ذيل مرآة الزمان ٧٨/١ ، والأبيات في معجم الأدباء ٢١٢/١٨ ،
وسير أعلام النبلاء ٣١٤/٢٣ .

(٢) الوافي بالوفيات ٣٥٥/٣ ، والبيتان في معجم الأدباء ٢١٢/١٨ ،
والعقد الثمين ٨٥/٢ .

قالوا : محمدٌ قد كبرتَ وقد أتى

دامي الحمام وما اهتمت بسزا

قلتُ : القبيحُ من الكريمِ لضيفه

عند القدومِ مجيئه بالسزا

ومن هذا الباب أيضا قوله : (١)

قالوا فلانٌ قد أزالَ بهاءه

ذاك العذارُ و كان بدر تمام

فأجبتهم بل زادَ نورَ بهائه

ولذا تضامفَ فيه فرطُ غرامي

استقصرت الحاظه فتكاثرت بها

فأتى العذارُ بمدّها بسهام

ومنه قوله ، وقد دخل بعض بلاد العجم فلم يعبا به : (٢)

أجهلُ قدرِي في الوى ومكانتي

تزيدُ طن مرقن الساكين والنمر

ولي حسبٌ لو أنه متقسمٌ

طن أهلِ هذا العَصْرِ ها هو اطن العَصْرِ

كما أن فخري ظاهرٌ لذوي الثمن

وهلٌ يخضي عند الهدو سنا البدر

وأعجبُ أن الغربَ يهكي لفرقتي

أسنٌ ومحبًا الشرقِ يلقى بلا بشر

(١) معجم الأديب ٢١٢/١٨ والأبيات في طبقات الشافعية الكبرى

٧٠/٨ ونفع الطيب ٢٤٢/٢

(٢) العقد الثمين ٨٦/٢ والأبيات في ذيل مرآة الزمان ٧٩/١

وله أبيات أخرى منشورة في كتب التراجم (١) ، وما انتهى
إلينا من هذا الشعر لا ينظم صاحبه في سلك الشعراء ، ولكنه دال على
محاولات لصاحبه جرى فيها على نسق غيره من طائفة تلك العصور ، حين
كانوا ينظمون في العلوم ، وما أشبه ذلك .

(١) انظر ذيل مرآة الزمان ٧٧/١ - ٧٩ ، وسير أعلام النبلاء ٣١٦/٢٣
والمعقد الثمين ٨٦/٢ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ١٤٣ .

تلاميذه والرواة عنه :

إنَّ من الطبيعي ، وقد كان السلمي * متضلعا من العلم * (١) ، كما أنه قد جمع الأقطار في رحلته ، * ولم يزل يقرئ * ويدرس حيث حل * (٢) ، فحدّث * بالكثير بصر ، والشام ، والعراق ، والحجاز * (٣) ، من الطبيعي أن يكثُر تلاميذه ، والرواة عنه .

وقد وقع لي من أسما * هو * لا * التلاميذ ، والرواة عدد كثير . وفيما يلي أسما * هم مرتبة ترتيبها معجبا ، حيث إننا نجعل تاريخ وفاة بعضهم ، مع الإشارة - ما أمكن - إلى طرف من ترجمة كل منهم ، وهم :

* ١ - إبراهيم بن عبد الرحمن بن نوح بن محمد ، بها * الدين المقدسي ،
الدشقي الشافعي (٦٣٩ - ٧٢٠ أو ٧٢١ هـ) :

تفرد بأجزا * . وكان ناظرا للمدرسة الرواحية وغيرها . سمع من
الرشيد بن سلعة ، وإسماعيل العراقي ، والمجد الاسفرائيني ، والمرسي
وغيرهم ، وأجاز له جماعة * (٤) .

* ٢ - إبراهيم بن عمر بن عبد العزيز بن الحسن القرشي (٥٠٠ - ٦٦٣ هـ) :
قال عنه الذهبي : * المحدث المتقن . . . كتب عن ابن صباح ، وابن اللتي ،
وكريمة فأكثر ، . . . * (٥) .
ورد ذكره في الحجاج الذي في آخر كتاب الضوابط .

-
- (١) سير أعلام النبلا * ٣١٣/٢٣ .
(٢) العقد الثمين ٨٣/٢ .
(٣) معجم الأربا * ٢١١/١٨ .
(٤) معجم الشيوخ ١٤١/١ ، والدرر الكاشفة ٣٨/١ ، وذكره أيضا الذهبي
فيمن حدث عن السلمي ، سير أعلام النبلا * ٣١٣/٢٣ .
(٥) العبر ٢٧٣/٥ ، وانظر شذرات الذهب ٣١٢/٥ .

٣ - إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر الطبري، المكي، (٦٣٦-٥٧٢٢هـ) :
أخذ عن جماعة * منهم أبو الحسن علي بن هبة الله بن الجعفي،
وأبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسي، ونجم الدين التتسان بن خليل
العسقلاني، وسواهم... (١). سمع علي ابن أبي الفضل مستند ابن حبان
سنة أربع وأربعين وستائة (٢).

»

٤ - أبو الحرم بن رشيد بن عبد الوهاب الأنصاري، الصالح الخباز
(٦٣٤ - ٥٧٠٨هـ) :

قال الذهبي : " إنسان مبارك ، متعفف ، سمع المرسي ، وخطيب مراد " ،
وقال : " أخبرنا أبو الحرم بن رشيد ، و محمد بن عمر ، ويحيى بن محمد ،
وابن منعة ، ومحمد بن أحمد البجدي - بقراءتي عليهم - قالوا : أنا محمد
ابن عبد الله السلمي... (٣) "

(١) برنامج الوادي آشي ٨٥ ، وانظر مستفاد الرحلة والافتراب ٣٨١ .

(٢) مستفاد الرحلة والافتراب ٣٨٥ .

(٣) معجم الشيوخ ٢ / ٤٢٤ .

٥ - أبو القاسم بن أبي بكر بن سافر بن أبي بكر بن أحمد المالكي ،

الشهير بابن زيتون (٦٢٠ - ٥٦٩ هـ) :

الفقيه الاصولي ، ولي قضاء تونس مرتين . رحل إلى المشرق ،
* روى فيه من جماعة كأبي عبد الله محمد بن أبي الفضل العرسبي ، وهزالدين
أبي محمد عبد العزيز بن عبد السلام ، وغيرهما . . . (١)

* كان إماماً عالماً ، ذا فضل ودين ، حسن الخلق والخلق . . .
وكان مجلسه يفتخر بحضور طلاب العلم . . . (٢)

٦ - أحمد بن إبراهيم بن صباح بن ضياء ، الإمام شرف الدين ، أبو

العباس الفزاري (٦٣٠ - ٥٧٠ هـ) :

المقري ، النحوي ، الشافعي ، خطيب جامع دمشق . قرأ القرآن
طن السخاوي ، وغيره . روى كتاب السنن الكبير للبيهقي . وقرأ العربية
طن مجد الدين الإربلي ، وكان أحسن أهل زمانه قراءة للحديث . أخذ
عنه العربية جماعة منهم القمفازي . (٣)

وحدث من السلمي ، كما ذكر الذهبي . (٤)

٧ - جمال الدين أحمد بن عبد الله بن شعيب التميمي الدمشقي (٥٩٠ - ٦٦٤ هـ) :

المقري ، الأديب . لزم السخاوي مدة وأتقن القراءة ، وسمع من القاسم بن

(١) برنامج الواوي آشي ٤٤ ، وذكره ابن عبد الطوك من قبل فيمن رووا

من السلمي . الذيل والتكلمة ٣٠٣/٦ .

(٢) الديباج المذهب ٣١١/١ .

(٣) معرفة القراء ٥٧١ ، وافية النهاية ٣٣/١ ، والدرر الكاشفة ٩٤/١ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ .

عساكر، وطائفة^(١). ورد ذكره في السماع الذي في آخر كتاب الضوابط .

* ٨ - محب الدين أبو العباس وأبو محمد أحمد بن عبدالله بن محمد بن

أبي بكر الطبري المكي (٦١٥-٥٦٩٤هـ) :

خرَّج لنفسه تخاريج من جطتها العوالي في جزء كبير، وألف

جلة تصانيف . .

سمع من عم أبوه جمال الدين بن أبي بكر الطبري، وجماعة غيره

منهم السلمي، قال ابن رشيد : " وقرأت بخطه ما نصه : سمعت طس

الشيخ أبي الحسن طي بن أبي عبدالله بن المقر النجار البغدادي، والشيخ

الإمام شرف الدين أبي عبدالله محمد المرسي السلمي، والشيخ عبدالرحمن

ابن أبي حرمي الكاتب، وشيخ الحرم الإمام العالم بشير بن حامد الجعفري

الشريري . (٢)

قرأ طس السلمي صحيح مسلم، وصحيح ابن حبان (٣)

* ٩ - أحمد بن عبد النعم بن أبي الغنائم بن أحمد القزويني، المعروف

بالتاوسي (٦٠١-٥٧٠٤هـ) :

سمع في صفه من أبي بكر الشَّاذلي، وسمع أبا عبدالله المرسي

بالمدينة، ذكر ذلك الواري آشي . (٤)

(١) العبر ٢٧٦/٥، وشذرات الذهب ٥/٣١٥ .

(٢) ملء العيبة ٥/٢٣٢-٢٣٥ . وانظر في ترجمته العقد الثمين :

٦١/٣ - ٥٧٢ .

(٣) العقد الثمين ٦٢/٣ . وانظر برنامج التجميعي ٥٨٤ .

(٤) البرنامج ١١١ . وانظر في ترجمته معجم الشيوخ ١/٧٢، والوافي

بالوفيات ١٥٨/٧، والدرر الكامنة ١/٢٠٦ .

« ١٠ - أحمد بن علي بن الحسن بن داود الجزري ، المالحى

(٦٤٩ - ٧٤٣ هـ) :

أحضر طي ابن عبد الهادي وخطيب مردا، وخرهما وأجاز له
المبارك سبط بن الجوزي ، وجماعة .

نقل ابن حجر عن الذهبي قوله : * غرد وقصده الطلبة وكان
كثير الذكر والتلاوة * . (١)

كان آخر أصحاب المسلمي بالإجازة ، ذكره الفاسي في ترجمة المسلمي
قال : * وآخر أصحابه بالسماع : أيوب الكحال ، وبالإجازة : أحمد بن طي
الجزري ، وهما من شيوخ شيوخنا * . (٢)

« ١١ - أحمد بن علي بن مسكر القصري ، الجمال . . قال ابن حجر : وولد
سنة . . . ، وأُسيح طي محمد بن أبي الفضل المرسي ، وحدث
ومات سنة . . . * . (٣)

« ١٢ - أحمد بن علي بن سمود الكبيتي ، المالحى ، أبو العباس ، الطقب
مسن (٦٤٢ - ٧٢٣ هـ) :

قال الذهبي : * سمع المرسي حضورا ، وخطيب مردا . . . * . (٤)

(١) الدرر الكائنة ١ / ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) العقد الثمين ٢ / ٨٥ .

(٣) الدرر الكائنة ١ / ٢٣١ .

(٤) معجم الشيوخ ١ / ٧٧ .

* ١٣- أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر أبو العباس الأنصاري، القرطبي
مرفيا بن المزين (٥٧٨ - ٦٥٦ هـ) :

نزل الاسكندرية ، من أعيان المالكية ، ومن المشهورين في علم
الحديث والعربية ، من صنفاة مختصر الصحيحين ، والمفهم شرح صحيح
سلم ، وهو من أجل الكتب . (١)

ذكره ابن عبد الملك فيمن روى عن السلمى . (٢)

* ١٤- أحمد بن محمد بن إبراهيم ، الفقيه ، المسند ، الطبري ، الكسي
(٦٣٣ - ٧١٤ هـ) :

كان ديناً خيراً ، قال الذهبي : * سمع الكثير من أبي الحسن بن
الجميزي ، وسمع صحيح البخاري من عبد الرحمن بن أبي حرمي صاحب بن
عمار ، وسمع من المرسي . * (٣)

* ١٥- أحمد بن نعمة بن سليمان الصرخدي ، المصارع (٦٣٤ - ٧١٣ هـ) :

قال الذهبي : * سمع من اليلداني ، والمرسي ، وأجاز له ابن القبيطي ،
وطبقته . * (٤)

(١) الذيل والتكلمة ٣٤٨ / ١ ، والوافي بالوفيات ٢٦٤ / ٧ ، والديماج

المذهب ٢٤٠ / ١ ، ونفح الطيب ٠٦١٥ / ٢

(٢) الذيل والتكلمة ٠٣٠٣ / ٦

(٣) معجم الشيوخ ٨٤ / ١ ، وانظر الوافي بالوفيات ٠٣٢٠ / ٧

(٤) معجم الشيوخ ٠١٠٧ / ١

* ١٦- أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري ، أبو جعفر اللبليّ -

: (٦٢٣ - ٥٦٩هـ)

الأستاذ ، المقرئ ، اللغويّ ، النحويّ ، المتفنن ، أخذ العربية عن

أبي علي الشلمين ، والدباج ، وغيرهما . (١)

(٢)

سمع علي ابن أبي الفضل جامع الترمذي ، وشاغل النبي بالاسكندرية ،

وقرأ عليه الفصل جميعه بالاسكندرية أيضا ، وبنيسابور . (٣)

وروى عنه الأربعة حديثا للحسن الشيباني . (٤)

* ١٧- أيوب بن نعمة بن محمد بن نعمة بن أحمد بن جعفر النابلسيّ ،

زين الدين الكحال ، الدمشقيّ (٦٤٠ - ٥٧٣هـ) :

قال الذهبيّ : " حدث عن الرشيد العراقيّ ، والرسبيّ ، وعثمان

ابن خطيب القرافة ، وعبدالله بن الخشوميّ ، وتغرّد في زمانه ، وحدث بمصر

مدة ... ثم تحول إلى دمشق ... وتقرّر في دار الحديث " . (٥)

وذكر الوادي آشي أنه قال : " ساعاتي علي ابن أبي الفضل الرسبيّ

عام ستة وأربعين " . (٦)

(١) ملّ العيبة ٢/٢٠٩-٢١٢ . وانظر فهرست اللبليّ ٥-١٢ ، وبغية

الوعاة ١/٤٠٢ .

(٢) ملّ العيبة ٢/٢١٧-٢١٨ ، برنامج الوادي آشي ٥٨ ، ٢٠٨٠ .

(٣) ملّ العيبة ٢/٢٣٦-٢٣٧ .

(٤) برنامج الوادي آشي ٢٦٦ .

(٥) معجم الشيوخ ١/١٨٦ ، وذكره أيضا في سير أعلام النبلاء ٢٣/٢١٨

في ترجمة الرسبيّ ، وانظر الدرر الكامنة ١/٤٦٤ .

(٦) البرنامج ٧٩ .

* ١٨- حمزة بن عبدالله بن حمزة بن أحمد بن عمر المقدسيّ الحنبليّ

الوكيل (. . . - ٥٧١٦هـ) :

سمع المرسيّ ، وطلي بن يوسف ، وجماعة ، وذكر ذلك الذهبيّ (١)

* ١٩- القاضي الحنبليّ ، كذا ذكره الذهبيّ فيمن حدث عن السليّ (٢)

ولعله سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر المقدسيّ ، القاضي

تقي الدين * أبو الفضل (٦٢٨-٥٧١٥هـ) :

* قال الهرزاليّ : شيوخه بالسماح نحو مائة شيخ ، وبالإجازة

أكثر من سبعمائة . . . ، وكان شيخا جليلا فقيها كبيرا . . . (٣)

* ٢٠- صدقه بن علي بن الحسين بن عبد العزيز بن سلامة اللخميّ ،

المغربيّ ، الدمشقيّ .

ذكره الواديّ آشي ، وقال : " بروى عن ابن أبي الفضل المرسيّ ،

وإبراهيم بن خليل أخي يوسف " . (٤)

(١) معجم الشيوخ ٢١٧/١ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ .

(٣) معجم الشيوخ ٢٦٨/٢ ، والوافي بالوفيات ٣٧٠/١٥ ، وذيل طبقات

الحنابلة ٣٦٤/٢-٣٦٦ ، والدرر الكامنة ٢٤١/٢ .

(٤) البرنامج ١٧٠ .

* ٢١- جمال الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عمر بن أبي بكر بن يشكر ،

الدمشقي الحنفي (٦٢٩ - ٧٢٨هـ) :

* من أصحاب ابن [أبي] الفضل الرسي ، أخذ عنه ، وعن محمد
ابن أبي بكر البلخي ، وغيرهما . (١)

* ٢٢- عبد الرحمن بن محمد بن طي بن الحسين المكي المعروف بابن

الطبري (٦٢٢ - ٧٠١هـ) :

كان فزيراً العلم ، شديد الإقبال على فروع الفقه وغواضه ، سمع
من جماعة منهم أبو عبد الله بن أبي الفضل السلمي ، سمع عليه صحيح مسلم
كاملاً ، وصحيح ابن جبان . (٢)

* ٢٣- عبد الرحمن بن نصر بن عبيد ، زين الدين ، الدمشقي ، الصالحي ،

الحنفي (٦٢٩ - ٧٢٤هـ) :

سمع من الرسي ، وخطيب مرزا ، وغيرهما . ودُرِّسَ بالأُسدية زماناً .
* ومن سمعته على الرسي كتاب الأرحميين للحسن بن سفيان ، والرابع
والخامس من فوائد عidan . (٣)

(١) برنامج الوادي آشي ١٤٩ ، وانظر معجم الشيوخ (١/٣٥٦-٣٥٧ ،

والدرر الكامنة ٢/٤٣١ .

(٢) انظر استفاد الرحلة والاعتراب ٣٦٢ - ٣٦٤ ، وبرنامج الوادي آشي

١٤٨ ، والعقد الثمين ٥/٤٠٣ - ٤٠٤ .

(٣) الدرر الكامنة ٢/٤٥٨ ، وانظر معجم الشيوخ

١/٣٨٢ - ٣٨٤ .

* ٢٤ - عبد الرزاق بن عبد الكريم بن طو الشافعيّ ، ابن الراقوا -

(٦١٥ - ... هـ) :

ذكره الوادي آشي ، وقال : " وبعضهم يجعل عوض الألف ها ..

.. سمع طو ابن أبي الفضل صحيح سلم .^(١) ، وكتاب التقاسيم
والأنواع .^(٢)

* ٢٥ - الإمام فخر الدين أبو محمد عبد الكريم بن عبد الله الكرديّ :

قرأ طو السلميّ صحيح سلم . ذكر ذلك التجيبيّ .^(٣)

* ٢٦ - عبد الله بن أحمد بن تمام بن حسان الثّبيّ ، الحنبلّيّ -

(٦٣٥ - ٧١٨ هـ) :

قرأ النحو طو ابن مالك وولده . وسمع من ابن قمرة ، والعريّ ،

والبلدانيّ ، وسمع منه الحافظ قطب الدين وحدث عنه .^(٤)

* ٢٧ - عبد الله بن أحمد بن محمد بن مطية المالقيّ ، أبو محمد -

(٥٧٣ - ٦٤٨ هـ) :

نقل السيوطيّ عن ابن عبد الطلك قوله : " كان بارعا في العربية ،

حافظا للغة ، راوية عدلا ، ضابطا متقنا .^(٥)

ذكره ابن عبد الطلك فيمن روى عن السلميّ .^(٦)

-
- (١) البرنامج ١٥١ ، وانظر برنامج التجيبي ٠٨٨
(٢) برنامج التجيبي ٠١٢٧
(٣) البرنامج ٠٨٤ ، وانظر مستفاد الرحلة والاغتراب ٠٣٧٠
(٤) معجم الشيوخ ٣١٧/١ ، وفوات الوفيات ١٦١/٢ ، وذيل طبقات الحنابلة
٣٧١/٢ ، والدرر الكاشفة ٠٣٤٦/٢
(٥) بغية الوعاة ٠٣٣/٢
(٦) الذيل والتكملة ٠٣٠٣/٦

* ٢٨ - عبدالله بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة ،
شرف الدين بن الشيخ شمس الدين أبي الفرج المقدسي
(٦٣٩ أو ٤٠ - ٥٧٠٨ هـ) :

قال الذهبي : * سمع الضياء - حضورا - وابن قسرة ، والرشيدي
ابن سلمة ، والشرف المرسبي ، وجماعة . وكان فاقلا ، متواضعا ، طوي زهده
شي من العلم * (١) حضر طي المرسبي مجلس الصعلوكي ، وجزء إسحاق .
(٢)

* ٢٩ - أبو محمد عبدالله بن محمد بن أحمد اللخمي ، الحجام . قال
عنه ابن الحاج ، وقد ذكره في شيوخه : * زاهد ، واطم ، نزل
تونس ، وأصله من ألس ، ونشأ بمراكش * (٣) ، كما ورد ذكره في مقدمة
شيوخ الأشعري . ذكره ابن عبد الملك فيمن روى عن السلي (٥) .
(٤)

* ٣٠ - عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف الدين الديماطي
(٦١٣ - ٥٧٠٥ هـ) :

شيخ دار الحديث بالقاهرة ، أحد أئمة الحفاظ المشهورين بالدقة
والضبط ، قرأ الفقه ، واشتغل بالعربية ، ثم مال إلى الحديث ، فرحل في
طلبه وتحصيله . (٦)

-
- (١) معجم الشيوخ ١/٣٢٤ ، وذكره أيضا فيمن حدث عن المرسبي . سير
أعلام النبلاء ٢٣/٣١٣ .
(٢) الدرر الكائنة ٢/٣٧٤ .
(٣) ملء العيبة ٢/١٣٢ .
(٤) الصدر السابق ٢/٤٠٩ .
(٥) الذيل والتكلمة ٦/٣٠٣ .
(٦) حصه تحفيذه التجسيبي بترجمة وافية . انظرها في استغفار الرحلة والاعتراب
٣٧-٨٢٢ . وانظر برنامج الوادي آشي ١٥٢ ، وطبقات الشافعية
الكبرى ١٠/١٠٢ ، والدرر الكائنة ٣/٣٠-٣٢ .

ذكره الذهبي فيمن حدث عن السلمي . (١)

وقد ذكر الدماطِيُّ هذا شيخه السلميَّ في معجمه ، وترجمه بالنحو ،
والفقه ، والحديث ، والتفسير ، والزهد . (٢)

* ٣١ - شمس الدين أبو محمد عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع

ابن عبد الجليل الأبهريّ (٩٩ هـ - ٦٩٠ هـ) :

* سمع من ابن رَوْزَبَه ، وابن الزبيديّ ، وطائفة ، وأجاز له أبو الفتح

السندائيّ ، والمؤيد بن الأَخُوَّة ، وخلق . (٣)

ذكره ابن عبد الطلح فيمن روى عن السلميَّ من أهل الشرق . (٤)

* ٣٢ - عثمان بن محمد بن ضبع ، أبوعمر البُشْطَارِيُّ ، المصريّ ، المؤيد بن

(... - ٦٩٦ هـ) :

من أعيان المؤيد بن زنين ، روى عن الشرف المرسِّي وغيره ، ذكر ذلك

الذهبي . (٥)

* ٣٣ - طي بن أحمد بن عبد المحسن بن أحمد الحسينيّ ، القَرَافِيّ ،

الإسكندرانيّ (٦٢٨ - ٧٠٤ هـ) :

حدّث فأكثر ، كان كثير التلاوة ، معمر الأوقات بالخير .

(١) سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٣١٣ .

(٢) طبقات المفسرين للداوديّ ٢ / ١٧١ .

(٣) العبر ٥ / ٣٦٨ ، وانظر معجم الشيوخ ١ / ٤٢٦-٤٢٧ .

(٤) الذيل والتكلة ٦ / ٣٠٣ .

(٥) معجم الشيوخ ١ / ٤٣٨ .

وطي دار الحديث النيبية بالاسكندرية . (١)

ذكره ابن عبد الطك فيمن روى عن السلمي . (٢)

* ٢٤ - طي بن أحمد بن مسكر ، أبو الحسن القصيري ، المالحي الحنّال
(..... - ٥٧٢٢ هـ) :

قال الذهبي : " شيخ صالح ، ينقل طي بهيمته ، ولد سنة
بضع وثلاثين وستمائة ، وسع من محمد بن سعد ، والمرسي ، وغيرهما . . . " (٣)

* ٢٥ - طي بن جعفر بن طي بن إسماعيل الحلبي ، نزيل دمشق
(٦٣٠ - ٥٧٠٩ هـ) :

سع ابن قبرة ، والرشيذ العراقي ، وابن سعد ، والمرسي . (٤)

* ٢٦ - طي بن مريم أبي بكر الوائلي ، الشيخ المحدث ، الصوفي ،
المعروف بابن الصلاح (٦٣٦ - ٧٢٧ هـ) :

سع من ابن رواج ، ويعقوب الشاوي ، وابن أبي الفضل المرسي ،
وغيرهم . ذكر ذلك الوادي آشي . (٥)

-
- (١) معجم الشيوخ ١٢/٢ ، والدرر الكاشفة ٨٥-٨٦/٣ والغرفاني :
" بغين معجمة مفتوحة ، وراء شدة بعدها ألف بعدها فاء ،
بعدها باء النسب ، والغرفان نهر بالعراق من أعمال واسط "
طالع العيبة ٥٣/٣ ، وانظر معجم البلدان ١٩٠/٤ .
- (٢) الذيل والتكلمة ٣٠٣/٦ .
- (٣) معجم الشيوخ ١٥/٢ ، وذكره أيضا فيمن حدث عن المرسي . سير
أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ . وانظر في ترجمته الدرر الكاشفة ٨٧/٣ .
- (٤) معجم الشيوخ ٢٣/٢ ، والدرر الكاشفة ١٠٦/٣ .
- (٥) البرنامج ٧٩ ، وتبعه ابن القاضي في درة الحجال ٢١٢/٣ ،
وانظر الدرر الكاشفة ١٦٣/٣ .

* ٣٧ - علي بن محمد بن منصور المالكيّ، ابن الضيّر (٦٢٩-٦٩٦ هـ) :
وَلِي قِضَاءَ الاسكندرية مدة ، وأفتى ودرّس ، وله شرح على البخاري
في عدة أسفار . وكان من المجتهدين في مذهب مالك . (١)

سمع على ابن أبي الفضل المرسي الموطأ ، وآية يحيى بن يحيى
الليثي . (٢)

* ٣٨ - أبو محمد يحيى بن سليمان بن عبد الله الرهينيّ ، المالقيّ
(٥٨١ - ٩٣٢ هـ) :

كان محدثاً ضابطاً متقناً ، قائماً على معرفة الرجال ، هرزاً في طوعه
سمع بالانديلس من أبي محمد القرطبيّ ، وابن الجيّار ، وغيرهما . ورحل
وحج ، وأخذ بحكمة عن يونس القصار ، وروى بدمشق عن المرزاليّ وابن
صصري ، وغيرهما . وعاد إلى مالقة وقدم للإمامة بجامع مالقة ، فمضى قهلاً
الصلاة فيه بالناس وتوالى مرضه إلى أن توفى . (٣)

ذكره ابن عبد الطلح فيمن روى عن المسلمي . (٤)

-
- (١) الديباج المذهب ١٢٣/٢ ، وانظر معجم الشيخ ٥١/٢ ، والوافي
بالوفيات ١٤٢/٢٢ .
- (٢) برنامج الوادي آشي ١٦٠ ، وذكره أيضاً ابن عبد الطلح في ترجمة
المرسي . الذيل والتكلمة ٣٠٣/٦ .
- (٣) الذيل والتكلمة ٤٩٥/٥ ، وسير أعلام النبلاء ٢٢٢/٢٣ .
- (٤) الذيل والتكلمة ٣٠٣/٦ .

* ٣٩ - محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد ، الموفق ، الخراساني -

(٦١٤ - ٧٠٤ هـ) :

سمع من جماعة من العلماء ، من صفات «العمدة الكافية في طريق

أهل العافية» ، واللباب في تاريخ العلماء .

ومن مروياته صحيح مسلم ، سمعه كاملا طو ابن أبي الفضل

السلي ، ذكر ذلك التجميعي . (١)

* ٤٠ - محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الواحد بن طي بن سرور ، يعرف

بشَتلج الفقير (..... - ٧٠٥ هـ) :

سمع من ابن مسلمة ، والمرسي ، والخطيب المرزوي . وحدث . (٢)

* ٤١ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن زكريا الأثري . ذكره ابن عبد الملك فبين

(٣)

روى عن السلي ، وقال في ترجمته : « كان من أهل الاعتناء التام بالقراءات ،

والتقدم في إتقان الآراء ، وحسن التجويد والإقراء ، . . . ناقدًا عارفاً بطرق

الروايات وأسانيدها » . (٤)

أخذ القراءات عن ابن مسلمة ، وابن مسعود الأزدی ، وحدث عن

ابن النخال النفزي ، وابن وضاح . (٥)

(١) مستفاد الرحلة والاعتراب ٠٩٩ . وانظر أيضا في ترجمته الدرر الكامنة ٣/٣٩٠ .

(٢) معجم الشيوخ ٢/١٣٩-١٤٠ ، والدرر الكامنة ٣/٣٩٣ .

(٣) الذيل والتكلمة ٦/٣٠٣ .

(٤) الذيل والتكلمة ٥/٦٣٩ .

(٥) المصدر السابق .

- * ٤٢ - محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن علي أبو عبد الله البجدي ،
الحنبلّي ، المقرئ (..... - ٥٧٢٢هـ) :
(١)
سمع من المرسيّ ، وخطيب مرزا ، وإبراهيم بن خليل ، وأجاز له الكثير .
- * ٤٣ - محمد بن أحمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد المقدسيّ ، الحنبلّي
ضياء الدين (٦٤٤ - ٧١٣هـ) :
قال الذهبي : " حضر المرسيّ ، وسمع من خطيب مرزا ، وابن
خليل وجماعة . (٢) "
- * ٤٤ - محمد بن أحمد بن أبي بكر محمد بن إبراهيم ، الشيخ أبو عبد الله
المقدسيّ .
قال الذهبيّ : " سمع من الرشيد بن سلعة ، والمرسيّ ، والبلدانيّ
وجماعة " . (٣) "
- * ٤٥ - محمد بن أحمد بن سَنَعَه (٤) بن ضيع بن مطرف ، شمس الدين ،
أبو عبد الله القنويّ ، الصالحيّ ، الحنبلّيّ (٦٣٥ - ٥٧٢٧هـ) :
سمع من المرسيّ ، والبلدانيّ ، وحضر عليّ عبد الحق بن خلف ، وأجاز
له ابن يعيش النحويّ وجماعة . (٥) "

-
- (١) معجم الشيخ ١٤٥/٢ - ١٤٦ ، والوافي بالوفيات ١٤٦/٢ ، والدرر
الكامنة ٤١٣/٣ .
- والبجديّ : بفتح الموحدة والجيم نسبة إلى بجد ، قرية من الزيدانيّ .
قاله ابن حجر . وقد وقع في طبعة معجم الشيوخ بكسر الباء وفتح
الجيم شذوذا .
- (٢) معجم الشيخ ١٤٦/٢ ، وانظر الدرر الكامنة ٤١٤/٣ .
- (٣) معجم الشيخ ١٦٧/٢ .
- (٤) بالنون الساكنة والعين المهملة . الوافي بالوفيات ١٤٩/٢ .
- (٥) معجم الشيخ ١٦٣/٢ - ١٦٤ ، والوافي بالوفيات ١٤٩/٢ ، والدرر
الكامنة ٤٥٩/٣ .

* ٤٦ - ابن التومنيّ ، ذكره ابن رشيد ، قال : * ومن لقيناه بشغرا لاسكندرية
: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن حسن بن طي المعروف بابن
التومنيّ . أديب له نظم ، وله سماع وإجازات ، وخطه بارع .
قرأ على أبي الفضل المرسيّ جامع الترمذي وأكثر صحيح مسلم ،
وأجاز له ... (١) .

* ٤٧ - جمال الدين محمد بن سليمان بن سومر الزواويّ (٦٣٠ - ٥٧١٧) :
قاضي المالكية بدمشق ، سمع من أبي عبد الله المرسيّ صحيح مسلم
جميعه . (٢) .

* ٤٨ - محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن موسى شمس الدين أبو عبد الله
ابن التاج المقدسيّ ، الحنبليّ (٦٣٦ - ٥٧١٣) :
قال الذهبي في نعته : * الفقيه العالم الصالح بقية السلف .
... سمع من الحافظ الضياء * - حضورا - ومن محمد بن عبد الهادي ،
وخطيب مرزا ، والمرسيّ ، والرشيد بن سلعة ، وولي مشيخة دار الحديث
بالجبل ... (٣) .

-
- (١) ط * العيبة ١٣/٣ ، وانظر برنامج الوادي آش ١٤٠ .
(٢) برنامج التجميعي ٨٧ - ٨٨ ، وانظر معجم الشيوخ ١٩٤/٢ ،
والوافي بالوفيات ١٣٧/٣ ، والديجاج المذهب ٣٢٠/٢ ، والدرر
الكافة ٦٨/٤ .
(٣) معجم الشيوخ ٢١١/٢ ، وذكره أيضا في ترجمة المرسيّ . سير أعلام
النبل ٣١٣/٢٣ .

* ٤٩٤ - محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع البغدادي الحنيلي

المعروف بابن نقطة (..... - ٦٢٩ هـ) :

أحد أئمة الحديث ، كان ضابطا ، متقنا ، متثبتا فيما ينطقه . (١)

ذكر ابن الأثير أنه يروي عن السلميّ . (٢)

* ٥٠٠ - أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي ، البلنسي ،

المعروف بابن الأثير (٥٩٥ - ٦٥٩ هـ) :

وصفه ابن عبد الطك بقوله : * كان آخر رجال الأندلس براعة

وإتقاناً ، وتوسعا في المعارف وافتقانا ، محدثا مكثرا ، ضابطا عدلا ثقة ،

ناقدا يقطا ، ذا كرا للتواريخ طو تباين أغراضها ، مستبحرا في علوم اللسان

نحو ولغة وأدبا ، كاتباً بليغا شاعرا مقلقا . . (٣)

له تحفة القادم ، وإيضاح البرق ، والتكلمة لكتاب الصلة ، وغيرها .

قتل بتونس طو يد صاحبها .

أجاز له المصلي في سنة ثلاث عشرة ، ثم بعد الأربعمين وستائة ،

قاله ابن الأثير بنفسه . (٤) وذكر ابن عبد الطك أنه كتب إليه مجيذا من

غير أن يلقاه . (٥)

(١) انظر سير أعلام النبلاء ٢٢/٣٤٧ ، والوافي بالوفيات ٣/٢٦٧ .

(٢) التكلمة لكتاب الصلة ٢/٦٦٣ .

(٣) الذيل والتكلمة ٦/٢٥٨ ، وانظر أيضا في ترجمته الوافي بالوفيات ٣/٣٥٥ .

(٤) التكلمة لكتاب الصلة ٢/٦٦٣ .

(٥) انظر الذيل والتكلمة ٦/٢٥٥-٢٥٦ .

* ٥١ - محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك ، أبو عبدالله الطائي ، الجبائي

(٦٠٠ - ٦٧٢هـ) :

إمام زمانه في العربية ، مقدّم في القراءات . (١)

سمع طين ابن أبي الفضل العرسي الحديث . (٢)

* ٥٢ - محمد بن طي بن محمد بن طي بن منصور بن المؤمل البالسي ،

ثم الدشقي عماد الدين ، أبو المعالي (٦٣٨ - ٧١١هـ) : ذكره الذهبي
فبين حدث عن السلمي . (٣)

أخبر وأسيع طين السخاوي ، وابن الصلاح ، وابن طرخان ، وغيرهم

وأجاز له ابن القسبيتي وجماعة ، وحدث بالكثير وانتفعوا به بصر والشام . (٤)

* ٥٣ - محمد بن عمر بن محمد بن أبي بكر بن عبد الواسع الهروي -

(٦٣٠ - ٧١٤هـ) :

سمع من الضياء ، والعرسي ، وأجاز له جماعة منهم الكاشغري ، وابن

القسبيتي ، والمفاتي اللغوي ، وغيرهم . (٥)

-
- (١) انظر غاية النهاية ١٨٠/٢ ، ومقدمة محقق تسهيل الفوائد .
 - (٢) شيخة ابن جماعة ٤٩٣ ، وانظر غاية النهاية ١٨٠/٢ .
 - (٣) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ .
 - (٤) معجم الشيوخ ٢٤٥/٢ ، والدرر الكاشفة ٢٠١/٤ .
 - (٥) الدرر الكاشفة ٢٣٢/٤ ، وانظر معجم الشيوخ ٢٥٧/٢ ، ٤٢٤ .

* ٥٤ - محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن الحسين ، أبو عبدالله القسطلانيّ

(٥٩٨ - ٦٦٣ هـ) :

إمام خطيب المالكية بمكة . سمع من السهرورديّ ، وغيره . وحدّث

بمكة ، وكان شيخاً عالماً ، صالحاً وله نظم .^(١)

سمع من ابن أبي الفضل المرسي الموطأ .^(٢)

* ٥٥ - محمد بن محمد بن طي بن محمد بن سليم ، تاج الدين -

(٦٤٠ - ٧٠٧ هـ) :

• سمع من سبط السلفيّ ، والمرسيّ ، وله شعر حسن مدوّن .^(٣)

انتهت إليه رئاسة عصره بحصر .^(٤)

* ٥٦ - أبو عبدالله محمد بن محمود بن الحسن البغداديّ ابن النجار

(٥٧٨ - ٦٤٣ هـ) :

الحافظ البارع ، محدث العراق ، مؤرخ العصر صاحب ذيل تاريخ

بغداد وغيره . كان ثقة متقناً ، واسع الحفظ ، تام المعرفة بالفن .^(٥)

اشتلت شيخته طي ثلاثة آلاف شيخ ، وحدّث منه جماعة .

ذكره الذهبيّ فيمن حدّث من المرسيّ^(٦) ، وقال ابن قاضي شهبه

في ترجمة السلميّ أيضاً : " وذكره ابن النجار في تاريخه ، وقال : اجتمعت

به مرّة ، وطلقت عنه شيئاً من شعره .^(٧)

-
- (١) الوافي بالوفيات ٢٦١/٤ - ٢٦٢ .
 - (٢) ملّ العيبة ٤٠/٥ .
 - (٣) معجم الشيوخ ٢٧٥/٢ .
 - (٤) شذرات الذهب ١٤/٦ - ١٥ ، وانظر النجوم الزاهرة ١٢٨/٨ - ١٢٩ .
 - (٥) العبير ١٨٠/٥ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٢٣/١٣١ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٩٨/٨ .
 - (٦) سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٣ .
 - (٧) طبقات النحاة واللغويين ١٤٣ .

٥٧٢ - محمد بن موسى بن محمد بن خلف بن راجح ، أبو عبد الله شمس الدين ابن الصلاح (٦٤١ - ٧١٧ هـ) :

ذكره الذهبي ، وقال : " سمع ابن قميرة ، وابن سلطنة ، وإسماعيل ابن العراقي ، ومحمد بن عبد الهادي ، والعمري ، والبلداني " . (١)

٥٨٨ - محمد بن نعمة بن سليمان بن سالم أوسليم الصالحى ، الحجار (. . . - ٧١٩ هـ) :

ذكره ابن حجر ، وقال : " ولد سنة بضع وثلاثين ، وسمع من ابن أبي الفضل العمري ، وحدث . . . " . (٢)

٥٩٩ - محمد بن يوسف بن محمد بن عبدالله بن عبد الرحمن العمري الأصل ، ابن المهتار ، الدمشقي (٦٣٧ - ٧١٥ هـ) :

سمع من ابن الصلاح ، ومكي بن فلان ، وابن خطيب القرافة ، وطائفة ، وأجازله السخاوي ، وجماعة .

سمع من ابن أبي الفضل العمري كتاب الأدب ، والاعتقاد ، كلاهما للبيهقي ، وغير ذلك . (٣)

-
- (١) معجم الشيوخ ٢ / ٢٩١ . وانظر شذرات الذهب ٦ / ٤٦٠ .
(٢) الدرر الكامنة ٥ / ٤٧٠ . وانظر معجم الشيوخ ٢ / ٢٩٧ . وذكره الذهبي أيضا روى عن العمري . سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٣١٣ .
(٣) الدرر الكامنة ٥ / ٧٩ - ٨٠ . وذكره الذهبي من قبل فيمن حدث عن السلمي ، سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢١٣ .

- * ٦٠ - محمد بن يوسف بن يعقوب بن عثمان بن أبي طاهر بن فضل
الإربليّ، ثمّ الدشقيّ، الذهبيّ (٦٢٤ - ٧٠٤ هـ) :
أجاز له أبو محمد بن السن، وابن الزبيديّ، والحرميّ بوزنهم،
من مسوعاته "المتن الكبير" عن المرسّي^(١)، سمعه منه كلّ في سنة
اثننتين وثلاثين^(٢).
- * ٦١ - محمود بن محمد بن محمود بن عبد النعم بن المراتبيّ، الصالحيّ،
البغداديّ، الأصبّ (٧١٦ - ٠٠٠ هـ) :
قال الذهبيّ : "قرأت عليه بأقوى صوت في أذنه ثلاثة أحاديث
... سمع الرشيد بن سلمة، والمرسيّ، والبلخيّ . وكان يجهر بالذكر
في الأسواق سامحاً الله"^(٣).
- * ٦٢ - منصور بن أحمد بن عبد الحقّ الشاذليّ (٦٣٢ - ٧٣١ هـ) :
ذكره الواديّ آشي وقال : "ذو العلوم الجبّة، أخذ عن الإمام
مزالدين بن عبد السلام، وشرف الدين أبي عبد الله محمد بن أبي الفضل

(١) معجم الشيوخ ٣١٠/٢، والوافي بالوفيات ٢٦٥/٥، والدرر الكامنة
٠٨٢/٥
(٢) سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ .
(٣) معجم الشيوخ ٣٣٥/٢، وذكره أيضاً في سير أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣
في ترجمة المرسّي، وانظر الدرر الكامنة ١٠٦/٥، وفيه المدائني
مكان المراتبيّ، والصواب ما أثبتناه.

- المرسي ... (١) أخذ عن المرسي صحيح مسلم كاملاً. (٢)
- * ٦٣ - نجيب الدين أبو الفتح نصر الله بن أبي العز الشيباني الصقار (١٠٠٠ - ٦٥٦ هـ) :
قال منه الذهبي : " ولد بعد الثمانين وخمسة ، وسمع من حنبل ، وابن
طبرزد ، وخلق كثير ، وروى مسند أحمد ... (٣) . ورد ذكره في السماع
الذي في آخر كتاب الضوابط .
- * ٦٤ - يحيى بن أحمد بن نعمة بن أحمد ، أبوزكريا المقدسي (٦٢٩ - ٧١٦ هـ) :
إمام فقيه زاهد عارف بالذاهب ، " سمع أباه ، ومكي بن علان ،
والبلخي ، والمرسي ، والعراقي ، وخطيب بردا ، وجماعة " . (٤)
وأجاز له السفاوي ، وابن الصلاح ، وغيرها .
- * ٦٥ - يحيى بن محمد بن الحسين بن عبد السلام السفاسي ، التميمي
الاسكندراني (٦٢٢ - ٧٢١ هـ) :
من فضلاء المالكية سمع من ابن أبي الفضل المرسي الموطأ . (٥)

-
- (١) البرنامج ١٤٣ . وانظر الدرر الكائنة ١٣١ / ٥ ، ودرة الحجال
٩ / ٣ . والشَّدَّالِيّ : بفتح الميم والمعجمة ، وتشديد الدال ،
نسبة إلى قبيلة من زواوة . ذكره ابن حجر . وهو في طبعة البرنامج
بالذال المعجمة ، وفيما عداه بالذال المهملة .
- (٢) برنامج التجهيزي ٨٨ .
- (٣) المعبر ٢٣٦ - ٢٣٧ ، وانظر شذرات الذهب ٦٨٥ / ٥ .
- (٤) معجم الشيوخ ٣٦٦ / ٢ . وانظر الدرر الكائنة ١٨٦ - ١٨٧ .
- (٥) معجم الشيوخ ٣٧١ / ٢ ، والدرر الكائنة ٢٠١ / ٥ .

٦٦٥ - يحيى بن محمد بن سعد بن عبدالله بن سعد ، المقدسي ،
الحنبلي ، المقرئ (٦٣١ - ٥٢٢هـ) :

أُسمع في الخاسية وما بعدها على جعفر الهمداني ، والرمسي ،
وطائفة ، وأجاز له ابن رَوَّزبة وجماعة ، " روى الكثير ورجل إليه وعفد
في زمانه . . . ولى شعبة الضيائية مدة " . (١)

٦٦٦ - يوسف بن عمر بن حسن بن أبي بكر الخُتَني ، المصري -
(٦٤٥ - ٥٢٣هـ) :

سمع من جماعة منهم ابن رواج ، والزكي النذري ، والرمسي ،
غرد بأشياء ، وأكثر منه الطلبة ، وكان لا يُسمع إلا بالأجرة ، لا أنه كان
مُتلا . (٢)

٦٨٥ - يوسف بن محمد بن يوسف بن سعد النابلسي ، الدمشقي ، البارع
(..... - ٥٢١٠هـ) :

ذكره الذهبي ، وقال : " كان ذا دين ، وخير ، وتقوى ، ودواضع ،
ومعرفة بالمذهب ، سمع محمد بن محمد المجد الإسفراييني ، والشرف الرمي ،
وشيوخ الشيوخ ، وابن عبد الدائم " . (٣)

* هذا وهناك تلاميذ آخرون ممن ذكروا في السماع الذي في آخر كتاب
الضوابط لم أقع لأحد منهم على ترجمة ، وهم : إبراهيم . . . بن أبي الدر
المقرئ أبوه ، وإبراهيم بن محمود بن أحمد بن محمد بن الحسن ، وسلام بن إسحاق
ابن سلام بن عبد الوهاب بن علي ، وعلي بن إسحاق بن سلام بن عبد الوهاب بن
علي ، وإمام الدين أبو حامد محمد بن الحسن بن الإمام الحموي ، وأبو علي الحسن
ابن المظفر بن رضوان النصيب ، ومحمد بن عبد الرحمن بن عبدالله التبريزي .
كما أنّ علي غلاف المخطوطة إجازةً لكامل الدين إسحاق بن علي بن سلام .
ولم أقع له على ترجمة أيضًا .

-
- (١) معجم الشيوخ ٢/٣٧٢-٣٧٣ ، وانظر الدرر الكامنة ٥/٢٠١-٢٠٢ .
(٢) الدرر الكامنة ٥/٢٤٢ ، وذكره أيضًا الذهبي - من قبل - فيمن روى عن
السلمي . سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٨ .
(٣) معجم الشيوخ ٢/٣٩٤ ، وانظر أيضًا في ترجمته الدرر الكامنة ٥/٢٥٨ .

وفاته وأثاره

وفاته :

توفى أبو عبد الله السلمي - رحمه الله تعالى - في النصف من شهر ربيع الأول سنة خمس وخمسين وستائة ، بين العريش ^(١) والزَّعَّة ، وهو متوجه من مصر إلى دمشق ، ودفن من يومه بتل الزَّعَّة ^(٢) . وزاد بعضهم تعيين اليوم الذي مات فيه ، وهو يوم الاثنين ^(٣) .

وأشار ابن عبد الطلك إلى أنه قد قيل : إنه توفى بالحرم الشريف ، قال : " . . . توفى بالزَّعَّة من رطة الشام ، فيما ذكر ناصر الدين الفقيه المدرس أبو علي منصور بن محمد الزواوي الشداليّ مقيم بجاية ، وقال : إنه حضر وفاته حيث ذكر ، فلا ينبغي أن يُلْتَفَتَ إلى قول من قال : إنه توفى بالحرم الشريف ^(٤) . ولم يذكر لنا ابن عبد الطلك صاحب هذا القول كما أنه لم يقع لي فيما اطلعت عليه من المصادر .

-
- (١) العريش : مدينة من أعمال مصر من ناحية الشام على ساحل بحر الروم في وسط الرمل . معجم البلدان ١١٣/٤ .
- (٢) ذيل مرآة الزمان ٧٧/١ ، وسير أعلام النبلاء ٣١٨/٢٣ ، والعمبر ٢٢٤/٥ ، والعقد الثمين ٨٤/٢ ، وطبقات ابن قاضي شهبه ١٤٢ ، ونفح الطيب ٢٤١/٢ .
- (٣) نقل ذلك عن القطب الحلبيّ الفاسيّ في العقد الثمين ٨٤/٢ ، كما نقله أيضا من الحافظ الدميّاطيّ السيوطيّ في البغية ١٤٦/١ ، والداوديّ في طبقات المفسرين ١٧١/٢ .
- (٤) الذيل والتكلمة ٣٠٣/٦ - ٣٠٤ .

آثاره :

لم يقتصر أبو عبد الله السلميّ في تأليفه على فنّ معيّن ، بل صنف في غريباب من أبواب المعرفة ، فألف في التفسير ، والحديث ، والأصول والنحو ، والبلاغة ولقد أشارت كتب التراجم إلى هذه المصنفات ، وحيث إننا نجعل تاريخ تأليفها ، إذ لم يشر أحد من ذكروها إلى شيء من ذلك ، كما أنه لم يصل منها إلينا - فيما أعلم - سوى كتاب الضوابط الكنية ، ولو وصل إلينا شيء منها فربما استنتج منه ما يشر إلى زمن تأليفه ؛ لذا فإنني سأذكرها مرتبة ترتيبها معجماً وهي :

- ١ - إملأ على ديوان المتنبي* :
- قال الذهبي* : وأملأ على ديوان المتنبي* . (١)
- ٢ - الإملأ على الفصل :
- ذكره باقوت^(٢) ، وقال قبل ذلك : * وتكلم (أى السلميّ) على الفصل للزمخشري ، وأخذ طبعه عدة مواضع ، بلغني أنها سيمون موضعاً ، أقام على غطشها البرهان ، واستدل على سقمها ببيان* .^(٣)
- ٣ - تعليق على الموطأ :
- ذكره باقوت ، وابن النجار . (٤)

-
- (١) سير أعلام النبلاء ٣١٧/٢٣ . وانظر الوافي بالوفيات ٣٥٥/٣ .
 - (٢) معجم الأديب ٢١١/١٨ ، ونقله عن باقوت السيوطيّ والداودي .
بغية الوعاة ١٤٥/١ ، وطبقات المفسرين ١٧٠/٢ .
 - (٣) المصدر السابق ٢١٠/١٨ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٣١٤/٢٣ ،
والوافي بالوفيات ٣٥٥/٣ .
 - (٤) معجم الأديب ٢١١/١٨ ، ونفح الطيب ٢٤٢/٢ .

- ٤ - التفسير الكبير، يزيد طي عشرين جزءاً، ساء * رى الظمان فسي
تفسير القرآن * (١) وقد ذكره بهذا الاسم ياقوت، وقال
منه : * كبير جدا قصد فيه ارتباط الآي بعضها ببعض * (٢)
ووصفه بعضهم بأنه في غاية الحسن والجودة . (٣) (*)
- ٥ - التفسير الاوسط : عشرة أجزاء .
ذكره ياقوت ، والمحِب الطبري . (٤)
- ٦ - التفسير الصغير : ثلاثة أجزاء .
ذكره أيضا ياقوت ، والمحِب الطبري . (٤)
- ٧ - الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية ، وسيأتي الحديث
منه في فصل مستقل ، إن شاء الله .
- ٨ - الكافي في النحو :
ذكره ياقوت (٥) ، كما ذكره المحِب الطبري ، ووصفه بأنه في غاية
الحسن ، وقال : * ولم يتم ، بقي منه يسير * . (٦)
- ٩ - كتاب في أصول الفقه والدين :-
كذا ذكره ياقوت ولم يُسَمِّ اسمَه . (٧)

-
- (١) الأعلام ٢٣٣/٦ .
(٢) معجم الأديب ٢١١/١٨ ، وانظر نفع الطيب ٢٤٢/٢ ، وكشف
الظنون ٤٥٨ ، وإيضاح المكنون ٦٠٤/١ .
(٣) طبقات ابن قاضي شعبة ١٤١ .
(٤) معجم الأديب ٢١١/١٨ ، والعقد الثمين ٨٢/٢ (نقلا عن المحِب
الطبري) .
(٥) معجم الأديب ٢١١/١٨ ، وانظر إيضاح المكنون ٢٥٩/٢ .
(٦) العقد الثمين ٨٢/٢ (نقلا عن المحِب الطبري) .
(٧) معجم الأديب ٢١١/١٨ .
(*) يوجد في مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى صورة لمخطوطة
في التفسير ، برقم (٨٢٢) وهي عن دار الكتب الوطنية بتونس برقم (٨٢) .
- ===

- ١٠- كتاب البديع والبلاغة :
- ذكره ياقوت ، ولم يُسَمِّ اسمَه أيضا . (١)
- ١١- مختصر صحيح مسلم . ذكره ياقوت (٢) ، كما ذكره المحب الطبري
ومن أنه سفران . (٣)
- ١٢- المنتخب :
- ذكره ابن قاضي شبهه ، كما ذكر أن أبا حيان ينقل عنه في تفسيره . (٤)
- هذا ، وقد ذكر صاحب هدية العارفين في حنفات المسلمي
كتاب " شرح الكافي لأبي جعفر النحاس في النحو " (٥) ولم يقع لي
عند غيره ممن ترجموا للمسلمي ، فعمل المقصود هو " الكافي في النحو " الذي
ذكره ياقوت ، والمحب الطبري ، وأن ذلك سهو من البغدادي .

=== وتقع هذه الصورة في خمروستين وثلاثمائة ورقة ، تبدأ من أول سورة
سبا وتنتهي عند سورة الرسائل . وقد كتب على ورقتها الأوطس
- وبخط مغاير - " الجلد الأخير من تفسير أبو [كذا] عبد الله
المسلمي محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المسلمي المرسي
السنن رى الظمان " . وقد تبين لي أنها ليست للمسلمي ، وما يدل على
ذلك ما نقل في الورقة السابعة من هذه الصورة من أبي حيان من أنه
ذهب إلى أن الأصح إمرا ب " كافة " - من قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك
إلا كافة للناس ﴾ - حالا من " للناس " وهذا النقل موجود في
البحر المحيط ٢٨١ / ٧ ، والمعروف أن أبا حيان متأخر من المسلمي ، فقد
ولد أبو حيان سنة ٦٥٤ هـ ، لذا فإنها لعالم عاش بعد أبي حيان .

(١) معجم الأديب ٢١١ / ١٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) العقد الثمين ٨٢ / ٢ .

(٤) طبقات النحاة واللغويين ١٤١ - ١٤٢ .

(٥) هدية العارفين ١٢٦ / ٢ .

الفصل الثاني

آرؤه واختياراته .

الفصل الثاني

آراء السُّلَمِيِّ

لم يهد لي من خلال قراءتي لهذا النص أن السلمي كان صاحب رأي مبتكر، بل له آراء وافق فيها جمهور النحاة، واختيارات وافق فيها بعض النحاة . ولا يعني ذلك عدم استقلاله بشخصيته العلمية ، فهذه الآراء والاختيارات إنما تقوم على اجتهاد منه ، فهو لم يملِّم بكل ما قيل ، بل يوافق إن رأى الصواب في الموافقة ، ويخالف إن رآه في المخالفة . ولعل ذلك يسلكه في مدار المجتهدين في النحو . وسأقدم في هذا الفصل نماذج من آرائه واختياراته في :

“ الأبنية ، والأدوات ، والعامل ، والإعراب ، والتراكيب ”

ثم أختتمه - إن شاء الله - بالحديث عن اتجاهه في النحو .

أولاً : آراء في الأبنية

« فوان » جمع بين الموض والموض :

أصل « فم » فَوَّه ، يدلل جمعه على أفواه . حذفت الهاء ،
وأبدلت من الواو سمً عند الإفراد ، فقل : فَمٌّ . وثنى على اللسان ،
فيقال : فنان ، وروي عن العرب « فوان » ، قال الفرزدق :

هنا نَفَّاسِي فِيَّ من فَوَّهِيهَا

على النابج العاري أشدَّ رجَامٍ (١)

والعلماء في « فَمَّوان » هذه فريقان ؛ منهم من يرى أنه جمع
بين الموض والموض - أي : إنَّ العرب جعلوا الهم مكان الواو ، وأثبتوا
الواو - وأنه من الضرورة . وهو مذهب ابن السراج ، والزجاج (٢) . وإليه
ذهب السلي (٣) .

وأجاز الفارسي أن تكون لغة ، أي : إنَّ الواو فيه لامٌ في
موضع الهاء من أفواه ، فتكون الكلمة يعتقبها لاما ؛ ها مرة ، وواو أخرى (٤) ،
وهو ظاهر كلام سيبويه (٥) .

(١) مجالس العلماء ٢٥٠-٢٥١ ، وانظر اللسان (فوه) .

(٢) الخصائص ١٤٧/٣ . وانظر مجالس العلماء ٢٥٠ ، والخزانة
٤٦٠/٤ .

(٣) الضوابط ٢٤ .

(٤) انظر البغداديات ١٥٨ ، واللسان .

(٥) التوطئة ١٥١ . وانظر الكتاب ٣٦٥/٣ .

* لا يقال في جمع " طلحة " : طَلْحُون :

منع السلي أن يقال في جمع " طلحة " : طلحون ؛ لأن فيه
تاء التأنيت^(١) ، والمشهور فيما ختم بالتاء من الأسماء كطلحة أن يجمع
بالألف والتاء فيقال : طلحات ، قال الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَمْظَمًا دَفَنُوهَا

بِيَجِئَتَانِ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ (٢)

وما ذهب إليه الصنف من منع جمعه بالواو والنون هو ذهب
البصريين ، قالوا : " الدليل على امتناع جواز هذا الجمع بالواو والنون ؛
وذلك لأن في الواحد علامة التأنيت ، والواو والنون علامة التذكير فلو
قلنا : إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لا تبي ذلك إلى أن يُجَمَّع
في اسم واحد علامتان متضادتان ، وذلك لا يجوز ، ولهذا إذا وصفوا الذكر
بالمؤنث فقالوا يَرِجُلٌ رَبْعَةٌ ، جمعوه بلاخلاف فقالوا : رَبْعَاتٌ ، ولم
يقولوا : رَبْعُونَ ، والذي يدل على صحة هذا القياس أنه لم يسمع من
العرب في جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء ، كقولهم في
جمع طلحة : طَلْحَاتٌ ، وفي جمع هُبَيْرَةٌ : هُبَيْرَاتٌ . . . ولم يسمع من أحد
العرب أنهم قالوا : الطَّلْحُون ولا : المُهَيَّرُونَ ، ولا في شيء من هذا
النحو بالواو والنون ، فإذا كان هذا الجمع مدفوعا من جهة القياس معدوما
من جهة النقل فوجب ألا يجوز * . (٣)

وقد أجاز الكوفيون ذلك الجمع ، وإليه ذهب ابن كيسان إلا أنه
التزم فتح العين ، فقال : الطَّلْحُون ، وهم يسكنونها . (٤)

* * *

- (١) الضوابط ٢٨ .
(٢) شرح المقدمة المحسبة ١٣٧ . وانظر ابن كيسان النحوي ١١١ .
(٣) الإنصاف ٤١-٤٢ .
(٤) انظر الإنصاف ٤٠ (م ٤) ، والتبيين ٢١٩ ، والرضي على الكافية
٣٢٢/٣-٣٢٣ .

« كان وأخواتها لا صادر لها :

يمر السليّ أنّ هذه الأفعال لا صادر لها ، فلذلك تسمى نواقص^(١) . وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب جماعة منهم ابن السراج والغارسي ، وابن جنبي ، وابن برهان ، والشلوبين^(٢) .

والدليل على أنه ليس في كان معنى الحدث : أنّ قولك : كان زيداً قائماً . بمنزلة قولك : زيدٌ قائمٌ أمس ، فهي مجردة عن الحدث دالة على الزمان فقط .^(٣)

وذهب ابن مالك إلى أنها تدل على المصدر والزمان إلا ليس ، وأنها إنما سميت نواقص لعدم اكتنائها بالرفوع ، وذكر أنّ ما ذهب إليه من أنها دالة على المصدر هو ظاهر كلام سيبويه والسيدي والسيدي^(٤) . وإليه ذهب الرضي^(٥) . وقد ردّ ابن مالك على منكري المصدرية من عشرة أوجه .^(٦)

وهكذا يتضح أنّ الخلاف في سبب تسميتها ناقصة ناشي عن الخلاف في دلالتها على المصدر من عدمه ، فمن دلت عنده على المصدرية سماها ناقصة لعدم اكتنائها برفوعها ، ومن لم تدل عنده على المصدرية فهي بسبب ذلك ناقصة .

-
- (١) الضوابط ٥٤ .
(٢) انظر الأصول ٨٢/١ ، واللمع ١١٩ ، والارتشاف ٧٥/٢ ، والجمع ٧٤/٢ .
(٣) انظر حواشي الإيضاح ص ٩٥-٩٦ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٤٩-٣٥٠ .
(٤) انظر التسهيل ٥٢-٥٣ ، وشرحها لابن مالك ٤٦٣/١ .
(٥) الرضي على الكافية ١٨١/٤-١٨٢ .
(٦) انظر ذلك في شرحه على التسهيل ٤٥٩/١ فابعدها .

هذا وفي المسألة رأيٌ ثالث ، وهو أنها مشتقة من أحداث لم يُنطق بها ، ويُعزى هذا إلى ابن خروف وابن مفسور - وقد رُدَّ هذا بما سمع من نحو : وكونك إياه طيبك يسير ، وقولهم : " كونك طيباً مع الفقر خير من كونك عاصياً مع الغنى " . وفي هذا الرد رَدٌّ أيضاً على منكري الصدرية (١) .

* * *

* الأُحسن تسكين العين " خُطُوات " :

يرى السلميُّ أنَّ تسكين العين من " فُعَلَة " - المجموع بالالف والتاء إذا كان واوياً اللام - هو الأُحسن ، كخُطُوة وخُطُوات (٢) .

ولعله قد تأثر بالقراءة ، فالتسكين قراءة أكثر السبعة ، فقد قرأ به نافع وأبو عمرو وحزمة ، وبالضم قرأ ابن عامر والكسائي ، أما ابن كثير وعاصم فقد رويا عنهما القراءة تان (٣) .

وفي اللسان (خطأ) : " وخفف بعضهم وإننا ترك الثقل مَنْ تركه استثقلاً للضمة مع الواو يذهبون إلى أنَّ الواو أجزاءهم من الضمة . . "

أما سيبويه فلم ينعَى طي شيء من ذلك ، بل ذكر الضم أولاً ثم قال : " ومن العرب من يدع العين من الضمة في " فُعَلَة " .

(١) انظر الارتشاف ٧٥/٢ ، والبهج ٧٤/٢ .

(٢) الضوابط ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٣) السبعة ١٧٤ . وانظر الإقناع ٦٠٥ - ٦٠٦ .

فيقول : عُرَوَاتٌ وَخُطُوتٌ * . (١)

وذكر الزجَّاجُ أَنَّ الضَّمَّ أَكْثَرُ الْقِرَاءَةِ (٢) . وَلَعَلَّهُ يَعْنِي فِيهِ
السُّبُوعَ وَفِيهَا . كَمَا ذَكَرَ صَاحِبُ اللِّسَانِ أَنَّهُ السُّخْتَارُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِشْبَاعِ .
وَلَعَلَّ تَجَانُسَ الْحَرَكَاتِ هُنَا يَكُونُ فِيهِ تَخْفِيفٌ .

* * *

* جَمْعٌ * مَعِدَةٌ * فِي الْكَثْرَةِ * مَعِدٌ * :

ذَهَبَ السُّلَمِيُّ إِلَى أَنَّ * فَعِيلَةٌ * تَجْمَعُ فِي الْكَثْرَةِ عَلَى * فِعْلٍ * ،
وَذَلِكَ نَحْوُ : * مَعِدَةٌ * تَجْمَعُ عَلَى * مَعِدٌ * . (٤) وَالْقِيَاسُ حَذْفُ التَّاءِ
فَقَطْ ، فَيُقَالُ : * مَعِدٌ * ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ سَيِّدِيهِ . (٥)

وهذا الذي ذهب إليه السُّلَمِيُّ هو قول ابن جنى كما نقل
ابن سيده ، قال : * وَأَمَّا ابن جنى فقال في جمع مَعِدَةٌ : مَعِدٌ ، قال :
وكان القياس أن يقولوا : مَعِدٌ ، كما قالوا في جمع نَيْقَةٌ : نَيْقٌ ، وفي
جمع كَلِمَةٌ : كَلِمٌ ، فلم يقولوا ذلك وعدلوا منه إلى أن فتحوا المكسور
وكسروا المفتوح ، قال : وقد طعننا أن من شرط الجمع بخلق الهاء
ألا يُغَيَّرَ مِنْ صِغَةِ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ شَيْءٌ ، ولا يزداد على طرح الهاء ،
نحو : ثَرَّةٌ وَتَثْرٌ ، وَنَخْلَةٌ وَنَخْلٌ . فلولا أن الكسرة والفتحة مندهم
تجريان كالشيء الواحد لَمَا قالوا : مَعِدٌ وَنَيْقٌ في جمع مَعِدَةٌ وَنَيْقَةٌ ،

(١) الكتاب ٥٨٠/٣ ، وانظر المقتضب ١٨٢/٢ ، والتكلمة ٤١٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٤١/١ .

(٣) اللسان (خطا) .

(٤) الضوابط ٢٨٩ .

(٥) الكتاب ٥٨٢/٣ ، وانظر نصَّ المحكم الآتي .

وقياسه : * نَقِمٌ وَمَعِيدٌ * ، ولكنَّهم فعلوا هذا لقرب الحالين عليهم ،
وليعلموا رأيهم في ذلك ، فهو نسوابة هوطنوا بمكانه لما وراءه . . . (١)

أنا السرافني فبري أن * مَعِدٌ * جمع * مَعِدَةٌ * بكسر فسكون ،
قال : * وإنا جمع مَعِدَةٌ وَنِقْمَةٌ طى * فَعَلٌ * بكسر الفاء وفتح العين ؛
لأنهم يقولون فيها عند بني تميم وغيرهم : مَعِدَةٌ وَنِقْمَةٌ ، ككثرة ، نحو :
كَيْتَفٌ فِي كَيْتَفٍ ، فجمعا طى ذلك ، فَمَعِيدٌ وَنَقِمٌ فِي الْحَقِيقَةِ جَمْعٌ
* فَعِلَةٌ * ، لا جمع فَعِلَةٌ . . . (٢) . وقد وَرَدَ الْجَمْعَانِ فِي اللِّسَانِ
وَالْقَامُوسِ .

(١) المحكم ٢ / ٢٩ - ٣٠ .

(٢) الرض طى الشافية ٢ / ١٠٨ .

ثانيا : آراؤه ، فسي الأذوات

« هل تقع (من) لانتهاء الغاية ؟ »

ذكر الطيبي أنّ بعض العلماء حكى أنّ من معاني " مِنْ " انتهاء الغاية كـ " إلى " مستشهدين بقول العرب : " رأيت الهلالَ مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ " ، أي : إنّ انتهاء الرواية خَلَلُ السَّحَابِ . وقد رَدَّ المصنف هذا الرأي ، قال : " وهذا عندي محتمل أن تكون " مِنْ " فيه لا ابتداء الغاية ، وأنّ ابتداء الرواية كان مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ ، فلا تُثْبِتُ لَهَا زيادة موضع مع الاحتمال " . (١)

ومعنى هذا القول - انتهاء الغاية - إلى الكوفيين ، وقد امتشبهوا بهذا القول بقول العرب : شَمَّتُ الرِّيحَانَ مِنَ الطَّرِيقِ ، فَمِنْ فِيهَا لانتهاء الغاية ، قالوا : لأنّ الابتداء لم يكن من الطريق ، ولا الرواية مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ ، وإِنَّمَا من غيرها ، قالوا : صيغ ذلك أنك تقول : شَمَّتُ الرِّيحَانَ مِنْ دَارِي مِنَ الطَّرِيقِ ، ورأيتُ الهلالَ مِنْ دَارِي وَمِنْ خَلَلِ السَّحَابِ ، فَمِنْ الأُولَى لا ابتداء الغاية ، والثانية لانتهائها . (٢) وذكر المرادِيّ أنّ المغاربة قد ردوا هذا المعنى وتأولوه . (٣)

وقد أشار سيبويه إلى أنّ مِنْ معاني " مِنْ " الغاية ، قال : " وتقول رأيت مِنْ ذلك الموضع ، فجعلته غايةً رَوَيْتِكَ كما جعلته غايةً حيث أَرَدْتَ الابتداء والمنتهى " . (٤)

(١) الضوابط ٠١١٦

(٢) الارتشاف ٠٤٤٢/٢

(٣) الجنس ٠٣١٨ . وانظر شرح الجمل لابن صفور ٤٩٠/١ ، والبسيط ٠٨٤٥

(٤) الكتاب ٠٢٢٥/٤

وقد وَضَّحَ ابن السراج مرادَ سيبويه بالغاية مينا أنَّ مِنْ .
حيث وقعت لا ابتداءً الغاية ، وأما قولهم : رأيتُ الهلالَ مِنْ خلالِ السحابِ ،
فإنَّ لَمَّا استغنَى الكلامُ من إلى ولم يُرِدْ المتكلمُ منتهى أصبح مدخولُها
هو غاية حديثه (١) . وما ذكره المصنف من تخريج القول على ابتداءً الغاية
لا يَخْرُجُ صَلاً قاله ابن السراج . والله أظم .

« حَتَّى العاطفة :

حَتَّى حرفٌ معناه الغاية . ومن أقسامها العاطفة . وقد أثبتتها
المصنف (٢) ، وهو بذلك موافق البصريين ، فالمعطف بها رواء سيبويه
وأصن البصريين . (٣) إِلَّا أَنَّهَا غيرُ متكسنة في باب المعطف : لأن الغرض
من المعطف إدخال الثاني في حكم الأول وإشراكه في إمرائه إذا كان المعطوف
غير المعطوف عليه ، فأتا إذا كان الثاني جزءاً من الأول فهو داخل
في حكمه لأن اللفظ يتناول الجميع من غير حرف إشراك . . . (٤) فلم
يكن في المعطف بها فائدة سوى إرادة التضخيم أو التحقير ، إذ إنَّ من
شروط المعطف بها أن يكون ما بعدها جزءاً ما قبلها (٥) ، وإذا كان
جزءاً ما قبلها فهو داخل في حكمه كما ذكر ابن يعين سابقاً .

- (١) الأصول / ١ / ٤١١ . وانظر ابن يعين ٨ / ١٣ - ١٤ ، والجنى ٣١٧ - ٣١٨ .
- (٢) انظر الضوابط ١٢٣ ، ١٥٣ .
- (٣) انظر الإيضاح ٢٩٣ ، والجنى ٥٠١ .
- (٤) ابن يعين ٨ / ٩٧ .
- (٥) الجنى ٥٠١ . وانظر ابن يعين ٨ / ٩٧ .

وإِنَّمَا يتحقق العطف بها في حالة النصب ، يقول ابن يعيش :
• وأظن أن " حَتَّى " إِنَّمَا يتحقق العطف بها في حالة النصب لا غير ،
نحو : قولك : رأيت القوم حتى زيدًا ، فالاسم بعد حتى داخل في حكم
ما قبلها ، ولذلك تَبِعَهُ في الإعراب ، فأما إِذَا لَتَّ : قدم القوم حتى
زيدٌ فَإِنَّهُ لا يتحقق ههنا العطف ؛ لاحتمال أن تكون حرفَ ابتداءٍ - وهو
أحدُ وجوهها - وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، وكذلك إِذَا خَفَضَتْ
رُبَّمَا يتوهم فيها الغاية طى نحو قوله [تعالى] : ﴿ حَتَّى مَطَّلَعِ
الْفَجْرِ ﴾ ، وقال : • ولذلك لم يمثل الفارسي في العطف إِلَّا بصورة
النصب ، فقال : نحو : قولك : ضربتُ القومَ حَتَّى زيدًا ، ثم فَخَذَ
ذلك بالنقل ؛ لئلا يمنع المخالفُ هذه الصورة ، فقال : وقد رَواه
سبويه ، وأبو زيد وغيرهما ، وكذلك رَواه يونس . (١)

هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فَإِنَّهُمْ ينكرون العطفَ
بها ، ويحرمون ما بعدها طى إضمار ما مل (٢) . ولعلَّ ما ذكره الشيخ
عضيمة - من أَنَّهَا لم ترد في القرآن - يقوي مذهبهم . (٣) ومع ذلك
ليس من الممكن القول بإنكارها ما دام العطف بها سموعًا من
العرب ، كما ذكر من سبويه ، وغيره من أئمة البصريين .

* * *

(١) شرح الفصل ٨/٩٦-٩٧ . وانظر الإيضاح ٢٩٣ ، والكتاب ١/٩٦ .

(٢) المغني ١٧٣ .

(٣) دراسات لأجل أسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ١٣٦/٢ .

* ليست * إِمَّا * ماطفة :

* إِمَّا * إذا ذكرت فلا بد من تكريرها ، وتلزم المكررة الواو ، (١)

نحو قوله تعالى : * إِنَّا هَدَيْنَا السَّبِيلَ إِنَّا شَاكِرًا وَإِنَّا كٰفِرًا * .

والنحاة يجمعون طى أن * إِمَّا * الأولى ليست ماطفة ،

يقول ابن الجبلى : * لَأَنَّهَا تَقَعُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ ، كَقَوْلِكَ : خَرَجَ

إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا بَكْرٌ ، وَلَقِيْتُ إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا بَكْرًا غَيْبِلَ مَطْفَةِ الْفَاعِلِ طى

رافعه ؟ أو الفعل طى ناصبه ؟ (٢) . وَإِنَّمَا تَدْخُلُ لِتَنْبَهَ طى معنى

من المعاني التي تعيدها أو. (٣)

أما * إِمَّا * الثانية ، فيرى بعضهم أنها ماطفة (٤) . وأنكر

الآخرون كونها ماطفة ، وهو مذهب جماعة من المتقدمين منهم يونس

وابن كيسان والفارسي ووافقهم ابن مالك ، قال ابن هشام : * ونقل

ابن صفور الإجماع عليه . . . وإِنَّمَا ذَكَرُوها فِي بَابِ الْعَطْفِ لِصَاحِبَتِهَا

لحرفه * . (٥)

وإلى هذا ذهب السلمى ، وظل ذلك بصحبتها الواو ، وقال :

* وحرف العطف لا يدخل طى حرف العطف ، فالأولى أن تكون حرف شك

قَرِيْبَةٌ مِنَ الْعَطْفِ * . (٦)

* * * ----- * * *

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ٣٣٧/١ ، وانظر

المقتضب ٢٨/٣ .

(٢) الأماطى الشجرية ٣٤٤/٢ ، وانظر ابن يعيش ١٠٣/٨ ، والمفنى ٨٥ .

(٣) ابن كيسان النحوي ١٤٩ . وانظر الأماطى الشجرية ٣٤٤/٢ .

(٤) الأماطى الشجرية ٣٤٤/٢ ، ورف السباني ١٨٣-١٨٤ . وانظر حواشي

التحقيق ص ١٥١ من الضوابط .

(٥) المفنى ٨٥ . وانظر الإيضاح ٢٨٩ ، والمقرب ٢٥١ ، والتسهيل ١٧٤ ،

والهبع ٢٥٢/٥ ، وابن كيسان النحوي ١٥٠ .

(٦) الضوابط ١٥٢ . وانظر أسرار العربية ٣٠٦ .

« ليست * كُن * مركبة :

اخطف النحاة في * كُن * بين البساطة والتركيب ، فالخليل يرى أنها مركبة من * لا أَنْ * ، خفت همزة * أَنْ * بالتسهيل بالحذف فصار * لان * ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . وجعلت بمنزلة حرف واحد ، كما جعلت * هَلَّا * بمنزلة حرف واحد ؛ إذ أصلها * هل ولا * وذلك لكثرة في كلامهم ، قالوا : وَيَلْمَهُ ، يهدون : وَيَ لَأُتَّهُ ، وقالوا يَوْمَئِذٍ . (١) ووافقه الكسائي . (٢)

وذهب سيبويه إلى أنها غير مركبة ، وأنها وضعت من أول الأمر على حرفين * ك * لم * ، ووافقه المصنف (٣) ، وهو مذهب الجمهور .

وقدرت مذهب الخليل بجواز تقديم معول فعلها عليها ، نحو : زيدًا كُنْ أَضْرِبْ ، وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ مَا فِي صِلَتِهَا طَبِهَا . (٤) ويمكن الاعتذار عن الخليل بتغيير حكم الحروف بعد التركيب ما كانت عليه قبله ، وذلك نحو (هل) فمابعدها لا يعمل في ما قبلها ، فإذا رُكِبَتْ مَسَحَ * لا * ودخلها معنى التحضيض جاز ذلك ، نحو : زيدًا هَلَّا ضَرِبْتَ ؟ فكذاك الأمر مع * أَنْ * . وَرَدَّ هَذَا أَيْضًا بِذَهَابِ مَعْنَى اسْتِغْنَامِ مِنْ * هَلَّا * ، فجاز تَغْيِيرَ حِكْمِهَا ، أَمَّا * كُنْ * فمعنى النفي باقٍ فيها ، فينبغي أَلَّا يَتَغَيَّرَ حِكْمُهَا . (٥)

(١) الكتاب ٥/٣ ، وانظر صف المعاني ٣٥٥ .

(٢) الارتشاف ٢/٣٩٠ ، والمغني ٣٧٤ .

(٣) الكتاب ٥/٣ . وانظر الضوابط ٢٤٠ .

(٤) انظر الكتاب ٥/٣ ، والمقتضب ٨/٢ ، والأصول ١٤٧/٢ ، وشرح

المقدمة المحسبة ٢٣١-٢٣٢ .

(٥) أسرار العربية ٣٢٩-٣٣٠ . وانظر الإنصاف ٢١٣ ، ٢١٦ ، ونتائج

الفكر ١٣٠ ، والرضي على الكافية ٣٩/٤ .

كما رَدَّ أيضا مذهبُ الخليل بأنَّ "لا" تصبح داخلةً طوى المصدر المقدر، فالتقدير في نحو: لَنْ يَقومَ زيدٌ، لا قيام زيد، وطويه تكون داخلةً طوى المعرفة من غير تكرير، والداخلة طوى المعـارف أو ما في حكمها لا بد لها من التكرير، كما أنَّ المبتدأ لا يكون له خبر، وهو لا بد له من الخبر. (١)

وفي المسألة رأى ثالثٌ يعزى إلى الفراء، وهو أنَّ أصلها "لا" النافية أبدل من ألفها نون (٢) وقد رَدَّ هذا أيضا بأنَّ فيه إبدال الثقيل من الخفيف، إذ النون مقطع والألف صوت، والصوت أخف من المقطع (٣). ويقصد بالمقطع الحرف الصامت، وبالصوت مقابله وهو الصامت.

* * *

* "لَنْ" لا تقتضي التأبيد :

يرى السلميُّ أنَّ "لن" لا تقتضي التأبيد، قال: "ولذلك قال تعالى: * ولن يتمنوه أبدا *"، ولو كانت للتأبيد لما جاء بقوله: أبداً، والله أعلم. (٤)

وقد سبقه السهيليُّ إلى القول بأنَّ "لن" لا تقتضي التأبيد معتدداً طوى أساس صوتي يبينه قوله: "ومن خواصها أنَّها تنفي ما قُرِبَ لا يمتد معنَى النفي فيها كما تدار معنَى النفي في حرف "لا"

(١) رصف الماني ٣٥٦.

(٢) الكشاف (١/ ٢٤٨)، والررضي طوى الكافية ٣٨/٤-٣٩.

(٣) رصف الماني ٣٥٦-٣٥٧.

(٤) الضوابط ٢٤٠.

إذا قلت : لا يقوم زيد أبدا . فحرف " لا " : لام بعدها ألف ، يمتد
بها الصوت ما لم يقطعه تضيق النَّفْس ، فاذن امتدادُ لفظها باستدارِ
معناها ، ولن يحكس ذلك ... وقال : " وليس في قوله تعالى " أبدا " .
ما يناقض ما قلناه ، فقد تكون أبدا بعد فعل الحال ، تقول : زيدٌ
يقوم أبدا ، ويهلل أبدا ، ونحو ذلك " . (١)

والقول بأنها تقتضي التأييد منسوب إلى الزمخشري (٢) وذكر
أبو حيان أنه رجّع من مذهب في أنّ " لن " تقتضي النفي طو التأييد
إلى مذهب الجماعة في أنّها لا تقتضيه ، وقال : " وأما قوله : إنّ في
" كُن " تأكيدا وتشديدا ليس في " لا " فيحتاج ذلك إلى مستقوى
اللسان " . (٣)

* * *

* " هل " بمعنى " قد " للخبر المجرد من الاستفهام :

للعلماء في هل إذا وردت بمعنى " قد " مذاهب ، هل
هي طو معناها الأصلية الاستفهام ، أو أنّها خارجة عنه ؟ .

- (١) نتائج الفكر ١٣٠-١٣٢ . وانظر أبو القاسم السهيلي ٣٦١ .
(٢) انظر التعليق طو هذه النسبة في حواشي التحقيق ص ٢٤٠ من الضوابط .
(٣) البحر المحيط ٢٦٢/٨ . وانظر الكشاف ١٠٣/٤ ، ودراسات لا سلوب
القرآن الكريم / القسم الأول / ٢ / ٦٣٥ .

١ - منهم من يرى أنها بمعنى " قد " دون استفهام مقدر،
أي إتيها خبر، وهو ذهب الفراء، وعليه جماعة منهم المبرد والواحدي، وهو^(١)
ما ذهب إليه المصنف، حيث يقول: " وقد ترد " هل " بمعنى " قد " .
فتخرج عن الاستفهام^(٢) " وأشهد بقوله تعالى: " هل أتى طس
الإنسان ٤٠٠٠ .

٢ - يرى الزمخشري أنها في الآية بمعنى " قد " وأنها
مضنة الاستفهام السقط من الهمزة المقدرة، فهي عندنا لا تكون
بمعنى " قد " إلا ومعها استفهام لفظا كقول الشاعر:
« أَهْلٌ رَأَوْنا يَفْجَحُ القاع ذى الأَكمِ »

أو تقديرا، كآية الكريمة، وتبعه البيضاوي، وهو ظاهر كلام سيبويه^(٣).

٣ - وذهب ابن مالك إلى أنها تتعین بمعنى " قد " إذا
دخلت عليها همزة الاستفهام، وإن لم تدخل عليها الهمزة فقد تكون
للاستفهام وقد تكون بمعنى " قد " .^(٤)

٤ - يرى بعضهم أنها لا تأتي بمعنى " قد "، بل هي مضافة
على بابها من الاستفهام واختلف هو لا؛ فمنهم من جعله استفهاما
للتقرير، وهو ذهب الزجاج ومن وافقه، واختاره ابن جني، ومنهم من
جعله استفهاما مخفا، وهو مذهب أبي حيان^(٥).

-
- (١) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٣/٣، والمقتضب (١/٤٣-٤٤) ٢٨٩/٣،
والخزانة (١١/٢٦٣-٢٦٤).
(٢) الضوابط ٢٩٦.
(٣) الخزانة (١١/٢٦١-٢٦٣). وانظر الكتاب (١/١٠٠) ١٨٩/٣، والكشاف
(٤/١٩٤)، والفصل ٣١٩، وابن عمير (٨/١٥٢-١٥٣)، والمغني ٤٦٠.
(٤) الخزانة (١١/٢٦٤-٢٦٥). وانظر التسهيل ٢٤٣.
(٥) الخزانة (١١/٢٦٥-٢٦٦). وانظر معاني القرآن وإمراه للزجاج ٢٥٧/٥،
والخصائص (٢/٤٦٢-٤٦٣).

ثالثا : آراؤه في العامل

« عامل الرفع في المبتدأ معنويّ :

ذهب المصنف إلى أنّ عامل الرفع في المبتدأ معنويّ (١) . والقول بأنّ رافع المبتدأ معنويّ هو مذهب البصريين . وذهب الكوفيّين إلى أنّه رفوع بالخبر ، والخبر رفوع بالمبتدأ فهما مترافعان . (٢)

ويُفسر المصنف العامل المعنويّ بقوله : « وهو جعله له فسي أول الكلام لفظا أو تقديرا ، معرّى من العوامل اللفظية ، التي هي كسان وأخواتها وإنّ وأخواتها ، وطننت وأخواتها » . (٣) وإلى هذا التفسير ذهب الجزولي من قبل ، حتى يعلم من الاعتراض بأنّ التجريد أمر عدي فلا يروى شر . (٤)

ولعل الجزوليّ قد تأثر بآراء ابن بابشاذ الذي قال : « وذلك العامل المعنويّ هو الابتداء » ، وذلك الابتداء هو الاهتمام ، وذلك الاهتمام هو جعلك الشيء « أولا لثانٍ » ، يكون الثاني حديثا عن الأول السجود من العوامل اللفظية » قال : « وهذا هو العامل المعنويّ وقد دقت معرفته على قوم من البصريين والكوفيّين » . (٥)

-
- (١) الضوابط ٣٣ .
(٢) شرح المقدمة المحسبة ٣٤٥ ، والإنصاف ٤٤ (٥٣) ، والتبيين ٢٢٤ ، وابن يميث ٨٤/١ - ٨٥ .
(٣) الضوابط ٣٣ .
(٤) الرضي طي الكافية ٢٢٧/١ ، وانظر المقدمة الجزولية ٩٣ . وهذا الاعتراض هو اعتراض الكوفيّين . الإنصاف ٤٥-٤٦ ، وإصلاح الخلل ١٤٨ .
(٥) شرح المقدمة المحسبة ٣٤٥ .

ومعنى هذا العامل المعنويّ أنه علة ذات وصفين ، التجرد من
العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً ، والإسناد (١) فمن نظر إلى جزأي هذه
العلة اندفع عنه الاعتراض بأن التجرد عدم فلا يهوتر ، وهذا هو ما
ذهب إليه المؤلف ، إذ ذكر أنّ الابتداء كل اسم مرته من العوامل
اللفظية لتخبر عنه (٢) ، فالإخبار عنه هو الإسناد إليه .

هذا وللنحاة في حقيقة العامل المعنويّ أقوال أخرى ذكرها
ابن السيد . (٣)

* * *

* عامل الرفع في خبر " إنَّ " وأخواتها :

رفع الخبر في باب " إنَّ " وأخواتها مسألة خلافية بين نحاة البلدين .
وما ذهب إليه المسلمون من أنّ هذه الحروف هي الرافعة للخبر (٤) هو
مذهب البصريين ، وإنّا أمطوها فيه لقوة شابهتها للفعل ، حيث
أشبهت لفظاً ومعنى . (٥)

أما الكوفيون فيرون أنه باقٍ على رفعه قبل دخولها ، وذلك
لأنّها إنّا أمّلت لأنّها أشبهت الفعل فهي فرع عليه ، فهي أضعف ،

-
- (١) شرح ألفية ابن معطي ٨١٤ ، وانظر شرح المقدمة المحسبة ٣٤٥ .
(٢) الضوابط ٣٣ .
(٣) إصلاح الخلل ١٤٥ فما بعدها .
(٤) الضوابط ٥٧ .
(٥) انظر الإنصاف ١٧٧-١٧٨ ، وأسرار العربية ١٤٨ .

لأنَّ الفرعَ أضعفُ من الأصلِ ، فينبغي ألاَّ تعملَ في الخبرِ ، جريا على
القياسِ في حطِّ الفروعِ عن الأصولِ ، فوجب أن يكون باقيها على رفعه
قبل دخولها . (١) وقد رَدَّ عليهم ذلك ، قال ابن السراج : " الدليل
على أنها هي الرافعة للخبر أنَّ الابتداءَ قد زال ، وبه وبالمتدا كان
يرضع الخبر ، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه . " (٢)
وقد أخذ بهذا الكوفيين - من المتأخرين - السهيلي (٣) .

* * *

* ناصب الصدر إذا كان نوعا من الفعل :

يرى السلمي أنَّ الصدر منصوبٌ بالفعل المذكور إذا كان نوعا
له ، قال : " ولا يكون الصدر أبدا إلاَّ من لفظ الفعل ، وجاريا عليه
إلاَّ أن يكون نوعا له فقد لا يشترط أن يكون من لفظه ، كقولك : رجع
القهقري ، لأنه نوع من الرجوع ، واشتغل الصَّما ، لأنه نوع من الاشتغال ،
فالقهقري والصَّما منصوبان عنده ، بـ " رجع واشتغل " ، وإن لم يكونا من
لفظيهما ، وهذا الذي ذهب إليه هو رأي سيبويه والجمهور . (٤) (٥)

-
- (١) الإنصاف ١٧٦ ، وانظر التبيين ٣٣٣ ، وابن عميش ١/١٠٢ .
(٢) الأصول ١/٢٣٠ .
(٣) انظر نتائج الفكر ٣٤٢ ، والارتشاف ٢/١٢٨ .
(٤) الضوابط ٧٨ .
(٥) الكتاب ١/٣٥ ، والإيضاح ١٦٧-١٦٨ ، واللمع ١٣٢ .

وزهب المراد إلى أنه صفة لمصدر من لفظ الفعل محذوف ، أي :
الرجوع القهقري ، والاشتغال الصائم . (١) ونسبه ابن الأثير إلى ابن
السراج أيضا ، وقال : " والذي عليه الأكثر من مذهب سيهويه ، لأنه لا
يفتقر إلى تقدير موصوف ، وما ذهب إليه ابن السراج يفقر إلى تقدير
موصوف وما لا يفقر إلى تقدير موصوف أولى ما يفقر إلى تقدير موصوف " . (٢)
وعزى إلى بعض الكوفيين أنه منصوب بفعل شتق من لفظه ،
وإن لم يستعمل ، كأنه قيل : تقهقر القهقري .

وقد ضَعَّفَ العلماء هذين المذهبين - مذهب المراد ، وهذا
الأخير - قال الرضي : " وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وحفا لشيء ،
وعدم سماع أفعالها يُضَعَّفُ المذهبين ، إذ هو إثبات حكم بلا دليل " . (٣)

* * *

* ضربا زيدا :

يرى السليبي أن " زيدا " في هذا التركيب منصوب بالمصدر
" ضربا " ، لأنه نائب عن فعله المحذوف " اضرب " (٤) وهذا مذهب
سيهويه والجمهور ، قال أبو جعفر النحاس : " باب المصدر طي معنى
الفعل : تقول : ضربا زيدا ، طي معنى اضرب زيدا ، قال الشاعر :

-
- (١) انظر الأصول ١٦٠/١ ، وابن يعمش ١١٢/١ .
(٢) أسرار العربية ١٧٦ .
(٣) الرضي ٢٩٩/١ - ٣٠٠ .
(٤) الضوابط ٢٢٣ .

يَضْرِبُ بِالسِّيفِ رَوْسَ قَوْمٍ

أَزَلْنَا هَاهُنَّ مِنَ الْمَقْبَلِ

طنى معنى : ضربُ بالسيفِ ، أقام الصدرَ مقامَ الفعلِ (١) ، وخالف
في ذلك السرافى فذهب إلى أنَّ ناصبه هو الفعل المقدر لا الصدر (٢) ،
وظاهر كلام ابن يعيش أنَّه موافقه (٣) .

* * *

* عامل الرفع في الفعل المضارع معنويّ :

ذهب السلمي إلى أنَّ عامل الرفع في المضارع معنويّ ، وهو
وقوعه موقع الاسم (٤) .

وهذا الذى ذهب إليه هو مذهب جمهور البصريين الذين
احتجوا بقولهم : * إِنَّا قُتْنَا : إِنَّهُ مَرْفُوعٌ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْأِسْمِ ، وَذَلِكَ
مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أنَّ قِيَامَهُ مَقَامَ الْأِسْمِ عامل معنويّ ، فأشبهه الابتداء ،
والابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه .

والوجه الثاني : أنَّه بَقِيَامِهِ مَقَامَ الْأِسْمِ قد وقع في أقوى أحواله ،

(١) شرح أبيات سيبويه ٨٤ ، ١٢١٠ ، وانظر الكتاب ١/١١٥-١١٦ ،

١٩٠ ، والأصول ١/١٣٩ ، والهمع ٥/٢٦٠ .

(٢) الرضى طوى الكافية ٣/٤١٠-٤١١ .

(٣) انظر شرح الفصل ٦/٥٩٠ .

(٤) الضوابط ٢٢٣ .

فَلَمَّا وَقَعَ فِي أَوْقَى أَحْوَالِهِ وَجِبَ أَنْ يُعْطَى أَوْقَى الْإِعْرَابِ ، وَأَوْقَى الْإِعْرَابِ
الرَّفْعُ ، فَلِهَذَا كَانَ مَرْفُوعًا لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْأَسْمِ . (١)

وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قِيَامُ الْفِعْلِ الْمَاضِي مَقَامَ الْأَسْمِ مَوْجِبًا لَهُ الرَّفْعُ ؛
«لأنه لم يثبت له استحقاق جلة الإعراب فلم يكن هذا العامل مُوجِبًا
له الرَّفْعُ ، لأنَّه نوع منه ، بخلاف الفعل المضارع فَإِنَّهُ يستحقُّ جلة
الإعراب . . . فإنَّ الفرقَ بينهما» . (٢)

وَلَمْ يَسَلِّمْ هَذَا الْمَذْهَبُ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ ، بَلْ قِيلَ : إِنَّ الْمَضْرُوعَ
يَقَعُ مَوْجِعَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ وَالْمَخْفُوضِ وَمَعَ ذَلِكَ يَبْقَى مَرْفُوعًا ،
فَهَلَّا اخْتَفَ إِعْرَابُهُ حَسَبَ إِعْرَابِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ مَوْجِعَهُ ؟ وَأَجِيبَ بِأَنَّ
مَوْجِعَهُ مَوْجِعَ الْأَسْمِ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَا يَخْتَفِ ، وَأَمَّا اخْتِلَافُ إِعْرَابِ الْأَسْمِ
فَحَسَبَ اخْتِلَافِ مَوَاطِنِهِ ، وَلَا تَأْثُرُ لَهَا فِي الْفِعْلِ ، فَلَا يَخْتَفِ إِعْرَابُهُ
بِاخْتِلَافِهَا . (٣)

وَفِي السَّأَلَةِ مَذَاهِبٌ أُخْرَى ؛ فَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ أَنَّ رَافِعَهُ هُوَ تَجَرُّدُهُ مِنَ
النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ ، وَيُنْسَبُ مَذْهَبُهُ هَذَا إِلَى جِهْوَ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِيِّينَ . (٤)

(١) الإِنْصَافُ ٥٥٢ . وَانظُرْ ابْنَ بَعِيثَ ١٢/٧ - ١٣ .

(٢) أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ٢٨ .

(٣) ابْنُ بَعِيثَ ١٢/٧ . وَانظُرْ الإِنْصَافَ ٥٥١ ، ٥٥٣ ، وَالرُّضِيَ طَبَسُو
الْكَافِيَةَ ٢٧/٤ .

(٤) انظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٥٥٣/١ ، وَالْإِنْصَافَ ٥٥٠ (م ٧٤) ،
وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ٢٩ ، وَتَوْضُوحُ الْمَقَاصِدِ ١٧٢/٤ ، وَالتَّصْرِيحُ

بينما ذهب الكسائي إلى أنَّ رافعه هو حرف المضارعة. (١) وقيل
رافعه المضارعة نفسها، وينسب هذا إلى ثعلب والزجاج. (٢)
هذا والمتأخرون على مذهب جمهور الكوفيين، قال ابن مالك
في الألفية:

ارفع مضارعاً إذا يُجَرَّدُ

من ناصبٍ وجازمٍ كَشَمَدٍ (٣)

* * *

-
- (١) شرح المقدمة المحسبة ٣٤٧، والإنباف ٥٥١، وابن يعمر ١٢/٧.
(٢) توضيح المقاصد ١٧٢/٤، والتصريح ٢٢٩/٢.
(٣) وانظر شرح الكافية الشافية ١٥١٩-١٥٢٠، وشرح ابن الناظم
٦٦٤، وأوضح المسالك ١٤١/٣، والتصريح ٢٢٩/٢.

رابعاً : آراءه في الإعراب

* "مَنْ" - في قولك : مَنْ أَنْتَ ؟ - مبتدأ :

يرى السلمي أَنَّ "مَنْ" الاستغماية في قول القائل : مَنْ أَنْتَ ؟ مبتدأ^(١) . والجمهور طوى أَنَّها خبرٌ مقدَّم . وما ذهب إليه المصنف مني طوى مذهب سيبويه ، يقول الرضي : * وذلك لانه يُخبر عنه بمعرفة عن نكرة مضنَّة استغماها ، أو نكرة هي أفضل التفضيل مقدَّم طوى خبره ، والجملة صفة لما قبلها ، نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه . وفيه سيبويه طوى أَنَّ مثل هذين خبران مقدَّمان ، وقال : * والمثال المصنَّف طوى في مثل هذا المقام : مَنْ قام ؟ وما جاء بك ... *^(٢)

* * *

* العطف طوى موضع "أَنَّ" المفتوحة الشددة :

اختلف العلماء في هذه المسألة ، فأجازها ابن جنى ، لاَنَّها تجري جري "إِنَّ" المكسورة^(٣) ، وقد أجازوا ذلك فيها . وهو اختيار المصنف^(٤) . وكذا ابن مالك في تسهيله^(٥) ، وفي الفيتة حيث قال :

(١) الضوابط ٠٣٨

(٢) الرضى طوى الكافية ٢٥٦/١ - ٢٥٧

(٣) انظر البسيط ٠٨٠٤

(٤) الضوابط ٠٦٠

(٥) التسهيل ٠٦٦

وجائزُ رَفْعُكَ معطوفًا طى

منصوبٍ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَمَتَّكَيلًا

وَأَلْحَقْتَ بِإِنَّ لَكُنَّ وَأَنَّ

من دونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

أما الجهور فقد ذهبوا إلى المنع ، وصحَّحه الشلوهين (١) ،

فالرفع عندهم مطلق طى الضمير المستمر في الخبر ، وهو قبيح حتَّى
يَوْمَهُ كَدَ . (٢)

وقد فصل بعضهم في المسألة فقال : إِنَّ طُحْ مَكَانَ أَنْ .

الفتوحة "إِنَّ" المكسورة جاز العطف طى الموضع ، وذلك نحو قوله
تعالى : ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ
بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة : ٣] . وإن لم يطلح وقسوع
المكسورة مكانها امتنع ذلك ، من حيث إنه يودي إلى توهم إسقاط
"أَنَّ" الفتوحة ، وإسقاطها يودي إلى إسناد الفعل إلى الجطسة ،
وذلك نحو : أمجيني أَنَّ زيدا قائمٌ ومرو ، فلو أسقطت "أَنَّ" هنا
لاُسند الفعل "أمجيني" إلى جطة "زيدٌ قائمٌ" ، وذلك لا يجوز ،
لأنَّ الفاعل لا يكون جطة . (٣)

هذا وقد وسَّع ابنُ بابشاذ الكلامَ في هذه المسألة ، وردَّ مذهب

(٤)

المجيزين .

*

*

*

-
- (١) السامد ١/٣٣٧ .
(٢) البسيط ٨٠٥ .
(٣) انظر البسيط ٨٠٥ ، واللمح ٢٣٥-٢٣٦ ، وشرح الجمل لابن
الفخيسار ٣٤٤ ، وتقييد ابن لب ٢٢٢-٢٢٨ .
(٤) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٢١-٢٢٦ .

* إمراب * أَفْعِلْ به * :

أجمع النحاة على فعلية * أَفْعِلْ * ثم اختلفوا في حقيقته ؛
فمنهم من يرى أنه أمر ، ومنهم من يرى أنه ماض .

ذهب جمهور البصريين إلى أنه ماض على صورة الأمر ، والبهاء
زائدة ، والمجرور فاعل ، وإليه ذهب الحنفية (١) وذهب الفراء وابن كيسان
والزجاج وتبعهم الزمخشري وابن خروف إلى أنه فعل أمر لفظاً ومعنى ،
والفاعل ضمير مستتر ، والهمزة للنقل ، والبهاء أصلية تغيد التعدية ، والمجرور
مفعول في المعنى (٢) .

«وَوَدَّ كَوْنَهُ أَمْرًا بِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ لِلصِّدْقِ وَالْكَذْبِ ، وَبِأَنَّهُ لَا يَجَابُ
بِالْفَاءِ» [فَلَا تَقُولُ: أَحْسِنْ بَزِيدٍ فَيُحْسِنُ بِكَ] ، وَبِأَنَّهُ يَلِيهِ ضَمِيرُ
المَخَاطَبِ نَحْوُ: أَحْسِنْ بِكَ ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْأَمْرِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِعْمَالِ
فِعْلِ وَاحِدٍ فِي ضَمِيرٍ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ لِمَسَّ وَاحِدٍ ، وَبِأَنَّهُ لَوْ كَانَ النَّاظِقُ
بِهِ أَمْرًا بِالتَّعَجُّبِ لَمْ يَكُنْ مُتَعَجِّبًا ، كَمَا لَا يَكُونُ الْأَمْرُ بِالحَلْفِ ، وَالنَّسْبِ
وَالتَّشْبِيهِ حَالِفًا ، وَلَا مُنَادِيًا ، وَلَا مُشَبَّهًا ، وَقَدْ أُجْمِعَ عَلَى أَنَّهُ مُتَعَجِّبٌ (٣) .

(١) الضوابط ١٩٦ .

(٢) انظر المنصف ٣١٧/١ ، والرضي على الكافية ٢٣٤/٤ - ٢٣٥ ،

والارتشاف ٣٤/٣ - ٣٥ ، وتوضيح المقاصد ٥٧/٣ .

(٣) الهمع ٥٨/٥ ، وانظر توضيح المقاصد ٥٧/٣ - ٥٨ ، والتصريح

٨٩/٢ (مع حاشية يس) .

أما مذهبُ البصريين وإن كان قد ضَعُفَ باستعمال الأُمر بمعنى الماضي ، وليس بمعهود ، واستعمال أَفْعَلَ بمعنى صارداً كذا ، وزيادة الباء في الفاعل وهي قليلةٌ إلا أَنَّهُم أيضاً قد تخلصوا ما طُلب به الآخرون من الإجابة من مرجع الضمير المستتر في "أَفْعَلَ" . فأجاب بعضهم بأنَّ الضميرَ للمخاطب المستدعي منه التعجب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل والأشكال لا تُغَيَّرُ ، وهو رأي الفراء ومن تبعه . أمَّا ابنُ كيسان فالضميرُ عنده للمخاطب أيضاً لكن ذلك المخاطب هو المصدر المدلولُ عليه بالفعل ، كأنه قيل : أَحْسِنْ يَا حَسَنُ بزيد ، فالضميرُ عنده للمصدر لا للمستدعي منه التعجب ، لذلك لزم إفراده لأنَّ ضميرَ المصدر كالمصدر . (٢)

ولعلَّ مذهبَ البصريين هو الأول لسلامته ما اعترض به على الآخريين .

* * *

* هذا الرجلُ زيدٌ :

الشهور في المخصوص في هذا المطلوب أن يعرَبَ مبتدأ ،
أو خبرَ مبتدأ ، كما هو الحال مع "نعم" . وقد أجاز السلمي فيه
وجهاً ثالثاً ، وهو أن يعرَبَ بدلاً من "الرجل" . (٣)

(١) الرض طي الكافية ٢٣٤/٤ - ٢٣٥ .

(٢) التصريح ٠٨٨/٢ . وانظر الارتشاف ٣٥/٣ وابن كيسان النحوي ٠١٤٠ .

(٣) الضوابط ٠٢٠٦ .

ولعله إتِّمَّأَجَاز ذلك لأن هذا المخصوصَ يصلح أن يلي " هذا " من حيث إنَّ المرفوعَ بها لا يكون إلا معرفةً ، أو نكرةً قريبةً من المعرفة (١) ، وزيدٌ معرفة ، فصلح أن يلي " هذا " والبدل محل محل البدل منه (٢) .

وهذه المسألة يمكن أن يقالَ فيها : إنه انفردَ بها ؛ إذ لم يجد لهذا الإعراب ذكراً فيما تيسر لي الرجوع إليه ، واعتاد اطلق قلبي : " ويجوز عندي أن يكون زيدٌ بدلاً من الرجل " .

* * *

* نعم الرجلُ زيدٌ :

منع المصنف أن يكون " زيد " في هذا التركيب بدلاً من الرجل ؛ لأن البدل هنا غير صالح لمباشرة العامل وهو " نعم " ، قال : " لأنَّ البدل محلُّ محلِّ البدل منه ، ولا يجوز أن يكون زيدٌ فاعلاً بـ " نعم " ؛ لأنَّها لا ترفع إلا ما فيه الألف واللام ، وزيدٌ ليس كذلك " . (٣) فزيدٌ عنده خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره في الجملة قبله . (٤) وهو المشهور .

- (١) الضوابط ٢٠٥ .
- (٢) الصدر السابق ١٤٣ .
- (٣) الصدر السابق ٢٠٦ .
- (٤) الصدر السابق ٢٠٠ .

وهذا الذي منعه المصنف هو مذهب ابن كيسان، واعتراض عليه بما اعترض به المصنف. (١) وقد أُجيبَ من هذا الاعتراض بأنَّه يجوز أن يقع بدلا ما لا يجوز أن يلي العامل، بدليل: إِنَّكَ أَنْتَ. (٢) وإذا صح مذهب ابن كيسان فهو بدل اشتغال، لأنه خاص، والرجل عام. (٣)

✱

✱

✱

-
- (١) انظر التصريح ٩٧/٢ (مع حاشية من)، والاشعوني ٤٢/٢، وابن كيسان النحوي ١٣٩.
- (٢) البمع ٤١/٥.
- (٣) المصدر السابق.

خامساً : آراؤه في التراكيب

* لا يخبر بالماضي من " كان " إلا مع " قد " :

يرى السليبي أنّ الماضي لا يخبر به من " كان " إلا مع " قد " ظاهرة أو مقدرة ^(١) . وينسب هذا الشرط إلى الكوفيين ، وحجتهم في ذلك : " أنّ كان وأخواتها إنّما دخلت على الجمل لتدلّ على الزمان . فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها ، ألا ترى أنّ المفهوم من : زيدٌ قام ، ومن : كان زيدٌ قائماً شي واحد ، واشتراط " قد " لا تنهها تقرب الماضي من الحال " (٢) .

أما البصريون فقد أجازوا ذلك مطلقاً مستدلين بكثرة السماع بخبر " قد " كثرة . توجب القياس . ومن شواهدهم قوله تعالى : * **إِنْ كَانَ قَيْصُؤُ قُدَّ مِنْ قُبَلٍ** * وقوله تعالى : * **وَلَقَدْ كَانُوا مَآهَدُوا اللَّهَ** * ، وقول زهير :

وكان طوى كشحاً طوى مستكيناً

فلا هو أهدأها ولم يتقيدم

وحكى الكسائي : " أصبحت نظرتُ إلى ذاتِ التَّنَانيرِ " بمعنى ناقتة ^(٣) . ولعل هذا المذهب هو الأولى لكثرة السماع في القرآن وفي أقوال العرب شعراً ونثراً .

* * *

(١) الضوابط ٥٢ .

(٢) البمع ٧٣/٢ .

(٣) انظر إصلاح الخلل ١٦٦ ، والارتشاف ٨٥/٢ ، والبمع ٧٣/٢ .

* كانت زيدا الحَسَّ تأخذ * :

* كانت زيدا تأخذ الحَسَّ * :

في هذين التركيبين * الحَسَّ * اسم كان ، و * تأخذ * الخبر ،
(١)
و * زيدا * معول الخبر ، وقد اختلف العلماء فيها على ثلاثة مذاهب ،
وهي :

الأول : الجواز مطلقا ، أي جواز الصورتين ، مع أنَّ فيهما
الفعل بمعول الخبر ، وهو غير ظرف ولا مجرور ، بمن
كان ومعمولها ، وهو مذهب الكوفيين . وذلك لأنَّ معولَ معولها
في معنى معولها . (٢)

الثاني : المنع مطلقا ، سواء تأخر الخبر كما في الصورة الأولى
أو تقدّم كما في الصورة الثانية ، لأنَّ فيهما الفعل بمعول الخبر وهو
غير ظرف ولا مجرور ، وهو مذهب سيهويه وجنيد البصريين . (٣)

الثالث : جواز الصورة الثانية دون الأولى ، أي : جواز الفعل
بمعول الخبر وهو غير ظرف ولا مجرور إذا تقدّم الخبر على الاسم . لأنَّ المعول
من كمال الخبر وكالجزء منه . وهذا مذهب ابن السراج والفارسي ،
وطيب ابن مسعود . واختاره المنف . (٤)

(١) انظر إصلاح الخلل ١٧١-١٧٢ ، وأوضح المسالك ٢٤٨/١ ،

والتصريح ١٨٩/١ ، والأشعري ٤٠٤/١ (ط/ عبد الحميد) .

(٢) التصريح ١٨٩/١ .

(٣) انظر الكتاب ٧٠/١ ، والمقتضب ٩٩/٤ .

(٤) الضوابط ٥٣ .

والذي وقع لي في أصول ابن السراج منح الصورة الأولى طى
إعرابها المتقدم، ولكنه أجازها إذا جعل في كان ضمير الشان، والحسن
بتداً والفعل خبره، والجملة خبر كان. وتابعه طى ذلك الفارسي في
الإيضاح (١).

* * *

* ما جاءني إلا زهداً أحداً :

الاستثناء في هذا التركيب منفى - كما ترى - ، والمستثنى مقدم .
وقد ذهب الصنف إلى وجوب نصبه (٢) ، أى : إنه يفتح أن يقال :
ما جاءني إلا زهداً أحداً . وهذا الذى ذهب إليه هو مذهب البصريين ،
وإنما وجب النصب هنا ، " لأنه قد يطل البدل فلم يتقدم ما يبدل
منه (٣) ، لأن البدل كالنعت إنما يجري طى ما قبله " . (٤)

والنصب هو اللغة العالية الفصيحة ، ومن العرب من يرفع
المتقدم (٥) وقد حكاه سيهويه من يونس (٦) وخرّج طى أنه بدل في
نية التأخير . وقال ابن صفور : " ولا يقاس طى هذه اللغة ، وقد
قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك " . (٧)

* * *

(١) الأصول ٨٦/١ ، وإيضاح ١٠٦-١٠٧ ، وانظر الرضى طى الكافية
٢٠٦/٤

(٢) انظر الضوابط ١١١

(٣) فى الأصول : " فيه " .

(٤) الأصول ٢٨٣/١ ، وانظر الكتاب ٢٣٥/٢

(٥) الإنصاف ٢٧٧

(٦) الكتاب ٣٣٧/٢

(٧) الهمع ٢٥٧/٣ ، وانظر الأصول ٣٠٣/١ ، وشرح الكافية الشافية

٧٠٤ ، والارتشاف ٣٠٧/٢

* * أبتع * من أفاظ التوكيد :

أثبت السلميّ في أفاظ التوكيد التابعة لأجمع * أبتع * وما
تصرف منها ^(١) ، وهو مذهب بغداديّ ، يقول الرضي : * وأما أكتع
وأخواه ، فالبصريون - طو ما حكى عنهم الأندلسيّ - جعلوا النهاية
أبتع وتصرفاته ، ولم يذكروا أبتع وتصرفاته ،...، والبغدادية جعلوا
النهاية أبتع وأخواته ، فقالوا : أجمع أكتع أبتع أبتع * . ^(٢)
وقد سبق المصنف إلى ذلك الزمخشريّ والجزوليّ وابن الحاجب ،
ومن قبلهم ابن جني ^(٣) . والسألة سامة .

* * * * *

* * مرت يزيد رجل صالح * *

يشترط السلميّ في بدل النكرة من المعرفة أن تكون النكرة
موصوفة ، كما في هذا التركيب ، وقال : * أو يكون البدل صفة حذوف
موصوفها ، كقولك : مرت يزيد راكب ، لأنه في الأصل : رجل راكب * .
واشترط وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة مذهب الكوفيّين
والبغداديين ، ووافقهم السهيليّ ^(٥) .

- (١) الضوابط ١٣٢ .
- (٢) الرضي طو الكافية ٣٧٦/٢ ، والبراد بأخوات أبتع تصرفاته من
ثنية وجمع وتأنيت .
- (٣) الخصائص ٨٣/١ ، والمفصل ١١٤ ، والمقدمة الجزئية ٧٤ ، والكافية ١٣٥ .
- (٤) الضوابط ١٤٧ . وانظر ص ٢٠٥ .
- (٥) الارتشاف ٦٢٠/٢ . وانظر نتائج الفكر ٢٩٨ ، وتوضيح المقاصد ٢٥٤/٣ .

أما البصريون فلم يشترطوا ذلك ، قال سيبويه : " وإن شئت قلت : دخلوا رجلٌ فرجلاً ، تجعله بدلاً كما قال عز وجل : * بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ * " (١) أبدلَ النكرة من الضمير ولم توصف . وقال : " وتقول : هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ ، طى البدل ، كما قال تعالى جَدُّهُ : * بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ * " (٢) فرجلاً بدلاً من معرفة .

ولعل الأولى ما ذهب إليه المصنف ؛ إذ لو لم توصف النكرة لم يقع بها فائدة ولم تكن بياناً لما قبلها ، كما قال السهيلي (٣) فلا فائدة من قول القائل : جاء زيدٌ رجلاً ، أما سيبويه فقد كرر النكرة المبدلة من الضمير ، فكأنَّ المعنى : دخلوا رجلاً بلبه رجلاً ، فهي في المعنى موصوفة ، طى أنه في قوله * هذا زيدٌ رجلاً منطلقٌ * قد وصفها ولم يبدلها السرُّ إلاَّ موصوفة أو مضافة ، والمضاف إليه هو في المعنى صفة للمضاف (٤) .

*

*

*

* ما قام زيدٌ لكن صرُّو :

اختطف العلماء في المعطف بلكن طى مذاهب (٥)

١ - منهم من يمنع المعطف بها ، بل يجعلها حرفاً استدراكاً والمعطف بالواو . وينسب هذا الرأي إلى يونس . صححه أبوحيان ،

(١) الكتاب ٣٩٨/١ .

(٢) المصدر السابق ٨٦/٢ .

(٣) نتائج الفكر ٢٩٨ .

(٤) أبو القاسم السهيلي ٣٩٩ . وانظر المقتضب ٢٩٦/٤ ، والأصول

٤٧/٢ .

(٥) انظر هذه المذاهب في الارتشاف ٦٢٩/٢ ، والجنى ٥٢٣-٥٢٤ ،

والمغني ٣٨٦ ، والتصريح ١٣٥/٢ .

قال : " وهو الصحيح ؛ لأنه لا يُحفظ من لسان العرب . . . وأما ما يوجد في كتب النحويين - من قولهم : ما قام زيد لكنَّ مرَّو ، وماضيت زيداً لكنَّ مرَّأ ، وما مرتت بنزيد لكنَّ مرَّو - فهو من تشبيههم ، لا أنَّه مسموعٌ من العرب . " (١) فالتركيب الذي يجيزه يونس هو : ما قام زيدٌ ولكنَّ مرَّو . وهو عنده عطفُ مرَّو على مرَّو . (٢) ووافقهُ ابنُ مالك ، إلاَّ أنه جعله من عطف الجمل ، فالتقدير عنده في نحو هذا : ولكنَّ قام مرَّو . (٣)

٢ - ومنهم من يرى أنَّها عاطفة ، إلاَّ أنَّها لا تستعمل إلاَّ بالواو قبلها ، والواو مع ذلك زائدة ، وصحَّحه ابنُ صفور ، وقال : " وطبَّه بنفسي أن يُحمَلَ كلامُ سيويه والأخفش ؛ لا أنَّها قالا : إنَّها عاطفة . ولَمَّا مثلاً للعطف بها مثلاً مع الواو . " (٤)

٣ - ويرى ابنُ كيسان أنَّها العاطفة أيضاً ، صَحَّبَتْها الواو أم لا ، فهي العاطفة في التركيبين : ما قام زيدٌ لكنَّ مرَّو ، وما قام زيدٌ ولكنَّ مرَّو . (٥)

٤ - أما الفارسيُّ وأكثرُ النحويين فيرون أنَّها عاطفة بشرط ألاَّ تدخلَ عليها الواو . وهذا المذهب هو ما يفهم من كلام الصنف حيث مثل العطف بها مجردة عن الواو ، قال : " تقول في العطف : ما قام زيدٌ لكنَّ مرَّو . " (٦)

(١) البحر المحيط ٣٢٧/١

(٢) الجنى ٥٣٤ . وانظر ابن كيسان النحوي ١٧٠ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٧١٧/٢ ، والجنى ٥٣٤ .

(٤) الجنى ٥٣٤ . وانظر الكتاب ٤٣٥/١ ، ٤٣٩ .

(٥) ابن كيسان النحوي ١٧١ .

(٦) الضوابط ١٥٥ .

وقد ذكر الشيخ مضمرة أنها لم تقع في القرآن ، قال : * ولكن الخفيفة العاطفة للمفرد على مفردٍ ، لا تكون إلا بعد نفي ، ولم تقع في القرآن * . (١) فلعل ما ذكره الشيخ مضمرة ما يقوي مذهب يونس ، كما أن في تعدد المذاهب دليلاً له . ولا يعني ذلك أن إجازة العطف بها يعد تعدياً على اللغة ، فهو تيسر على الناطقين ، ورُبَّما كان شائعاً في ذلك الوقت فأجازه المجيزون . (٢)

* * *

* يشترط في العطف بلكن تقدم النفي :

المعطوف بلكن إما أن يكون مفرداً أو جملة ، فإن عطف بها جملة جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب ، يقال : قد جاءني زيدٌ لكنَّ عمرو لم يأتني .

أما إن كان المعطوف بها مفرداً لم يجز أن يُستدرك بها إلا بعد النفي ، فلا يقال : جاءني عمرو لكنَّ زيدٌ ، بل يقال : ما جاءني عمرو لكنَّ زيدٌ (٣) ؛ لأنَّ الاستدراك يقتضي سفيرة ما بعدها لما قبلها ، والسفيرة إنما تحصل إذا وقع بعدها مفرد بالإثبات بعد النفي * . (٤) وإلى ذلك ذهب المصنف (٥) ، وهو مذهب البصريين ، قالوا : * إنما

(١) دراسات لاسلوب القرآن الكريم / القسم الأول ٥٨٣/٢ .

(٢) انظر ابن كيسان النحوي ١٧٢ .

(٣) انظر دراسات لاسلوب القرآن الكريم / القسم الأول ٥٨٣/٢ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة ٧٨٤ ، وانظر الرضي على الكافية

٤١٩/٤ .

(٥) الضوابط ١٥٥-١٥٦ .

لا يجوز العطفُ بها في الإيجاب ، وذلك لأنَّ العطفَ بها في الإيجاب
إنَّما يكون في الغلط والنسيان ، ألا ترى أنَّك لو عطفت بها بعد الإيجاب
لكنت تقول : جائي زيداً لكنَّ عمرو ، فكنت تثبت للثاني بلكنَّ المجيء
الذي أثبتته للأول ، فيعلم أنَّ الأولَ مرجوعٌ عنه كالعطف بـهل في الإيجاب
، نحو : جائي زيداً بل عمرو ، وإذا كان العطف بلكنَّ في الإيجاب
إنَّما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجة إليها ، لأنَّه قد استغنى عنه
بـهل في الإيجاب ، لأنَّه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط ، وقد
يستغنى بالحرف من الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه ...
وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة لما قبلها ؛ ليكونا
خيرين مختلفين . (١)

أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك قياساً على " بل " ؛ لاشتراكها في
المعنى ، إذ فيها إثبات الحكم للثاني دون الأول ، ولا اشتراكها في
العطف بها في النفي ، فكذلك في الإيجاب . (٢)
وعدمُ سماع المذهب الكوفي بـرُدَّه (٣) ، وإن كان الفريقان قد
اعتمدا على القياس كما هو ملاحظ في احتجاجهما .

* * *

(١) الإنصاف : ٤٨٤ - ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ .

(٢) المصدر السابق ٤٨٤ .

(٣) انظر الرضي على الكافية ٤٢٠ / ٤ ، والبهج ٢٦٢ / ٥ .

* الصفة لا تُتَدَبُّ :

ذهب السلميّ إلى أنَّ الصفة لا تُتَدَبُّ (١) ، والقامه علامة الندبة
على الصفة مسألة خلافية ، منهم من أجازها ومنهم من منعها ، وما ذهب
إليه المصنف هو مذهب جمهور البصريين ، قالوا : " لأن علامة الندبة
إنما تطلق على ما يلحقه تنبيه النداء ، لمدّ الصوت ، وليس ذلك
موجودا في الصفة ؛ لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف ، فوجب ألا يجوز... "

أما الكوفيون وابن كيسان فقد أجازوا ذلك ، قياسا على المضاف
إليه ، نحو : واحدٌ زيداه ، والمضاف إليه من المضاف بمنزلة المضافة
من الموصوف ، فكما ألحقت بالمضاف إليه فكذلك الصفة . وقد رُدَّ بأنَّ
المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه ، بخلاف الصفة فالموصوف يتم
بدون ذكرها ، فهنا الفرق بينهما . (٢)

وأول من نهج للنحاة هذا الجواز هو يونس البصري (٣) وقد
عقب عليه السيرافي بقوله : لست أدري أُلحِق علامة الندبة له من قياس
يونس ، أو ما حكاه عن العرب فنحتج له به . (٤)

* * *

-
- (١) الضوابط ١٦٦ .
(٢) انظر الإنصاف ٣٦٤ - ٣٦٥ (٥٢٤) ، وأسرار العربية ٢٤٤ - ٢٤٥ .
(٣) انظر ابن كيسان النحوي ١٨٩ .
(٤) انظر مذهب يونس وتعقيب السيرافي عليه في الكتاب ٢٢٦ / ٢ .

اتجاهه في النحو

إِنَّ من يقرأ كتاب الضوابط الكفية يَتَمَيَّن له أَنَّ صنفه يغلب عليه المذهب البصريّ ، يبدو ذلك جليّاً من خلال آرائه ومصطلحاته ونقوله .

فمن خلال عرضنا لآرائه تَبَيَّن أنه كان - رحمه الله - يقول بآراء البصريين في غالب المسائل ، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

١ - قوله بأنَّ عاملَ الرفع في المبتدأ معنويّ ، وهو مذهب البصريين ، ويرى الكوفيون أنَّه مرفوع بالخبر .^(١)

٢ - قوله بأنَّ خبر " إِنَّ " وأخواتها مرتفع بها ، وهو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أنَّه باق على رفعه قبل دخولها .^(٢)

٣ - سَنَّ أَنْ يقال في جمع طلحة : طلحون ، وهو مذهب البصريين ، أما الكوفيون وابن كيسان فقد أجازوا ذلك .^(٣)

٤ - سَنَّ العطفَ بلكنَ بعد الإيجاب ، كما هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك .^(٤)

٥ - قوله بأنَّ " حتّى " تكون عاطفة ، وهو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنَّهم ينكرون العطف بها .^(٥)

(١) انظر ما تقدم ص ٧٧ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٧٨ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٦٤ .

(٤) انظر ما تقدم ص ٩٦ .

(٥) انظر ما تقدم ص ٧٠ .

هذه بعض السائل التي وافق فيها السلميّ البصريين ، وقد
أشرتُ إلى كثير ما عداها في حواشي التحقيق . (١)

أما مصطلحاته فالغالب طيها أيضا أنها بصرية . ومن ذلك :

- ١ - البدل : يستخدم السلميّ هذا المصطلح ، وهو
مصطلح بصريّ ، يقابله عند الكوفيين * الترجمة * أو * التبيين * ، كما
نقل عنهم الأعمش ، ونقل عنهم ابن كيسان أيضا تسميته * تكرارا * . (٢)
- ٢ - اسم الفاعل : استخدم السلميّ هذا المصطلح البصريّ ،
والكوفيون يسمونه * الفعل الدائم * . (٣)
- ٣ - المفعول معه : استخدم السلميّ هذا المصطلح ، وهو
مصطلح بصريّ ، يقابله عند الكوفيين * شبه المفعول * . (٤)
- ٤ - الصفة : يستخدم السلميّ هذا المصطلح ، وهو مصطلح
بصريّ ، أما الكوفيون فيمرون بالنعمة . وربما قاله البصريون . (٥)
- ٥ - القَصَل : استخدم الصنف هذا التعبير (٦) وهو
تعبير البصريين ، أما الكوفيون فيسمونه ماداء . (٧)

-
- (١) انظر مثلا ص ١٢ ، ٣٨ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٧٧ ، ٩٤ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ،
٢٣٥ ، ٢٣٦ .
 - (٢) التصريح على التوضيح ١٥٥/٢ ، ومدرسة الكوفة ٣١٠ .
 - (٣) مدرسة الكوفة ٣١٠ ، ومدرسة البصرة ٣٤٦ .
 - (٤) مدرسة الكوفة ٣٠٩ ، ومدرسة البصرة ٣٤٦ .
 - (٥) الجمع ١٧١/٥ .
 - (٦) الضوابط ١٨٤ .
 - (٧) الإنصاف ٧٠٦ ، وابن عميش ١١٠/٣ ، والرضي على الكافية ٤٥٦/٢ ،
ومدرسة الكوفة ٣١٢ .

- ٦ - الظرف : وهو مصطلح بصريّ استخدمه السلميّ ، يقابله عند الكوفيين المحل أو الصفة . (١)
- ٧ - ضمير الأمر والشأن : استخدمه الصنف (٢) ، وهو من المصطلحات البصرية ، ويسميه الكوفيون المجهول . (٣)
- ٨ - الضمر : يستخدم السلميّ هذا المصطلح ، وهو مصطلح بصريّ ، يقابله عند الكوفيين الكناية والمكنى . (٤)
- ٩ - المفعول المطلق : استخدم هذا المصطلح البصريّ ، وهو عند الكوفيين " مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ " . (٥)

هذه بعض المصطلحات البصرية التي أخذ بها الصنف .

وبالإضافة إلى ذلك نجد ، يعرض آراء العلماء البصريين - يونس ، وسيبويه ، والأخفش ، والسردي ، وابن السراج ، والفارسيّ ، وابن جنسي - صراحة بأسمائهم في عدة مواطن من كتابه (٦) ، وربما وصف بعضهم بالحقّقين كما فعل مع الفارسيّ وابن جنبي (٧) .

كل هذا ما يوجب كدسه إلى الذخيرة البصريّة ، شأنه في ذلك شأن أكثر المتأخرين .

(١) انظر الإنصاف ٥١ ، ومدرسة الكوفة ٣٠٩ .

(٢) الضوابط ٥٥ .

(٣) شرح الفصل ١١٤/٣ ، ومدرسة الكوفة ٣١١ .

(٤) ابن يعيش ٨٣/٣ ، والارتشاف ٤٦٢/١ ، والجمع ١٩٤/١ ،

ومدرسة الكوفة ٣١٤ .

(٥) الجمع ٨/٣ ، ومدرسة الكوفة ٣٠٩ .

(٦) انظر مواقع النقل عنهم في فهرس الأعلام .

(٧) انظر الضوابط ص ١٣٣ .

ومع ذلك فقد وافق الكوفيين في بعض المسائل ، وهي :

١ - يرى أنَّ الماضي لا يكون خبراً من كان إلاَّ مع " قد " ظاهرة أو مقدرة ، وينسب هذا الشرط إلى الكوفيين ، أما البصريون فقد أجازوا ذلك لكثرة السماع . (١)

٢ - اشترط وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة ، وهو مذهب الكوفيين والبغداديين . (٢)

٣ - يرى أنَّ " هل " بمعنى " قد " للخبر المجرد من الاستفهام ، وهو بذلك يوافق الكوفيين . (٣)

كما أنَّه استخدم مصطلح النسق (٤) ، وهو من عبارات الكوفيين ومقابلته عند البصريين العطف بالحرف . (٥)

وكما وافق الكوفيين في هذه المسائل فإنَّه قد أثبت في ألفاظ التوكيد التابعة لا جمع ما هو بغداديّ ، وهو " أتبع وما تصرف منه " (٦) هذا اتجاه السلمي في النحو كما يصره لنا كتابه " الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية " . وقد رأينا طبة الذهب البصريّ عليه .

(١) انظر ما تقدم ص ٩٠ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٩٣ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٧٥ .

(٤) الضوابط ١٥٠ ، ١٥١ .

(٥) انظر ابن يعيش ٧٤/٣ ، ٨٨/٨ ، والارتشاف ٦٢٩/٢ .

(٦) انظر ما تقدم ص ٩٣ .

الفصل الثالث

كتاب الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة
إليه من العربية .

الفصل الثالث

كتاب الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية

* توثيق نسبه :

ذكر هذا الكتاب أكثر من ترجم للسلميّ ، ذكره بعضهم باسم
" الضوابط النحوية في علم العربية " (١) ، وذكره آخرون باسم " الضوابط
الكلية في علم العربية " (٢) . والشيت على فلاف المخطوطة وفي مقدمة
المصنف : الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية .

وقد يُستأنس في نسبه إلى مصنفه بأنَّ فلاف المخطوطة يحمل
اسم الموفّ لف ، وهو بخط ناسخ الكتاب ، كما أنَّ على هذا الغلاف أيضا
سماعا وإجازة بخط منسوب إلى الموفّ لف ، وكذلك في آخر المخطوطة . وهو
ما أبيّنه - إن شاء الله - عندما أصف هذه المخطوطة .

بيد أنَّ أقوى دليل يعتمد عليه هو نقل أبي حيان من هذا الكتاب ،
فقد قال في التذييل والتكميل : " . . . وقال صاحب الضوابط أبو عبد الله
(محمد) بن أبي الفضل السلميّ ما معناه : تجرى " إلا " جري " غير "
فيوصف بها ، وذلك إذا كان الستثنى منه نكرة ، نحو : قام كلُّ أحدٍ
إلاَّ زيدٌ ، فإن قلت : " قام إخوتك إلاَّ زيدا " لم يجر إلاَّ النصب ، ولا يجوز
الرفع على الصفة " (٣) .

وما نقله أبو حيان هو في الضوابط " باب الاستثناء " (٤) .

(١) انظر معجم الأدهاء ١٨ / ٢١١ .

(٢) انظر إشارة التعمين ٣١٩ ، والعقد الثمين ٨٢ / ٢ .

(٣) التذييل والتكميل ٦٠٣ / ٣ ، وانظر الارششاف ٣١٣ / ٢ .

(٤) انظر ص ١٠٩ - ١١٠ .

* مادة الكتاب ومنهجه :

ضمَّ كتاب الضوابط الكمية ستة وستين باباً ، جمع فيها هُنْفُ
بين النحو والصرف ، وجاءت أبواب الصرف في أواخر الكتاب ، وهو من هجج
السابقين ، يقول ابن جنِّي : " لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في
آخره " . (١)

وقد أفلح السلمي بعضَ الأبواب فلم يتحدث عنها ، وأشار
إلى ذلك في مقدمته .

* ترتيب الأبواب :

بدأ السلمي بعد المقدمة بباب في ماهية الكلام ، وثقَّ بعده
بباب الإعراب والبناء ، وأقبله بباب التثنية ، فباب الجمع ، ثم باب أقسام
الأفعال . وقد تكلم بعد ذلك عن المرفوعات من الأسماء ، فذكر المبتدأ ،
والخبر ، والفاعل ، وما لم يسم فاعله ، وهاج كان ، وهاج إنَّ ، وما ولا المشبهتين
بليس . ثم أمقها بالمنصوبات ، فذكر المفعولات ، والحال ، والتمييز ،
والعدد ، وهاج كم ، والاستثناء ، طتها المجرورات فذكر الجر بالحرف ،
ثم الجر بالإضافة ثم انتقل إلى التوابع ، وأمقها بالنداء ، وطحقاته ،
والنفي بلا . ثم النكرة والمعرفة ، فباب الأفعال التي لا تتصرف
وتحدث بعد ذلك عن الأسماء العاطفة صل الفعل ، فذكر اسم الفاعل ،
والصفة المشبهة ، والمصدر ، واسم الفعل . ثم تحدث عن إعراب الأفعال .

ثم انتقل إلى الحديث عن الصرف ، فذكر باب النونين ، والنسب ، والتصغير ، والتكسير ، وجمع الجمع ، وألفات الوصل والقطع ، والوقف ، والإمالة . وقد جاءت هذه الأبواب في أواخر الكتاب كما سبقت الإشارة إليه ، تتخللها بعض أبواب النحو ، وهي : باب ما لا ينصرف ، والاستفهام ، وما يدخل الكلام فلا يتغير لفظه ، والمخاطبة ، والحكاية ، ولعله رأى بعد أن تم الكتاب أن في هذه الأبواب زيادة فائدة فأضافها ، وكان ينبغي أن تكون في أبواب النحو .

وملاحظ في ترتيبه أنه راعى نظرية العامل حين جعل المرفوعات في نظام ، وأتبعها بالنصوبات ، ثم بالجرورات ، ويبدو أنه قد تأثر في هذا الترتيب بمنهج الفارسي وتلميذه ابن جنى في كتابيهما الإيضاح واللمع - وهما من الكتب التي اشتغل الناس بها في المغرب وغيره من الأقطار الإسلامية ،^(١) وكان قد حمل صفات هذين العالمين إلى الأندلس أبو الحسن طي بن إبراهيم التبريزي (ت ٤٢١) ^(٢) - وما هو كد هذا التأثر في الترتيب ما سيذكر بعد من تأثره بنصوص الكتابين .

وملاحظ أن المصنف قد تحدث عن العدد وكم مع النصوبات ، ولعله إنما فعل ذلك لأنَّ الغالب في هذين البابين الحديث عن التمييز . وداخل المصنف بين أفعال التفضيل والصفة المشبهة ، فلم يفرّد أفعال التفضيل بباب مستقل ، بل تكلم عنه في باب الصفة المشبهة .

(١) إنهاء الرواة ١٦١ / ٢ .

(٢) انظر أبو الحسين بن الطراوة ١٦ .

ولاحظ - أيضا - أنه قد يقسم الباب إلى أقسام كما فعل في باب الإعراب والبناء ، حيث قسمه أحد عشر قسما ، وربما جعل الباب الواحد أبوابا ، كما فعل في باب التكسير ، حيث جعله ثلاثة أبواب .

عرضه المادة العلمية :

وبما أن السلمي كان يولف مقدمة تعليمية فإننا نلاحظ التقارب بين كتابه وبين المقدمات الأخرى ، وهو أمر مألوف في هذا النوع من الكتب ؛ لا نراها تعرض أفكارا مشتركة ، وقضايا عامة متقاطعا عليها ، بعيدا عن نقل الآراء ومناقشتها والتعليل لها ، لأن ذلك يخل بالطابع الأساسي الذي تقوم عليه ، وهو الاختصار . وكتاب السلمي لا يخرج عن هذا النهج . ولم يقف تأثيره بهذه الكتب عند حد التقارب في المادة العلمية ، وطريقة عرضها فحسب ، بل تعداه إلى التأثير بنصوصها أحيانا .

فكتاب الجمل للزجاجي من المعروف أنه كان شائعا في الأندلس ، ويبدو أن السلمي قد تأثر به . ومن أمثلة تأثيره ما نجده من تشابه بين الكتابين في حديثهما عن علامات الإعراب ، ولا سيما حصر هذه العلامات ، فإن عبارة المصنف في هذا الموضوع تكاد تكون عبارة أبي القاسم ، فقول السلمي : " . . . وحصل من ذلك أن العلامات تسع من غير تكرار : ثلاث حركات ، وهي : الضمة ، والفتحة ، والكسرة . وأربعة أحرف : وهي الألف ، والواو ، والياء ، والنون ، وسكون ، وحذف ، وهو حذف أحد الحروف الأربعة " (١) - يكاد يكون بعينه ما قاله الزجاجي : " وجميع ما يعسر

(١) الضوابط ١٩٠ .

به الكلام تسعة أشياء : ثلاث حركات ، وهي : الضمة ، والفتحة ، والكسرة .
وأربعة أحرف ، وهي : الواو ، والياء ، والالف ، والنون ، وحذفه وسكونه (١) .
وقد ذكرت هذا المثال الذي وضع فيه التأثير بجمل الزجاجي ، وللسلي
في كتابه نصوص أعتقد أنه قد نحافها نحو الزجاجي (٢) .

وهناك كتاب آخر أفاد منه السلي ، وهو الإيضاح المعضي
لأبي طي الفارسي ، وهو من الكتب التي شاعت في الأندلس أيضا ، وقد
قدَّ السليُّ أبا طي ، وتلميذه ابن جنى من المحققين ، وأخذ بأرائه
في بعض المسائل ، وقد ظهر لي أنه كان ينقل بعضها من الإيضاح (٣) .
ورأيت تشابها بين الكتابين ، ومن أمثلة هذا التشابه المسألة التالية ،
يقول الفارسي في بابكم : " وأما كم إذا كانت بمعنى الاستفهام فهي
بنزلة عدد نون ، ولا تُبين إلا بالاسماء المفردة في قول البصريين ،
وذلك نحو : كم رجلا جاءك ؟ وكم غلاما طكت ؟ . ولا يجوز : كم
ظمانا لك . كما لا يجوز : أمشرون دراهم لك . فإن قلت : كم لك ظمانا ؟
جاز أن تنصب ظمانا على الحال ، ويكون العامل فيه ما في " ذلك " من
معنى الفعل ، كأنك أردت : كم نفسا ظمانا ، فحذف الفسر ... (٤) .
هذا نصُّ أبي طي ، وهجاء السلي تحكى تأثره ، حيث يقول : " وفسرها
إذا كانت استفهاما منصوب مفرد ، لأنها بنزلة العدد الذي يفسر بالمنصوب ،

-
- (١) الجمل ٠٦ .
(٢) انظر مثلا ص ٨٠٠، ٥٢ من الضوابط ، وص ٣٢٢-٣٢٣ من الجمل .
(٣) انظر على سبيل المثال ص ٣ ، ٦٢ ، ٢٤٧ من الضوابط .
(٤) الإيضاح ٢٢٠-٢٢١ .

كعشرين إلى تسعين . وذلك لا يُفسَّر بجمع . فكذا هذا . وكون فسرها
فردا هو قول البصريين . فأما قول العرب : كم لك ظمنا ؟ فإنَّ ظمنا
حال ، والعامل فيه * لك * ، وفسَّر كم محذوف ، تقديره : كم نفما لك
ظمنا * . (١)

وهناك مواطن أخرى أعتقد أنَّ السلميَّ قد أفاد فيها من نص
الإيضاح . (٢)

أما اللمع لابن جنى فمن الواضح أنه قد تأثر أيضا بعبارة ، وطريقة
عرضه ، فبيَّن الكتابين في باب ألفات الوصل والقطع تشابه كبير ، لا أكاد
استثنى إلا القليل .

كما أنَّ ما يحكي تأثره بعبارة الإيضاح واللمع جمعه في تعريف
التصيير بين تعريفى الفارسي وابن جنى . (٣)

هذا بالإضافة إلى التقارب في التبريد كما سبقت الإشارة إليه .
هذا ومن الكتب التي يلوح لي أنَّه قد تأثر بها المقدمة الجزولية .
يقول الجزولي في نواصب المضارع : * والموضع الذي تضرَّفه وتظهر
هو بعد لام كي ، إذا لم يكن معها لا ، وبعد حرف العطف المعطوف به
الفعل على المصدر المفعول به * . (٤) وبعبارة قريبة من عبارة الجزوليَّ
يعرض لنا السلميَّ هذه القاعدة ، فيقول : * وأما المضرة التي يجوز

-
- (١) الضوابط ١٠٤-١٠٥ .
(٢) انظر مثلا باب كم نفسه ص ١٠٧-١٠٨ من الضوابط ، وص ٢٢٤-
٢٢٥ من الإيضاح .
(٣) انظر الضوابط ٩٦ .
(٤) المقدمة الجزولية ٣٧ .

إظهارها فبعد لام كي إذا لم يكن بعدها لا ، وبعد حرف العطف إذا
كان المعطوف عليه مصدرا مفعولاً به في الأكثر .^(١)

وقال الجزولي في باب أفعال المقاربة : * من لمقاربة الفعل في
الرجاء . . . *^(٢) ، وقد أخذ السلمي هذه العبارة ، قال : * . . . * وهي
لمقاربة الفعل في الرجاء . *^(٣)

ولعل كتاب التوطئة من المصادر التي تأثر بها أيضا ، يقول
الشلوبين في باب إنَّ : * كل موضع هو للمصدر الذي من معنى * أنَّ *
مع ما بعدها فإنَّ فيه مفتوحة ، وكل موضع هو للجملة فهي فيه مكسورة^(٤)
على أنَّ هذا الأصل الذي ذكره الشلوبين قد سبقه إليه الزمخشري .^(٥)
وعندما ذكره لنا السلمي لم يعزّه إلى عالم بعينه ، يقول : * وقال بعضهم
: كل موضع يصلح للاسم فإن فيه مفتوحة ، لأنَّ * أنَّ * وما بعدها تقدر
بتقدير اسم مفرد ، تقول : بلغني أنك منطلق ، كأنك قلت : بلغني
انطلاقك ، وكل موضع صلح للجملة فإن فيه مكسورة . *^(٦)

(١) الضوابط ٢٣٤ .

(٢) المقدمة الجزولية ٢٠٣ . وانظر الرضي على الكافية ٢١٢/٤ .

(٣) الضوابط ٢٠٧ .

(٤) التوطئة ٢٢٣ .

(٥) الفصل ٢٩٣ .

(٦) الضوابط ٦٢-٦٣ .

طريقته في عرض المسائل والآراء :

عرضه للمسائل :

يلاحظ أنه قد يقتصر على ذكر القضية التي يراها هو أحقّ بالذكر، ومن أمثلة ذلك :

١ - تحدّث من حذف المبتدأ أو الخبر جوازا، ثم تحدث من حذف الخبر وجوبا (١) وترك الحديث من وجوب حذف المبتدأ - مع أنّ له من ذلك نصيبا - وإنّما يجب حذفه في مواضع ذكرها ابن مالك في تسهيله، قال : " . . . ووجوبا كالمخبر منه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم، أو ترحم، أو يصدر بدل من اللفظ بفعله، أو بخصوص في باب "نعم" ، أو بصريح في القسم . . . " (٢)

٢ - تحدّث من تقديم الحال على عاطفها، وأعرض عن الحديث من تقديمها على صاحبها، أو توسطها. (٣)

٣ - تحدّث من كيفية تصغير جمع الكثرة الذي له جمع قلة، وأعرض عن تصغير جمع الكثرة الذي ليس له جمع قلة. (٤) وتصغيره إنّما يكون برّده إلى الواحد، ثم يجمع بالألف والتاء، وذلك نحو قولك :
درهيمات، ومطابخات وقنيديلات في تصغير دراهم، ومطابخ، وقناديل. (٥)

(١) انظر الضوابط . ٤٠ .

(٢) التسهيل ٤٥-٤٦. وانظر شرح الكافية الشافية ٣٦٠-٣٦٢، والرضي

على الكافية ٢٧٢/١، وتوضيح المقاصد ٢٩٣/١ .

(٣) انظر الضوابط ٩٤ .

(٤) انظر الضوابط ٢٨٢ .

(٥) التكلّة ٥٠٣. وانظر الكتاب ٤٩١/٣، والأصول ٥٢/٣ .

عرضه للآراء :

كذلك لوحظ أنه يغلب عليه عرض ما يراه راجعاً من الآراء ، واغفال غيره ، ومن أمثلة ذلك :

١ - قال في باب التوكيد : " والمعنوي لا يكون إلا في الأسماء ، وهو مختص بالمعارف منها " . وهذا الذي ذكره هو مذهب جمهور البصريين . (١)

٢ - قال في باب العطف : " ويشترط في العطف طو المضمحل المجرور إعادة الجار ، لا يقال : مررت به وزيد ، ولكن : ومررت به ولم يشر إلى بقية الآراء . (٢)

٣ - قال في باب " نعم وبئس " : اعلم أن نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرفان . ولم يذكر الرأي المقابل لهذا . (٣)

٤ - اقتضاه طو القول بوجود نصب المستثنى المتقدم طو المستثنى منه ، قال : " فإن تقدم المستثنى طو المستثنى منه وجب النصب ، نحو قولك : ما جاءني إلا زيداً أحد . . . (٤) ومن النحويين من أجاز رفعه .

(١) انظر حواشي التحقيق ص ١٣١ من الضوابط .

(٢) انظر حواشي التحقيق ص ١٥٨ .

(٣) انظر حواشي التحقيق ص ١٩٩ .

(٤) الضوابط ١١١ . وانظر ما تقدم ص ٩٢ .

٥ - قال في باب النسب : "... فَإِنْ كَانَ الْمَحذُوفُ اللَّامَ وَلَمْ يَمُوتَ مِنْهَا شَيْءٌ ، فَإِنْ كَانَ الْعَيْنُ حَرْفَ طَرَفَةٍ رَدَّتْ اللَّامَ فِي النَّسَبِ لِغَيْرِهَا ، تَقُولُ فِي شَاءَ : شَاهِيٌّ... " وأعرض عن الرأي القائل : شَوْهِيٌّ (١) .

٦ - بين أَنَّ النَّسَبَ إِلَى شُؤْءَةٍ شَنْئِيٌّ ، بِحَذْفِ الْوَاوِ - مع التاء - وقلب الضمة فتحة . وأعرض عن الرأيين الآخرين (٢) .

٧ - قال في باب البدل : "... الْعَامِلُ فِي الْبَدَلِ غَيْرِ الْعَامِلِ فِي الْمَدَدِ مِنْهُ " ، وأعرض عن الرأي المقابل لهذا (٣) .

ومن الواضح أَنَّ الذي دعا المؤلف إلى هذا هو أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَضَعَ كِتَابًا لِلْمُجْتَدِثِينَ ، وَمِنْ هُنَا مَالَ إِلَى الْاِقْتِصَارِ طَى أَرْجَحَ الْآرَاءَ وَالْمَذَاهِبَ .

وطى الرغم من ذلك لم يقف عند حد الاقتصار طى ما يراه راجحاً من الآراء ، بل لوحظ أَنَّهُ قَدْ يَمْرُضُ لِذِكْرِ الْخِلَافِ ، وَقَدْ تَنَوَّعَ مَوْقِفُهُ مِنْهُ بِفِتْرَةٍ يَشِيرُ إِلَيْهَا فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي يَمْرُضُهَا مَجْرَدَ إِشَارَةٍ فَقَطْ ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ :

١ - قال في باب أقسام الأفعال : " وهل تَخَلَّصَهُ رَأْيٌ : الْفِعْلُ الْمَشْتَرِكُ بِالْوَضْعِ حَ لَامِ الْاِبْتِدَاءِ لِلْحَالِ ؟ فِيهِ خِلَافٌ " (٤) .

(١) انظر حواشي التحقيق ص ٢٦٩ .

(٢) انظر حواشي التحقيق ص ٢٦٤ .

(٣) انظر حواشي التحقيق ص ١٤٥ .

(٤) الضوابط ٣٢ .

- ٢ - قال في باب ما ولا المشبهتين بليس : * واختلفوا في غير الظرف والمجرور ، هل يجوز الفصل به * . (١)
- ٣ - قوله : * ... والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف . وهذا فيه خلاف * . (٢)

وتارة - يفصل الآراء المختلطة في السألة الواحدة دون أن يختار منها أو يرجع ، ومن أمثلة ذلك :

- ١ - قال في باب ماهية الكلام * ... وواحد فيه خلاف ، وهو الحرف مع الاسم ، وذلك في النداء خاصة ، فمن النحويين من يجعله من ائتلاف الحرف مع الاسم ، و منهم من يجعله من ائتلاف الفعل مع الاسم إلا أن الفعل حذف وجعلت * يا * موضعا عنه .. (٣)
- ٢ - قال في باب المفعول به : * واعلم أن من النحويين من لا يميز الاقتصار على واحد من الثلاثة دون الاثنين الباقيين ، ومنهم من أجاز الاقتصار على الأول منهما دون الاثنين ، وعلى الاثنين دون الأول .. (٤)
- ٣ - ذكر في إعراب * حَبْدًا * ثلاثة آراء ، ولم يرجح أحدها . (٥)

-
- (١) الضوابط ٠٧٢
(٢) الضوابط ٠١٤٥
(٣) الضوابط ٣-٤
(٤) الضوابط ٠٨٥
(٥) الضوابط ٢٠٤-٢٠٥

وقد يختار من الآراء التي يذكرها في المسألة ، ومن ذلك :

١ - قال في باب كان وأخواتها : " . . . فَإِنْ قُلْتَ : كانت زهداً
تأخذ الحُسْنَ ، فأتيت بالخبر بعد معموله متصلاً به ففيه خلاف ؛ منهم
من أجازة (أى الفصل بين كان ومعمولها بخبر معمولها ح) ، ومنهم
من منعه ، ولا يظهر جوازه (١) .

٢ - قال في باب إِنَّ وَأخواتها : " واخْتِطِفَ في جواز العطف
وضمه من التوابع طى الموضع في " أَنْ " المفتوحة ؛ فأجازة قوم ، ومنعه
آخرون ، ولا يظهر جوازه " (٢) .

(١) الضوابط ٥٣ . وانظر ما تقدم ص ٩١ .

(٢) الضوابط ٦٠ . وانظر ما تقدم ص ٨٤ .

شواهد :

جرى المصنف على نهج النحاة السابقين ، فاستشهد بأدلة السماع المعتمدة لديهم ، وهي القرآن الكريم ، والحديث الشريف والاشتر ، وأشعار العرب ، وأمثالهم ، وأقوالهم . بيد أن هذه الشواهد قليلة في كتابه ، إذ يغلب طبعه أن يذكر أمثلة لما يسوقه من القواعد ، وعلى ذلك درج النحاة من قبل ، حيث يحتلون حين تكون القواعد مسلّمة ويستشهدون لما خولف فيه ، أو شدّد في العربية .

فلم يستشهد من القرآن الكريم إلاّ باثنتين وستين آية ، وقد يحتج بالشاهد من القرآن لإثبات ما خالف القياس ، ومن ذلك احتجائه بالقراءة الشاذة في قوله تعالى : " تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ " بالرفع ، شاهداً على حذف الضمير المرفوع ، ومنه أيضاً احتجائه بقوله تعالى : " فَأَصْدَعَ بِمَا تُؤْمَرُ " شاهداً على حذف الضمير المجرور . مع مخالفة هذا الحذف للقياس ، فالذي يُحذف قياساً الضمير المنصوب ، نحو : الذي ضربت زيداً (١) . وهذا منهج القدماء في حذف العائد .

وقد يحتجّ بالشاهد أيضاً من القرآن في الردّ على رأي معين ، كاحتجائه بقوله تعالى " وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا " للردّ على الرأي القائل : " إِنَّ لَنْ تَقْتَضِيَ التَّأْيِيدَ " قال المصنف : " ولو كانت للتأييد لما جاء بقوله : " أَبَدًا " . (٢)

(١) انظر الضوابط ١٩٢ .

(٢) الضوابط ٢٤٠ وانظر ما تقدم ص ٧٤ .

كما أنه قد يأتي به شاهدا لقول من الأقوال ، كاستشهاده بقوله تعالى : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكَ أَنَّ هَذَا بَشَرًا ﴾ (١) .

وقد يورد الآية شاهدا للغة من لغات العرب ، كاستشهاده للغة أهل الحجاز بقوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (٢) .

أما الحديث الشريف فلم يستشهد منه إلا لحدِيثين فقط ، أحدهما في باب اسم الفعل ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : ﴿ طَيْبُكُمْ مَعَشَرَ الشَّابِّ بِالْبَاءِ ﴾ ، فمن لم يستطع فعله بالصوم فإنه له وجاء . (٣) أما الثاني فأورده في الكلام على أفضل التفضيل وهو : ﴿ مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصُّومُ مِنْهُ فِي عَشْرَةِ الْحِجَةِ ﴾ وقد استشهد به المتقدمون ولم ينصوا على كونه حديثا . (٤)

واستشهد بالأثر مرة واحدة ، من كلمة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهو قوله : ﴿ لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ وَلَا شَرَّ بِشَرِّ بَعْدَهُ الْجَنَّةُ ﴾ ولم ينسبه . (٥)

أما شواهد الشعر في هذا الكتاب فهي من القلة بحيث لم تتجاوز العشرة . ولم ينسب المصنف منها شيئا ، ولعله إنما امتنع من ذلك (٦)

-
- (١) الضوابط ٢٩٦-٢٩٧ . وانظر ما تقدم من ص ٧٥ .
 - (٢) الضوابط ٧٣ .
 - (٣) الضوابط ٢٣١ .
 - (٤) انظر حواشي التحقيق من ص ٢٢١-٢٢٢ .
 - (٥) الضوابط ١١٧ .
 - (٦) منها اثنان استشهد المصنف بعبارة واحدة من كل منهما ، وقد أتممتها في الحواشي . انظر من ص ٨٢ ، ١٢٠ من الضوابط .

خشيةً نسبته لغير قائله ، شأنه في ذلك شأن بعض النحاة المتقدمين
كسيبويه الذي قال عنه البغداديّ : " وإِنَّمَا امتنع سيبويه من تسمية
الشعراء لآثته كره أن يذكرَ الشاعر ، و بعض الشعريّون لشاعرين ، وبعضه
منحول لا يُعرف قائله ، لآثته قَدُم العهد به . . . " (١)

وهذه الشواهد شهيرة متداولة في كتب النحو ، وقد بيّس
وجه الاستشهاد في شاهدين منها . (٢)

وكما استشهد السلميّ بأشعار العرب استشهد أيضا بعدد قليل
من أمثالهم وأقوالهم .

(١) الخزانة ١/٣٦٩ .

(٢) انظر الضوابط ٩٩ ، ١٤٨ .

مصادره :

لم يذكر المصنف المصادر التي اعتمد عليها ، شأنه في ذلك شأن
كثير من الكتب التعليمية ، إلا أنه يورد أحيانا آراء ضمنية لأصحابها ،
أثال يونس ، والخليل ، وسهبويه ، والاحمق ، والبرد ، وابن السراج ،
والفارسي وابن جنبي . (١) ربما وافقهم دون أن يشير إليهم . وقد
يكفي أحيانا في مزو الآراء بقوله : عند بعضهم ، أو : وقال بعضهم ،
أو : ومنهم ، ونحو ذلك . وقد خرجت هذه الآراء من مكانها في حواشي
التحقيق - ما استطعت - ، وأشرت إلى بعضها في الفصل الذي سبق
من آراء المصنف .

وقد ذكرت في منبهه أنه قد تأثر بجمل الزجاجي ، والإيضاح
للفارسي ، وطبع ابن جنبي ، حتى إنّه كان يقتبس عبارات هؤلاء الأعلام .
تأثره بابن السيد :

أما المتأخرون فلم يصرّح بأحد منهم ، إلا ما كان من ذكره ابن
السيد مرة واحدة في أواخر الكتاب . (٢)

طن أنّه قد أفاد من نقد ابن السيد للزجاجي ، يظهر ذلك في
مبارته وإن لم يصرّح به .

فقد حدّ الزجاجي الحرف بقوله : * ما دلّ طن معنى في غيره ،
نحو : من ، وإلى ، وثم ، وما أشبه ذلك . (٣) ، فيقول ابن السيد : * هذا

(١) انظر مواطن ذكرهم في فهرس الأعلام .

(٢) الضوابط . ٣٠٠ .

(٣) الجمل ص ١ .

الحدُّ غيرُ صحيحٍ عند معالجته حتى يزدادَ فيه : " ولم يكن أحدَ جزأى الجبنة
الخبيدة . أو يقال كما قال سيبويه : ما جاء ليعنى ليس باسم ولا فعل . . . " (١)
فيفيد السليبي من هذا النقد ، ويضيف هذا القيد إلى تعريف الحرف ،
بلفظه ، دون أن ينحبه . (٢)

وإنَّ ما دعا ابن السيد إلى تعليل حدِّ الحرف بهذا القيد هو أنه
رأى أنَّ مِنَ الأسماء ما معناه في غيره ، كأسماء الاستضمام ، وأسماء المجازاة ،
فهذه الأسماء لما نابت شابَّ الحروف جرت مجراها ، وكالأسماء الموصولة
فإنَّ المعاني المنصودة في صلاتها . (٣) فالقول بأنَّ الحرف ما دل طو معنى
في غيره لا يصلح لأنَّ يكون حدًّا له ، لأنَّه يشتملُ الأسماء المذكورة ، لذلك
قيدَه بهذا القيد ، حتى يُخرِجَ منه هذه الأسماء ونحوها .

ونراه أيضا متأثرا بابن السيد في موطن آخر ، وههنا القسم ،
وكان ابن السيد قد تعقَّب الزجاجيَّ في قوله : " واطمأنَّ الواو والياء
تدخلان على كل محلوف به " (٤) ، فيقول ابن السيد بعد أن أورد كلام
الزجاجيَّ هذا : " . . . " فمرَّ أنَّ هذا له فيه عذر ، لأنَّ سيبويه قاله
كذلك في كتابه . ينبغي أن يتأولَ على أنه أراد : يدخلان على كل
محلوف به من الأسماء الظاهرة خاصة ، لأنَّ الباء تدخل على الظاهر

(١) إصلاح الخلل ٧٤ . وانظر الكتاب ١٢/١ .

(٢) انظر الضوابط ص ٨ .

(٣) انظر إصلاح الخلل ٧٤ - ٧٥ .

(٤) الجبل ٧١ .

والضمر ، والواو لا تدخل على الضمر ، تقول : **بِإِلاُخْرَجِنَّ** ، ولا تقول :
وَوِلاُخْرَجِنَّ . . . (١) ، فيفيد السلمي أيضا من مقالة ابن السيد
فيقول عن الواو : " وأما الواو فهي بدل من الباء ، ويجوز دخولها
على كل اسم ظاهر يُقَسَمُ به " (٢) . والسلمي وإن كان قد حاول
التخلص مما أخذ على الزجاجي هنا إلا أن عبارته غير دقيقة ؛ إذ قال :
" ويجوز دخولها على كل اسم ظاهر . . . " ، ووجه عدم دقتها أنها لا
تفي ما عدا الاسم الظاهر . وسواءه أن يقول : " وإِنَّمَا يجوز
دخولها . . . " ، أو " ولا يجوز دخولها إلا على كل اسم ظاهر . . . " والله
أعلم بالصواب .

وقد أفاد السلمي كذلك من نقد ابن السيد للزجاجي ، وذلك
عند حديثه عن قطع النعت ، فقد حصر الزجاجي القطع عند تكرر النعوت ،
وذلك في قوله : " وإذا تكررت النعوت ، فإن شئت أتمعتها الأول ، وإن
شئت قطعتها منه " . . . (٣)

فتعقبه ابن السيد وبين أن القطع لا يكون إلا بشيئين : أحدهما :
أن يكون الموصوف فنائا عن الصفة ؛ لشهرته عند المخاطب . والثاني :
أن يكون في الصفة معنى مدح أو ذم . وسواء تكررت الصفة أولم تتكرر . (٤)

-
- (١) إصلاح الخلل ٢٠٣ . وانظر الكتاب ٤٩٦/٣ .
(٢) الضوابط ١٢٤ .
(٣) الجمل ١٥ . وانظر الرضي على الكافية ٣٢٢/٢ .
(٤) إصلاح الخلل ١١٥ .

ولا يكاد يخرجُ كلامُ المصنف من هذا ، وذلك إذ يقول : " وقول من قال :
إِنَّ القَطْعَ لا يكونُ إِلَّا مع التكرار خطأ ، فَإِنَّ المفات إذا تكررت وكانت
لرفع الاشتراك لم يجز القطع ، وإن لم تتكرر ولم تكن لرفع الاشتراك
جار القطع .^(١)

هذا وقد تقدّم القول في شبهه بأنّ السلميّ قد تأثر
بالجزوليّ ، والشلهبين ، وذكرت النصوص الدالة على ذلك .

(١) الضوابط (١) ٥١٤١ .

نسخة الكتاب

هي نسخة وحيدة ، محفوظة في مكتبة برلين برقم (٦٦١٤) .
وتقع في أربع وأربعين ومائة ورقة (١٤٤) ، والورقة ذات صفتين ،
والصفحة ثلاثة عشر سطرا (١٣) ، والسطر بمعدل ثمان كلمات (٨) ،
والكلمة اسم وفعل ، وحرف .

وهي مكتوبة بخط نسخي نفيس ، مضبوط بالشكل الكامل ، مع
الحرص على وضع علامات الإهمال تحت الحروف المهبطة .

وكلمها بخط ناسخ واحد ، إلا السماع الذي في آخرها ، فإنه بخط مغاير .
وقد سار ناسخها - في بعض الأوراق - على نظام التعقبة .

وتشتمل صفحة الغلاف على ما يلي :

١ - جاء في النصف الأعلى منها عنوان الكتاب واسم المؤلف

هكذا :

" الضوابط الكلية فيما تمس الحاجة إليه من العربية .

[تصنيف الفقيه الإمام العلامة شرف الدين أبي عبد الله

محمد بن عبد الله بن أبي الفضل الأندلسي المرسي أمتع الله المسلمين

بطول بقائه .

٢ - يلي ذلك في النصف الأسفل من الصفحة إجازة بخط

منسوب إلى المؤلف ، هذه صورتها :

" [قرأ] عليّ الولدُ الموفقُ السعيدُ كمال الدين [أبو] إبراهيم

إسحاق بن سلام بن عبد الوهاب [بن] قحطبي بن سلام - وفقه الله - جميع هذه

المقدمة على الأصل المكتوب بخطي، وأذنتُ له أن [يسر ويصحبها] عني .
وكتب الفقير إلى رحمة الله - تعالى - [محمد] بن مهدي الله بن محمد
ابن أبي الفضل [السلجوقي] . . . من شهر صفر من سنة . . .
ومن هذين النصين يتضح لنا أن النسخة مكتوبة في حياة
المؤلف، كما أنها مقابلة على الأصل المكتوب بخطه . وقد ظهرت عبارة
" بلغت المقابلة " على جوانب بعض الأوراق .

٣ - في الجبهة اليسرى منها تلوكان، أحدهما هذه صورته :
" دخل في ملك درويش على الحاج حسين . . . سنة ١٢٤٣ " . أما الآخر
فلم أتبين اسم صاحبه .

وهذه الصفحة آثار ترسيم أدت إلى طمس أوائل الأسطر، وآخر
السطر الأخير منها، بحيث لم تظهر فيه سنة الإجازة .

وتبدأ النسخة - بعد المقدمة - بباب في ماهية الكلام وأجزائه
التي يأنف منها . . . ، وتنتهي عند باب الإمالة .

وعلى حواشي بعض أوراقها تعليقات قليلة، رسم فوق بعضها
الحرف (ح)، وقد أثبتُ منها في صلب النص ما رأيت أن الأئمة
إثباته، شيراً إلى ذلك في تعليقاتي .

وقد سقط من النسخة حديثُ المصنف عن القسمين الرابع
والخامس من باب الإعراب والبناء، وقد أشرت إلى ذلك في مكانه
من النص . (١)

(١) انظر حواشي ص ١٢ .

وبها آثار رطوبة أدت إلى طمس بعض كلمات النص ، كما
أدت إلى طمس الصفحة (ب) من الورقة السادسة والعشرين بعد
المائة ، فلم يبق منها سوى كلمات لا تقيم حجة ، وقد أشرت إلى ذلك
أيضا في مكانه من النص . (١)

وفي آخر النسخة - في الورقة الثالثة والأربعين بعد المائة ،
الصفحة (ب) منها ، وبخط مغاير - صورة سماع طس المؤلف وإجازة
لطبقة من التلاميذ . وكتب صحة ذلك بخط منسوب إلى المسلمين . (٢)

أما الورقة الرابعة والأربعون بعد المائة فعلى صفحاتها (أ)
مطالعة في الكتاب هذه صورتها : * طالع في هذا الكتاب المبارك أقل
عبد الله - تعالى - وأضعفهم محمد ... ففر الله له ولوالديه ولمن
قرأ ودعا له بالمغفرة ولجميع المسلمين أجمعين * .
يلي هذه المطالعة العبارة التالية : * الكلام ... المتكلم رحم الله
من تكلم بخير أو صمت * .
يلي ذلك تليق نصه : * قد تملكه الفقير إلى الله - تعالى -
سعد بن علي بن سيف بن علي * .

أما الصفحة (ب) منها فعليها تلك نصه : * في قبضة
الجاني الراجي عفوره اللطيف محمد حسين الشريف بن الشريف
سنة ١٢٤٢ * .

(١) انظر ص ٢٨٠ .

(٢) انظر نص هذا السماع ص ٣١٤ ما يأتي .

منهج التحقيق :

- لقد حاولت في تحقيق هذا النص أن يخرجَ وَفَّقَ ما أرادَه مصنفه،
أوقربها من ذلك ،وقام منهجي في التعليق على مايلي :
- ١ - راعيتُ في ذكر المصادر الترتيبَ التاريخيَّ لها .
 - ٢ - عرفت ببعض المصطلحات كضبه المعتل ، والإشمام ، والتضعيف في الوقف ، ووزنيَّ الفعل المختص والغالب .
 - ٣ - حاولت - ما أمكنتني - التمثيل لما ذكره المصنف من القواعد مجردة من الأمثلة .
 - ٤ - الاستشهاد بالشعر إذا أشار المصنف إلى أنَّ القاعدة لا تجوز إلا فيه .
 - ٥ - أشرت - كثيرا - إلى المسائل الخلافية سواء أشار إلى ذلك المصنف أم لا .
 - ٦ - حاولت ربطَ مسائل الكتاب بشيئاتها في الكتب الأخرى .
- هذا بالإضافة إلى تخريج شواهد النص ، وأقوال العلماء ، وهزو ما لم يُعزَّزَ منها ، وإضافة ما رأيت إضافته بين مركبين .
وَأَسْأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ .

هو رابط الأئمة من مدينتهم

إليه من آل الحسين

والتفنية الإمام العالم الحكيم

الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي القاسم

الأنبياء الذين شتمهم الله

الذين بنوا بطون بني هاشم

British
Museum
Reading

على الولد الموروث من آل الحسين

بني هاشم اسكنوا في بيوتهم

على رسالة من روضة الله

على من لا يخشون من عكس الأحداث

هذا على روضة السرايا روضة الله

عن الله سرى في طاعة الله

في سنة ١٢٠٠

→ روضة غلاف المعطوط

وَوَضَعُوا يَدِيكَ فِي جُحِيمٍ مَعْتَدَةٍ أَفَأَنْتَ
تُزَوِّجُ الْوَطْنَ وَتُفَكِّدُ الْأَقْلَامَ وَيَكُونُ الْوَعْدُ مَا ظَلَمْتَهُ
طَوْلًا لِمُحِبِّهِ لِلْجَيْدِ عَمَّا يَأْتِيهِ سِبْطًا فَالْحَقُّ عَلَى
وَجْهِكَ مِنْ عَرَادَةٍ اسْتَشْرَبَ عَلَى مَا خَفَّحَ إِلَيْهِ وَمَا قَفَلَ دُونَهُ
لَمْ يُعْرِجْ عَلَيْهِ لِيَلَّا يَسْتَعْمِهُ النَّاطِرُ وَيُعْرِجَ مِنْهُ الْطَّالِبُ
وَيَمْتَنِعُ بِهَا الصُّوْبَانُ الْخَلِيَّةَ فَمَا تَمَسُّ لِلْمَلْحَمَةِ إِلَيْهِ مَرَّةً
الْعَرَبِيَّةَ وَالْمَلَّحِينَ يَتَعَفَّوْنَ بِهَا وَبَرِي فِيهَا اخْتِلَا لًا بِسِعْفِ
الْفَيْوُودِ وَنُفُوصًا وَرَاذَةً عَلَى خَاكِ الْعُرْعُودِ يُظَلُّ ذَلِكَ
لِجَهْلِ صُنْعِهَا وَقَلَّةِ مَعْرِفَةِ مَوَالِفِهَا وَكَانَ يُسَلَّمُ أَنَّ ذَلِكَ
الْتِمَالَةُ الْإِجْتِنَاحُ إِلَيْهِ فِي الْأَعْمَرِ الْأَقْلَبِ وَالصُّعُورِ
يَبْرِكُ قَارِبُهَا أَوْ اسْتَعُوْ بِنْتَ الْقُبُورِ الْمُرْتَكِبِ الْأَصْحَبِ
وَهَذِهِ الْعَمَلَةُ كُنْتُ عَرَفْتُهَا مِنْ الْأَبْوَابِ وَصَرَفْتُ مِنْهَا قَوْلِي
قَارِبُهَا كَحَابٍ فَانَهُ قَدْ بُوْدِيَ الْأَسْتَفْهَامُ إِلَى الْأَهْوَالِ الْمُبْتِغِ

اللَّهُ الْأَعْزَمُ الرَّحِيمُ رَبِّكَ
الَّذِي فَضَّلَ لِسَانَ الْعَرَبِ عَلَى لِسَانِ
بَنِي إِسْرَائِيلَ وَسُقُوهُ الْمُنْتَجِبَ مِنْ سَلَاةِ عَنَانٍ وَأَنْوَالِ
بَيْتِ كَابَةِ الْأَبِي هُوَ الْأَكْبَرُ شَيْبَةَ بَيْتِ الْفَتْحِ سُدِّيهِ فَصْحَاءُ
الْعَرَبِ الْأَلْمِيَّةِ سُبُّهُمْ وَاللَّانِ فُكْلٌ عَجَّجٌ مِنْ عَارِضَتِهِ
وَقَالَ مَا يَنْدِي ذَلِكَ بِدَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ
الطَّاهِرِينَ مَا تَخَافُ مِنَ الْمَلَأَنِ هُ وَتَعَفُّوْنَ فَمَا تَعْزُ
مَنْ نَأْتِيكَ مَدَّ يَدَيْهِ فِي ذَاتِ اللَّهِ أَحْسَنَهُ
سَالِي سُبُوْ لًا بِأَنَّ فِيهِ صِدْقُهُ فِي الطَّلَبِ وَفِيهِمْ
بَارِئٌ صَنِيفٌ أَوْ مَعْرِفَةٌ دَمَةٌ نَسْتَعْمَلُ عَلَامًا نَسْتَعْمَلُ الْجَاهِلِيَّةِ
إِلَيْهِ مِنْ الْعَرَبِيَّةِ لِتَكُونَ عَمُونًَا لَمْ تَزُ أَمَا عَجَّجِي فَهِيَ الْعُلُومُ
الْمُعْتَمَدَةُ فَانْتِزَعْتُهَا مِنْ لِسَانِ الْمَلَأَنِ وَسَبَّحْتُهَا مِنْ
بَوَابِ

من اجزاء به و ذكرها لا ما فيها
 اما الكلام فهو عبارة عن الكل المستقلة بالافاق
 من الجبر ولا يستخبروا ولا امر والنهي كقول زيد قاتل
 وارتيد قاتلهم وقول لا تمشروا واما اجزاءه
 منها فثلاثة اسم وفعل وحرف واما ما يخرج
 والاسم مع الفعل والحرف مع الاسمين ومع اللفظ
 والاسم فثلاثة الاربعة من الابدان لا خلاف فيها
 وواحد فيه خلاف وهو الحرف مع الاسم وذلك
 في الابدان خاصة فمن النحويين من يجعله من الابدان
 مع الاسم ومذهبهم من يجعله من الابدان الفعل مع
 الا ان الفعل ظرف وجعلت باعوضا عنه لانه يرتفع
 في قوله بانذا اناحي نذرا وادعوه واما كقوله

فيكون زيادة البعض سببا للتركيب على ان
 اشتتملت عليه هذه الارقان القليلة لا يوجد اكثر
 في المصنفات الكبيرة الجليلية وان تعرف لها قديما ومظهر
 اذا طالها مشرفها وبغلي من الاجتهاد في تراكيبها
 مهورها الا من اطلع على المصنفات الكبيرة من من الصانع
 ولا يقربها غير من منجي ايضا عنده والله سبحانه يوفق
 من يواليها في حفظها احسن من يوفق ويسهل له
 بالمعترفة ما تشتمل عليه استاسيل وابستر طرقت
 بمسيرة ورواه

باب في ما هيبة
 الاعلام واجزائه التي تالف منها
 وما يجوز ان تالف منها وما لا يجوز
 والتمهيد ان تالف منها وكما كل واحد

وقد جاءت الإمالة في حروف لا موجب للإمالة
 بها واكتروا بما في ذلك في الإعلام نحو الجحاح
 فقد آملوه وهو شاذ لا يعنى أمر عليه
 هذا إنما يتعلق بالخوض في هذا الباب والقرآن والإمالة
 من هذه المتعلقة بالقرآن أنك أبسرت موضوع أرواحها
 فإنها كتبت الفزاة البتق وهذا الفرز للفتنيل
 بالبرية كاتف والله الموفق للصواب بمنه وكرمه
 لا ريت غير

والحمد لله وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه

والمصنفه الاخير 3 من الكتب الساجده

وكونها في حركات المنقلبة نحو جعلي لا هنا شذبت
 في التثنية والإمالة للإمالة بـ نحو كبت كتابا
 فأما الواو الألف الثابتة التي هي ياء من الثعوب لا إمالة
 الأولى وأما الواو الأولى لا أصل الألف وتسمع مع
 الإمالة حروف الاستعلاء وهي سبعة الصاد
 والضاد والطاء والظاء والغبز والظاء والثاقف إذا
 كانت مفتوحة وفي آل الألف أو بعد ما نحو في
 أو حرفي الألف والياء من عند الألف فلا يمل إلا
 ولا صلا ولا ضابرا ولا ظالما ولا هابطا ولا غابظا
 ولا وامصا ولا ناظرا ولا نائفا ولا مناظرا
 ولا تافح فان كانت حروف الاستعلاء ملبسة
 نحو صافح وضايف أو ما قبلها كقلازة أو بكر وقعا
 أو كسرة نحو ضارب وصان لم يفتح إلا مثله

ولا يمل إلا ما لا يمل

طالع ربه والكار المبارك

وقول جبير لدمر توتها واضعهم

مخبر لغيره عنده ليدروا لولده

ونزوا وروعا بالمتنهم ونحو

الاسم الجعدي للحارم المنقح

وعلى رطل من اوميد

قد علمك النذر الا الله نواستدان

على سيق او على

لا لا رحمة

بوت الا ان عدا الله خير الله في الفضل انما في البريخ

الطالع والاربع النواطة والاربع في النواطة والاربع في النواطة

او الطالع في النواطة والاربع في النواطة والاربع في النواطة

او الطالع في النواطة والاربع في النواطة والاربع في النواطة

او الطالع في النواطة والاربع في النواطة والاربع في النواطة

او الطالع في النواطة والاربع في النواطة والاربع في النواطة

او الطالع في النواطة والاربع في النواطة والاربع في النواطة

او الطالع في النواطة والاربع في النواطة والاربع في النواطة

او الطالع في النواطة والاربع في النواطة والاربع في النواطة

النص المحقق

تصنيف الفقيه الإمام العالم العلامة
شرف الدين أبي عبدالله محمد بن
عبدالله بن أبي الفضل الأندلسي
المرسي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
رَبِّ يَسَّر

[مقدمة المؤلف]

الحمد لله الذي فقل لسان العرب طي كل لسان ، وحقه بالنهاية
القصى في البلاغة والبيان ، وجعله لسان رسوله المنتخب من سلالسة
عدنان ، وأنزل به كتابه الذي هو لكل شي ؛ تبيان ، فتحدى به فصحاء
العرب القاصي منهم والدان ، فكل فجز من معارضة ، وقال : مالي بذلك
يدان ، صلى الله عليه و طي آله الطيبين الطاهرين ماتعاقب الكوان (١)

وبعد فإن بعرف من تأكدت عندي في ذات الله أخوته سألني
سواء الأبان لي فيه صدقه في الطلب وقوته ، أن أصنف له مقدمة تشمل
طي ما تمس الحاجة إليه من العربية ، لتكون مونا لمن قرأها طي فهم العلوم
الشرمية ، فما زلت أطله (٢) في ذلك لنا أنا بسبيله من / شؤون (٣)
مترقة ، وشجون (٤) مجتمعة معيقة ، ألقها نزوح الوطن ، وبعده الأهل
والسكن . لكنني بعدما ما طلته طويلاً ، لم أجد إلى الخبير (٥) مآناً سهلاً ،
فألقتها طي وفق مراده ، تشمل طي ما يحتاج إليه . وما يقل دوره لم نخرج
طيه ، لئلا يمسأه الناظر ، ويضجر منه الخاطر . وسببها الفوايط الكلية

١/٢

- (١) في الهامش : * الكوان أي : الليل والنهار .
(٢) في الهامش كلمتان لعلهما : * أي : أكابله .
(٣) نية في الهامش - وكأته بخط مفاير - إلى أن المعنى : * من أمور .
(٤) نية في الهامش - وكأته بخط مفاير - إلى أن المعنى : * حاجة ؛
(٥) في الهامش : * الحميد : العمل من الطريق .

فما تَمَّتْ الحاجةُ إليه من العريَّةِ . . . ولعلَّ مَنْ يقف عليها ويرى فيها
إخلالا ببعض القيود ، ونقوضاً وارداً على آحادِ العقودِ ، يظن ذلك
لجهل مصنِّعها ، ووقلة معرفة مواعفها ، ولا يعلم أنَّ ذلك لقلَّة الاحتياج
إليه في الأعمِّ الأظلم ، أولصعوبته فمركَّبُ قارئها لو استوفيت القيودُ
المركَّبُ الأصعب . . . ولهذه العلة خلَّت من جطة من الأبواب ، وفُسرِبَ
بينها وبين قارئها بحجاب ، فإنَّه قد يوردى الاستيفاء إلى الإهمال
والتضييع / ، فتكون زيادة البعض سبباً لتترك الجميع .

٢/ب

على أنَّ ما اشتطت عليه هذه الأوراقُ العظيمة ، لا يوجد أكثره في
المصنِّفات الكبيرة الجليلة . . . ولن يعرف لها قدرها ، ويُعظِّم إذا طالعها
أمرها ، ويغفل من الاجتهاد في تكرارها وفيها مهراً إلاَّ مَنْ اطلَّع
على المصنِّفات الكثيرة من هذه الصناعات ، وكان فيها غير مزججتي البضاعة
والله - سبحانه - يوفق مَنْ قرأها إلى فهمها وحفظها أحسن توفيق ،
ويُسَهِّلُ له إلى معرفة ما تشتمل عليه أسدَّ سبيل ، وأيسر طريق ،
بمنتهى وكرمه .

بَابُ

في ماهية الكلام ، وأجزائه التي
يألف منها ، وما يجوز أن يألّف
منها ، وما لا يجوز . وكيفية ائتلافه منها .
وحدّ كلّ واحدٍ / من أجزائه . وذكر علامات

١/٣

أما الكلام فهو عبارة عن الجمل المستقلة بالإفادة ، من الخبر ،
والاستخبار ، والأمر ، والنهي ، كقولك : زيدٌ قائمٌ ، و : زيدٌ قائمٌ ؟ ،
و : قم ، و : لا تقم .

(١)
وأما أجزاؤه ، التي يألّف منها فتلاثة : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ .

وأما ما يجوز ائتلافه منها فأربعة بلا خلاف . وهي الاسمُ مع
الاسمِ ، والاسمُ مع الفعلِ ، والحرفُ مع الاسمِ ، و مع الفعلِ والاسمِ .
(٢)

فهذه الأربعة من الائتلاف لا خلاف فيها ، وواحد فيه خلاف ،
وهو الحرف مع الاسم ، وذلك في النداء خاصة ، فمِنَ النحويين مَنْ يجعله
من ائتلاف الحرف مع الاسم (٣) ، ومنهم من يجعله من ائتلاف الفعل

(١) عنده في الهامش : (ح) " جاء لمعنى من معاني الكلام العشرة ، وهي

الخبر والاستخبار والأمر والنهي ، وكذا الطلب والعرض والتنسى

والتعجب والنداء والقسم " . وانظر الاقتضاب ١/٥٨-٥٩ .

(٢) رسم فوقه ، وخط مغاير : " الحرف " يريد : والحرفُ مع الفعل
والاسم .

(٣) هذا مذهب الفارسي . الإيضاح ٩ ، والعسكريات ٨٧ ، والمقتصد

٩٥ - ٩٦ ، والجمع ١/٣٤ .

مع الاسم، إِلَّا أَنَّ الفِعْلَ حذف وجعلت " يا " عوضاً عنه، لانه يريد
- في قوله : يا زيدُ - : أنادي زيدا ، أو : أدعوه . (١)

وَأما كَيْفِيَّةٌ / اختلافه فيها فَأَنَّ يَسند اسمٌ إلى اسم
كقولك : زيدٌ قائمٌ ، أو فعلٌ إلى اسم كقولك : يقومُ زيدٌ ، ثم يدخل
الحرف على كلِّ واحدة من الجطتين ، بالإثبات ، أو النفي ، أو الاستفهام ،
أو غير ذلك من معاني الحروف ، فتقول : إِنَّ زيدا قائمٌ ، و : ما يقوم زيد ،
و : أيقوم زيد ؟ .

وَأما ما لا يجوز اختلافه فما عدا ما ذكرنا ، وهو أربعة :
الفعل مع الفعل ، والحرف مع الحرف ، والفعل مع الحرف (٢) ،
والحرف مع الاسم طلقاً ، أو في غير النداء على الخلاف المذكور .
وَأما حَدُّ كل واحد من هذه الثلاثة - وهي الاسم ، والفعل ،
والحرف - وعلاماته .

فحدُّ الاسم : كل كلمة دالة على معنى في نفسها فيسّر
مقترن بزمان مَحَصَّل (٣) .

-
- (١) انظر الكتاب ١ / ٢٩١ ، ٢٠ / ١٨٢ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٢ ، والأصول
١ / ٣٤٠ ، وأسرار العربية ٥٠١ .
(٢) في الهمع ١ / ٣٤ : " وزعم بعضهم أَنَّ الفعل مع الحرف يكون كلاماً
في نحو : ما قام ، ببناءً على أَنَّ الضمير المستتر لا يعد كلمة " .
(٣) قيده السيرافي في شرحه على الكتاب ١ / ٥٣ بقوله : " من مُضَيٍّ وغيره " .
وقد نسب هذا الحد إلى ابن السراج . التبيين : ١٢٢ . على أَنَّ له في حد
الاسم غير تعريف . انظر الأصول ١ / ٣٦ ، ٣٨ ، والموجز ٢٧ .

وأما علاماته فكثيرة، ومواضعها خمسة : أوله ، وآخره ، وحشوه ،
وجملته ، ومعناه .

فالعلامات / التي تطحق أوله : الألف واللام في نحو : ١/٤
الرجل ، والفلام . وحروف الجر في نحو : عجت من زيد ، وقصدت
إلى عمرو . وحروف النداء في نحو : يا زيد ، يا عمرو . وحروف النصب ، نحو :
إن زيدا قائم ، وكان عمراً ضلوق .

والعلامات التي تطحق آخره :

التنوين في نحو : رجلٌ ، وفرسٌ . والتنوين نونٌ ساكنةٌ تطحق
الاسم بعد تمامه (١) ، لغضله عن غيره . (٢)

(١) في نتائج الفكر ٨٦ : " التنوين إلحاق الاسم نونا ساكنةً ، لأنَّ
التنوينَ صدرٌ نَوَّنَ الحرفَ أي ألحقت نونا ، كما أنَّ التثنيةَ صدرٌ
نَعَّلَ الرَّجُلَ ، إذا جعلت لها نَعْلًا ، وليس التثنيةُ هو النَّعْلُ ،
وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردِها ، وهذا يطرد في الحروف ،
تقول : " سَيَّئَتِ الكَلِمَةُ " أي ألحقت بها سينا ، " وكَوَّفَتِهَا " أي ألحقت
بها كفا "

وقد ظب هذا الصدر حتى صار اسماً لهذه النون ، وإنما خصَّها
النحويون بهذا اللقب ليفرقوا بينها من النون الزائدة المتحركة
التي تكون في الثنية والجمع .

انظر الأصول ٤٦/١ ، وابن يعيش ٢٩/٩ .
(٢) انظر الإيضاح في طل النحو ٩٦-٩٧ ، وأسرار العربية ٣٦ ، وأمالى
السهبلي ٢٤-٢٦ ، ونتائج ٨٧ .

والجرُّ الذي من علامات الكسرة في نحو : مرت بزبدٍ ، وصمرو .
وحروفُ التشبية ، والجمع الذي على حدِّها في نحو قولك : الزيدان ،
و: الزيدون .

وباءُ النسب في مثل «علويّ» ، وهاشميّ .
وألفا التأنيث ، المقصورة في نحو : حُبلى وسكرى ، والسدودة فسي
نحو : حمراء ، وصفراء . وتاؤه التي تنقلب في الوقف هاءً في نحو : فاطمة ،
وطلحة .

والعلامات التي تحقق حشوّه :

ألفُ التكسير في نحو : مساجد / ومصاهيح .

ب/٤

وباءُ التصغير في نحو : رجيل ، وقلبيس .

والعلامات التي تحقق جملته :

التكسِيرُ ، نحو : رجال ، وقلوس .

والتصغيرُ ، نحو : رجيل ، وقلبيس .

والعلامات التي تحقق معناه :

كوْنُهُ مبتدأ ، في نحو قولك : الله ربُّنا ، و : محمدُ رسولُنا .

وكوْنُهُ فاعلا في نحو قولك : قام زيدٌ .

وكوْنُهُ مفعولا في نحو قولك : رأيت زيدا .

وكوْنُهُ مضافا ومضافا إليه في قولك : غلامُ زيدٍ .

وكوْنُهُ منعوّتا في قولك : رجلٌ مائلٌ .

وكوْنُهُ مضمرا في نحو قولك : زيدٌ مرت به .

وكوْنُهُ عبارة عن شخص ، كرجلٍ ، وفرسٍ .

وحدُّ الفعل : كلُّ كلمة دالة على معنى في نفسها مقترن بزمان
مَحْصَل (١).

وعلامات كثيرة ، ومواضعها أربعة : أوله ، وآخره ، وجبته ، ومعناه .
فالعلامات التي تلحق أوله :

" قد " في قولك : قد قام زيد ، وقد يقوم .

و" السين " ، وسوف " في / قولك : سوف يقوم ، وسيقوم .

أ/٥

ووقوع إحدى الزوائد الأربعة في أوله ، وهي التي يجمعها

لفظ " نأيت " ، في نحو قولك : أنفعل ، ونفعل ، وتغفل ، وقفل .

وحروف الجزم في نحو قولك : لم يقم ، و : لم يضرب .

وأدوات الشرط في نحو قولك : إن تقم أقم ، و : مهما تقم أقم .

وحروف النصب في نحو قولك : لن تضرب ، و : إن أكرسك .

والعلامات التي تلحق آخره :

الجزم ، وهو سكون الآخر أو حذفه ؛ بدخول حروف الجزم في نحو

قولك : لم تضرب ، و : لم تدع .

واتصال تاء الضمير ، وألفه ، وواؤه ، ونونه به ، في قولك : قمتُ ،

و : قاما ، و : قاموا ، و : قنن .

وبدخول (٢) النون الخفيفة ، والشديدة في نحو قولك : اضربن ،

و : اضربنن .

(١) انظر التبصرة ٧٤ ، والحلل في إصلاح الخلل ٧٣ ، وابن عميش ٢/٧ .

(٢) " بدخول " . كذا في النسخة . والأولى : حذف حرف الجر .

ودخولُ تاءِ التأنيتِ الساكنةِ التي لا تنقلبُ في الوقفيةِ ، نحو قولك : نعمتُ ، و : قامتُ .

ب/٥

/ والعلاماتُ التي تحققُ جطتهُ :

التصرفُ ، وهو اختلافُ الصيغِ من الماضي ، والمضارع ، والاسمِ في نحو قولك : قامَ ، و : يقومُ ، و : قُمَ .

والعلاماتُ التي تحققُ معناه :

كونُهُ أمراً ، ونهياً في نحو : قُم ، و : اقمذ ، و : لا تقمُ ، و : لا تقمذ .

وحدُّ الحرفِ كُلِّ كلمةٍ دالةٌ على معنى في غيرها ، ولم تكن أحسنَ جزأي الجطة الضميدة^(١) ، مطلقاً ، أو في غير النداءِ على الخلاف المتقدم^(٢) ، وعلاماته خلوهُ من علاماتِ الأسماءِ ، وعلاماتِ الأفعالِ ، نحو : مِن ، و : إلى ، و : هلْ ، وما أشبه ذلك .

(١) انظر الحلل في إصلاح الخلل ٧٤ - ٧٥ .

(٢) انظر ص ٣ - ٤ ما سبق .

بَاب

الإعراب والبناء والمعرب والصني

الكلام في هذا الباب ينحصر في أحد عشر قسماً :

الأول في اشتقاق الإعراب والبناء .

والثاني في / حدّهما ، وحدّ المعرب والصني .

أ/٦

والثالث في فائدة دخول الإعراب الكلام .

الرابع أين يدخل الإعراب ، وأين يدخل البناء ، ومنه تُتبيّن أقسام

المعربات من الكلام ، والمعربات منه .

(١)

الخامس ما حرف الإعراب ؟ وما حرف البناء ؟ .

السادس أين يكون الإعراب أصلاً ؟ وأين يكون فرعاً ؟ وأين يكون

البناء أصلاً ؟ وأين يكون فرعاً ؟

السابع حصراً أقسام الإعراب ، والبناء ، ومنه تُتبيّن ألقابها .

الثامن اشتراكهما ، واختصاصهما .

التاسع معرفة علامات الإعراب .

العاشر حصراً أقسام المعربات من الأسماء .

الحادي عشر حصراً أقسام المعربات من الأفعال .

القسم الأول : في اشتقاق الإعراب والبناء .

/ قيل : اشتقاق الإعراب من أعربَ الرجلُ عن حاجته ، إذا أمانَ

ب/٦

منها ، فسمّيَ اختلاف الحركات والحروف إعراباً ، لأنها تُتبيّن الفاعلَ من

المفعولِ إلى غير ذلك من المعاني .

(١) سقط من المخطوطة حديث المصنف عن القسمين الرابع والخامس .

انظر التعليق على ذلك ص ١٢ ما يأتي هامش (١) .

وقيل : هو مشتق من قرّبت معدة الرجل إذا فسدت ، فلما
تغيّرت أواخر الكلم لاختلاف العوامل سمي إعراباً ، لأن كل عامل فسد
لعامل العامل الآخر . (١)

وأما البناء فهو من بنيت الدار وغيرها ، إذا جعلتها على هيئة
لا تتغير غالباً ، فسمي بقاءً أواخر الكلم على حالة واحدة مع تغيّر العامل
بناءً ، تشبيهاً ببناء الحائط وغيره .

القسم الثاني : في حد الإعراب والبناء والمعرب والبنوي .

حدّ الإعراب : تغيّر أواخر الكلم لفظاً ، أو تقديراً ، لتغيّر / ١/٧
العوامل الداخلة عليها . (٢)

مثال التغير لفظاً : هذا زيدٌ ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد ، فقد
اختلف آخر زيد لفظاً ، لتغيّر العوامل فيه ، وهي : هذا ، ورأيت ، والباء .
ومثال التغير تقديراً : هذه حبلان ، ورأيت حبلان ، ومررت بحبلان ،
فآخر حبلان لم يتغيّر لفظاً ، ولكنه تغير تقديراً ؛ لأنه ليس بمنى .
وحدّ البناء عكس حدّ الإعراب وهو : ألا يتغيّر أواخر الكلم
لا لفظاً ولا تقديراً لتغيّر العوامل الداخلة عليها .

(١) انظر في معاني الإعراب واشتقاقه الخصائص ٣٦/١ - ٣٧ ، وأسرار
العربية ١٨ - ١٩ ، واللسان (عرب) .
(٢) انظر الإيضاح ١١ ، وأسرار العربية ١٩ ، وابن عميش ٤٩/١ - ٥٠ .

وحدُّ المعرَّبِ : كلُّ ما تَغَيَّرَ آخِرُهُ من الكَلِمِ؛ لتغيُّرِ العواصِلِ الداخِلةِ عليه . والمنبُتِ : ما لم يتغيَّرَ آخِرُهُ من الكَلِمِ لتغيُّرِ العواصِلِ الداخِلةِ عليه .

القسم الثالث : في فائدة دخول الإعراب في الكلام .

فائدة دخول الإعراب في الكلام بيان المعاني التي / تحدث ٧/ب

بالعواصِلِ ، فلولم يدخل الإعراب في الأسماء لالتبس معانيها على المخاطب في نحو قول القائل : ما أحسن زيد ، دون إعراب ، فكان يلتبس التعجب بالاستظهار ، والاستظهار بالتعجب ، والنفي بهما ، فكان لا يُعْلَمُ مرادُّ المخاطبِ بالخطاب ، فلما دخل الإعرابُ بيَّنَ كلَّ واحدٍ من هذه المعاني . فإذا أراد التعجبُ قال : ما أحسنُ زيداً ، فدخول النصب في «زيد» بيَّنَ التعجبَ . وإذا أراد الاستظهارُ قال : ما أحسنُ زيدٌ ؟ ، يرفع نون أحسن وجره زيد ، وذلك بيِّنَ الاستظهارَ . وإذا أراد النفيَ قال : ما أحسنُ زيدٌ ، يرفع «زيد» ، وذلك بيِّنَ النفيَ . فتبين أنَّ فائدة الإعراب بيان المعاني . (١)

(١) انظر تأويل شكل القرآن ١٤ - ١٥ ، والإيضاح في طل النحو ٦٩ ،
والصاحبي ٤٢ ، ١٦١ ، والتمصرة ٧٦ ، وأسرار العربية ٢٤ ،
ونتائج الفكر ٨٢ ، وابن يعين ٤٩/١ .
هذا ولقَطْرِبِ رأئٍ في فائدة الإعراب خالف فيه النحويين ، فذهب
إلى أنَّه إنما دخل الكلام تخفيفاً على اللسان .
انظر رأيه هذا والردُّ عليه في الإيضاح في طل النحو ٢٠ - ٢١ ،
والتيبين ١٥٦ - ١٦٠ .

القسم الرابع : أين يدخل الإعراب؟ وأين يدخل البناء؟ (١)

.....

/ مِنْ كَلِّ مَنِيَّ آخِرَهُ ، كَالثَّاءِ مِنْ رَحِيثٍ ، وَالْبَاءُ مِنْ ضَرْبٍ ، وَاللَّامُ ١/٨
مِنْ رَهْلٍ .

السادس : أين يكون الإعراب أصلاً ؟ وأين يكون فرعاً ؟
وكذلك البناء .

الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال ، والبناء أصل في
الأفعال والحروف وفرع في الأسماء . (٢)

وإنما كان الإعراب أصلاً في الأسماء وفرعاً في الأفعال ؛ لوجود
طية الإعراب في الأسماء ، وهو اتحاد الصيغ ، واختلاف المعاني ، وندسها
في الأفعال والحروف .

(١) سقط من المخطوطة حديث المصنف عن القسمين الرابع والخامس
اللذين ذكرهما في أول باب الإعراب والبناء ، ولم يبدُ منهما سوى
عنوان القسم الرابع في آخر صفحة "ب" من الورقة "٧" وسطر ونصف
من آخر القسم الخامس في أول الصفحة "أ" من الورقة "٨" .

(٢) هذا مذهب البصريين ، ويرى الكوفيون أنَّ أصلَ الإعراب للأسماء
والأفعال ، وأصلَ البناء للحروف .

انظر الأصول ١/٥٠ ، ١٤٦/٢ ، والإيضاح في طل النحو ٧٧-٨٢ ،
والتبيين ١٥٣ .

هذا وقد نسب السيوطي في الهمع ١/٤٤ - ٤٥ إلى بعض المتأخرين
أنَّ الفعلَ أحقُّ بالإعراب من الاسم .

المابع : أقسام الإعراب، وأقسام البناء .

أقسام الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم . وهذه
ألقابها .

وأقسام البناء أربعة : ضم ، وفتح ، وكسر ، ووقف . وهذه
ألقابها .

الثامن : في المشترك من الإعراب والمختص منه
وكذلك من البناء .

ب/٨ المشترك من الإعراب أثنان : / الرفع والنصب ، تشترك
فيهما الأسماء والأفعال ، تقول : يقوم زيد ، وإنَّ زيدا لن يقوم .
والمختصُّ منه أثنان : الجرُّ ، بالأسماء ، نحو : فلام زيد ،
وإنما اختص بالأسماء ؛ لأنَّه لا يكون إلا بالإضافة ، وهي لا تصح في
الأفعال .

والجزم ، بالأفعال ، وإنما اختص بها ؛ لأنَّه يكون بحروف الجزم ،
ولا معنى لها في الأسماء . (١)

والبناء ليس فيه مختص بواحد ، بل فيه ما يشترك فيه الجميع ،
وهو الوقف ، والفتح ، تشترك فيهما الأسماء والأفعال والحروف .

(١) انظر الكتاب ١ / ١٤ ، والجمل ٢ ، والإيضاح في طل النحو ١٠٢ ،
١٠٢ ، وشرح السيرافي طل الكتاب ١ / ٩٥ - ٩٦ ، والمعاني
المعكربات ١٥٦ - ١٥٩ ، ونتائج الفكر ٩١ - ٩٢ .

فالوقف في الأسماء : مَنْ ، وَكَمْ ، وَإِذْ . وفي الأفعال جميع
أثلة الأمر التي ليس في أول واحد منها حرف ضارعة ، نحو : قُمْ ، واقْعُدْ ،
واضْرِبْ . وفي الحروف : مِنْ ، وَهَلْ ، وَقَدْ .

والفتح في الأسماء : أَيْنَ ؟ ، وَكَيْفَ ؟ . وفي الأفعال جميع
أثلة الماضي ، نحو : ضَرَبَ ، وَخَرَجَ . / وفي الحروف : إِنْ ، وَلَيْتَ . ١/٩
وفيه ما يشترك فيه اثنان ، وهو الكسر ، والضم ، تشترك فيهما
الأسماء ، والحروف . ولا يدخلان الفعل ، لأنه لا يكون فعلٌ منيٌّ طس
الكسر ، ولا طس الضم .

فالكسر في الأسماء : هُوَ ، لَأَنَّ ، وَأَسِرَ . وفي الحروف لام الجر ،
هاوٍ ، في قولك : هَذَا لِيَزِيدَ ، وَ: مَرَّتْ بِزَيْدٍ .
والضم في الأسماء : قَبْلُ ، وَبَعْدُ . وفي الحروف : مِنْذُ ، فِيمَنْ
جَرَّ بِهَا . (١)

التاسع : في معرفة علامات الإعراب .

(٢)

وهي ثلاث : حركاتٌ ، وحروفٌ ، وحذفٌ .

فالحركات ثلاث : ضَمَّةٌ ، وَفَتْحَةٌ ، وَكَسْرَةٌ .

والحروف أربعة : واوٌ ، وألفٌ ، وهاهٍ ، ونونٌ .

والحذف اثنان : حذفٌ حركةٌ ، ويسقٌ سكوناً ، وحذفٌ حرفٌ ،

ويسقٌ الحذف .

(١) الكتاب ١/١٧٠ .

والجربها لغة أهل الحجاز ، حكاه الأَخْفَشُ . انظر الرضي طس الكافية

٢٠٩/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٩ .

(٢) في النسخة : " ثلاثة " .

فالضمة من الحركات تكون علامة للرفع فقط في الأسماء والأفعال .
وتكون علامة في الأسماء المتكثرة في ثلاثة / مواضع : في الأسماء
الفردية غير الممتدة المضافة بالشروط التي تأتي (١) ، نحو زيد ، وعسرو .
وفي الجموع المكسرة نحو رجال وزود . وفي جمع المؤنث السالم ،
نحو الهندات ، والزينات .

وتكون علامة في الأفعال في موضع واحد ، وهو الفعل المضارع
إذا لم تدخل عليه النون الخفيفة ، ولا الشديدة ، ولا اتصل به (ألف) (٢)
الثنية ، ولا (واو) (٢) الجمع ، ولا نون جماعة المؤنث ، ولا ياء
المخاطبة . فإنه مع النونين ونون المؤنث مني ، ومع الهواقي إمرأته
بالنون ، لا بالحركة ، وذلك نحو قولك : تضرب ، وتخرج .

وهي على ضربين : مفوظ بها ، ومقدرة .

فتكون مفوظاً بها في الأسماء والأفعال التي ذكرنا ، ما لم يكن
آخر الاسم ، أو الفعل ألفاً ، نحو : عصاً ، وبخشن ، أو ياءً مكسوراً ما قبلها ،
نحو : قاضٍ ، وجوارٍ ، ويرمي ويدري ، أو آخر الفعل واواً مضموماً ما قبلها ،
نحو : يدعو / ، فإنَّ الضمة مقدرة في هذه المواضع .

١/١ .

(١) انظر ص ١٦ ما يأتي .

(٢) في صلب النص : " علامة الثنية ... علامة الجمع " . وبخط
مغاير صُحِّحَتَا في الهامش بما أثبت ، وهو الراجح ، لأن الألف
والواو هنا ضميران ، وليستا علامتين .

وأما الفتحة فتكون علامة النصب وعلامة الجر . فأما كونها
علامة النصب ففي كل موضع كانت الضمة فيه علامة الرفع ، ما عدا جمع الموصوفات
السالم . وأما كونها علامة الجر ففي جميع الأسماء التي لا تتصرف ، المفردة
والمجموعة جمع التكسير ، ما لم يضافا ، أو يعمّقا بالألف واللام .

وتكون طفوذا بها إلا فيما آخره ألف في الأسماء والأفعال .

وأما الكسرة فتكون علامة الجر وعلامة النصب ، فأما كونها
علامة للجر ففي كل موضع تكون الضمة فيه علامة الرفع من الأسماء المنصرفة
أو غير المنصرفة إذا كانت مضافة إلى غيرياء المتكلم ، أو دخل عليها
الألف واللام . وهي طفوذ بها إلا فيما آخره ألف ، أو ياء مكسور ما قبلها ،
نحو : حبلى ، وقاضٍ .

وأما / كونها علامة النصب ففي جمع الموصوفات السالم خاصة . ١/ب

وأما الحروف ، فالواو تكون للرفع ^(١) خاصة وذلك في موضعين :

أحدهما : الأسماء الستة المعطية ، إذا كانت مفردة ، مكبرة ، مضافة
إلى غيرياء المتكلم ، في أشهر اللغات ^(٢) ، نحو قولك : هذا أخوك ،
وأبوك ، وحبوك ، وفوك ، وهنوك ، وذو مال .

والثاني : جمع المذكر السالم نحو قولك : هؤلاء الزيدون ،

والعسرون .

(١) في النسخة : " الرفع " .

(٢) انظر ما يأتي ص ٢٠ .

والألف تكون علامة للرفع والنصب ، فأما كونها علامة للرفع ففي موضعين :

أحدهما : تثنية الأسماء ، نحو قولك : هذان الزيدان ، وهاتان الهندان .

والثاني : كلا وكلتا إذا أضيفا إلى مضمَر ، تقول : جاء نسي الرجلان كلاهما .

وتكون علامة النصب في موضع واحد ، وهو الأسماء الستة ، بالشروط التي تكون الواو فيها / علامة الرفع .

١/١١

وأما الباء فتكون علامة الجر ، وعلامة النصب ، فأما كونها علامة الجر ففي أربعة مواضع :

الأول : الأسماء الستة بالشروط المذكورة . والثاني : التثنية .

والثالث : كلا وكلتا إذا أضيفا إلى مضمَر . والرابع : جمع المذكر السالم .

وأما كونها علامة النصب ففي ثلاثة مواضع :

أحدها : التثنية . والثاني : كلا وكلتا إذا أضيفا إلى مضمَر . والثالث :

جمع المذكر السالم .

والنون تكون علامة الرفع خاصة في الفعل ، وذلك في ثلاث

مواضع : وهو إذا اتصل بالفعل المضارع (ألف)^(١) التثنية ، أو (واو)^(١)

جمع المذكر ، أو بياء المخاطبة ، إذا مرى الفعل في المواضع الثلاثة عن دخول

(١) في صلب النص : " علامة التثنية . . . علامة الجمع " . والمثبت عن

البهاسم . وقد تقدم التعليق على مثله في ص ١٥ .

التونين ، الخفيفة ، والشديدة . ويحصل من ذلك خمسة أثلة ، وهي :
ب/١١ غمغان ، وغمغان ، وغمغون ، / وغمغون ، وغمغون ، وغمغون ، وغمغان ،
مع علامة التثنية ، مخاطب ، وغمغان ، وغمغان مع علامة جمع المذكر ،
مخاطب ، وغمغان ، وغمغان واحد مع يا المخاطبة .

وحذفُ الحركة وهو السكون يكون علامة الجزم في موضعٍ واحدٍ ،
وهو الفعل المضارع الصحيح الآخر ، إذا كان سنداً إلى ظاهر ، أو ضمير
(^١ متكلم مطلقاً ، أو غائب ، أو غائبة ، وعري عن النونين)^(١) ، نحو
قولك : لم يضرب زيد ، أو الزندان ، أو الزندان عمراً ، ولم أضرب ، ونضرب ،
وزيد لم يضرب عمراً ، وهند لم تقم .

وحذفُ الحروف ينقسم إلى : ما يكون علامة للجزم ، وعلامةً
للنصب ، وإلى ما لا تكون إلا علامةً للجزم فقط .

فالذي يكون علامةً لهما فحذف النون ، وهي علامةً للجزم والنصب
في كلِّ فعل كان رفعه بثبوتها .

وأما الذي يكون علامةً للجزم فقط فحذف الواو والياء والألف ،
وهو علامة الجزم في كلِّ فعل / آخره واحدة منها ، وكان سنداً إلى أ/١٢

(١-١) مكانه في صلب النص " واحد " ، وضروب عليه ، والمثبت من
الهامش ، ويخط مغاير . وبقي عليه استدراك ، وهو الفعل المضارع
السند إلى ضمير المخاطب ، نحو : لم تضرب .

ظاهرٍ ، أو ضميرٍ واحدٍ ، وعري من النونين كقولك : لم يخزُ زيد ، ولم يرم ، ولم يخش .

هذا حصْرُ علامات الإعراب في الأسماء والأفعال ، وحصلَ من ذلك أنَّ العلاماتِ تسع من غير تكرار : ثلاث حركات : وهي الضمة ، والفتحة ، والكسرة . وأربعة أحرف : وهي الألف ، والواو ، والياء ، والنون . وسكونٌ . وحذف . وهو حذف أحد الحروف الأربعة .

وهي مع التكرار أربع عشرة :

أربع للرفع ، وهي الضمة ، والواو ، والألف ، والنون .

وخمسة للنصب ، وهي الفتحة ، والألف ، والياء ، والكسرة ، وحذف

النون .

وثلاث للجبر ، وهي الكسرة ، والياء ، والفتحة .

واثنتان للجزم ، وهما السكون ، والحذف .

فهذه جميع العلامات . / والمتكرر منها جميع علامات النصب ، ١٢/ب

وقد ذكرنا حيث تكررت .

العاشر : المعربات من الأسماء .

الأسماء المعربة تنحصر في نوعين : الأول ما إعرابه بالحركات ،

والثاني ما إعرابه بالحروف .

فالذي إعرابه بالحركات ينقسم إلى خمسة أقسام :

الأول : ما تدخله جميع الحركات لفظاً ، وهو كل اسم متمكنٍ ،

صحيح الآخر أو شبه للمعتل^(١)، إذا كان فردا أو مجموعا جمع تكسير،
نصرفين، أو غير نصرفين، إذا كانا ضافين إلى غير باء المتكلم، أو دخل
عليهما الألف واللام.

والثاني : ما تدخله الضمة والفتحة فقط، وهو ما ذكرناه، إذا
كان غير نصرف، ولم يضاف، ولا دخله الألف واللام.

والثالث : ما / تدخله الضمة، والكسرة فقط، وهو كل ما جمع ١/٣
بالألف والتاء.

والرابع : ما تدخله الفتحة فقط لفظاً، والضمة والكسرة تقديراً،
وهو كل اسم متمكن إذا كان آخره بـاءً مكسورا ما قبلها، وهو المنقوص.

والخامس : ما لا تدخله حركة لفظاً، بل تقديراً، وهو كل
اسم متمكن آخره ألف، وهو المقصور.

والنوع الثاني : ما إعرابه بالحروف، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول : ما رفعه بالواو، ونصبه بالألف، وجره بالياء^(٢)،

(١) يشبه المعتل : هو ما جاء في آخره بـاء أو واو ساكن ما قبلها،

شددتان أو مخففتان، وما في آخره همزة. المقدمة الجزولية ٤٦.
وانظر الكتاب ٣/٣١٠، والإيضاح ١٧-١٨، والتوطئة ١٥٠-١٥١.

(٢) هذه هي اللغة المشهورة. وحكي عن بعض العرب إعرابها بالحركات،

كما حكي عن بعضهم أيضاً إلزامها الألف، رفعاً ونصباً وجرأ،
وتعزى هذه اللغة إلى بلحارث.

انظر مجالس العلماء ٢٥٢، وأسرار العربية ٤٦، والإيضاح ١٨،

وابن يعين ١/٥٣. وانظر تفصيلاً أكثر في الرضي على الكافية

٢/٢٧٢ - ٢٧٤.

وهو الأسماء الستة ، وهي أخوك ، وأبوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذومال ، إذا كانت مفردة ، مكبرة ، مضافة إلى غير ما المتكلم .

الثاني : ما رفعه بالالف ، ونصبه وجره بالياء ، وهو كلُّ اسمٍ مشى ، وكلا وكلتا إذا أضيفا إلى (مضر ، نحو قولك : ^(١) هذان الزيدان ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، / وجاءني الرجلان كلاهما ، ورأيت ^{ب/١٣} الرجلين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهما .

الثالث : ما رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء ، وهو جمع المذكر السالم ، كقولك : جاءني الزيدون ، ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين .
فانحصرت المعربات من الأسماء في ثمانية أقسام ، خمسة إعرابها بالحركات ، وثلاثة إعرابها بالحروف .

الحادي عشر : حصر أقسام المعربات من الأفعال ^(٢) .

اعلم أن الأفعال المعربة تنحصر في ثلاثة أنواع :

- الأول : ما إعرابه بالحركات ، والسكون .
- والثاني : ما إعرابه بالحركات والحذف .
- والثالث : ما إعرابه بالـ (لحروف و) حذفها . ^(٣)

(١) غير واضحة في النسخة .

(٢) بإزائه في الهامش : (حث) * المضارعة * .

(٣) غير واضحة في النسخة .

فما إعرابه بالحركات والسكون كلُّ فعل مضارع صحيح الآخر ، لم
تتصل به علامة التننية ، ولا علامة / جمع المذكر العاقل ، ولا
أ/١٤ علامة جمع الوثنت ، ولا ضمير المخاطبة ، ولا دخلت عليه النون الشديدة ،
ولا الخفيفة ، فإنه يكون في الرفع بالضم ، وفي النصب بالفتح ، وفي الجزم
بالسكون ، كقولك : يضرب زيد ، ولن يضرب ، ولم يضرب .

والثاني : ما إعرابه بالحركات والحذف ، وهو ينقسم إلى قسمين :

أحدهما : ما تدخله الفتحة لفظا في حال النصب ، والضممة

تقديرا في حال الرفع ، والحذف في حال الجزم ، وهو كل فعل مضارع
آخره "يا" مكسور ما قبلها ، أو واو مضموم ما قبلها ، ولم تتصل به علامة
التننية ، ولا علامة جمع المذكر العاقل وهو الواو ، ولا علامة جمع الوثنت ،
وهو النون ، ولا ضمير المخاطبة ، وهو اليا ، وعرى عن النونين ، الخفيفة
والشديدة ، كقولك : هو يقضي ، ويدعو ، ولن يقضي / ويدعو ، ولم
ب/١٤ يقضي ، ويدع .

والثاني : ما تدخله الضمة في الرفع ، والفتحة في النصب ،

تقديرا لا لفظا ، والحذف جزما ، وهو كل فعل مضارع آخره ألف ، ولم
يتصل به ما ذكرنا من العلامات والنونين ، كقولك : هو يخشى ، ويرضى ،
و : لن يخشى ويرضى ^(١) و : لم يخشَ ، و : لم يرضَ .

(١) كذا في النسخة بدون " لن " قبلها ، عطفا على " لن يخشى " .

والثالث : ما إعرابه بالحروف والحذف ، وهو كل فعل مضارع اتصل به علامة التننية ، أو علامة جمع المذكر العاقل ، أو ضمير الخطابية ، ولم تدخل عليه النونان ، الشديدة والخفيفة ، كقولك : هما يفعلان ، وتعلان ، وأنتما تفعلان ، وأنتم تفعلون ، وهم يفعلون ، وأنت تفعلين ، ولم تفعلنا ، ولن يفعلا ، ولم تفعلوا ، ولم تفعلني ، (فإعرابه)^(١) في الرفع بالنون ، وفي النصب ، والجزم بحذفها.^(٢)

(١) غير واضحة في النسخة .

(٢) نسب السيوطي في الهمع ٢٦/١ إلى الأَخْفَش أنها معرفة بحركات مقدر قطن اللام ، وإليه ذهب السهيلي . وهو خلاف ما في معاني الأَخْفَش ، قال في ص ٣١١ : " ووقع الفعل إذا كان للجميع والاثنتين بثبات النون " . وانظر ١٦٤ منه ، والإيضاح في علل النحو ١٣٨ ، ونتائج الفكر ١١٠ .

/ باب التشبيه

التشبيه أن تضم اسماً إلى مثله لفظاً ، وتجعل في آخر أحدهما ألفاً في حال الرفع ، وباءً مفتوحاً ما قبلها في حال الجر ، والنصب ، ومعدهما نونا مكسوراً ، وتحذفها في الإضافة ، كقولك : جاءني الرجلان ، ورأيت الرجلين ، ومررت بالرجلين ، وهذان فلاناً زيد ، ورأيت فلاناً زيد ، ومررت بفلاناً زيد ، فتسقطها في الإضافة .

وإن كان الاسم محذوف اللام ، فإن كان من الأسماء الستة ، التي منها «أخوك» ردت المحذوف فقلت : أخوان ، وأهوان ، وحسوان ، وهنوان ، إلا في " ذى مال " فإنك لا ترد ، تقول : ذوا مال ، وكذلك في " فيك " لا ترد ، إلا أنك تقلب العين سينا ، فتقول : فسان . وقد ورد في الشعر إثبات العين مع الميم ، فجمع بين العوض والمعروف منه ، وهما الواو / (والميم ، فقل) (١) : فوان (٢) .

(١) مطبوس في النسخة .

(٢) شاهده قول الفرزدق :

هُمَا نَفَّأ فِي فَيٍّ مِنْ فَوَيْبِهِمَا * قَلَى النَّابِحِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

انظر الخصائص ١٤٧/٣ ، والمحتسب ٢٣٨/٢ ، والإنصاف ٣٤٥ .
وجوز أن تكون " فَوَان " لغةً في " فَوَان " وهو ظاهر كلام
سيبويه . كذا في التوطئة ١٥١ .

وانظر الكتاب ٣٦٥/٣ - ٣٦٦ ، و مجالس العلماء ٢٥٠ - ٢٥١ ،

والمسائل البغدادية ١٥٨ - ١٥٩ ، واللحمان (فوه) .

وإن كان المحذوف اللام من غير الأسماء الستة فإنه لا يرد ،
تقول في دم ، ويد : دمان ، و : يدان .^(١)

وإن كان آخر الاسم ياءً مكسورا ما قبلها أثبتتها ، وألحقت بعدها
ألفا ونونا ، أو ياءً ونونا ، كما تفعل بالصحيح ، فتقول في قاضي وقاضي : قاضيان
وقاضيين ، وقاضيان وقاضيين .

وإن كان آخره ألفا ، فإن كانت تالفة رددتها إلى أصلها ؛
إلى الياء إن كانت من الياء ، وإلى الواو إن كانت من الواو ، تقول فسي
رعى : رَحْيَان ، وفي صفا : مَعْوَان .

وإن كانت رابعة فصاعداً قلبتها ياءً لا غير ، تقول في شئى :
شئيان ، وفي مصطفى ، مصطفىان ، وفي حبلى : حبليان ، وفي قَعَثْرَى :
قَعَثْرَيَان .^(٢)

(١) أصله "يَدَى" و"دَمَى" ، ساكن العين . أما "يَدَيَان" و"دَمَيَان" فعلان لغة من قال في المفرد : يَدَى ودَمَى ، بتحريك العين ، كرهى .

انظر النصف ١٤٨/٢ ، والرضي طوى الكافية ٣٥٦/٣ - ٣٥٧ .
وراجع المقضب ١/٢٣١ - ٢٣٢ ، ومجالس العلماء ٢٥٠ - ٢٥١ .
(٢) القَعَثْرَى : الجمل الضخم الشديد ، والآنثى القَعَثْرَاة . النصف ١٢/٣ .

وفي اللسان (قبعث) : " جمل قَعَثَى : ضخم الفراسن ، قبيحها ، والآنثى ، بالياء ، ناقة قَعَثَاة في نوق قَعَاة . ورجل قَعَثَى : عظيم القدم ."

وإن كان آخره همزةً قبلها ألف ، فإن كانت أصلية تركتها
همزةً طوً حالها ، تقول في قُرَاءٍ : (١) قُرَاءَانٌ وَقُرَاءَيْنِ .

وإن كانت / بدلا من ألف التانيث قلبها واوا لا غير ، ١٦/أ
تقول في حِراءٍ : حِراءَانٌ ، وحِراءَيْنِ ، وفي صفراءٍ : صفراءَانٌ ، وصفراءَيْنِ .
وإن كانت بدلا من حرف أصلي ، أو حرف زائد للإلحاق جاز
إبتاؤه ها همزة ، وجاز قلبها واوا ، تقول في كساءٍ ورداءٍ : كساءَانٌ ،
وكساءَيْنِ ، وكساءَانٌ ، وكساءَيْنِ ، ورداءَانٌ ورداءَيْنِ ، ورداءَانٌ ، ورداءَيْنِ ،
وفي طَبَّاءٍ (٢) وحرباءٍ : طَبَّاءَانٌ ، وطَبَّاءَيْنِ ، وحرباءَانٌ ، وحرباءَيْنِ ،
وطبَّاءَانٌ ، وطبَّاءَيْنِ ، وحرباءَانٌ ، وحرباءَيْنِ ، إِلَّا أَنَّ الْقَبْضَ واوا فيما
كان بدلا من حرف زائد للإلحاق أحسنُ من القَبْضِ فيما كان بدلا من
حرف أصلي ، فعلباءَانٌ أحسنُ من كساءَيْنِ . (٣)

(١) القَرَاءُ ، ككَتَّانٌ : الحسنُ القراءة ، وكُرْتَانٌ : الناسكُ المتعَبِّدُ .

القاموس (قرأ) .

(٢) العِلْبَاءُ : عصبٌ في العنق ، يأخذ إلى الكاهل ، والجمع :

العلباءُ . اللسان (طب) .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، والأصول ٢ / ٤١٨ ، والتوطئة

باب الجمع

وهو ينقسم إلى قسمين ، جمع تكسير ، وهو ما لم يحلم فيه / ١٦٦ ب
نظم الواحد ، بل يُقْتَرِّر إما بزيادة حرف ، أو حركة ، أو نقصانها ، وله
باب سيأتي ذكره فيه . (١)

وجمع سلامة ، وهو ما سلم فيه نظم واحد ، وهو على ضربين ، جمع
مذكر ، وجمع مؤنث .

»

باب جمع المذكر السالم

جمع المذكر السالم : هو أن تضمَّ اسماً إلى أكثر منه لفظاً ، وتجعل
في آخر أحدها واوا (مفتوحاً ما قبلها في المقصور) (٢) ، مضموماً ما قبلها
(فيما عدا المقصور) (٣) في الرفع ، وياءً (مفتوحاً ما قبلها في
المقصور) (٣) ، مكسوراً ما قبلها (فيما عدا المقصور) (٤) في الجر والنصب .
وبعدهما نونا مفتوحة ، وتحذفها في الإضافة .

وليس كل اسم مذكر يجوز جمعه جمع السلامة إلا بشروط :

فإن كان جامداً اشترط في جواز جمعه جمع السلامة أربعة شروط :

-
- (١) انظر ص ٢٨٥ فما بعدها ما يأتي .
 - (٢) عن الهامش ، ورسم فوقها « حـ » ، ولعل الأوّل إثباته .
 - (٣) عن الهامش ، ولعل الأوّل إثباته .
 - (٤) زيادة رسمت بين أسطر النص في هذا الموضع .

الذكورة، والعقل، والعلمية، وخلوه من تاء التانيث، تقول في زيد / : ١/١٧
زيدون، وزيدين، لأنه مذكر، طم، عاقل، ليس فيه تاء التانيث.

فإن نقص من هذه الشروط واحد، لم يجوز أن يجمع جمع العلامة،
لا يقال في رجل : رجلون، لأنه ليس علما، ولا في زنب : زنبون، لأنه
ليس مذكرا، ولا في طلحة : طلحون^(١)، لأن فيه تاء التانيث، ولا في
أوج : أوجون - وهو اسم طم لفرس -، لأنه ليس عاقلا.

وإن كان صفة اشترط فيه أربعة شروط أيضا : العقل،
والذكورة، وخلوه من تاء التانيث، وأن يجوز أن يجمع مؤنثه بالالف
والتاء^(٢). تقول في قائم : قائمون، وقائمين، لأنه عاقل، مذكر،
يجوز أن يجمع مؤنثه بالالف والتاء، فتقول : قائمة، وقائمت.

فإن نقص شرط من هذه الشروط لم يجمع جمع سلامة.

وما كان آخره ياء مكسورا ما قبلها، أو ألفا حذفتهما، / : ١/١٧ ب
أنك بعد حذف الياء تضم ما قبل الواو وتكسر ما قبل الياء، وبعد حذف
الألف تترك ما قبل الواو والياء مفتوحا، تقول في قاضي : قاضون، وقاضين،
وفي مصطفى : مصطفون، ومصطفين.

-
- (١) أجاز الكوفيون هذا الجمع، وهو ذهب ابن كيسان إلا أنه يفتح
العين. انظر الإنصاف ٤٠ (٤م)، والرضي طي الكافية ٣/٣٧٢.
- (٢) هذا الشرط الأخير هو المراد بقول النحويين : ألا يكون من باب
أفعل فعلا، ولا فعلان فعلى، لأن هذين البابين لا يجمعان
بالالف والتاء عند الجمهور.

ولا ترد المحذوف من الأسماء الستة فيما يجوز جمعه منها جمع
السلامة ، تقول في أخ : أخون وأخين ، وفي أب : أبون وأبين .

*

باب جمع المؤنث السالم

جمع السلامة من المؤنث أن يُضمَّ إلى الاسم ^(١) أكثر منه لفظاً ،
ويجعل في آخرها ألفاً وتاءً تضمها في الرفع وتكسرهما في الجر
والنصب. ^(٢)

وللمجموع بالألف والتاء أربع شرائط ، وهي :

أَلَّا يكونَ فعلاً كـ «أفعل كحمر» وأحمر ، ولا فعلاً كـ «فعلان كسكرى

/ وسكران .

١/١٨

وَأَلَّا يكونَ وصفاً يقع على المؤنث والمذكر بلفظ واحد كقولك :

رجل صبور ، وامرأة صبور .

وَأَلَّا يكونَ خاصاً بالمؤنث وليس فيه علامة تأنيث ، كقولك :

حائض ، وطامث .

(١) عنده في الهامش : (حـ) «الفرق المؤنث النكرة» وهو تقييد
للاسم .

(٢) بعد كلمة «والنصب» في الهامش : «وذلك لأنَّ [جمع

المؤنث] فرع جمع [المذكر] وحمل نصبه [على]

جره ، فلا [تكون] الفتحة علامة [لنصبه] . وانظر

أسرار العربية ٦٢ .

جميع هذه الأربع لا تجمع بالألف والتاء ما دامت أوصافاً. (١)
فإن نقل شيء منها إلى العليّة جاز جمعه بالألف والتاء .
واعلم أنّ الواو نث لا يخلو إما أن يكون مارباً من علامة التأنيت ،
أو غير ماربٍ منها .

فإن كان مارباً زيدت عليه الألف والتاء من غير تغيير . وإن كان
فيه علامة تأنيت ، فإن كانت تاءً حذفت ، وزيدت الألف والتاء ، وإن كانت
ألفاً قلبت ياءً ، وزيدت العلامتان ، وإن كانت همزةً قلبت واواً ، وزيدت
العلامتان أيضاً ، تقول في زنب : زنبات ، وفي قائمة : قائمات (٢) ،
وفي حبل : / حبلبات (٣) ، وفي أساء : أساوات . (٤)

ب/١٨

-
- (١) القياس جمع أفعل فَعْلًا على فُعِلَ . الرضي على الشافية ١٦٦/٢ .
وَقَعْلان فَعْلَى على فَعَالَى . المصدر السابق ١٦٢/٢ ، ١٤٤ .
وصبور على صُبُر . وقد يجمع مؤنثه على فعائل ، كعجوز وعجائز .
المصدر السابق ١٣٩/٢ . وحائض وطامت على فواهل وفُعَل .
المصدر السابق ١٥٨/٢ ، والرضي على الكافية ٣٩٠/٢ .
- (٢) عنده في الهامش : (ح) " بحذف تاء التأنيت " .
(٣) عنده في الهامش : (ح) " بقلب ألفه المقصورة ياءً " .
(٤) عنده في الهامش : (ح) : " و صحراء صحراوات بقلب ألفه
المسدورة واواً " .

باب

أقسام الأفعال

اطمأنَّ الأفعالَ ثلاثةٌ ، كما أنَّ الأزمنةَ ثلاثةٌ : ماضي ، ومستقبل ،
وحال .

فالماضي : ما اقترن به أس ، أو ما في معناه ، تقول : ضربَ أس ،
وخرج قبل .

والمستقبل : ما اقترن به فـ ، أو ما في معناه ، تقول : يخرج
غداً ، ويقوم بعد .

والحال : ما اقترن به الآن ، أو ما في معناه ، تقول : يقوم
الآن ، ويخرج الساعة .

فالذي وضع للماضي «فَعَلَ» ، وما على وزنه مفتوح الآ خر .

والذي وضع للمستقبل «أَفْعَلُ» ، وما كان على وزنه من الأ مر .

وفعل الحال لم يوضع له فعل خاص به ^(١) ، بل وضع «يَفْعَلُ»

شتركا بين الحال والمستقبل ، وكذلك كل ما في أوله إحدى الزوائد

الأربع ، التي يجمعها قولك " نأيت " إذا كان مجردا من المخلص

لأحد الزمانين .

(١) أنكسر بعضهم وجود فعل الحال ، وقال : إنَّ كان قد وجد فهو

ماضي ، وإلَّا فهو مستقبل .

انظر الحلل في إصلاح الخلل ٦٦ فابعدها ، والانتصاب ٦٠/١ ،

وابن يعيش ٤/٧ .

١/١٩ / فالوضوع للماضي له قرائن تصرف معناه للمستقبل ، وهي أدوات الشرط كلها العاطلة .

والموضوع للمستقبل بالوضع ، وهو الأمر ، ليس له قرينة تصرف معناه عن الذي وضع له .

والمشترك بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى المستقبل ، وهي السين ، وسوف ، والنونان ، الخفيفة والشديدة ، ولام الأمر والدعاء ، ولا في النهي والدعاء ، ولام القسم ، ولا في النفي ، وأدوات الشرط العاطلة ، وحروف النصب ، وعمله في الظرف المستقبل .

وله قرائن تصرف معناه إلى الحال ، وهي عمله في الظرف الذي معناه الحال . وهل تخلصه لام الابتداء للحال ؟ فيه خلاف . (١)

وله قرائن تصرف معناه إلى الماضي ، وهي لم ، ولما ، ولو ، وربما .

(١) قال الشلوين في التوطئة ١٣٤: ويجرى مجراها [أي : الآن وما في معناها] في تخليصها للحال لام الابتداء في الإيجاب ، نحو : إِنَّ زيدا ليقوم ، في الأكثر من كلام العرب ، في ظاهر كلام سيبويه ، وأبدا ، في مذهب أبي علي ، ويمكن أن يتأول كلام سيبويه على مذهب أبي علي .

هذا وابن مالك لا يجعلها مخلصا للحال مطلقا ، بل قد يرد معها للمستقبل ، ومنه قوله تعالى في سورة يوسف آية (١٣) : * إِنَّي لَمَخْرُجُكَ أَنْ تَذْهَبَ بِهِ * ، قال : فَمَخْرُجٌ مَقْرُونٌ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ ، وهو مستقبل ، لأنَّ فاعله الذَّهَابُ ، وهو عند نطق يعقوب - عليه السلام -

باب

المرفوعات من الأسماء

وهي ثمانية : / المبتدأ ، وخبره ، والفاعل ، والمفعول ب/١٩
الذي لم يسم فاعله ، واسم كان وأخواتها ، وخبر إنَّ وأخواتها ،
واسم " ما " و " لا " المشبهتين بليس .

*

باب المبتدأ

المبتدأ : كل اسم فرَّقتَه من العوامل اللفظية ، لتخبر عنه ، وهو
معتد البيان ، كما أنَّ الخبر معتدُّ الفائدة .

*

[رافع المبتدأ]

وهو مرفوع أبداً ، ورافعه معنويٌّ^(١) ، وهو جعلك له في أول
الكلام لفظاً ، أو تقديراً ، معرَّيٌّ من العوامل اللفظية ، التي هي كان وأخواتها ،
وإنَّ وأخواتها ، وظننت وأخواتها .

=== ب " يحزن " غير موجود ، فلو أريد ب " يحزن " الحالُّ لزم سبق معنى الفعل
لمعنى الفاعل في الوجود ، وهو محال . شرح التسهيل ١/٢٣٠ .
وانظر المسائل العسكرية ١٦٠ ، والبسيط ٢٤١ ، والمغني ٣٠٠ -
٣٠١ ، والجمع ١/٢٠٠ .

(١) هذا مذهب جمهور البصريين . الكتاب ١٢٧/٢ ، والمقتضب ٤٨/٢ ،
١٢/٤ ، ١٢٦ ، والأصول ١/٥٨ ، واللمع ١/١٠٩ .
وانظر في المسألة : الحلل في إصلاح الخلل ١٤٥ - ١٤٩ ، والإنصاف
٤٤ (٥٢) ، وابن يعين ١/٨٤ - ٨٥ ، والرض على الكافية
١/٢٢٧ . والتصريح على التوضيح ١/١٥٨ - ١٥٩ .

[الابتداء بالنكرة]

و حَقُّ المبتدأ أن يكون معرفة . ولا يكون نكرة إلا بشروط .

ونها أن يكون موصوفا كقوله تعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا مَن مِّنْ خَيْرِ مَن بَيْنَ مَشْرُوكٍ ﴾ . (١)

ونها أن يكون خبره ظرفا ، أو مجرورا / مقدما عليه ، ١/٢٠ .
كقوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ ﴾ . (٢)

ونها أن يكون عامًّا ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ . (٣)

ونها أن يدخل عليه حرف استفهام ، أو حرف نفي ، كقولك :
أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ ؟ وما أحدٌ خيرٌ منك ، ولا رجلٌ في الدار
ولا امرأةٌ .

ونها أن يكون في معنى ما يجوز أن يكون نكرة ، كالدعاء فسي
قولك : سلامٌ عليك ، وويلٌ له ؛ لأنَّه في معنى : سلامًا عليك ، وويلًا له (٤) .

(١) سورة البقرة ، من الآية ٢٢١ .

(٢) سورة النحل ، من الآية ٣٠ .

(٣) سورة آل عمران من الآية ١٨٥ .

(٤) في الخصائص ٣١٨/١ : " أي : لِيَسَلِّمَ اللهُ عَلَيْكَ ، وَلِيُلْزِمَكَ الوَيْلَ " .

وانظر الكتاب ٣٣٠/١ ، والرضي على الكافية ٢٣٥/١ - ٢٣٦ .

وَقَوْلِهِمْ : « شَرُّ أَهْرَ زَانَابٍ » (١) ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : مَا أَهْرَ زَانَابٍ
إِلَّا شَرٌّ .

ولا يشترط في المنصوب ، ولا في الفاعل أَنْ يكون معرفةً .

✽

باب خبر المبتدأ

خبر المبتدأ كل ما حدثت به عن المبتدأ ، وهو تقع الفائدة .

وهو على ضربين : مفرد ، وجنبة .

فالمفرد على ثلاثة أضرب .

/ الأول : ما هو المبتدأ في المعنى ، وهو على ضربين : ٢٠/ب

شقيق ، وغير شقيق .

فالشقيق : كقولك : زيد قائم ، وفيه ضمير يعود على المبتدأ .

وغير الشقيق : كقولك : أخوك زيد ، ولا ضمير فيه . (٢)

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله .

أَهْرَهُ : إِذَا حَتَّه طَى الْبَهْرِبَر ، وَهُوَ صَوْتٌ دُونَ نَجَاحِ الْكَلْبِ ، وَذُو

النَّابِ : السَّبْعُ . مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ١٧٢/٢ ، وَالْمُسْتَقْصَى ١٣٠/٢ ،

وَاللِّسَانُ (هَرْد) .

وَانظُرِ الْكِتَابَ ٣٢٩/١ ، وَالْخَصَائِصَ ٣١٩/١ ، وَابْنَ بَعِيثَ ٨٦/١ ،

وَالْتَوَطُّةَ ٢٠٣-٢٠٤ . هَذَا وَيُرَى بَعْضُهُمْ أَنَّ سَوْخَ الْإِبْتِدَاءِ بِهِ هُوَ

الْوَصْفُ ، وَالتَّقْدِيرُ : شَرُّ عَظِيمٌ أَهْرَ زَانَابٍ . انظُرِ الْمُغْنِيَّ ٦٠٩ ،

وَالْأَشْمُونِيَّ ٣٠٢/١ (طَعْمِدُ الْحَمِيدِ) .

(٢) ذهب الكوفيون والرمانيُّ إلى أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ ضَمِيرًا يَرْجِعُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ .

انظُرِ الْإِنْصَافَ ٥٥ (٧م) ، وَالتَّبَيِّنَ ٢٣٦ ، وَابْنَ بَعِيثَ ٨٨/١ .

والثاني : ما أقيم مُقَامَ ما هو المبتدأ في المعنى بالغة فسي التشبيه ، كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة^(١) ، تريد : مثل أبي حنيفة ، فحذفت الضاف الذي هو المبتدأ في المعنى ، وهو «مثل» ، وأقيمت الضاف إليه مُقَامَهُ ، وهو أبو حنيفة .

والثالث : ما أقيم مُقَامَ ما هو المبتدأ في المعنى ؛ لِأَنَّه معمولٌ له ، ولا يكون إلا ظرفاً أو مجروراً ، كقولك : زيد عندك ، تريد : كائنٌ أو مستقرٌ ، فكانت أو مستقر هو الخبر ، وهو المبتدأ في المعنى ، وعندك معمولٌ له ، فحذفت الخبر وأقيم معمولُه مُقَامَهُ . وكذلك المجرور في قولك : زيد فسي الدار ، تقديره : كائن في / الدار .

١/٢١

والجملتان ثلاثة أضرب .

من فعل وفاعل ، كقولك : زيد قام أبوه .

ومن مبتدأ وخبر ، كقولك : زيد أبوه قائم .

و من شرط وجزاء ، كقولك : زيد إن تكرهه يكرهك .

وَأَلْحَقَ بعضهم الظرفَ والمجرورَ بالجملة^(٢) . ومذهب سيبويه

أنهما من الفقرات^(٣) ، كما ذكرناه .

(١) انظر الإيضاح ٠٤٩ .

(٢) هذا مذهب الفارسيّ والزمخشريّ . انظر الإيضاح ٠٤٣ ، ٠٤٧ .

والمفصل ٢٤ ، وابن عيش ٠٨٨/١ .

(٣) كذا . ولعله قد اعتمد على بعض نصوص الكتاب .

وقد نسب الأنباريُّ إلى سيبويه أنهما بعدان من الجملة ، وصرح

هذا المذهب . أسرار العربية ٠٧٣ .

ولا يُدَّ في الجملة من ضمير يعود إلى المبتدأ ، إلا إذا كانت
الجملة هي المبتدأ في المعنى ، كالجملة التي تكون خبر المبتدأ الذي
هو ضمير الأمر والشأن كقولك : هو زيد منطلق ، فـ "زيدٌ منطلقٌ" خبرٌ هو ،
ولا ضمير فيه ؛ لأنه هو في المعنى ، فلم يُحْتَجَّ فيه إلى ضمير .

وقد يحذف الضمير من اللفظ إذا دلَّ الدليل عليه ، كقولهم :

"السن منوان بدرهم" ^(١) ، فـ "السن" مبتدأ ، و"منوان" مبتدأ ثان ،

وبدرهم خبر "منوان" ، والجملة / في موضع خبر السن ، ولا ضمير فيه ٢١/ب
في اللفظ ، بل في التقدير ؛ لأنَّ التقدير : منوان منه ^(٢) بدرهم ، فحذف
للمعلمه .

=== وفي الكتاب ما يؤيد مقالة الأنباري ، قال سيبويه في ٨٧/٢ :
"وذلك أنك إذا قلت : فيها زيد فكانك قلت : استقر فيها
زيد ، وإن لم تذكر فعلاً" وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٢٩ .
وما نسب المصنف هنا إلى سيبويه هو مذهب ابن جني والعبدي
وغيرهما . انظر حواشي الإيضاح ٤٧ .
هذا وقد جعله ابن السراج ، والزجاجي ، والصيرفي قسماً برأسه .
انظر الأصول ١/٦٥ ، والجميل ٣٦-٣٧ ، والتبصرة ١٠٠ ، والمعسكرات
٨٤ ، والارتشاف ٢/٤٥ ، والجمع ٢/٢٢ .
على أننا نجد ابن يعيش في شرح المفصل ١/٩٠ ينسب إلى ابن
السراج أنه عنده من قبيل المفردات ، فعمله ذكره في مكان آخر .
(١) انظر الأصول ١/٦٩ ، ٢/٣٠٢ ، والإيضاح ٤٤ ، والألماني الشجرية
١/٢٤٦ .

(٢) عنده في الهامش ، وخط مغاير : "و" منه " موضعه رفع لأنه صفة
منوان ، وفيه ضميران ، أحدهما : مرفوع يعود إلى الموصوف ، وهو

[رتبة المبتدأ]

واعلم أنَّ حقَّ المبتدأ أن يكونَ مقدما في اللفظ على الخبر
كقولك : زيد منطلق ، ويجوز تأخيره ، فتقول : منطلق زيد (١) ، إلاَّ
في خمسة مواضع ، فإنَّه يجب فيها تقديم المبتدأ على خبره ، ولا يجوز
تأخيره عنه ، وهي :

إذا كان المبتدأ ضمرا للأمر والشأن ، كقولك : هو زيد منطلق .

وإذا كان المبتدأ متضمنا معنى ماله صدر الكلام ، كاستفهام ،
والشرط ، كقولك : من أنت ؟ (٢) ، و : من ضربته أضربه .

وإذا كان مضافا لما تضمن ماله صدر الكلام ، كقولك : غلام
من أنت ؟ .

====
النون ، [وهو] مقدر ومطابق للموصوف ، والثاني : مجرور ،
وهو السبأ ، وهي تعود إلى الممن . ولا بد من هذا التقدير ،
لأنَّه ينقطع الخبر عن المبتدأ ولا يتصل به . هـ
وهذا الكلام مذكور في ابن يعيش ١ / ٩١ ، مع تفسير يسير . وانظر
الأصول ٢ / ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(١) انظر الكتاب ١٢٧ / ٢ ، والمقتضب ١٢٧ / ٤ ، والأصول ١ / ٥٩ - ٦٠ .
وقد منع الكوفيون ذلك . انظر الإنصاف ٦٥ (٩م) ، والتبيين
٢٤٥ ، وابن يعيش ١ / ٩٢ .

(٢) ما ذكره المصنف هنا هو مذهب سيبويه ، ويرى غيره أنَّ " من " خبر
مقدم . انظر الرضي على الكافية ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ .

وإذا كان خبر المبتدأ فعلاً كقولك : زيد قام .

وإذا كان الخبر مساوياً للمبتدأ في التعريف ، أو التكرير ، كقولك :

زيد / أخوك ، و : خيرٌ مِنْ زيد رجلٌ عالم .

أ/٢٢

ويجب تقديم الخبر على المبتدأ في ثلاثة مواضع :

إذا كان الخبر مضمناً لما له صدر الكلام ، كاستغناء ، نحو :

أين زيد ؟

وإذا كان المبتدأ قد اتصل به ضميرٌ يعود على الخبر ، كقولهم :

طوى الثمرة مثلها زيدا . (١)

وإذا كان المبتدأ نكرة ، وخبره ظرف أو مجرور ، لا يجوز الابتداء

بها إلا أن يتقدما ، كقولك : في الدار رجل ، وعندك امرأة .

فهذه المواضع يجب فيها تقديم الخبر .

(١) انظر الفصول الخمسون ٢٠٠ ، والتوطئة ٢٠٦ ، وكافية ابن الحاجب

٧٨ ، والبسيط ٥٨٨ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٤١ .

وأورده الموصلي في شرح ألفية ابن معطي ٨٣٩ بنص : * على

الترمة زيدٌ مثلها * ، وقال * فعلى التمرة : خبر مقدم ، وزيدٌ :

مبتدأ ، ومثلها : بدلٌ منه ، والبدل هو المقصود بالنسبة ، فيكون

المبتدأ بالحقيقة * . وجعل الرضي * مثلاً * في هذه الصورة

* صفة * فأجاز تأخير الخبر بأن يتوسط بين المبتدأ وبين

صفته ، نحو : زيدٌ على التمرة مثلها . الرضي على الكافية

١/٢٦١ . هذا وانظر الكتاب ٢/١٨١-١٨٢ .

[حذف المبتدأ والخبر]

وقد يجوز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر، وحذف الخبر وإبقاء المبتدأ إذا دلَّ الدليل على المحذوف منهما .

فمثال حذف المبتدأ وإبقاء الخبر قول المتوَّع للهِلال : «اللَّهُ، أَي : هذا الهِلالُ ، فحذف المبتدأ ، الذي هو » هذا » . (١)

ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَنبِئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمُ النَّارُ ﴾ (٢) أَي : هو النار ، وهو يعود على الشرِّ ، / وهو المبتدأ والنار خبره . فحذف المبتدأ ، الذي هو » هو » .

ومثال حذف الخبر وإبقاء المبتدأ قولك جواباً لمن سأل مَسْنُ مَعْنَدِكَ ؟ ، فقلت : زَيْدٌ ، أَي : زيد عندي ، فحذفت » عندي » ، الذي هو الخبر .

وقد جاء الخبر محذوفاً لا يجوز إثباته ، وذلك خبر الاسم المبتدأ الواقع بعد » لولا » في قولك : لولا زيد لكان كذا . وكذلك خبرُ لعمرُك ، وَأَيْمُنُ اللّهِ فِي الْقَسَمِ ، تقول : لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ ، وَأَيْمُنُ اللّهِ لَأَفْعَلَنَّ ، ترديد : لَعَمْرُكَ قَسَمِي ، و : أَيْمُنُ اللّهِ قَسَمِي . (٣)

- (١) الكتاب ١٣٨/١ ، والأصول ٦٨/١ ، وابن عمير ١/٩٤ .
(٢) سورة الحج ، من الآية ٧٢ .
(٣) من النحاة من يرى أنَّه لا يتعين كون المحذوف مع » أيمن » خبراً ، لجواز كونه مبتدأ ، بخلاف » لَعَمْرُكَ » فَإِنَّ المحذوف معه يتعين كونه خبراً ، لدخول لام الابتداء عليه ، وحقها الدخول على المبتدأ . انظر شرح ابن عقيل ١/٢٥٢ - ٢٥٣ .

[اقتران الخبر بالفاء]

ويجوز دخول الفاء على خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ موصولا ،
أو موصوفا ، وكانت الصلة ، أو الصفة فعلا ، أو ظرفا ، أو مجرورا ، كقولك : الذي
جاءني قلته درهماً ، أو الذي في الدار ، و : كلُّ رجلٍ جاءني ، أو نفسي
الدار فمكرماً .

*

[الإخبار بالظرف والمجرور]

والظرف والمجرور إذا كانا للزمان لا يكونان خبراً عن الأشخاص ،
ويكونان / خبراً عن المصادر ^(١) ، لا يجوز : زيدٌ اليوم ، ولا : في ٢٣/أ
اليوم ، ويجوز : الخروجُ اليوم ، و : في اليوم وأما قولهم : " الليلُ
الليلَّة " ، فعلى حذف مضاف ، تقديره : حدوثُ الهلالِ وظهورُه الليلَّة .
^(٢)

(١) طل ذلك النحاة بأنَّ الأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها ،
لا اختصاص لها بزمان دون زمان ، أما المصادر فليمت أمورا ثابتة
في كل الأحيان ، بل هي أمراض منقضية تحدث في وقت دون
وقت . ابن يعميش ٨٩/١ ، وانظر حواشي الكتاب ٤١٨/١ ، وأسرار
العربية ٧٥ .

(٢) انظر المقتضب ٣ / ٢٧٤ ، والأصول ٦٣/١ ، والإيضاح ٤٩ ،
والتبصرة ١٠٣ ، واللمع ١١٢ ، وابن يعميش ٩٠/١ ، وفيها كلها
" الليلَّة الهلال " ، وما أثبتته المصنّف هنا هو في شرح الحامسة
للمرنوقي ٩٨٢ ، والبسيط ٦٠١ ، واللمع ١٧٠ ، وقد وردت

بَابُ الْفَاعِلِ

الفاعل : كل اسم أسند إليه فعل ، أو اسم يعمل عمل الفعل
مقدما عليه وفرضا له ، على طريقة فَعَلَ أو فاعل ، كقولك : قام زيد ، و : قام ،
و : لا تقم ، و : زيد قام أبوه . فقام أسند إلى زيد ، وقدم عليه ، وفرغ
له ، على طريقة فَعَلَ ، وكذلك قام أسند إلى الأب ، وقدم عليه ، وفرغ
له على طريقة فاعل .

فإن شئت الفاعل أو جمعت لم تُحِقِ الفعلَ علامة التثنية ولا علامة

الجمع في اللغة الفصحى المشهورة ، تقول : قام / الزيدان ، وقام
الزيدون ، ولا تقول : قاما الزيدان ، ولا قاموا الزيدون . إلا أنه قد جاء
في لغة غير فصحى ، قالوا : " أكلوني البراهيث " (١) ، وكان القياس :

==
الصفحتان في الكتاب ٤١٨/١ . هذا وذكر في الارتشاف ٥٦/٢ .
أنَّ " الهلالَ الليلةَ " عند أبي الحسن بن عبد الوارث [ت ٢١٤هـ]
على ظاهره ، لأنَّ الهلالَ يكون ظاهرا ثم يستتر ثم يظهر باختلاف
الأحوال ، فجرى مجرى الأحداث التي تقع مرة وتزول أخرى ، فجاز
جعل الزمان خيرا منه . وإليه ذهب ابن مالك . انظر التصهيل
٤٩ ، وشرحه لابن مالك ٤٣٤/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٨١/١ .
(١) هذه العبارة معنوية إلى أبي عمرو الهذلي ، ذكر ذلك أبو عميدة
في مجاز القرآن ١٠١/١ ، ١٧٤ ، ٢٠٣/٢ ، وهي في الكتاب
١٩١/١ - ٢٠ ، ٧٨ ، ٣٠٩/٣ ، والأصول ١/١ ، ١٣٦ ، ١٧٢ ،
٣٤٧/٢ ، والإيضاح ٤١ ، والألماني الشجرية ١٣٢/١ . وتنسب
هذه اللغة إلى طيبي ، وأزد شنوية ، وهي الحارث بن كعب .
انظر البحر المحيط ٢٩٧/٦ ، وتوضيح المقاصد ٧/٢ ، وشرح ابن
عقيل ٨٠/٢ .
==

أَكَلَّتْنِي الْبِرَاضِيْتُ ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَحَقُّوا عَلَامَةً لِلْجَمْعِ (١) .

*

[إلحاق علامة التأنيت بالفعل]

وأما إذا كان الفاعل مؤنثا ، فإن كان حقيقيا ، وكان ظاهرا ،
فردا أو شتى أو جموعا جمع سلامة ، ولم يفصل بينه وبين فعله بشيء
ألحقتَ الفعلَ قبله علامة التأنيت ، تقول : قامتْ هند ، وقامتْ
الهندان ، وقامتْ الهندات .

فإن فعلتَ بين الفعل والفاعل بشيءٍ جاز إلحاق العلامة
وحذفها ، وإلحاق أحسن ، تقول : قامت اليوم هند ، وقام اليوم
هند . والحذف مع طول الفصل أحسن منه مع قصره . (٢)

====
وذكر سيبويه أنها قليلة ، ولم يسبها بعدم الفصاحة ، قال في ٢ / ٤٠ :
" وأظن أن من العرب من يقول : ضربوني قوئك ، وضرباني أخواك ،
فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في " قالت فلانة " ، وكانهم
أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة .
وقال ابن يحيى : هي لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلامهم
وأشعارهم . انظر شرح الفصل ٨٧ / ٣ .

(١) وقيل : ويحوز أن تكون الواو ضميرا والبراضيت بدلا منه ، أو أن
البراضيت مبتدأ مؤخر ، والجملة قبله خبر مقدم . انظر الأمامي
الشجرية ١ / ١٣٤ .
(٢) انظر الكتاب ٢ / ٣٨ .

وإن كان مجموعاً جمع تكسير جاز إلحاقها وحذفها تقول :

قامت الهنود ، وقام الهنود .

وإن كان غير حقيقيّ جاز / إلحاق العلامة وحذفها ١/٢٤

تقول : طلعت الشمس ، وطلع الشمس .

وإن كان ضميراً متصلاً بالفعل ثبتت العلامة سواء كان الموصوف

حقيقياً ، أو غير حقيقيّ ، تقول : موعظة جاءتنا ، وهند جاءتنا . ولا يجوز

: موعظة جاءنا ، ولا هند جاءنا ، إلا في الشعر . (١)

»

[رتبة الفاعل مع المفعول]

وإذا اجتمع مع الفاعل مفعول فحقُّ الفاعل التقديم إلا في

سنة مواضع ، فإنّه يجب فيها تقديم المفعول .

الأول : أن يتصل بالفاعل ضميراً يعود على المفعول ، كقولهم

تعالى : ﴿ وَإِنْ أَهْلُوا بِرَأْسِهِمْ رَبُّهُمْ ﴾ (٢) ، و ﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا ﴾ (٣)

(١) قال سيبويه : " وقد يجوز في الشعر : موعظةً جاءنا ، كأنه اكتفى

بذكر الموعظة عن التاء " . ومن شواهد قول الأضوي :

فَإِذَا تَرَى لَيْسَ بُدِّلَتْ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

الكتاب ٢/٤٥ - ٤٦ . وانظر نتائج الفكر ١٦٨ ، وابن عمير :

٥/٩٤ - ٩٥ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية ١٢٤ .

(٣) سورة الأنعام ، من الآية ١٥٨ .

والثاني : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مَقْرُونًا بِإِلَّا ، كَقَوْلِكَ : مَا ضَرَبَ زَيْدًا
إِلَّا عَمْرُو ، وَفِي مَعْنَى الْمَقْرُونِ بِإِلَّا ، كَقَوْلِكَ : إِنَّمَا يَضْرِبُ زَيْدًا عَمْرُو .

والثالث : إِذَا كَانَ الْفِعْلُ ضَمِيرًا مُتَمَلًّا ، وَالْفَاعِلُ ظَاهِرًا ،
أَوْ ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا ، كَقَوْلِكَ : ضَرَّنِي زَيْدٌ .

/ والرابع : إِقَامَةُ الْوِزْنِ .

ب/٢٤

والخامس : تَصْحِيحُ الْقَافِيَةِ (١) .

والسادس : إِذَا كَانَ الْفِعْلُ (٢) مَضَافًا إِلَيْهِ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ
إِلَّا مَعَ الْمَصْدَرِ (٣) .

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ :

الأول : إِذَا لَمْ يَتَمَلَّ بِبَيْنِهِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ قَرِينَةٌ لَفْظِيَّةٌ وَلَا مَعْنَوِيَّةٌ ،
كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ مَوْسَى مِيسَى ، فَلَا يُعْرَفُ الْفَاعِلُ مِنَ الْفِعْلِ إِلَّا بِالتَّقْدِيمِ ،
فَيَجِبُ التَّقْدِيمُ .

(١) وَذَلِكَ أَنْ تَكُونَ الْقَافِيَةُ مَرْفُوعَةً فَيُؤَخَّرُ الْفَاعِلُ ضَرْبًا ، كَقَوْلِ النَّابِغَةِ :

وَكَانَتْ لَهُ رِبْعِيَّةٌ يَحْذَرُونَهَا إِذَا خَضَخْتَ مَاءَ السَّمَاءِ الْقَابِلُ

انظر الحلل في إصلاح الخلل ٩٩ ، والقرب ٥٦ .

(٢) فِي النِّسْخَةِ : " الْفَاعِلُ " .

(٣) مِثَالُهُ : هَجَبْتَ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرُو .

والثاني : إذا كان الفاعل ضميرا متصلا والفعول ظاهرا ، أو ضميرا متصلا ، كقولك : ضربتُ زيدا ، وضربتُكَ .

والثالث : إذا كان الفاعل مضافا إليه ، وهذا لا يكون إلا مع المصدر ، كقولك : صجبت من ضرب زيدٍ مرًا .

فهذه المواضع يجب فيها تقديم الفاعل على الفعول .

باب

١/٢٥

المفعول / الذي لم يُسمَّ فاعله

اعلم أنَّ الفعل لا بد له من مرفوع ، فإنَّ كان له فاعل ارتفع به ، فإنَّ حذفته فلا بد ما تقيمُ مقامه .

فإنَّ^(١) كان للفعل مفعولٌ به لم يجز مع وجوده إقامة غيره مقامه .^(٢)

والمفعول به لا بد أن يكون واحداً أو اثنين أو ثلاثة ، وهو الغاية لا يتجاوز ذلك .

فإنَّ كان واحداً أقمته لا غير ، تقول في ضرب زيد صراً إذا رددت إلى ما لم يُسمَّ فاعله : ضُربَ صرّاً .

وإنَّ كان يتعدى إلى اثنين ، فإنَّ كانا ما يجوز الاقتصار على أحدهما دون الثاني ، فإنَّ كان الأول ما يلتبس بالثاني ، كقولك : أمطيتُ زيدا صراً ، فلا يُدرى المُعطى من العطية إلاَّ بترتيب اللفظ أقمتُ مقام

(١) "فإنَّ" مكررة في النسخة .

(٢) أجاز الكوفيون إقامة الظرف والمجرور مقامه ، كما أجاز الالفخشي إقامة الظرف والمصدر إذا تأخر المفعول به في اللفظ .

انظر التبيين ٢٦٨ ، والرضي على الكافية ٢١٩/١ - ٢٢٠ والجمع

٢٦٥/٢ - ٢٦٦ . وراجع ابن عميش ٧٤/٧ - ٧٦ .

(٣) حذف المفعولين ، أو أحدهما لغير دليل يسن اقتصاراً ، ولدليل يسن

اختصاراً . انظر الجمع ٢٢٤/٢ ، ومعجم المصطلحات النحوية

والصرفية ٧٤ ، ١٨٨ .

الفاعل الأول لا غير ، تقول : أُعْطِيَ زَيْدٌ مِرًّا ، وَإِنْ كَانَ مِرًّا لَا يَلْتَمِسُ
فيه الأولُ بالثاني / كان الوجه إقامة الأول ، تقول في قولك : ب/٢٥
«أعطيتُ زيدا درهما» : أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَهْمًا ، ويجوز إقامة الثاني فتقول : أُعْطِيَ
دَرَهْمٌ زَيْدًا . (١)

وإِنْ كَانَ مِرًّا لَا يَجُوزُ الْاِقْتِمَارُ طَى أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرَ أَقَمْتَ
الأولَ مِنْهُمَا لَا غَيْرَ ، تقول في رطمت زيدا عالماً : طَمَّ زَيْدٌ عَالِمًا . (٢)

وإِنْ كَانَ مِرًّا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ أَقَمْتَ الأولَ ، ويجوز إقامة الثاني
مالم يقع اللبس (٣) ، تقول في رطمت زيدا مراً عالماً : طَمَّ زَيْدٌ مِرًّا
عَالِمًا .

*

[إقامة غير المفعول به مقام الفاعل]

وإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْفِعْلِ مَفْعُولٌ بِهِ مَنصُوبٌ ، وَكَانَ لَهُ مَجْرُورٌ وَظَرْفٌ
زَمَانٌ وَظَرْفٌ مَكَانٌ وَمصدرٌ ، كُنْتَ مَخْبِرًا فِي إِقَامَةِ أَيُّهَا شَعَتَ مُقَامَ الْفَاعِلِ مِنْ

(١) انظر الأصول ٢٩/١ ، وابن جيمش ٢٧٧/٧ .

(٢) أجاز المتأخرون إقامة الثاني في نحو هذا المثال ، إنَّه لَا لَيْسَ
هنا ، لأنَّ التكرير دليل على أنَّ الخبر في الأصل . انظر الرضوى
الكافية ٢١٧/١ .

(٣) سَلَّ في الهمع ٢٦٥/٢ إقامة الثاني حيث لَا لَيْسَ بِالمثال : أُطِمَّ
زَيْدًا كَبْشُكَ مَسِينًا . ونص الهمع : أُطِمَّ زَيْدٌ كَبْشُكَ مَسِينٌ . وهو
خطأ .

المجرود والظرفين والمصدر (١) . ويشترط في الظرف أَنْ يكون متكاملاً ،

وفي المصدر أَنْ يكون لبيان النوع ، أو لعدد المرات ، تقول في قولك :

سار زيدٌ بحمرو يوم الجمعة / فرسخاً سيراً شديداً : سِيرَ بحمرو ١/٢٦

يوم الجمعة فرسخاً سيراً شديداً ، إِنَّ أَمَتَ بحمرو ، و : سِيرَ يومَ الجمعة ،

إِنَّ أَمَتَهُ ، و : سِيرَ فرسخٌ ، أو سيرٌ شديدٌ ، أَيَّهَا أَمَتَ رَفَعَتْ . إِلَّا المجرود

فِي أَنَّهُ يُتْرَكُ عَلَى حَالِهِ ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ فِي التَّقْدِيرِ ، فَكَانَ مَعَ الْفَاعِلِ فِي مَوْضِعِ

نَصْبٍ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَمَتَ غَيْرَهُ يَكُونُ أَيضاً فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَإِذَا أَمَتَهُ

كَانَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ .

ولا يجوز أَنْ يُقَامَ مَقَامَ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله الحال ، ولا المفعول من

أجله ، ولا المفعول معه . (٢)

*

[كيفية بناء الفعل لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله]

وكيفية بناء المفعول لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله أَنْ تضم أولَ الماضي وتكسر

ما قبل آخره ، إِنَّ كَانَ صَحِيحَ الْعَيْنِ ، تَقُولُ فِي «ضَرَبَ» : ضَرَبَ ، وَفِي «طَلَّمَ» :

طَلَّمَ .

(١) انظر أسرار العربية ٩٥ ، وابن يعيش ٧/٢٦٠ .

(٢) انظر الأصول ١/٨١ ، والتبصرة ١٢٥ ، والرضي على الكافية

وإن كان معتلاً المين سَكَّنَتْهَا وكسرتَ ما قبلها ، فتقول في «قال» :
قِيلَ^(١) . ويجوز الإشمام ، فتقول في «قال» : قِيلَ^(٢) ، ويجوز ضم
ما قبلها وقلبها / واوا ، وهي أَرْدَى^(٣) اللغات ، فتقول في «قال» : ب/٢٦
قُولَ^(٤) .

وتضم أولَ الضارع وتفتح ما قبل آخره ، فتقول في يضرب ، ويقول :
يُضْرَبُ ، ويُقال .

-
- (١) وهي لغة قريش ومن جاوهم من كنانة . البحر المحيط ١/٦٠ .
- (٢) الإشمام : هو الإتيانُ بفاءِ الكلمة بحركةٍ بين الضمِّ والكسرِ ، وذلك
بضمِّ الشفتين مع النطق بالفاء . انظر التصريح على التوضيح
١/٢٩٤ .
- وهو لغة كثير من قيس ، وأكبر بني أسد . إعراب القرآن للنحاس
١/١٨٨ ، والبحر المحيط ١/٦٠ - ٦١ .
- (٣) كذا في النسخة ، وليس قياسُ الهزرة المضمومة أنْ تطلب ألفا ، بل
قياسُها أنْ تكونَ بينَ بين ، أي : بين الهزرة والضمة . انظر
العرض على الشافية ٣/٥٥ .
- على أنه يقال في اللغة : رذِي - بالذال المعجمة - فهو رذِيٌّ ،
والرذِيُّ هو الضعيف من كل شيءٍ ، يقال : رذِيَّ برذِي رذاوَةً ،
فيكون منه أرذِي . اللسان (رذِي) .
- (٤) تنسب هذه اللغة إلى هذيل ، وهي تُدبَّر من بني أسد ، وهي
فقمس . انظر إعراب القرآن للنحاس ١/١٨٨ ، والبحر المحيط ١/٦١ .
وذكر سيبويه أنَّ الأصلَ الكسرُ ، وأنَّ هذه اللغات دواخلُ طلس
(قيل) . الكتاب ٤/٣٤٢ . وانظر الجمل ٢٦-٢٧ .

باب

كان وأخواتها

وهي : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وأضحى
وليس ، وما زال ، وما برح ، وما انفك ، وما فتى^(١) . وما تصرف غيرها ،
كـيكون ، يصير ، وما يزال ، ولا يبرح .

اعلم أنّ هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر فيرفع بها
ما كان مرفوعاً بالابتداء^(٢) ، وينصب بها ما كان مرفوعاً على خبر المبتدأ .
ويشترط في مرفوعها ما اشترط في المبتدأ من التعريف أو القرب منه .^(٣)

وكل ما كان خبراً للمبتدأ من مفرد ، وظرف و مجرور ، وجملة يجوز
أن يكون منصوباً بهذه الأفعال ، إلا الجمل التي لا يدخلها /الصدق ١/٢٧
والكذب ، كالأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتحضيض ، والعرض ، والتنزيه ،
فإنها تكون أخباراً للمبتدأ ، ولا يجوز أن تكون أخباراً لهذه الأفعال .

(١) لم يذكر المنف " ما دام " . وشرطها أن تسبق بـ " ما " المصدرية
الظرفية ، نحو قوله تعالى : * وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت
حياً * .

(٢) هذا مذهب البصريين والفراء ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنّها
لا تعمل في المرفوع ، وأَنَّ مرفوعها ما كان مرفوعاً به قبل دخولها .
انظر التصريح على التوضيح ١/ ١٨٤ .

(٣) تُقَرَّبُ النكرة من المعرفة بالوصف أو الإضافة ، فيجوز أن يخبر عنها ؛
لأنّها حينئذٍ مفيدة ، وذلك نحو : كان رجل من آل فلان فارساً .
انظر الكتاب ١/ ٥٤ ، والمقتضب ٤/ ٨٨ ، وابن يعيش ٧/ ٩١ .

(٤) سبق أن جعل المنف الظرف والمجرور من أضرب المفرد . انظر
ما تقدم ص ٣٥ - ٣٦ .

تقول : نَهْدٌ اضره و : نَهْدٌ هل ضربته ؟ ، ولا تقول : كان نَهْدٌ اضره ،
ولا : هل ضربته ؟ .

وكذلك الماضي يكون خبرَ المبتدأ ولا يكون خبرَ كان ، إلا مع " قد " .
ظاهرة أو مقدره (١) .

ويسمى المرفوع بهذه الأفعال اسما لها ، والنصب بها خبرا
لها .

ويجوز تقديم أخبار جميعها على أسائها ، تقول : كان زيد
قائما ، وكان قائما زيد ، وكذلك البواقي .

ويجوز تقديم أخبارها عليها ، إلا ما في أوله منها " ما " قائمه
لا يجوز تقديم أخبارها عليها ، تقول : قائما كان زيد . وكذلك البواقي ما
ليس في أوله " ما " . ولا يجوز : قائما ما زال زيد . وكذلك البواقي
ما في / أوله " ما " (٢) .

ب/٢٧

(١) ينسب هذا الشرط إلى الكوفيين . الارتشاف ٨٥/٢ ، والهمسج
٧٣/٢ .

(٢) هذا هو مذهب البصريين والفراء ، وأجازه الكوفيون وابن كيسان
في خبر " ما دام " وفي تقديم خبر " ليس " خلاف ، أجازه جمهور
البصريين ، ومنعه الكوفيون وبعض البصريين .

انظر الإيضاح ١٠١ ، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٥٥ ،

والحلل في إصلاح الخلل ١٦١-١٦٢ ، وأسرار العربية ١٣٨-١٤٠ ،

والإنصاف ١٥٥-١٦٤ (١٨٠١٧م) ، والتبيين ٣٠٢ ، ٣١٥ ،

والتوطئة ٢١٤ ، وابن عميش ١١٣/٧-١١٤ ، والرض على الكافية

٢٠٠/٤ - ٢٠١ .

ولا يجوز أَنْ تَفْصَلَ بين هذه الأفعال وما عطلت فيه بخبر معمولها ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظرفاً أو مجروراً . لا يجوز أَنْ تقول : كان زيداً الحسن تأخذ ،
طى أَنْ تجعل الحسن اسم كان ، وزيدا مفعول تأخذ . فَإِنْ طى : كانت
زيداً تأخذ الحسن ، فأتيت بالخبر بعد معموله متصلاً به ففيه خلاف ،
منهم مَنْ أجازوه ، ومنهم مَنْ منعه ، والأظهر جوازه . (١)

وإذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة كان الاسم المعرفة والنكرة
الخبر ، كما في باب المبتدأ . ويجوز في الشعر أَنْ تكون النكرة الاسم والمعرفة
الخبر ، كقوله : (٢)

كَأَنَّ سَبِيلَهُ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا مَسَلٌ وَمَاءٌ

(١) منع سيمويه المسألة سوا تقدم الخبر أو تأخر ، وعدّه قبيحاً ، وهو
مذهب جمهور البصريين ، والكوفيون يجهزونه . وقصّل ابن السراج
والفارسي وابن صفور ، فأجازوه ، إن تقدم الخبر ، وضعوه ، إن تقدم
المعمول وحده . وهو ما ذهب إليه المصنف .

انظر الكتاب ٧٠/١ ، والحلل في إصلاح الخلل ١٧١-١٧٢ ، وأوضح
المسالك ٢٤٨/١ ، والأشعوني ٤٠٤/١ (ط عبد الحميد) .
وراجع المقتضب ٩٩/٤ ، والأصول ٨٦/١ ، والإيضاح ١٠٦-١٠٧ ،
والمقرب ١٠٦ .

(٢) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه . ديوانه ٧١ ، والكتاب ٤٩/١ ،

والأصول ٨٣/١ ، والجمل ٤٦ .

والشاهد نصب * مزاج * طى أَنَّ الخبر ، ورفع * مسل * طى أَنَّ
الاسم .

ورواه المازني - برفع * مزاجها * طى أَنَّ اسم ليكون ، ونصب * مسلاً *
طى أَنَّ الخبر . ابن عمير ٩٤/٧ .

كما يروى برفعها * مزاجها مسلاً * طى أَنَّها مبتدأ وخبر ، واسم
يكون ضمير الشأن . انظر شرح ألفية ابن معطي ٨٨٠ ، والمغني ٩١٢ ،
والخزانة ٢٢٥/٩ .

وإذا كانا معرفتين ، أو نكرتين قريبتين من المعرفة كنت مخبرا
في جعل أيهما شئت الاسم وأيهما شئت الخبر .

/ واعلم أَنَّ جميعَ هذه الأفعال إذا رفعت ونصبت تسمى
نواقص ، لأنَّها لا مصادر لها ^(١) ، لأنَّها سلبت مصادرها وجعلت أخبارها
بدلاً من مصادرها ، فلا يجوز أن تقول : كان زيد قائماً كوناً ، كما تقول : ضربت
زيداً ضرباً .

*

[ورود بعض هذه الأفعال تامة]

وقد يستعمل من هذه الأفعال ما يرفع فقط ، ويسمى برفوعها
فأملاً ، وتجرى تجرى سائر الأفعال ضرب التعدية ، وتسمى تامة ، لأنَّ لها
مصادر كالفعلها من الأفعال .

وهي كان ، إذا كانت بمعنى : حَدَثَ ، أو وُجِدَ ، أو وَقَعَ ، أو ما أشبه
ذلك ، قال تعالى : * وَإِنْ كَانَ ذُو عَصْرَةٍ ^(٢) * معناه : وَإِنْ وُجِدَ
ذو عَصْرَةٍ .

- (١) هذا مذهب كثيرين منهم ابن السراج ، والفارسي ، وابن جنى . وابن
برهان ، والجرجاني ، والشلمون . وذهب ابن مالك إلى أنَّها تدل على
المصدر والزمان الآليين ، وذكر أنَّه ظاهر كلام سيبويه ، والمصدر ،
والسيراني . انظر شرح التسهيل لابن مالك (١/٤٥٩-٤٦٣) ،
والهجع ٢/٧٤ - ٧٥ .
وراجع الأصول (١/٨٢) ، والإيضاح ٩٥-٩٦ ، واللمع ١١٩ .
(٢) سورة البقرة ، من الآية ٢٨٠ .

وكذلك أصبح ، وأمس ، وأضحى تكون تامة إذا كانت بمعنى: دخل
في الصباح. والساء. والضحى . هات إذا كانت بمعنى: قرّس . وصار إذا
كانت بمعنى: انتقل ، وتعدّى به " إلى " . (١)

ب / وقد ترد كان بمعنى «صار» وتكون ناقصة (٢) ، وقد ترد كان
زائدة ، كقوله: (٣)

طَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةَ الْعِرَابِ

مرید : طلى المسومة فزار " كان " .

فلكان إذا ثلاثة معان : الدالة على الضي من الزمان ، ناقصة
وتامة ، وبمعنى صار ، وزائدة .

وأما التي تدخل على ضمير الأمر والشأن فيصير مستترا فيهما
فهي الناقصة بمعنىها (٤) ، إلا أنها تارة يكون اسمها غير ضمير الأمر

(١) ومنه قول امرئ القيس في ديوانه ص ٣٢ :

وَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَى كَلَانَا
وَرُضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَوْ إِذْلال
انظر البسيط ٧٥١ .

(٢) ومنه قول ذي الرمة :

يَتَّبِعُهَا قَهْرٌ وَالْمَطِيُّ كَاتِبُهَا
قَطَا الْحَنْزِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا يُبَوِّضُهَا

انظر الحلل في إصلاح الخلل ١٧٣ ، واللسان (كون) .

(٣) لم أضر له على قاتل . وصدرة :

شِراة بنى أبي بكر تسمى

انظر اللع ١٢٢ ، وسر الصناعة ٢٩٨ ، والتبصرة ١٩٢ ، والحلل في

إصلاح الخلل ١٧٥ ، وابن يعيش ٩٨/٧-١٠٠ ، والخزانة
٢٠٧/٩-٢١٠ .

(٤) انظر الحلل في إصلاح الخلل ١٧٣ ، وابن يعيش ١٠١/٧ ، والرضى
على الكافية ١٩٠/٤ .

والشأن ، تقول : كان زيداً قائماً ، وثارة يكون اسمها ضمير الأمر والشأن
فيمتد فيها ، وتكون الجملة بعدها خبرها ، فتقول : كان زيدٌ منطلقاً ،
تريد : كان الأمر والشأن زيداً منطلقاً . (١)

ومتى كانت الجملة خبراً كان وأخواتها فلا بد فيها من ضمير كما
كان ذلك في خبر المبتدأ ، إلا أن تكون الجملة هي الأول كما في ضمير
الأمر / والشأن فلا يحتاج فيها إلى ضمير .

أ/٢٩

(١) خالف في ذلك الكسائي ، فذهب إلى أنها مفعلة ، وتبعه ابن الطراوة .

باب إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا

(١) وهي ستة : إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ .

فِيَّ إِنَّ وَأَنَّ معناهما التأكيد ، ولكن للاستدراك ، وكأَنَّ للتشبيه ،
وليت للمتضي ، ولعلَّ للترجي .

اعلم أنَّ هذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر فتصيب ما كان
مبتدأ ، وترفع ما كان خبراً للمبتدأ . (٢)

(٣) وإِنَّمَا صلت لأنَّها أشبهت الأفعال من ثلاثة أوجه :

أحدها : أَنَّها على ثلاثة أحرف كالأفعال . (٤)

والثاني : أَنَّها مفتوحات الآخر كالأفعال الماضية .

والثالث : أَنَّ معانيها كعاني الأفعال من التوكيد ، والتشبيه ،

والترجي ، والتضي ، والاستدراك . فلما أشبهت الأفعال صلت عليها إلا

أَنَّها شُبِّهت مِنَ الأفعال / بما قُدِّمَ فَعُولُه على فاعله ، فشبَّهت
«إِنَّ زَيْدًا قائمٌ» بـ «ضرب زيدا عمرو» ، إلا أَنَّها لزمّت طريقة واحدة ،
وهو تقديم منصوبها على مرفوعها ، لأنَّها (ما) (٥) لم تتصرف فسي

(١) عدها سيبويه خمسة على اعتبار أَنَّ * أَنَّ * المفتوحة الهمزة والمكسورة

واحدة . الكتاب ٢ / ١٣١ . وانظر الأصول ١ / ٢٢٩ .

(٢) يرى الكوفيون أنَّه باقٍ على رفعه قبل دخولها ، وأنَّها لم تعمل فيه .

ووافقهم السهيلي . انظر الأصول ١ / ٢٣٠ ، والإيضاح ١٧٦ (٢٢م) .

ونتاج الفكر ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٣) انظر أسرار العربية ١٤٨ ، وابن عميش ١ / ١٠٢ .

(٤) منها ما هو على أكثر من ثلاثة ، وكان الأولى أن يضيف : فأكثر بعد قوله :
«ثلاثة أحرف» .

(٥) من الهامش ، وقد أشير إلى أَنَّ موقعها قبل * لم * الثانية .

نفسها لم تتصرف في معمولها ، فلا يجوز تقديم مرفوعها على منصوبها
ولا عليها ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الخبر ظرفاً أو مجروراً ، فيجوز تقديمه على منصوبها
لا عليها ، تقول : إِنَّ فِي الدار زيدا ، وَإِنَّ عِنْدَكَ عمراً .

ولا يجوز أَنْ تَعْمَلَ بينها وبين معمولها بأجنبي ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
ظرفاً أو مجروراً ، تقول : إِنَّ فِي الدار زيدا قائماً ، وَإِنَّ عِنْدَكَ عمراً مقيماً .^(١)

وكل مبتدأ وخبر تدخل عليه كان وأخواتها تدخل عليه إِنَّ
وأخواتها ، إِلَّا المبتدأ الذي خبره ظرفه معنى الاستفهام ، كقولك :

أ/٣٠ كيف زيد ؟ ، وَأَيْنَ زيد ؟ ، فَإِنَّ «كان» وأخواتها / التي ليس في
أولها " ما " يجوز دخولها عليها ، ولا يجوز دخول إِنَّ وأخواتها
عليها ، ولا ما في أوله " ما " من أخوات كان ، تقول : كيف كان زيد ؟ ،
ولا تقول : كيف إِنَّ زيداً ؟ ، ولا : كيف ما زال زيد ؟ .

وإِنَّمَا لم يجر لأنَّ أخبار إِنَّ وأخواتها وما في أوله " ما " من
أخوات كان لا يجوز تقديمها ، والاستفهام يقتضي التقديم لأنَّ له صدر
الكلام ، فلذلك لم يجره . وكان وأخواتها ما ليس في أوله " ما " يجوز
تقديم أخبارها عليها ، فلذلك جاز دخولها عليها .

واعلم أَنَّ " إِنَّ " تختص من بين جميع أخواتها بدخول اللام

(١) انظر الكتاب ١٣٢/٢ ، والمقتضب ١٠٩/٤ .

على خبرها (١) ، كقولك : إِنَّ زيدا قائم . وعلى معمول خبرها إذا
تقدم على الخبر ، نحو : إِنَّ زيدا لفي الدار قائم ، وعلى اسمها إذا
فصل بينه وبينها بظرف أو جرور ، وكان خبرها ، كقولك : إِنَّ في الدار
لزيدا ، وإِنَّ عندك لعمرأ ، أو معمولَ خبرها ، كقولك / : إِنَّ في
الدار لزيدا قائم .

ولا يجوز دخولها على معمول الخبر إذا تأخر عن الخبر ،
لا تقول : إِنَّ زيدا قائم لفي الدار . (٢)

وإذا جئت لأسمائها بتوابع قبل مجيء أخبارها لم يجز في
التوابع إلا النسب لا غير ، كقولك : إِنَّ زيدا الظريف قائم ، وإِنَّ عمرا
أخاك مقم ، وإِنَّ زيدا وعمرا (٣) قائمان ، وإِنَّ الزيد بن أجمعين ذاهبون .
فإن تأخرت التوابع بعد الخبر جاز فيها النسب على اللفظ ، والرفع
على موضع إِنَّ واسمها ، ولكن واسمها فقط ، تقول : إِنَّ زيدا قائم وعمرا ،
وعمره ، وكذلك البواقي من التوابع . ولا يجوز العطفولا غيره من التوابع

-
- (١) أجاز الكوفيون دخولها على خبر لكن . انظر الحلل في
إصلاح الخلل ١٨٢ ، والإنصاف ٢٠٨ (٢٥ م) ، والتبيين ٣٥٣ ،
وابن يعمش ٦٤ / ٨ .
- (٢) الإيضاح ١١٩ ، وانظر الهمع ١٧٣ / ٢ - ١٧٤ .
- (٣) أجاز الكوفيون الرفع هنا . انظر معاني القرآن للفراء ٣١١ / ١ ،
والأصول ٢٥٦ / ١ - ٢٥٧ ، والإنصاف ١٨٥ (٢٣ م) ، والتبيين
٣٤١ ، وابن يعمش ٦٩ / ٨ .

طى الموضع في لبت ، وكانَّ ، ولعلَّ ؛ لأنَّ بدخولها تَغَيَّرَ معنى الابتداء .^(١)

واخْتِطَفَ في جواز العطف وضمه من التوابع طى الموضع في "أَنَّ" .

الفتوحة؛ فأجازه قوم / ، وضمه آخرون ، والأظهر جوازه .^(٢)

١/٣١

فإنَّ جاء الرفع بعد لبت وأخواتها فيكون محمولا طى المضمر في

الخبر ، كقولك : لبت زيدا قائمٌ وعمرٌ ، بالرفع مطلقا طى المضمر في قائم ،

وهو توبيخ ، إلاَّ أنَّ يوه كدَ فيقال : قائمٌ هو وعمرٌ ، فإنه يصير حسنا .^(٣)

ويجوز حذف أخبار هذه الحروف إذا دل الدليل عليها ، قالوا :

«إِنَّ ما لا وَإِنَّ ولدا ، أى : إِنَّ لنا^(٤) ، وقالوا : «لبت شعري هل كان

كذا» ؟ ، فحذفوا الخبر ، ولم يجي في كلامهم مظهرا ، و " هل كان كذا "

في موضع مفعولي شعري ، وهو معلقٌ من العمل ، لأنَّ الشعر بمعنى

العلم ، فمعلقٌ كما يعلق العلم .^(٥)

(١) انظر الجمل ٥٤ - ٥٦ .

(٢) هذا مذهب ابن جنى ، واختاره ابن مالك . وذكر ابن لب أنه ظاهر كلام

الزجاجي ، وهو خلاف ما في الجمل ٥٦ ، والجمهور طى المنع .

انظر التسهيل ٦٦ ، والبسيط ٨٠٤ ، وتقييد

ابن لب طى بعض جمل الزجاجي ٧٢٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٧٧ .

(٣) انظر الكتاب ١٤٦/٢ ، والأصول ١/٢٤١ .

(٤) انظر الكتاب ١٤١/٢ ، والمقتضب ١٣٠/٤ ، والنكت طى الكتاب

٥١٦ ، وابن عميش ١/١٠٣ - ١٠٤ .

(٥) يفهم من كلام سيبويه في ٢٣٦/١ أنه يجيز أن تكون جملة الاستفهام

في موضع خبر لبت . وكذلك قال الفارسي في البصريات ٧٢٠ ، وقد

عقب طى هذا الإعراب بقوله : إِنَّ هذا ليس بالسهل ، لأنه ليس فيه

ما يعود طى " شعري " ، وقوى القول بإضمار الخبر وقدره " ثابت "

أورواق ، أو نحو ذلك . وانظر ابن عميش ١/١٠٥ .

وكلُّ ما كان خبرَ كانٍ و أخواتها يجوز أن يكونَ خبرَ هذه الحروف،
إِلَّا ما كان فيه معنى الاستفهام كما تقدَّم. (١)

وقد تدخل " ما " على هذه الحروف فتكفُّها عن العمل فسي
اللغة / المشهورة (٢) ، ويرضع ما بعدها بالابتداء والخبر ، وتصير
هذه الحروف حروف ابتداء ، فتقول : إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَكَأَنَّما زَيْدٌ مُقِيمٌ ،
وكذلك البواقي ، ويجوز أن يقع بعدها الفعل ، فتقول : إِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ .

وقد تكون " ما " أيضا غيرَ كَافَّةٍ ، بل تكون زائدة ، تقول : إِنَّمَا
زَيْدًا قَائِمٌ ، فتصحب زيدا بـ " إنَّ " و " ما " زائدة .

وقد ترد " إنَّ " بمعنى " نَعَمْ " فلا تعمل ، وتدخل عليها
ها " السكت إذا وقعت ، فتقول : إِنَّهُ . (٣)

(١) انظر ص ٥٨ .

(٢) في الجمل ٣٠٤ : " ومن العرب من يقول : إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ ،
ولعلَّما بكرا مقيماً ، فيلغى " ما " ، وينصب بـ " إنَّ " ، وكذلك
سائر أخواتها . "

وهذا الإعمال حكاه الكسائي والأخفش . الارتشاف ١٥٨/٢ .
وانظر التبصرة ٢١٥ ، والمخلص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٣) ومنه قول ابن قيس الرقيات :
ويقلن شيباً قدَّ فلأ ك وقد كبرت فقلت إنَّه

انظر اللع ١٢٦ ، والخزانة ٢١٣/١١ .

باب كسر إنَّ وفتحها

قال أبو طي : إنَّ تكسر في كلِّ موضع اعتقب عليه الاسم والفعل ، وفتح في كلِّ موضع اختص بأحدهما . (١)

فتكسر في الابتداء ، فتقول : إنَّ زيدا قائمٌ ، لأنَّ هذا موضعٌ يملح فيه وقوع الاسم ووقوع الفعل ، فتقول : زيد قائم ، ويقوم / زيد . ١/٣٢
وُفُتِحَ بعد لواء ، فتقول : لو أنَّ زيدا جاءني لأكرمه ، لأنَّ "لو" لا يقع بعدها إلاَّ الفعل .

وكذلك تُفُتِحَ بعد "لولا" ، فتقول : لولا أنَّ زيدا عندي لفعلت كذا ، لأنَّ "لولا" لا يقع بعدها إلاَّ الاسم .
فهذا ضابطٌ في الكسر والفتح .

وقال بعضهم : كلُّ موضع يملح للاسم فإنَّ فيه مفتوحة ؛ لأنَّ "أنَّ" وما بعدها تقدر بتقدير اسم مفرد . (٢) تقول : بلغني أنك منطلقٌ .

(١) انظر الإيضاح ١٢٩ . وهذا الأصل الذي قاله الفارسي سبق إليه ابن السراج في أصوله ٢٦٢/١ . وانظر الحلل في إصلاح الخلل ١٩٥ .

(٢) في شرح التسهيل لابن مالك ٥٢٢/١ : " وذكر المصدر أولي من ذكر الاسم المفرد لمسلم من نحو : بِحَسْبِنَا إِنَّا بِطَاءٌ ، لأنَّ "أنَّ" فيه واقعة موقع مفرد وفتحها مستنع لامتناع قيام المصدر مقامها ، وللنوم تأويل المصدر بعد "لو" و"لولا" لزِمَ الفتح ، نحو : « ولوأنَّهم صبروا » ، ونحو : « فلولا أنَّه كان من المسيحين » . وانظر شرح ابن عقيل ٣٥١/١ .
هذا وسيدكر المصنف المصدرَ قريبا .

كَأَنَّكَ قُلْتَ : بَلَّغْنِي انْطِلَاقَكَ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ صَلَحَ لِلجُمْلَةِ فَإِنَّ فِيهِ
مَكْسُورَةٌ . (١)

وقال آخرون : إِنَّ تَكْسِرَ فِي مَوَاضِعِ الْإِبْتِدَاءِ (٢) ، وَهِيَ سَبْعَةٌ :

أحدها : أَنْ تَكُونَ مَبْتَدَأً ، كَقَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ .

والثاني : إِذَا دَخَلَ اللَّامُ فِي خَبَرِهَا ، كَقَوْلِكَ : طَلَمْتُ إِنَّ زَيْدًا

لَمُنْطَلِقٌ .

والثالث : إِذَا كَانَتْ جَوَابًا لِلْقِسْمِ ، كَقَوْلِكَ : وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ . (٣)

والرابع : إِذَا كَانَتْ / صِلَةً لِمَوْضِعٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

ب/٣٢

﴿ وَمَا تَنْتَهِ مِنْ الْكُفُورِ مَا إِنَّ خَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ ﴾ . (٤)

والخامس : أَنْ تَكُونَ بَعْدَ وَاوِّ الْحَالِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : رَأَيْتَهُ وَإِنَّهُ

صَالِحٌ .

-
- (١) انظر الفصل ٢٩٣ ، والتوطئة ٢٢٣ ، وكافية ابن الحاجب ٢٢٠ ،
والرض طوى الكافية ٣٤١/٤ .
- (٢) انظر الجمل ٥٧ ، والتمصرة ٢٠٣ - ٢٠٤ ، والحلل في إصلاح
الخلل ١٩٣ - ١٩٤ .
- (٣) هذا مذهب البصريين ، وأجاز الكسائي والبغداديون الوجهين ،
وأوجب الفراء الفتح . السمع ١٦٦/٢ ، وانظر الجمل ٥٨ .
- (٤) سورة القصص ، من الآية ٧٦ .

والسادس : إذا كانت بعد القول المجرد من الظن ، كقولك :
قال زيد : **إِنَّ** عمراً منطلقاً . (١)

والسابع : إذا كانت بعد حروف الاستفتاح ، كقولك : **أَلَا** إِنَّ
زيداً منطلقاً .

وَتُفْتَحُ فيما سوى هذه المواضع .

وهذا ليس بحاصر ، والضَّاهِطَانِ **أَلَا** وَلَانَ **أَحْصُرُ** .

وتكون **أَنَّ** مع ما بعدها فاعلاً وضمولةً ومجرورةً ، لا تُنْبِئُ

ما بعدها بتأويل المصدر ، تقول : بلغني أنك منطلقٌ ، و : علمت أنك

منطلقٌ ، و : عجبت من أنك منطلقٌ . **إِلَّا** إذا كانت بمعنى **لَعَلَّ** فَإِنَّهَا

لا يحكم على موضعها بشيء ، ولا تكون في تأويل المصدر ، بل تكون مع ما

بعدها في تأويل جلة ، **كَانَ** / **الْمَكْسُورَةُ** ، قال الله تعالى : ١/٣٣

وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ (٢) ، قال الخليل :

(١) قُدِّمَ بالمجرد من الظن ، لأنَّ للعرب في التي بعد القول الذي

يصحبه اعتقاد ثلاث لغات ، منهم مَنْ يفتحها مطلقاً ، ومنهم

مَنْ يكسرها مطلقاً ، ومنهم مَنْ يفتحها بشروط . انظر البسيط

٠٨١٨

(٢) سورة الأنعام ، من الآية ١٠٩ .

وفتح الهمزة قراءة نافع ، وعاصم في رواية حفص ، وحمزة ،

معناها لعلها ، وحَكَوْا من العرب : " ايتِ السوقَ اَنَّا تشتري
لنا سويقًا " ، أي : لَعَلَّكَ (١) .

=== والكسائي ، وابن عامر ، والأعمش . وقرأ مجاهد ، وابن كثير ،
وأبو عمرو بكسر الهمزة . وعن أبي بكر الوجيهان . انظر : السبعة
٢٦٥ ، وإعراب النحاس ٩٠/٢ ، والكشف ٠٤٤٤/١ . وهي
في قراءة أبيّ " لَعَلَّهَا " . معاني الفراء ٠٣٥٠/١ .

(١) انظر الكتاب ١٢٣/٣ ، ومعاني الأخفش ٢٨٥ ، والأصول
٢٧١/١ ، ومشكل إعراب القرآن لعلي ٢٦٥/١ ، وابن يعيش

باب إِنْ وَأَنَّ الخفيفتين (١)

إِنَّ المكسورة الخفيفة لها أربعة مواضع :

تكون مخففة من " إَنَّ " الشددة ، وإذا خففت جاز إلفاؤها ، وهو الأحسن ، ويقع بعدها المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، ولا يسد معها من اللام ، فرقا بينها وبين إِنْ النافية ، تقول : إِنْ زَيْدًا لِقَائِمًا ، وإِنْ كَانَ (٢) زَيْدًا لِقَائِمًا .

وجاز إعمالها ، وهو قليل ، تقول : إِنْ زَيْدًا قَائِمًا (٣) وتكون مع الإعمال مخففة في إدخال اللام وحذفها .

الثاني : أَنْ تكون نافية بمعنى " ما " ، تقول : إِنْ زَيْدًا قَائِمًا (٤)

-
- (١) انظر الكتاب ١٥٢/٣-١٥٣ ، والمقتضب ٣٥٨/٢-٣٥٩ ، والأصول ٢٣٦/١-٢٣٨ ، والتهصرة ٤٥٦ .
- (٢) يرى جمهور البصريين أَنَّ الفعل إذا وليها لزم كونه من النواسخ كما مثل المصنف هنا . وأجاز الكوفيون والأخفش دخولها على الفعل مائة . انظر التوطئة ٢١٨ ، وابن يعين ٧٢/٨ ، والرضى على الكافية ٣٦٦/٤ ، والمغني ٣٧ .
- (٣) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أَنَّها لا تعمل . انظر الإنصاف ١٩٥ (م ٢٤) والتبيين ٣٤٧ ، والرضى على الكافية ٣٦٥/٤-٣٦٦ .
- (٤) جرى المصنف في رفع الخبر على مذهب سيبويه والفراف . وأجاز البصر والكسائي نصب الخبر بعدها على التشبيه بـ " ليس " . انظر الكتاب ١٥٢/٣ ، والمقتضب ٣٥٩/٢ ، والأصول ٢٣٥/١-٢٣٦ ، والتهصرة ٤٥٩ ، والمغني ٣٥ .

بمعنى : ما زيدٌ قائمٌ / قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْكُفْرَانَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ . (١)

الثالث : أَنْ تكون شرطا ، تقول : إِنْ بَقِمَ زَيْدٌ بَقِمَ صَرُودٌ .

الرابع : أَنْ تكون زائدة ، وموضع زيادتها بعد " ما " النافية ،
تقول : ما إِنْ زَيْدٌ قائمٌ ، أي : ما زيدٌ قائمٌ . (٢)

وَأَمَّا أَنْ الْفَتْوحَةُ فَلَهَا أَيْضًا أَرْبَعَةٌ مَوَاضِعُ :

أحدها : أَنْ تكون مخففة من " أَنْ " الشدرة ، وإذا خففت
جاز إلغاؤها ، وهو الأحسن ، ويقع بعدها المبتدأ والخبر والفعل
والفاعل ، إِلَّا أَنْ الفعل إذا وقع بعدها فُصِلَ بينه وبينها - إِنْ كَانَ
متصرفا - بالسين ، وسوف ، وقد ، في الإيجاب ، و " لا " في النفي .

تقول إذا وَلِيَتْهَا الْأَسْمَاءُ : علمت أَنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فتكون عاملة

في المعنى دون اللفظ ، فيكون اسمها محذوفاً والجلة في موضع الخبر .

وهذا الفرق بين " إِنْ " المكسورة إذا أُلغيت وبين " أَنْ " / أ/ ٣٤

الفتوحة إذا أُلغيت ، فَإِنَّ " إِنْ " المكسورة إذا أُلغيت لا تعمل في
اللفظ ولا في المعنى ، و " أَنْ " الفتوحة إذا أُلغيت تعمل في

(١) سورة الطك ، من الآية ٢٠ .

(٢) هذا مذهب البصريين ، ويرى الكوفيون أنها بمعنى " ما " جاءت

لتأكيد النفي . الإنصاف ٦٣٦ (٨٩٤) .

المعنى وإن لم تعمل في اللفظ. (١)

وتقول إذا وليتها الأفعال : قد طمت أن قد ذهب عمرو، وأن سيذهب ، وأن سوف يذهب ، وأن لا يذهب . فاسمها أيضا محذوف ، والأفعال في موضع خبرها .

وإذا أمّلت جرت مجرى الفتوحة الشددة ، تقول : طمت أن زيدا قائمًا ، كما تقول : أن زيدا قائمًا .

والثاني : أن يقع بعدها الفعل ، وتكون معه بتأويل المصدر ، وتنصبه إن كان مضارعًا ، تقول : أرجو أن تقوم .

والفرق بين هذه و«أن» المخففة الطغاة أن تلك تقع بعدها الجملتان ، الاسمية والفعلية ، وهذه لا يقع بعدها إلا الفعل .

والمخففة يلزمها الفصل بالحروف الأربعة ، وهذه لا يلزمها والمخففة تعمل فيها / أفعال التحقيق ، نحو : طمت وتَحَقَّقْتُ ، وهذه تعمل فيها أفعال الطَّع والخوف ، تقول في الناصبة للفعل :
ب/٣٤

(١) أجاز سيبويه أن تكون طغاةً لفظاً وتقديراً كالمكسورة . التوطئة

٠٢١٩ . وانظر الكتاب ١٦٥/٣ - ١٦٦ .

هذا ومذهب جمهور الكوفيين أنها لا تعمل ، وذكر الفراء إمالتها في المكنى . انظر ابن يعيش ٧٤ / ٨ ، والارتشاف ١٥١ / ٢ - ١٥٢ والمغنى ٤٧ ، والجمع ١٨٤ / ٢ .

أرجو أن تقوم ، وفي المخففة : طمت أن ستقوم (١)

والثالث : أن تكون ضميرا ، بمعنى : أي ، قال الله تعالى :
* وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ اشْؤُوا * (٢) ، معناه : أي اشوا .

والرابع : أن تكون زائدة . ومواقع زيادتها بعد " لَمَّا " وكاف
التشبيه ، وقيل " لو " و " لا " ، قال تعالى : * فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ^(٣)
أَي : فَلَمَّا ^(٤) جَاءَ ، * وَاللَّوِاسْتَقْتُوا * ^(٥) ، * وَمَا لَنَا إِلَّا نُقَاتِلَ * ^(٦)

-
- (١) انظر التنصرة ٤٦٢ - ٤٦٤ ، وابن جيمس ٢٧٧/٨ .
(٢) سورة " ص " ، من الآية ٠٦ .
وذكر الصيمري أن هذا الوجه في " أن " تنفرد به البصريون ،
وسموها " أن " التي للعبارة ، ولم يعرفه الكوفيون ، " وأن " في
الآية عندهم في موضع نصب ، بتقدير : بأن اشوا ، أي :
انطلقوا بالشيء . التنصرة ٤٦٦ ، وانظر معاني الفراء ٣٩٩/٢ ،
والمخني ٠٤٧ .
(٣) سورة يوسف ، من الآية ٠٩٦ .
(٤) في النسخة : " وَلَمَّا " .
(٥) سورة الجن ، من الآية ٠١٦ .
(٦) سورة البقرة ، من الآية ٠٢٤٦ .
هذا وذهب الأخفش إلى أنها تنصب المضارع وهي زائدة ، وجعل
من ذلك هذه الآية ، وقال غيره هي في ذلك مصدرية .
انظر معاني الأخفش ١٨٠ ، والتهيان للعكبري ١٩٦ - ١٩٧ ،
والمخني ٠٥١ .

وقال الشاعر: (١)

كَأَنَّ ظَهْبِيَّ تَعَطُّوا إِلَيَّ وَإِرْفِي (٢) السَّلْمُ

فيمين رواه بجرّ ظهبيّ، أراد : كظبيّة فزاد "أَنَّ".

(١) نسب البيت إلى غير شاعر، ورجّح ابن بري أنّه لعليّ بن أرقم
اليشكريّ . انظر الخزانة ١٠/٤١٣-٤١٤ .
صدره :

وَمَا تَوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ

والبيت في الكتاب ١٣٤/٢ ، ١٦٥/٣ ، والأصول ١/٢٤٥ ،
وسر الصناعة ٦٨٣ ، والتبصرة ٢٠٨ ، وغير ذلك .
ويروى أيضا برفع " ظهبيّة " ، ونصبها . انظر الكامل للمبرد ١١١-
١١٢ ، والنصف ١٢٨/٣-١٢٩ ، والخزانة ١٠/٤١١-٤١٣ .
(٢) كذا في النسخة ، بالفاء ، ومعناه : ناضر شديد الخضرة ، وقد روى
- كما في الخزانة ١٠/٤١٦ - : ناضر السَّلْم . والرواية المشهورة
" وارق " بالقاف .
وانظر اللسان (ورف ، قسم) .

باب " ما " و " لا " المشبهتين بـ " ليس "

اعلم أنّ أهل الحجاز يعطون " ما " صل " ليس " ، لأنّها
أشبهتها في أنّها للتّفي كما أنّ ليس للتّفي ، وأنّها لنفي الحال كما
أنّ ليس كذلك / ، وأنّها تدخل على المعتدأ والخبر كما أنّ ليس ١/٣٥
كذلك .

فلما أشبهتها من هذه الأوجه أعطوها صلّها ، فرفعوا بها
المعتدأ ونصبوا الخبر ^(١) ، كما فعل ليس . ولعلّها صل ليس ثلاثة
شروط :

أحدها : أن يتقدم اسمها على خبرها . ^(٢)
والثاني : ألا يفصل بينها وبين اسمها بشيء غير الظرف
والجورر .

(١) يرى الكوفيون أنّها لا تعمل في الخبر ، بل هو منصوب بحذف حرف
الخفي .

انظر الإنصاف ١٦٥ (١٩م) ، والتبيين ٣٢٤ ، وابن عمير
٠١٠٨/١

(٢) في التسهيل ٥٧ : " وقد تعمل متوسّطاً خبرها ، ووجهاً بـ " إلا ؛
وفاً لسبويه في الأول ، وليونس في الثاني " .

وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٠٩/١ - ٥١١ ، وشرح الكافية

الشافعية ٤٣٢ - ٤٣٣ ، وشرح الجمل لابن صفور ٥٩٥/١ ،

والرضي على الكافية ١٨٢/٢ ، والجنى ٣٢٥ .

واختطفوا في [غير] (١) الظرف والمجرور ، هل يجوز الفصل
بـ ؟ .

والثالث : ألا يدخل على الخبر " إلا " .

فإن انحرم شرط من هذه الثلاثة (٢) بطلَ قَطْبُها ، وارتفعَ
ما بعدها بالابتداء والخبر ، وتوافقت اللغتان ، الحجازية والتيميَّة ،
فإن بني تميم لا يعطونها بحال ، وهو القياس ؛ لأنَّ الحرف إذا دخل
على الاسم وعلى الفعل فتحته ألاَّ يعمل شيئاً ، وإنَّما يعمل الذي يدخل
على أحدهما . (٣)

(١) تكملة يستقيم بها السياق ، إذ لا أعلم خلافاً بين النحويين في
الفصل بمعول الخبرين " ما " واسمها إذا كان المعمول
ظرفاً أو مجروراً ، يقول أبو حيان في الارتشاف ١٠٤ / ٢ : " فإنَّ
تَوَسَّطَ المعول الذي للخبر بين " ما " والعرفوع ، وهو ظرف
أو مجرور جاز نحو : ما اليوم زيدٌ ذاهباً ، وما بسيف زيدٌ ضارباً .
أو غيرها نحو : ما طعامك زيدٌ أكلاً لم يجز ، خلافاً لابن كيسان ،
فإنه يميز نصه " . وانظر الجنى ٣٢٩ .

(٢) لم يشترط المصنف عدم الفصل بينها حين اسمها بـ " إن " الزائدة .
ولعله وافق الكوفيين الذين لم يأخذوا بهذا الشرط وضموا أنبها
النافية جيء بها بعد " ما " تأكيداً ، فأجازوا النصب معها . وقد
ردَّ ابن مالك عليهم ذلك في شرحه على التسهيل ٥٠٧ / ١ ، وانظر
الرضي على الكافية ١٨٥ / ٢ - ١٨٦ ، والارتشاف ١٠٥ / ٢ ، ورأيي
الكوفيين في الإنصاف ٦٣٦ (٨٩م) . وراجع الكتاب ١٥٣ / ٣ ،
وشرح المقدمة المحسبه ٢٧٧ ، وأسرار العربية ١٤٥ ، والمقرب ١١٢
وشرح الكافية الشافية ٤٣١ ، واللمحصى ٢٦٦ ، وصف السباني ٣٧٨ ،
والجنى ٣٢٨ .

(٣) انظر الكتاب ٥٧ / ١ ، والأصول ٩٧ / ١ ، والخصائص ١٢٥ / ١ ، ١٦٧ ،
وأسرار العربية ١٤٤ - ١٤٥ .

فَإِنْ قَلَّتْ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، و : مَا زِيدٌ إِلَّا قَامَ ، رَفَعَتْ مِنْدُ
الجميع (١) ، لعدم الشرائط .

/ وتقول في الحجازية : مَا زِيدٌ قَامَا ، وبها نزل القرآن ، ٣٥/ب
قال الله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (٢) . وتقول في التميمية : مَا زِيدٌ
قَامَ .

وتدخل الباء في خبر الحجازية باتفاق ، فتقول : مَا زِيدٌ
بِقَامٍ . وفي دخولها في خبر المبتدأ مع التميمية خلاف . (٢)

-
- (١) انظر ما نقل عن التمهيل قريباً ، عند الشرطيين الأول
والثالث .
- (٢) سورة يوسف ، من الآية ٣١ .
- (٣) نعه الفارسي ، وتبعه الزمخشري . وهو مذهب الكوفيين .
البخداديات ٢٨٤ ، والفصل ٨٢ . وقال ابن يعيش بعد أن
ذكر ما ذهب إليه الزمخشري هنا : " يريد أن ما بعد (ما)
التسمية مبتدأ وخبر ، والباء لا تدخل في خبر المبتدأ . وهذا
فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين ، وليس بسديد ، وذلك لأن الباء
إن كان أصل دخولها على (ليس) و (ما) محولة عليهم
لاشتراكهما في النفي فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك ،
وإن كانت دخلت في خبر " ما " بإزاء اللام في خبره ، فإن التميمية
والحجازية في ذلك سواء " . شرح الفصل ١١٦/٢ .
وانظر شرح الكافية الشافية ٤٣٥-٤٣٦ ، والجنى ١١٥ ، وشرح ابن
عقيل ٣٠٩/١ . هذا وقد نسب أبوحيان في الارتشاف ١١٢/٢ هذا
المذهب إلى ابن السراج أيضاً ، ولم أجده في أصوله ١/٦٣-٦٥ ،
فلعله في مكان آخر .

فإن مغطت على الخبر المجرور خبراً آخر جاز فيه الجر والنصب :
الجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ، تقول : ما زيدٌ بجبان ولا بهيلاً ،
بالجر على اللفظ ، ولا بهيلاً ، بالنصب على الموضع ، لأنه في موضع
نصب .

وإن جَوَّزنا دخولَ الباءِ على التسمية ، جاز الرفع على الموضع
إن جعلناها تسميةً ، فتقول : ولا بهيلاً ، أو على خبر مبتدأ محذوف
إن جعلناها حجازيةً ، أي : هو بهيلاً .

فإن كان حرف العطف يقتضي الإيجاب لم يجز إلا الرفع
لا غير ، كقولك : ما زيدٌ بقائمٍ بل^(١) قائمٌ ، بالرفع لا غير .
/ وكذلك إن كان بلا " باء " ، كقولك : ما زيدٌ قائمٌ بل قائمٌ .
هذا إذا كان المعطوف للآول .

فإن كان بعد المعطوف اسم هو من سبب الآول ، ومعنى سبب
الآول أن يكون فيه ضمير يعود إلى الآول ، جاز في المعطوف على المجرور
الجر ، والنصب ، والرفع . تقول : ما زيدٌ بقائمٍ ولا قائمٍ أبوه ، بالجر
مطلقاً على لفظ قائم ، وأبوه فاعل بقائم ، ولا قائمٌ ، بالنصب مطلقاً على الموضع ،
وأبوه أيضاً فاعل ، ولا قائمٌ أبوه ، بالرفع ، ويكون أبوه مبتدأ وقائمٌ خبرٌ
مقدم ، والجملة معطوفة على : ما زيدٌ بقائمٍ ، ويجوز أن يكون قائمٌ ، بالرفع
مطلقاً على موضع بقائم ، إن جعلناها تسميةً وأجزنا دخولَ الباءِ على الخبر
في التسمية .

(١) عنده في الهامش ، ويخط مغاير " حرف إضراب " .

فإن قَدِّمَتِ السَّبَبَ وأخَرَتِ الخَبَرَ جاز النصب، والرفع، ولم يجز
الجر، فتقول: ما زيدٌ بقائمٍ ولا / أبوه قاعدًا، فيكون أبوه مرفوعًا
بـ " ما " وقاعدًا منصوبًا بها، كأنك قلت: وما أبوه قاعدًا. ويجوز:
ولا أبوه قاعدٌ، بالرفع، على " أن يكون أبوه مبتدأ، وقاعدٌ خبره، والجملة
معطوفة على الجملة.

وإن كان بعد المعطوف اجنبيًّا لم يجز إلا الرفعُ لا خبر، تقول:
ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ عمرو، بالرفع فيكون قاعدٌ خبرًا مقدمًا، وعمرو
مبتدأ.

فإن تقدَّم الاجنبيُّ جاز الرفع والنصب، الرفع على المبتدأ والخبر،
والنصب على خبر " ما " تقول: ما زيدٌ بقائمٍ ولا عمرو قاعدٌ، وقاعدًا.
و " لا " المشبهة بليس تجرى مجرى " ما " في جميع ما ذكرنا،
إلا أنها لا يكون اسمها وخبرها إلا نكرتين (١)، كقولك: لا رجلٌ في
الدار.

(١) أجاز ابن جنى، وابن الشجرى إعمالها في المعرفة. ووافقهما ابن
مالك.

انظر الأمامي الشجرية ٢٨٢/١، والتسهيل ٥٧، وشرحه لابن مالك
٥١٥/١، والارتشاف ١١٠/٢، والمغني ٣١٦.

وَعَمَلٌ " لا " عمل ليس قليل (١) ، لِأَنَّ الشَّبَهَ الَّذِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ
"ليس" أقل من الشبه الذي بين " ما " وليس ، لِأَنَّ " ما " / و " ليس " أ
كلاهما لنفي الحال ، و " لا " ليست لنفي الحال ، فلم يشتبه إلا فسي
النفي والدخول على المبتدأ والخبر . وقد جاءَ عَطْفُهَا عَمَلٌ لَيْسَ فِي قَوْلِ
الشَّامِرِ : (٢)

مَنْ صَدَّ عَنْ نَهْرَانِيهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

-
- (١) ضع الألف في ذلك ، وإليه ذهب الرضي . انظر ابن يعين ١/١٠٩ ،
والرضي على الكافية ١/٢٩٣ ، والجنى ٣٠١ .
- (٢) هو سعد بن مالك بن ضبيعة القيسي . كما في سيبويه ١/٥٨ ،
٢/٢٩٦ ، والأصول ١/٩٦ ، والتبصرة ٣٩١ ، والألماني الشجرية
١/٢٨٢ ، وابن يعين ١/١٠٩ ، وشرح الحامدة للمرزوقي ٥٠٦ ،
والخزانة ١/٤٦٧ - ٤٧٤ .

باب المنصوبات

وهي نوعان : مفعول ، ومشبّه بالمفعول .
فالفعولات خمسة : مفعول مطلق ، وهو المصدر ، ومفعول به ،
ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه .
والشبّه بالمفعول أيضا خمسة : الحال ، والتعريض ، والاستثناء ،
وخبر كان ، واسم إِنَّ ، وقد مضى .

*

باب المفعول المطلق وهو المصدر

اطلم أَنَّ المصدرَ لَمَّا اشتقَّ منه الفعل (١) تعدَّى إليه فنصبه ،
/ متعديا كان الفعل إلى مفعول به ، أو غيرَ متعدٍ إليه ، وذلك لقوة ٣٧/ب
يُدلّ على ، لآئته من لفظه ، فيعمل فيه على ثلاثة أنواع : صهم ، ومعدود ،
ومختص .

فالصهم : النكرة إذا كانت غير مضافة ، ولا موصوفة ، ولا محدودة
بالحاء ، وذلك قولك : ضربتُ ضربًا .

والمعدود : ما فيه تاء التانيث ، كقولك : ضربت ضربتين ،
وضربات .

(١) هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أَنَّ المصدر مشتق من
الفعل . انظر الإيضاح في ظل النحو ٥٦ ، وأسرار العربية (١٧١) ،
والإنصاف ٢٣٥ (٢٨٤) ، والتبيين ١٤٣ ، وابن يعيش ١/١١٠ .

والمختصُّ : المعرفة كقولك : ضربت الضرب .
والنكسرة الموصوفة كقولك : ضربت ضرباً شديداً .
والنكسرة المضافة كقولك : ضربت ضرباً معاقبةً ، وضرب
محبة .

وفائدة الصبغ التأكيد . وفائدة المخصص بيان النوع . وفائدة
المعدود عدد المرات .

ولا يكون المصدر أبداً إلا من لفظ الفعل ، وجارياً عليه ، إلا أن
يكون نوعاً له فقد / لا يشترط أن يكون من لفظه ، كقولك : رجس
القهرى^(١) ، لأنَّه نوع من الرجوع ، و : اشتعل المصَّاء^(٢) ، لأنَّه
نوع من الاشتعال .^(٣)

-
- (١) القهرى : هو الشيء إلى خلفٍ من غير أن يعمدَ وجهه إلى
جهةٍ شبيهة اللسان (قهر) .
- (٢) اشتعل المصَّاء : هو أن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى
وعاتقه الأيسر ، ثم يرد ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن .
فيخبطيهما جميعاً . اللسان (صم) .
- (٣) ما ذهب إليه المصنف هنا هو مذهب سيهويه ، وعليه الأكثرون .
انظر الكتاب ٣٥/١ ، والإيضاح ١٦٧-١٦٨ ، واللح ١٣٢ . وذهب
البرد إلى أنَّه صفة لصدر محذوف ، أي : الرجوع القهرى ، وينسب
هذا إلى ابن السراج أيضاً ، ومذهب أكثر الكوفيين أنَّه منصوب بفعل
شتق من لفظه ، كأنَّه قيل : تقهر القهرى .
انظر الأصول ١٦٠/١ ، وأسرار العربية ١٧٦ ، وابن يعيش ١١٢/١ ،
والرضى على الكافية ٢٩٩/١-٣٠٠ .

وإنَّ جاءَ بمعناه ، كقولك : قَعَدَ جلوسًا ، فذهب سيمويه أَنَّ
جلوسا منصوب بفعل من لفظه ، دلَّ عليه قعد ، كأنَّه قال : قعد جلس
جلوسا . (١)

ومذهب غيره أَنَّ العامل فيه * قعد * لأَنَّه في معناه . (٢)

[وقوع غير المصدر وقع المصدر]

وقد يوضع موضع المصدر ما ليس مصدرًا ، إما لأنه يضاف إليه ،
كقولك : ضربت كلَّ الضرب ، أو : بعض الضرب .
وإما لأنه عدد له ، كقولك : ضربت عشرين ضربة .

(١) انظر ابن عميش ١١٢/١ ، والرضي على الكافية ٣٠٣/١ .

هذا وفي الكتاب ٨٢/٤ ، " . . . وشل هذه الأشياء " : يدومه
تركا ، لأنَّ معنى يدع ويترك واحد " . فظاهره نصبه بالمذكور
لأنَّه بمعناه .

(٢) هذا مذهب جماعة ، منهم المازني ، والسيرافي ، ونسبه
الرضي إلى المبرد أيضا ، وظاهر كلامه في مقتضبه أنه يجيئ
الوجهين ، قال في ٧٣/١ - ٧٤ " واطمأنَّ الفعلين إذا اتفقا
في المعنى جاز أن يحملَ مصدر أحدهما على الآخر ، لأنَّ الفعل
الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه . وذلك نحو قولك :
أنا أدركَ تركا شديدا . . . " . ففي هذا جواز أن يحملَ نصب المصدر
على الفعل المذكور وجواز أن يحملَ على فعل محذوف . وانظر
ابن عميش ١١٢/١ ، والرضي على الكافية ٣٠٣/١ .

وإِذَا لَاتَتْهُ آَلَةٌ لَهُ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتَهُ سَوْطًا .
وإِذَا لَانَهُ وَصَفَهُ ، قَوْلِكَ : ضَرَبْتَهُ طَوِيلًا . إِنْ جَعَلْتَهُ لِلضَّرْبِ ، وَإِنْ
جَعَلْتَهُ لِلزَّمَانِ كَانَ ظَرْفًا .
وإِذَا لَاتَتْهُ مَوْصُوفٌ بِهِ ، أَوْ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتَهُ ذَلِكَ
الضَّرْبَ .

فَكُلٌّ ، وَبَعْضٌ ، وَضُرُونٌ ، وَسَوْطٌ ، وَطَوِيلٌ ، وَذَلِكَ صَادِرٌ ، لِذَا ب / ٣٨
ذَكَرْنَا .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَتَنَوَّى وَلَا يَجْمَعُ ؛ لِأَنََّّهُ يَدُلُّ عَلَى الْجِنْسِ ،
وَالْجِنْسُ لَا يَتَنَوَّى وَلَا يَجْمَعُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَحْدُودًا بِالْبَهَاءِ ، كَضَرْبَةٍ
وَقُوَّةٍ ، أَوْ تَخْتَلِفُ أَنْوَاغُهُ كَالْحُلُومِ (١) وَالْأَشْغَالِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَنَوُّنُهُ
وَجَمْعُهُ (٢) .

(١) الحُلُومُ : جَمْعُ حِلْمٍ ، بِالْكَسْرِ ؛ الْإِنْتَاةُ وَالْعَقْلُ ، وَجَمْعُ أَيضًا طَى
أَحْلَامٍ . اللَّسَانُ (حِلْمٌ) .

(٢) انظُرِ الْجَمْلَ ٣٢-٣٣ ، وَاللَّمْعَ ١٣٢ . وَرَاجِعِ الْكِتَابَ ٣ / ١٠١ ، ٤٠١ ، ٦١٩ .

باب المفعول به

اعلم أَنَّ الأفعالَ طن ضربين : لازم، ومتعد .
فاللزم ما له فاعل فقط ، وينصب مع ذلك الصدر ، والظرفين ،
والمفعولَ له ، والمفعولَ معه ، والحالَ ، والتبديدَ ، والاستثناءَ . ولا يتعدى
إلى مفعول به إلاَّ بعدَّ . والمتعدى هو الهمزة ، والتضعيفُ ، وحسرفُ
الجر ، تقول في « قام زيد » إذا عدَّيته بالهمزة : أقمتُ زيدا ، وإذا عدَّيته
بحرف الجر : قام عمرو إلى زيد . وفي « فرح زيد » إذا عدَّيته بالتضعيف :
فرحتُ زيدا .

والتعدى [ما] (١) جاوز الفاعل ، والنصوباتِ الثانيةَ

إِنْ ذكرت معه ، / أو بعضها .

١/٣٩

وهو ينقسم إلى ما يتعدى إلى واحد ، وإلى اثنين ، وإلى ثلاثة .
فالتعدى إلى واحد ضربت وباه ، وهو كلُّ فعلٍ يطلب مفعولا واحدا
فقط .

[ما يتعدى إلى مفعولين]

والتعدى إلى اثنين ينقسم إلى قسمين :

أحدهما : ما يجوز فيه الاقتصار على أحد مفعوليه دون الآخر .

والثاني : ما لا يجوز الاقتصار فيه على أحدهما .

(١) غير واضحة في النسخة .

فالذي يجوز الاقتصار فيه على أحدهما ينقسم إلى قسمين :
أحدهما : ما هو في الأصل متعدّ إليهما بنفسه ، ككسوت ، وأعطيت ،
وما أشبه ذلك ما يطلب مفعولين .

والثاني : ما هو في الأصل متعدّ إلى أحدهما بنفسه وإلى الثاني
بحرف جر ثم حذف الجر منه اتساعا ، كقولك : اخترت الرجال زيدا ،
واستغفرت الله ذنبي ، وأمرتك الخير^(١) ، أي : من الرجال ، و من
ذنبي ، وبالخير ، إلاّ أنّه حذف حرف الجر . والحذف في / مثل ٣٩ ب
هذا لا يجوز قياسا ، وإتّما يقتصر فيه على السماع .^(٢)

وهذان القسمان يجوز فيهما الاقتصار على أحدهما دون الآخر ،
تقول : كسوت زيدا ، وتسكت ، و : كسوت ثوبا ، وتسكت . وكذلك
البواقي .

(١) هذه العبارة جزء من بيت ينسب إلى عمرو بن معد يكرب ، وغير واحد
من الشعراء . وهو بتمامه :

أمرتك الخيرَ فافعلْ ما أمرتَ به

فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَشَبٍ

وهو في الكتاب ٣٧/١ ، والأصول ١٧٨/١ ، والجمل ٢٨ ،

والأمال الشجرية ٣٦٥/١ ، وابن عمير ٥٠/٨ ، وغيرها .

والنَشَبُ : هو المال الثابت كالضياح ونحوها .

(٢) انظر الكتاب ٣٨/١ ، والأصول ١٨٠/١ .

وبالجملة كلُّ ما يتعدَّى إلى فعولين والاول منها غير الثاني ،
يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر .

والقسم الثاني : ما يتعدى إلى فعولين ولا يجوز الاقتصار
على أحدهما دون الآخر ، وهو الأفعال الداخلة على الابتداء والخبر .
وهي : ظننت ، إذا لم ترد بها معنى : اتَّهَمْتُ ، وحسبت ، وعلت ، وعلمت
إذا لم ترد بها معنى : عرفت ، ووجدت ، بمعنى : علمت ، وزعمت ، بمعنى :
اعتقدت ، ورأيت بمعنى : علمت .

فهذه الأفعال وما بمعناها تنصب فعولين ، ولا يجوز الاقتصار
على أحدهما دون الآخر ، تقول : ظننت زيدًا قائمًا ، و : علمت / زيدًا
أخاك . وكذلك البواقي .

ويجوز أن يقع موقعَ الفعول الثاني من هذه الأفعال كلُّ
ما يجوز وقوعه موقعَ خبرٍ " كان " و " إِنَّ " من المفردات ، والجملة ،
والظروف ، والمجرورات .

*

[الإلغاء والتعليق]

وهذه الأفعال الأصل فيها تقديمها على الفعولين . ويجوز
توسيطها ، وتأخيرها .

فإذا تقدّمت على الفعولين نصبتها لا خبرًا (١) . وإذا توسّطت

(١) انظر الجمل ٢٩ ، واللمع ١٣٦ ، والتبصرة ١١٣ ، وأسرار
العربية ١٦٠ . وأجاز الكوفيون ، والأخفش ، وابن الطراوة إلغاء
المتقدّم . اللمع ٢٢٩/٢ .

بينهما ، أو تأخرت جاز إعمالها ، وإلغاؤها ، تقول : زيدا ظننت منطلقاً ،
إذا أُعِلت ، وزيدٌ ظننت منطلقٌ ، إذا أُلغيت ، ترفع زيدا بالابتداء ،
ومنطلقٌ خبره ، وظننت مفعولٌ ، كأنك قلت : زيدٌ منطلقٌ في ظني ،
وكذلك تقول في التأخير : زيدا منطلقاً ظننت ، إذا أُعِلت ، وزيدٌ
منطلقٌ ظننت ، إذا أُلغيت . (١)

فإن تقدمت هذه الأفعال ووقع بعدها لامُ الابتداء ، أو ماله
صدر الكلام ، كـ " ما " النافية ، والاستفهام / طَقَّتْهَا (٢) من العمل .

ب/٤٠

ومعنى التعليق : ألا تعمل في اللفظ وتعمل في الموضع .

ومعنى الإلغاء : ألا تعمل في اللفظ ولا في الموضع .

تقول في التعليق : ظننت لزيدٌ منطلقٌ ، و : طمت هل زيدٌ
قائمٌ ؟ وحسبت ما زيدٌ قائمٌ .

ولا يُعَلَّقُ من العمل من الأفعال إلا الداخلة على الصبغة والخبر .

فإن لهذه الأفعال ثلاثة أحوال :

العمل إذا تقدمت ، والتعليق إن وقع بعدها ماله صدر الكلام ،

والإلغاء إن توسطت ، أو تأخرت .

(١) الإلغاء مع التأخير أقوى . الكتاب ١١٩/١ ، والأصول ١/١٨١ ،
وأسرار العربية ١٦٢ .
ونذهب الأخص إلى أنه على سبيل اللزوم ، واختاره ابن أبي الربيع .
الهمع ٢/٢٢٨ .

(٢) عنده في الهامش : " أي : منعته " .

[مايتعدى إلى ثلاثة مفعولات]

والقسم الثالث : المتعدّي إلى ثلاثة ، وهو : أطم . وأرى ،
المنقولتان من وكلم ورأى ، المتعدّيتان إلى مفعولين ، وأنبأ ، ونبأ ، وأخبر ،
وغيره ، وحدّث .

وهذه الأفعال الخمسة الأصل فيها أنّ تتعدّى إلى مفعول
واحد بنفسها ، وإلى الاثنين الباقيين بحرف جرّ ، فتقول : نبأني زيدٌ
من عمرو هكذا ، وقد جاء في القرآن معدّي / إلى واحد ، قال تعالى : ١/٤١
* نَبَأْنِي الْمَلِئْمُ الْخَبِيرُ * (١)

هذا هو الأصل فيها ، إلا أنّها قدّيت إلى ثلاثة حملاً على أطم ؛
لأنّها في معناها ، لأنّ الإنباء والإخبار إاطام .

واطم أنّ من النحويين من لا يجهز الاقتصار على واحد من الثلاثة
دون الاثنين الباقيين . ومنهم من أجاز الاقتصار على الأول منهما دون
الاثنين ، وعلى الاثنين دون الأول ، فيجوز : أطمتُ زيداً ، وأطمتُ عمراً
قائماً . (٢)

(١) سورة التحريم ، من الآية الثالثة .

(٢) في الكتاب ١/٤١ : * هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى
ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون
الثلاثة . . . *

منّ النحويين منّ أجراه على ظاهره فنسخ الاقتصار على أحدهما ، وهو
مذهب ابن الباز ، وابن خروف ، وابن صفور ، ومنهم من ذكر أنّ
مراداً منجوبه أنّه لا يحسن ، لا أنّه لا يجوز ، وهو قول السيرافي في
شرحه على الكتاب ١/٢٩٢ .

ولا يجوز الاقتصار على الأول والثاني دون الثالث بإجماع ، فلا
يجوز : أعطت زيدا مراً ، وتسكت .
وجميع الأفعال المتعدية إلى واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثة
يجوز أن يُقْتَصَرَ على الفاعل دونها ، فتقول : شربت ، وكسوت ، وعلمت ،
وأعطت ، ولا تذكر مفعولاً .

== هذا وقد أجاز حذف الأول ، أو الآخرين كثير ، منهم ابن كيسان ،
وابن السراج ، وخطاب ، وابن مالك ، وابن أبي الربيع . ونسبه السيوطي إلى
المبرد أيضاً ، وهو خلاف ما في المقتضب ١٢٢/٣ حيث ذكر المبرد أنه
لا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض .

ونسب الجرسى إلى جواز حذف الآخرين فقط ، كما نسب الشلمون
إلى جواز حذف الأول فقط .

انظر شرح المقدمة المحسبة ٣٦٤ ، وابن يعيش ٦٨/٧ ، والتوطئة
١٩٥ ، والمقرب ١٣٥ ، والرض على الكافية ١٤٥/٤ ، والبسيط ٤٥٠ ،
والهبع ٢٥٠/٢ ، وابن كيسان النحوي ١٨٥-١٨٦ .

باب الظروف في

وهو الظرف من الزمان ، والظرف من المكان .

والظرف صارة / من اسم زمان ، أو مكان منصوبٍ مقدرٍ " في " (١/٤١)
فإن ظهرت " في " كان مجروراً ، ولم يسم ظرفاً عند النحويين إلا تجوّزاً .
واعلم أنّ ظروف الزمان تنقسم إلى مبهمة ، ومعدودة ، ومختصة .
وثلاثها ينصبها الفعل المتعدّي ، وغير المتعدّي ، وما يعمل عمل الفعل ،
وما فيه راحة من روائح الفعل .

فالسهم نحو : زمان ، وحين ، ووقت ، وما أشبه ذلك .

والمعدود نحو : يوم ، وليلة ، ويومين ، وليلتين .

والمختص : ما كان معرفة ، نحو : اليوم ، والليلة ، أو نكرة موصوفة ،
نحو : يوماً طويلاً ، وليلة قصيرة .

ومنهم من قال : المختص : ما كان جواباً لمتن ، والمعدود :

ما كان جواباً لكم ، والسهم ما عداهما ، تقول : متى قديت ؟ ، فيقول :

اليوم ، وتقول : كم سرت ؟ فيقول : يومين .^(١)

و من الظروف ما يطلع أنّ يكون جواباً لمتن وجواباً لكم ، نحو :

الشتاء / ، والصيف ، فيجوز أنّ تقول في جواب متى سرت ؟ : (١/٤٢)

الشتاء ، والصيف ، وفي جواب كم سرت ؟ .^(٢)

(١) انظر التوطئة ١٩٨ .

(٢) انظر الإيضاح ١٧٩ .

ثم اطمأنَّ ظروفَ الزمان منها منصرفة متصرفة، ومعنى منصرفة التي يدخل التنوين فيها، ومعنى المتصرفة التي يجوز زوالها عن الظرفية، فتكون فاعلةً ومفعولةً وجرورةً، تقول: أمجيني اليوم، وشاهدت اليوم، وعجبت من اليوم. فحال المنصرفة المتصرفة: يوم، وليلة، وساعة. ومنها لا منصرفة ولا متصرفة، وهي ما لا يدخله التنوين، ولا يكون أهداءً إلا منصوباً على الظرف، وذلك نحو: سحر، إذا أردت سحرَ يومٍ بعينه.

ومنها منصرفة غير متصرفة، وهي ما لزم الظرفية، ويدخله التنوين، وذلك نحو: سُحِرًا، إذا أردت ليوم بعينه، وكرًا، وعشاءً، وعشيّةً لا تكون أهداءً إلا ظرفاً. (١)

ومنها متصرفة غير منصرفة، وهي ما لا / يدخله التنوين، وينقل ٤٢/ب عن الظرفية فيرفع ويجر، وذلك فُدوةً، وكرًا، إذا أردت بهما فُدوةً يوم بعينه وكرته.

وأما ظروف المكان فتتنقسم أيضاً إلى: جهة، ومختصة، ومعدودة. فالجهة: ما له اسم بالإضافة إلى غيره، نحو: أمامك، وخلفك. وكذلك جميع الجهات الست.

(١) انظر الكتاب ١/٢٢٥-٢٢٦، والأصول ١/١٩٢. وحكى سيبويه في ٣/٢٩٤ عن بعض العرب ترك التنوين في "عشية". وانظر التسهيل ٩١.

والمختصُّ : ماله اسم من جهة نفسه ، نحو الدار ، والغرفة ،
وقيل : المختصُّ ماله حدود محصورة .

والمعدود : ماله قدر معلوم من الساحة ، كقولك : سسرت
مِلاً ، وفرسخاً ، وهريدا (١) .

ويتعدَّى الفعل التعدي ، وضمُّ التعدي ، وما يعمل عملهما ،
وما فيه راحة منهما إلى السهم والمعدود .

وأما المختصُّ فلا يتعدَّى إليه إلاَّ الفعلُ التعديُّ تعديَّ المفعول
به ، لا تعديَّ الظرف . وضمُّ التعدي لا يتعدَّى إليه إلاَّ بحرف جر . تقول :
رأيت السُّوقَ / ، فالسُّوقُ مفعول به ، لا ظرفٌ ، وتقول : جلست ١/٤٣
في السُّوقِ ، ولا يجوز : جلست السُّوقَ . وكذلك جميع المختصَّة .

(١) البريد : فرسخان ، والفرسخ ثلاثة أميال ، والميل أربعة آلاف
ذراع . اللسان (برد) .

والميل برِّيٌّ وحرِّيٌّ ، فالبرِّيُّ يقدرُ الآن بما يساوي تسعمائة
وستمائة وألفاً من الأمتار ، والبحرِّيُّ بما يساوي اثنين وخمسين
وشانمائة وألفاً من الأمتار . المعجم الوسيط ٠٨٩٤ .

باب

الفعول له وَيُسَمَّى أيضا : الفعول من أجله

الفعول له : هو فرضٌ للفعل وعلّة له ، وهو جوابٌ لِمَ ؟
والأصل فيه أن يَتَمَدَّى باللام ، لكنّها حُدِّقَتْ ، ولحذفها ثلاث
شروط :

أن يكون مصدرًا ، وفعلاً لفاعلِ الفعلِ المعلومِ ، ومصاحبا له
في الوجود ، وذلك قولك : جئتُك ابتغاءَ الخيرِ . فابتغاءُ الخيرِ مصدر ،
وهو فعلٌ الجائِي ، وهو مصاحبٌ للمجِيءِ في الوجود .

فإن نَحَى من هذه الشروط شرطٌ واحدٌ فلا بُدَّ من اللام ، كقولك :
جئتُك لمخاصتك زيدا ، فالمخاصة من غير الجائِي ، أو : جئتُك اليسومَ
لابتغاءِ الخيرِ فدا ، فليس مصاحبا له في الوجود ، وجئتُك لِلسَّمَنِ / واللبنِ ، ٤٣/ب
لأنّهما ليسا مصدرين .

وهذا الفعول يكون معرفةً ونكرةً (١) ، فالنكرةُ كقولك : جئتُك
إكرامًا لك ، والمعرفةُ : جئتُك ابتغاءَ الخيرِ .
ويعمل فيه أهدًا فعلٌ من غير لفظه .

(١) هذا مذهب الجمهور ، وخالف في ذلك الجرميُّ ، والرهاشيُّ فذهبا
إلى أنّه لا يكون إلّا نكرةً . انظر الكتاب ١/٣٦٧-٣٧٠ ، والأصول
١/٢٠٨-٢٠٩ والإيضاح ١٩٧ ، والفصل ٦٠ ، وأسرار العربية
١٨٦-١٨٨ وابن عميش ٢/٥٤ ، والرض طي الكافية ١/٥٠٩ ،

باب المفعول معه

المفعول معه : هو الاسم الذي فُعِلَ معه الفعل .
وشرطه أن يكون بعد الفعل ، أو ما يعملُ عملَ الفعلِ . وتدخلُ
عليه واوٌ معناها " مع " ، ويصح في الاسم الذي تدخل عليه أن يُعطفَ
بها على ما قبله .

ولا يصح تقديمه على عامله ، ولا معمولٍ عامله ، وذلك قولك :
قتُ وزيدياً . فزيد مفعولٌ معه .

وانتصب بالفعل الذي قبله بواسطة الواو (١) .

ويصح العطف بهذه الواو ، فتقول : قتت أنا وزيدياً .

ولو قلت : انتظرتك وطلوع الشمس ، لم يجز ، لأنه لا يصح

العطف بها ، فلا يجوز : انتظرتك وطلوع الشمس ؛ لأنَّ / طلوع الشمس
لا ينتظرُ . (٢)

(١) هذا مذهب جمهور البصريين . انظر الكتاب ٢٩٧/١ ، والأصول
٢٠٩/١ ، والإيضاح ١٩٣ ، واللمع ١٤٣ . وفي المسألة مذاهب
قال ابن مالك " وانتصابه بما عمل في السابق من فعلٍ ، أو عاملٍ
عمله ، لا بضمير بعد الواو ، خلافاً للزجاج ، ولا بها ، خلافاً للجرجاني
ولا بالخلاف ، خلافاً للكوفيين " . التسهيل ٩٩ .
وانظر الإنصاف ٢٤٨ (٣٠ م) ، والتمهين ٣٧٩ ، وابن يعيش
٤٩/٢ ، والرضي على الكافية ٥١٧/١ - ٥١٨ .
(٢) انظر الخصائص ٣٨٣/٢ .

ولا يجوز : وزيدًا تمت ، فتقدّمه على عامله ولا : قام وزيدًا
صرو ، فتقدّمه على معمول عامله . (١) وتقول : استوى الماء والخشبة ،
و : سرت والنيل .

وأكثر ما يكون العامل (٢) فيه فعل أو ما يعمل فعل الفعل .
وأما المعاني فلا تعمل فيه . وقد جاء منه شيء قليل ، قالوا : مالك
وزيدا ، وما غائبك وعرا . (٣)

فإن لم يكن في الكلام فعل ، ولا ما يعمل فعله ، ولا معنى ،
لم يجز إلا الرفع ، كقولك : كلُّ رجلٍ وضيعته ، بالرفع لا خبر ، وهو
معطوف على " كل " ، وخبر " كل " محذوف استغنى عنه بالواو ؛ لأنّها
بمعنى " مع " ، وتقديره : كلُّ رجلٍ وضيعته مقرونان (٤) . ومثله :
أنت أعلمُ وربُّك ؛ لأنَّ معناه : أنت أعلمُ مع ربك .

(١) أجاز ابن جنى تقديمه على معمول . انظر الخصائص ٢/٢٨٢ ،
والرضي على الكافية ١/٥١٨ .

(٢) حُيِّطت في النسخة بالضم (العامل) وهي خبر يكون ، واسمها
ضمير يعود على " ما " والتقدير : وأكثر شيءٍ يكون هو العامل
فيه فعل .

(٣) انظر الكتاب ١/٣٠٧ ، والجمل ٣١٨ .

(٤) انظر الكتاب ١/٣٠٠-٣٠١ . وخالف في ذلك الصيرفي فأجاز
نصبه ، بمعنى : مع ضيعته ، وتبعه الشلوين . التبصرة ٢٥٧ ،
وحواشي الفصل ١٩٤ . وقد ردَّ العلماء هذا الرأي ، قال
الرضي في شرحه على الكافية ١/٥٢٥ : " ويجب على مجيز
النصب إضمار الخبر قبل الواو ، أي : كل رجل مقرون وضيعته ،
فإن أظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه ."
وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٨٨٨ .

باب الحال

الحال : هيئة الفاعل في حال وقوع الفعل منه ، / وهيئة
الفعل في حال وقوع الفعل عليه . تقول : جاء زيدٌ راكباً ، فالركوب
هيئة للفاعل ، الذي هو زيد ، في حال وقوع الفعل منه الذي هو السجى .
وتقول : ضربت زيداً قائماً ، فقيام زيدٍ هيئة له في حال وقوع الضرب
عليه .

وللحال سبعة شروط ، وهي :

أَنْ تَكُونَ شَتَقَةً ، أَوْ فِي حَكْمِ الشَّتَقِ .

وَمُنْتَظَّة ، أَوْ فِي حَكْمِ الْمُنْتَظَّةِ .

وَنَكْرَةً ^(١) ، أَوْ فِي حَكْمِ النَّكْرَةِ .

وَبَعْدَ كَلَامٍ تَامٍّ . أَوْ فِي حَكْمِ التَّامِّ .

وَأَنْ تَكُونَ مِنْ مَعْرِفَةٍ ^(٢) ، أَوْ فِي حَكْمِ الْمَعْرِفَةِ ^(٣) .

وَأَنْ تَكُونَ مَقْدَرَةً بِـ " فِي " .

وَأَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً .

-
- (١) انظر الكتاب ٤٤ / ١ ، والأصول ٢١٤ / ١ ، وأسرار العربية ١٩٣ .
وأجاز بعضهم مجيئها معرفة . الارتشاف ٣٣٧ / ٢ .
- (٢) أجاز جماعة منهم الخليل ، وابن الطراوة ، والسهيلي مجيئها من النكرة .
الكتاب ١١٢ / ٢ ، ونتائج الفكر ٢٣٤ . وانظر سر الصناعة ٦٤٤ ،
وابن يمين ٦٣ / ٢ .
- (٣) مثاله قوله تعالى : " فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ " أَمْراً مِّنْ عِنْدِنَا .
انظر ما يأتي ص ١٧٧ ، والتبيان في إعراب القرآن ١١٤٤ .

والعامل فيها الفعل ، وما يعمل فعله ، وما فيه معنى من معاني
الفعل .

فإن كان العامل فيها فعلاً جاز تقديمها عليه ، تقول : جاء زيدٌ ركباً ، أو : ركباً جاء زيدٌ . (١)

وإن كان العامل فيها معنى لم يجز تقديمها عليه ، تقول :
زيدٌ / في الدار قائماً ، ف " قائماً " منصوبٌ بـ " في الدار " .
وهو معنى : لأنه نائب عن مستقر ، أو استقر ، فلا يجوز : قائماً زيدٌ في
الدار ، ولا : زيدٌ قائماً في الدار . (٢) وكذلك : هذا زيدٌ ركباً ،
العامل في " ركب " ما في " هذا " من معنى التشبيه أو الإشارة (٣) .

-
- (١) منع الكوفيين ذلك إلا مع الضمر ، نحو : ركباً جئتُ . انظر
الأصول ٢١٥/١ ، والإنصاف ٢٥٠ (م ٣١) ، والتبيين ٣٨٣ .
- (٢) أجاز الأحنف هذه الصورة الأخيرة . وما ذهب إليه المنصف
هو مذهب سيبويه . الرض طي الكافية ٢٤/٢ . وانظر الكتاب
١٢٤/٢ - ١٢٥ .
- (٣) انظر الكتاب ٧٨/٢ ، والمقتضب ١٦٨/٤ ، ٣٠٧ ، وابن عمير
٥٨/٢ .
وذهب السهيلي إلى أن العامل في مثل ليس المعنى ، وإثما
العامل فعلٌ مضرٌ تقديره : " انظر " . انظر نتائج الفكر
٢٢٩ - ٢٣٠ ، والارتشاف ٢/٣٥١ .

فلا يجوز : قائماً هذا زيد .

(١) وقد يقع موقع الحال الجمل كُتُبا ، والظروف ، والمجرورات . ولا بُدَّ
فيها من ضمير يعود إلى ذي الحال ، تقول : جاء زيدٌ يركب فرسه ،
و : جاء زيدٌ قد أجهدَ نفسه ، - ولا بُدَّ مع العاضِ مِنْ " قَدْ " ظاهرة ، أو
مقدرة ، و : جاء زيدٌ أبوه قائمٌ . (٢)

وقد ينوب عن الضمير الواو ، فتقول : جاء زيدٌ والحرُ شديدٌ . (٣)

وقد يجمع بين الواو والضمير ، فتقول : قام زيدٌ وفلانُه قائمٌ .

(١) أي : في الجمل فقط . أما الظروف والمجرورات فلا تحتاج إلى رابط ؛
ولذلك لم يشل لها المصنف .

(٢) انظر الأصول ٢١٦/١ . وأجاز ذلك الأَخفش ، والكوفيون إلاَّ الفراءُ
من غير تقدير . انظر المقتضب ١٢٣/٤ - ١٢٤ ، والإنصاف ٢٥٢
(٣٢٢) ، والتميم ٣٨٦ ، وابن يعيش ٦٧/٢ ، والرضي طلس
الكافية ٤٥/٢ .

(٣) ذهب ابن جني إلى وجوب تقدير الضمير الرابط مع الواو ، والتقدير
: وقت مجيئه . الارتشاف ٣٦٦/٢ .

باب التَّيْمِيزِ

التَّيْمِيزُ : تَخْلِيصُ الْأَجْنَاسِ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ ، وَهُوَ أَنْ يَحْتَمِلَ
/ الشَّيْءُ وَجُوهًا فَتَيَمَّنَهُ بِأَحَدِهَا (١) . وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً (٢) .

ب/٤٥

وَهُوَ إِذَا أَنْ يَكُونَ فاعلاً فِي الْمَعْنَى شَغِلَ الْفِعْلُ عَنْهُ بِمَا يَلَا بِمُسَّهُ ،
كَقَوْلِكَ : شَغَا زَيْدٌ شَحْمًا ، فَإِنَّ الْمَعْنَى : شَغَا شَحْمٌ زَيْدٍ ، فَلَمَّا شَغِلَ
* شَغَا * بَزِيدٍ انْتَصَبَ * الشَّحْمُ * طَى التَّيْمِيزِ .

وَإِذَا أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا فِي الْمَعْنَى شَغِلَ الْفِعْلُ عَنْهُ بِمَا يَلَا بِمُسَّهُ ،
كَقَوْلِكَ : فَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجْرًا ، فَإِنَّ الْمَعْنَى : فَرَسْتُ شَجْرًا فِي الْأَرْضِ ،
فَلَمَّا شَغِلَتِ الْفِعْلَ بِالْأَرْضِ انْتَصَبَ * شَجْرٌ * طَى التَّيْمِيزِ .

وَإِذَا أَنْ يَكُونَ مَا يَصْلُحُ فِيهِ * مِنْ * كَقَوْلِكَ : امْتَلَأَ الْحَوْضُ مَاءً ،
أَي : مِنْ الْمَاءِ ، وَ : عِنْدِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا ، أَي : مِنْ الدِّرْهَامِ .

[قَسَمَا التَّيْمِيزِ]

وَالْمُنْتَصِبُ طَى التَّيْمِيزِ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ :

إِمَّا مُنْتَصِبٌ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَبِمَعْنَى تَمَامِ الْكَلَامِ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ
قَدْ أَخَذَ مَرْفُوعًا .

(١) انظر الإيضاح ٢٠٣ ، واللمع ١٤٧ .

(٢) أجاز الكوفيون ، وابن الطراوة مجيئه معرفة . انظر الرضي طى الكافية

٧٢/٢ ، والبسيط ١٠٨٣ ، والارتشاف ٣٨٤/٢ ، والجمع ٧٢/٤ .

[المنتصب من تام الاسم]

وإمَّا منتصب من تام الاسم ، ومعنى تام الاسم : أن يكون فيه تنوين ، / أو تقديره ، أو ما يقوم مقامه ، أو نون .

٢/٤٦

والانتصاب من تام الاسم يكون في الأعداد والمقادير ، أو ما يجرى مجراها .

والمقادير ثلاثة : مسوح ، ومكيل ، وموزون .

فالأعداد كقولك : عندي عشرون درهما ، والمسوح : ما فسي السماء قدر راحةٍ سحاباً . والمكيل : عندي قفيزان ^(١) برأ . والموزون : عندي شوان سنناً .

وما يجرى مجراها : لي مثلُه رجلاً ، ولله درُه فارساً . ^(٢)

والمنتصب من تام الاسم لا يكون إلا بعد التنوين ، كقولك : عندي راقودٌ ^(٣) خلّاً . أو بعد تقدير التنوين ، كقولك : عندي خمسة عشر درهماً . أو بعد النون أو الإضافة . وقد تقدّم .

(١) القفيز من المكابيل : ثمانية مكاكيب عند أهل العراق ،

والمَكْبُوكُ صاع ونصف ، وهو من الأرض قدر ستة وأربعين ذراعاً . اللسان (قز ، كزر) .
وعادل الآن نحو ستة عشر كيلو جراماً . المعجم الوسيط ٧٥١ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٧٤ ، ١٨١ .

(٣) ثَبَّةٌ عنده في الهامش - وبخط مغاير - إلى أنَّ المعنى : " قرينة " .

وفي القاموس (رقد) : " الراقود : دُنٌّ كبيرٌ ، أو طويلٌ الأسفلِ يُسَيِّعُ داخلُه بالقار " .

[المنتصب عن تمام الكلام]

وما ينتصب عن تمام الكلام يكون مفردا وجمعا ، تقول : طهَّنَ به
نفسًا ، و : أنفَسًا . (١)

وما ينتصب عن تمام الاسم يكون مفردا لا غير ، كقولك : عندى عشرون
درهما ، / ولا يجوز : دراهم . (٢)

ب/٤٦

واعلم أنَّ التمييز لا يجوز تقديمه على عامله ، كان العامل فعلا ،
أو ما يعمل مثله ، أو معنى ، بخلاف الحال ، فلا يجوز : شحما غفقات . هذا
مذهب سيبويه . (٣) ومن النحويين من أجاز تقديمه إذا كان العامل فعلا ،
أو ما يعمل مثله ، و وضع تقديمه إذا كان معنى ، وأجراه سُجرى الحال ،
واستدل بقول الشاعر : (٤)

أَتَهَجَّرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبِيهَا

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْمِئِنُّ

(١) انظر الكتاب ٢١٠/١ ، والأصول ٢٢٣/١ .

(٢) انظر المقتضب ٣/٣٤ .

(٣) الكتاب ٢٠٤/١ - ٢٠٥ .

والمجيزون هم المازني ، والكسائي ، والسردي ، والجري . انظر المقتضب

٣٦/٣ ، والأصول ٢٢٣/١ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، والفصل ٦٦ ،

والإنصاف ٨٢٨ (م ١٢٠) ، وأسرار العربية ١٩٦ ، والتبيين

٣٩٤ ، وابن عمير ٢٣/٢ - ٢٤ ، والرضي على الكافية ٧١/٢ ،

والارتشاف ٢/٣٨٥ .

(٤) هو المُخَبَّلُ السَّمَدِيُّ . كما في الخصائص ٣٨٤/٢ ، ===

فَقَدَّمَ * نَفْسًا * وَالْعَامِلَ فِيهَا * تَطْيِبُ * . وَالرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ فِي الْبَيْتِ:
«وَمَا كَانَ نَفْسًا» (١)

- ===
- وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٤٩ ، واللسان (حبیب) .
وينسب أيضا إلى أئمة هُتَدَان . انظر الحلل في شرح أبيات الجمل
٣٣١ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢٦/٢ . وقد وَرَدَ غَرْدًا
في ديوانه ٧٥ ، والمصحح الضمير ٣١٢ .
- كما نسبته ابن سيده في شرحه لأبيات الجمل (ق ٨٥) إلى قيس بن
الطوح العامري ، وليس في ديوانه المطبوع .
- (١) الإنصاف ٨٢١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٥١ . وانظر
الإيضاح ٢٠٣ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، وابن يعيش ٢/٧٤ .
وأورد الزجاجي في الجمل ٢٤٣ رواية بالرفع من غير إضافة ، لا ما
كَانَ نَفْسًا . وليس في هاتين الروايتين شاهد .

باب العدد

وهو على أربعة أضرب : آحاد ، وشرات ، ووطن ، وألوف .
والكلام عليها في ثلاثة أحكام .

الأول : مبيّنها ، والثاني : تذكرها وتأنبها ، والثالث : تعريفها .

[تمييز العدد]

/ أما مبيّنها : فإنَّ الواحد والاثنين لا يحتاجان إلى مبيّز ، بل ١/٤٧
هما مبيّزا أنفسهما ، تقول : رجل ورجلان ، وامرأة وامرأتان ، ولا تقول : واحد
رجل ، ولا اثنا رجل .

وأما من ثلاثة إلى عشرة فإنَّ مبيّنها جمع قلة مجرور ، إن وجد ،
ولا يجوز جمع الكثرة مع وجود جمع القلة ، تقول : عندي ثلاثة أثواب ،
وخسة أفلس . ولا يجوز : ثلاثة شباب ، ولا خمسة فلوس ، إلا أن يجسّأ
منه شيء نادر^(١) . فإن لم يكن له جمع قلة أضفته إلى جمع الكثرة ،
كقولك : عندي خمسة شعوع^(٢) ، لأنَّهم لم يجمعوا شععا

(١) مثاله قوله تعالى في سورة البقرة آية ٢٢٨ : * ... ثلاثة قروؤ * .

انظر الرضى على الكافية ٣/٣٠١ .

(٢) في الهامش : * شعع : أي السهور (كذا) الذي يعلق على

الشراك ، وهو الذي يدخل بين أصبعين ، بين الإبهام والسبابة

في الرجل * . وانظر اللسان (شعع) .

جمع قَلَّةٌ ، لم يقولوا : أَشْمَاعٌ . (١)

وأما العشرات فسميها واحد منصوب ، وذلك من أحد عشر إلى تسعة وتسعين .

وتبنى من أحد عشر إلى تسعة عشر ، ومن إحدى عشرة إلى تسع

عشرة طى الفتح ، إِلَّا اثني عشر، واثنتي / عشرة فَإِنَّكَ تعرب الأول

منهما وتبنى الثاني طى الفتح ، تقول في الرفع : عندي اثنا عشرَ فلامًا ،

وفي النصب والجر : رأيت اثني عشرَ فلامًا ، ومررت باثنى عشرَ فلامًا ،

ترفعه بالالف وتجره وتضمه بالياء . فتقول : عندي أحدَ عشرَ فلامًا ،

ومشرون درهماً . وكذلك البواقي .

وأما مئزّ المثين والألوف فواحد مجرور ، تقول : عندي مائة

درهمٍ ، و : ألف درهمٍ .

(١) القياس جمع فَعَلَ طى أَفْعَالٍ ، كَجِئِلٍ وَأَحْمَالٍ ، لَكِنَّهُمْ قالوا : شُوعٌ ، فاستغنوا بها عن أَشْمَاعٍ . انظر الكتاب ٥٧٥/٣ ، والرضي طى الشافية ٩٣/٢ .

هذا وحكى عن الألفض أنه أثبت " أشسع " قال ابن عميش :

وهو شان قياسا واستعمالا ، أما القياس فلان فَعَلَ - بكسر الفاء -

لا يجمع طى أَفْعُلٍ ، بل طى أَفْعَالٍ ، كجِئِلٍ

وَأَفْدَالٍ . وأما الاستعمال فما أقله ، شرح الفصل ٢٥/٦ .

[تذكير العدد وتأنيسه]

وأما تذكيرها وتأنيسها : فَإِنَّ الواحد والاثنين على أصل باب التذكير والتأنيت ، تذكرهما مع المذكر، وتو^١نشها مع المؤنث ، إِلَّا أَنْتَ تَو^٢نث أَحَدًا على غير لفظه ، فتقول : إحدى .

وأما من ثلاثة إلى عشرة فَإِنَّك تثبت التاء مع المذكر ، وتحذفها مع المؤنث فتقول ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة . ويعتبر في التذكير والتأنيت الواحد لا الجمع ، فتقول : ثلاثة حَمَامَات ، فتثبت التاء ، لِأَنَّ / الواحد - حَمَام - مذكر . وكذلك ثلاثة أَهْرَازٍ ، لِأَنَّ الواحد قهيز . وتقول : ثلاث شرائط ، لِأَنَّ الواحد - شريطة - مؤنث (١) .

١/٤٨

فَإِنَّ رَكِبْتَ من ثلاثة إلى تسعة مع العشرة حذفت التاء مع المؤنث في الأول وأثبتها في الثاني ، وتكسر شين " عشرة " أو تسكنها ، فتقول : عِشْرَةٌ أو : عِشْرَةٌ (٢) ، تقول : عندي ثلاث عِشْرَةٌ جارِيسَةٌ ، وتسع عِشْرَةٌ امرأةً ، وتعكس ذلك مع المذكر ، فتثبتها في الأول وتحذفها في الثاني ، وترتك الشين من عشرة مفتوحة ، فتقول : عندي ثلاثة مشرفلاًماً ،

(١) انظر الكتاب ٥٥٧/٣ ، والبغداديون يعتبرون لفظ الجمع .

الارتشاف ١/٣٦١ .

(٢) الكسر لفة بني تميم ، والتسكين لفة أهل الحجاز . الكتاب ٥٥٧/٣ ،

ومعاني الألف ٩٨ ، والرض على الكافية ٣/٢٩٤ ، وانظر ابن

بمعش ٧/٦ .

و : تسعة عشر درهماً ، وكذلك البواقي (١) .

ومن العشرين إلى التسعين يستوى فيها المذكر والمؤنث ،
تقول : عندي عشرون درهماً ، وعشرون جاريةً .

والمائة مؤنثة ، فتضيف إليها كما تضيف إلى المؤنث ، فتقول :
ثلاث مائة .

/ والألف مذكر فتضيف إليه كما تضيف إلى المذكر ، فتقول :
ثلاثة آلاف (٢) .

[تعريف المسدود]

وأما تعريفها : فإنك تدخل حرفَ التعريف في غير المضاف طس
الأول ، فتقول : العشرون ، والخمسة عشر (٣) .

وفي المضاف طس الثاني ، وهو المضاف إليه ، فتقول : ثلاثة الأوثاب ،
و : خمس الجوارى (٣) . وطس هذا فقس .

(١) انظر الكتاب ٣/٥٥٨-٥٥٩

(٢) بجمع " ألف " طس ألف ، وآلاف ، وألوف ، قال الشاعر ، وهو بؤكبر أصم
بني الحارث بن عباد :

قَرَبًا ثَلَاثَةَ أَلْفٍ وَكَتَيْبَةً أَلْفَيْنِ أَفْجَمَ مِنْ بَنِي الْفَدَّامِ
اللسان (ألف) .

(٣) انظر الكتاب ١/٢٠٦ ، والمقتضب ٢/١٢٣ .

وأجاز الكوفيون دخول الألف واللام عليهما . انظر الأصول ١/٣٢١ ،
والجمل ١٣٠ ، والإنصاف ٣١٢ (م ٤٣) ، والتبيين ٤٣٤ ، وابسن
بعيش ٢/١٢١ ، ٢٣/٦ ، والرضي طس الكافية ٢/٢١٦ ، ٣/٣١٠ .

بَابُ كَمٍ

اعلم أنَّ " كم " اسم لعددٍ كثيرٍ منهم ، وهو منيَّ على السكون وله صدر الكلام .

ولا يعمل فيه إلاَّ الابتداء . ولا يعمل فيه ما قبله ، إلاَّ أن يكون حرفَ جرٍّ أو مضافاً ، ويكون العامل في حرف الجرِّ والمضاف ما بعده ، كقولك : **بِكَمِّ** رجلاً مرتت ؟ ، و**غلامَ** كم رجلاً رأيت ؟ .

فإن لم يرضع بالابتداء ، ولا دخل عليه حرف جرٍّ ، / ولا مضاف ^{١/٤٩} كان منصوباً بما بعده ، كقولك : كم غلاماً ملكت ؟ ، فـ " كم " مفعولة بـ " ملكت " .

وـ " كم " في كلام العرب معنيان : أحدهما الاستغناء ، والثاني الخبر . وهي في كلا المعنيين مفتقرة إلى مفسرٍ .

[تمبير كم]

ومفسرها إذا كانت استغناءً منصوباً مفرداً ، لأنها بمنزلة العدد الذي يفسر بالانصبوب ، كعشرين إلى تسعين . وذلك لا يفسر بجمع . فكذا هذا .

وكون مفسرها مفرداً هو قول البصريين ^(١) . فأما قول العرب :

(١) أجاز الكوفيون جمعه ، حكاه عنهم الأَخفش . الأصول ٣١٧/١ . وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/٢ ، والرضي على الكافية

«كم لك ظماناً؟ ، فإنَّ ظماناً حالٌ ، والعامل فيه " لك " وضمَّركم محذوف ، تقديره : كم نفساً لك ظماناً؟ (١)

وضمَّرها إذا كانت خبراً مجروراً ، ويكون مفرداً ، ويكون جمعاً ، تقول : كم فلامٍ لك ، و : كم ظمانٍ لك . ومعناه : كثيرٌ من الغلمان . (٢)

هذا الأصل فيهما ، أعني النصب في الاستفهامية ؛ لأنَّها / أجريت ب / ٤٩ ب
مجرى مشرين ، والجرف في الخبرية ؛ لأنَّها أجريت مجرى ما .

وقد تحمَّل " كم " الخبريةً على الاستفهامية فتجرى مجرى مشرين ، فتتصب ما بعدها ، فتقول : كم رجلاً عندك ، وأنت تريد : كثيرٌ من الرجال عندك . (٣)

وقد تحمَّل الاستفهاميةً على الخبرية ، فتجرى مجرَّها ، وذلك إذا دخل على الاستفهامية حرف الجر ، تقول : بكم درهمٍ اشتريت ثوبك ؟ ، وأنت تريد الاستفهام . (٤)

-
- (١) الإيضاح ٢٢١ . وانظر الكتاب ١٥٩/٢ ، والأصول ٣١٢/١ ،
والرضي على الكافية ١٥٥/٣ .
- (٢) انظر الأصول ٣١٨/١ ، والإيضاح ٢١٩ . وراجع الكتاب ١٦١/٢ .
- (٣) انظر الكتاب ١٦١/٢ ، والأصول ٣١٨/١ . والنصب بها لغة
بني تميم . ابن يعيش ١٣٠/٤ ، والمغني ٢٤٥ .
- (٤) ويجوز فيه النصب على أصل الاستفهام . انظر الكتاب ١٦٠/٣ ،
والجمل ١٣٥ ، والحلل في إصلاح الخلل ٢٣٩ ، والرضي طس
الكافية ١٥٤/٣ ، والمغني ٢٤٥ .

وإذا فُصل بين الخبرية ومفترها وجب النصب، وسأوت الاستفهامية
لا ضم، تقول: كم لك فلاناً. ولا يجوز الجر إلا في الشعر. (١)

وجوز الفصل بين * كم * ومفترها المنصوب في الكلام، تقول:
كم لك فلاناً؟، ولا يجوز الفصل بين عشرين ومفترها في الكلام، لا تقول:
عندي عشرون لك درهما، وإنما يجوز ذلك في الشعر. (٢)

وجوز حذف مفتر كم إذا دلَّ الدليل عليه / وأكثر ١/٥٠
ما يجيء الحذف في مفتر الاستفهامية، تقول كم مالك؟ ترد: كم درهماً
مالك؟ (٣)

(١) مثاله قول الفرزدق:

كم في بنو سعد بن بكر سيئر ضخم الدَّسِيعَةِ ماجدٍ نَفَّاعِ

انظر الكتاب ١٦٦/٢ - ١٦٨، والمقتضب ٦٠/٣ - ٦٢، وابن عمير

١٣٢/٤ وما ذهب إليه المصنف هو مذهب البصريين. وأجساز

الكوفيين الجرفي الاختيار. انظر الإنصاف ٣٠٣ (٤١م)،

والتبيين ٤٢٩، والرضي على الكافية ١٥٥/٣.

(٢) مثاله قول العباس بن مرداس:

على أنني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً

انظر الكتاب ١٥٨/٢، والمقتضب ٥٥/٣، والأصول ٣١٥-٣١٦،

وإيضاح ٢٢٤.

(٣) حذف سيئر الاستفهامية أكثر لأنها في صورة الفضلات. الرضي على

الكافية ١٥٤/٣. أما الخبرية فلا يحسن حذف سيئرها لأنها مضافة

وحذف المضاف إليه وإبقاء المضاف صحيح. ابن عمير ١٢٩/٤.

[إعراب كم]

وقد تقدّم أنّه يجوز أن تكون مبتدأة ، كقولك : كم رجلاً في الدار ؟ ،
ومفعولة ، كقولك : كم عبداً طلكت ؟ .

وتكون ظرفاً إذا وقع بعدها جملة مستقلة لا تحتاج إلى ما قبلها ،
كقولك : كم جاءك رجل ؟ ، أي : كم مرة جاءك رجل ؟ ، فتكون منصوبةً
على الظرف . (١)

واعلم أنّها إذا كانت مبتدأةً يجوز أن يعود عليها ضميرٌ ظرفيٌّ حملاً
على لفظها ، وضميرٌ جمعٍ حملاً على معناها ، تقول : كم رجل جاءك ،
وجاؤوك . (٢)

[كَأَيِّنْ ، وَكَيْفَا]

وسا يجرى مجرى " كم " في أنّ المراد به التكثير " كَأَيِّنْ " - في
قولهم : كَأَيِّنْ رجلاً جاءك . وأكبر ما تستعمل مع " مِنْ " ، قال
تعالى : * وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ قَتَلْتُمْ مِنْ أَمْرِ رَبِّهَا * (٣)

وسا ينتصب الاسم بعده كما ينتصب بعد العدد / الضمّون ٥٠/ب

(١) انظر الإيضاح ٢٢٤ .

(٢) انظر ابن يعيش ١٣٢/٤ - ١٣٣ ، والرضي على الكافية ١٦٣/٣ - ١٦٤ .

(٣) سورة الطلاق ، من الآية ٨ .

وانظر الكتاب ١٧٠/٢ ، والإيضاح ٢٢٥ .

هذا وزعم ابن صفور لزوم جر مستزهاً من " ، وهو مردود بنقل سيبويه
في ١٧٠/٢ النصب بها من يونس . انظر الرضي على الكافية

١٦٥/٣ ، والمغني ٢٤٦ .

قولهم : عندي كذا وكذا درهمًا ، بالمعطف ، كنايةً من العدد من أحد
ومشرين إلى تسعة وتسعين . وإذا كان بخمروا وقال : عندي كذا كذا
درهمًا ، فهو كناية من الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر . وكلاهما
مميّزه منصوب .

باب الاستثناء

الاستثناء : إخراج بعض من كل - "إلا" ، أو بكلمة بمعنى «إلا» .
ويشترط أن يكون الخارج أقل من الباقي ، كقولك : عندي عشرة إلا ثلاثة ،
وإن كان مساوياً ففي جوازه خلاف ، وإن كان أكثر لم يجزها اتفاق (١) .

والاستثناء على ضربين : متصل ، ومنقطع .

فالم متصل : ما كان يعطى الأول ، وهو على ضربين : موجب ومنفي .

فالموجب تصب لا غير ، نحو قولك : قام القوم إلا زيداً ، ولا يجوز
الرفع على / البدل (٢) ، ويجوز على العفة ، فتجربى * إلا * تجربى
* غير * ، وذلك إذا كان المستثنى منه نكرة ، نحو : قام كلُّ أحدٍ إلا زيداً ،
على الصفة ، وإلا زيداً ، على الاستثناء . وإذا كان فيه الألف والسلام
للجنس ، كقولك : قام القوم إلا زيداً ، بالرفع على العفة ، و : إلا زيداً ،
بالنصب على الاستثناء . (٣)

-
- (١) في التسهيل ص ١٠٣ مع حاشيتها : * ولا يتمتع استثناء النصف
خلافاً لبعض البصريين ، ولا استثناء الأكر وفقاً للكوفيين . وبه
قال أبو عبيد والسيرافي واختاره ابن خروف والشلمون ، ومنعه
البصريون * . وانظر شرحه لابن مالك (١ / ٩٤٤) ، والرضي على الكافية
١١٤ / ٢ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة ٥٩٢ ، والارتشاف
٢٩٥ - ٢٩٦ ، والجمع ٢٦٨ / ٣ - ٢٦٩ .
- (٢) انظر الكتاب ٣٣١ / ٢ ، وأسرار العربية ٢٠٦ ، وابن يعين ٨٢ / ٢ .
- (٣) انظر المقتضب ٤٠٨ - ٤١١ ، والأصول (١ / ٢٨٥) ، والإيضاح ٢٠٩ ،
وابن يعين ٨٩ / ٢ - ٩٠ .

فإن قلت : قام إخوتك إلا زيداً ، لم يجز إلا النصب لا خبر ،
ولا يجوز الرفع على الصفة ؛ لأنَّه ليس المستثنى منه نكرة ولا فيه الألف
واللام للجنس (١)

والسفيّ يجوز فيه النصب على الاستثناء ، والرفع على البدل إن كان
الأول مرفوعاً ، أو النصب أو الجرطية ، إن كان منصوباً أو مجروراً ، تقول :
ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، بالرفع على البدل و : إلا زيداً ، بالنصب على
الاستثناء . والبدل أحسن . (٢)

وتقول : ما رأيت أحداً إلا زيداً ، بالنصب لا خبر ، / وإنا على ٥١/ب
البدل وهو أحسن ، وإنا على الاستثناء . وتقول : ما مررت بأحدٍ إلا زيداً ،
بالجر على البدل ، و : إلا زيداً ، بالنصب على الاستثناء .

ولو قلت : ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ ، كان بالرفع على البدل
من موضع " من أحد " ، ويجوز النصب على الاستثناء ، ولا يجوز الجر على
البدل من لفظ " من أحد " ، لأنَّ البدلَ محلُّ محلِّ البدل منه ، ولا
يجوز أن يحلَّ زيد محلَّ أحد ، لأنَّ " من " لا تدخل على المعارف ، وإنا
تدخل على النكرات . (٣)

(١) نقل هذا من السليّ أبو حيان . انظروا تقدم في الحديث عن
نسبة الكتاب ص ١٠٤ .

(٢) انظر أسرار العربية ٢٠٥ - ٢٠٦ ، وابن يعيش ٨٢/٢ .

ويرى الكسائي والفراء أنه من قبل العطف ، وقال أبو العباس ثعلب :

كيف يكون بدلاً ، وأحدٌ منفيٌّ وما بعد إلا موجب ؟ . الرضي على

الكافية ٩٦/٢ - ٩٧ .

هذا ويجوز جعل إلا مع المستثنى نعتاً . انظر الكتاب ٣٣٤/٢ ،

والمعرب ١٨٦ .

(٣) انظر الكتاب ٣١٥ - ٣١٦ ، والمقتضب ٤/٢٠ ، والأصول ٢٨٤/١ ،

والإيضاح ٢٠٦ - ٢٠٧ .

فإن تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب النصب ، نحو قولك : ما جاءني إلا زيداً أحدٌ ، و : مالي إلا زيداً صديقاً . (١)

والمنقطع : ما لم يكن بعض المستثنى منه ، وكانت إلا فيه بمنزلة " لكن " . (٢) ، كقولك : ما في الدار أحدٌ إلا حماراً ، و : ما زاد إلا ما نقص (٣) . يجوز فيه النصب على الاستثناء ، وهو أحسن (٤) ،

/ ويجوز الرفع على البدل ، وهو على جهة المجاز ، كأنه جعل الحمار من إحدى (٥) الدار .

- (١) الأصول ٢٨٣/١ ، والإيضاح ٢٠٦ . وهذه هي اللغة العالية الفصيحة ، ومن العرب من يرفعه . الإنصاف ٢٧٧ . وحكاة سبويه من يونس . الكتاب ٣٣٧/٢ .
- وأجازه الكوفيون والبغداديون . انظر الأصول ٣٠٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٠٤ - ٧٠٥ ، والارتشاف ٣٠٧/٢ ، والهمع ٢٥٦/٣ - ٢٥٧ .
- (٢) انظر الكتاب ٣١٩/٢ ، ٣٢٥ . وهي عند الكوفيين بمعنى " سوى " . الأصول ٢٩٠/١ .
- (٣) أتمت في النسخة كلمة " أي " قبل كلمة " نقص " ، وهو من أمثلة الكتاب ٣٢٦/٢ ، والأصول ٢٩١/١ .
- (٤) انظر الكتاب ٣١٩/٢ ، والمقتضب ٤١٢/٤ - ٤١٣ ، والأصول ٢٩٠/١ ، والجل ٢٣٥ . وهي لغة أهل الحجاز ، والرفع لغة بني تميم . (المراجع السابقة) .
- (٥) يجمع أحدٌ على آحاد وأحدان ، ويقال : فلانٌ أحدٌ الأُحدين ، أي : لا مثال له ، فجمع أحدٌ كما يجمع جمع المذكر السالم . اللسان (وحد) .

فإن كان الفعل ظرفًا لِتَابِعٍ * إِلَّا * عمل فيه طه لولم تكن
* إِلَّا * ، نحو : ما قام إِلَّا زيدٌ ، فزيد فاعل * قام * هو : ماضية
إِلَّا زِيدًا ، فزيد مفعول * ضربت * ، ولم تعمل * إِلَّا * شيئًا . (١)

[أدوات الاستثناء]

وأدوات الاستثناء من الحروف : إِلَّا لاخر .

ومن الأسماء غير الظروف : غير، وبغير لا غير . ومن الظروف : سوى
وسوى وسواً ، وهذه الثلاثة لا تكون إِلَّا ظرفاً . (٢)

ومن الأفعال : ليس ، ولا يكون ، وما خلا ، وما عدا .

وما يكون تارة فعلاً وتارة حرف جر عند بعضهم (٣) عدا وخلا-

دون * ما * - وحاشا .

(١) قال سيبويه في ٣١٠/٢ ، وهو يوجه طلب ما قبل إِلَّا لتابعتها :
" . . . ولكنك أدخلت إِلَّا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ، ولتفتي
ما سواها ، فصارت هذه الأسماء مستثناة ."

وانظر المقتضب ٣٨٩/٤ ، والأصول ٢٨٢/١ ، والإيضاح ٢٠٥-٢٠٦ .
(٢) في التسهيل ١٠٧ : " والأصح عدم ظرفيته ولنزومه النصب ."

وما ذهب إليه المصنف هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى
أنها تكون اسمًا وتكون ظرفاً . انظر الكتاب ٣١-٣٢ / ٤٠٧ ،
٤٠٨ ، والإنصاف ٢٩٤ (م ٣٩) ، وشرح الكافية الشافية ٧١٦-٧٢٠ ،
والمغني ١٨٨ .

(٣) هذا مذهب البصرى ، والجزمى ، والبغداديون أيضا يجيزون النصب

فَأَتَا * خَيْرٌ * فَأَمْرًا بِهَا إِعْرَابُ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ * إِلَّا * كَقَوْلِكَ :
مَا جَاءَ تِي أَحَدٌ خَيْرُ زَيْدٍ ، وَخَيْرُ زَيْدٍ ، بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ .

ب / ٥٢ / وَأَمَّا * بَيِّنَةٌ * فَلَا تَكُونُ أَيْدًا إِلَّا مُنْصُوبَةً .

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ فَيُنْتَصَبُ مَا بَعْدَهَا أَيْدًا ، وَمَرْفُوعًا ضَمْرًا فِيهَا
لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، تَقُولُ : جَاءَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا ، أَيْ : لَيْسَ بَعْضُهُمْ
زَيْدًا ^(١) ، وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي .

وَالَّتِي تَكُونُ فِعْلًا مَرَّةً ، وَحَرْفَ جَرْمَرَةٍ يَنْتَصَبُ مَا بَعْدَهَا إِذَا
كَانَتْ فِعْلًا ، وَيَنْجُرُ إِذَا كَانَتْ حَرْفَ جَرٍ .

====
وَالجَرِّ * حَاشَا * . وَالتَّزْمُ سِيحُوِيَه فِعْلِيَّةٌ * فِدَا * وَحَرْفِيَّةٌ * حَاشَا * .
وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا فِعْلٌ مَاضٍ .
انظُرِ الْكِتَابَ ٣٤٩ / ٢ ، وَالْمَقْتَضِبَ ٣٩١ / ٤ ، وَالْأَصُولَ ٢٨٨ / ١ ، ٢٨٩ ،
وَالْإِنْصَافَ ٢٧٨ (٣٧٤) ، وَالْمَقْدَمَةَ الْجُنُودِيَّةَ ١٢٣ ، وَالتَّحْبِيْنَ ٤١٠ ،
وَابْنَ يَعْشَرَ ٨٤ / ٢ - ٨٥ ، وَالتَّوَطُّطَةَ ٢٧٩ ، وَالتَّسْهِيْلَ ١٠٥ ، وَالْمَغْنَى
١٦٥ .

(١) هَذَا تَقْدِيرُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَقْدَرُونَ : لَا يَكُونُ فِعْلُهُمْ فِعْلًا
زَيْدًا . ابْنُ يَعْشَرَ ٧٨ / ٢ .

باب الجر

اطمأنَّ الأسماءُ المجرورةُ على ضربين : ضربٌ يجرُّ بحرف جر ، وضربٌ يجرُّ بإضافة اسمٍ مثله إليه .

[حروف الجر]

وحروف (١) الجرِّ تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما لا يكون أبداً إلا حرفاً فقط .

والثاني : ما يكون تارة حرفاً ، وتارة اسماً .

والثالث : ما يكون تارة حرفاً ، وتارة فعلاً . (٢)

فالذي لا يكون إلا حرفاً فقط : مِنْ ، وَإِلَى ، وَفِي ، / ، وَالْبَاءُ ١/٥٣
واللام الزائدتان ، وَرُبَّ ، وَحَتَّى ، وَوَأَوَّالِقُ ، وَتَأَوَّاهُ ، وَوَيْنٌ فِي الْقِسْمِ .

فأما " مِنْ " فلها أربعة مواضع :

ابتداءً الغاية ، كقولك : خرجت من الدار .

والتبعيض ، كقولك : أخذت من المال .

وتبيين الجنس ، كقوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ (٣)

(١) مكررفي النسخة .

(٢) أشار المصنف إلى هذا القسم ضمن أدوات الاستثناء . انظر ص ١١٢
ما سبق .

(٣) سورة الحج ، من الآية ٣٠ .

والزيادة في غير الواجب ، كالنفي والاستغناء ، كقولك في النفي :
ما جاءني من أحدٍ ، أي : أحدٌ ، وفي الاستغناء : هل في الدارين
أحدٌ ؟ ، أي : أحدٌ . وأجاز الأَخفش زيادتها في الإيجاب ، وحكى :
قد كان من مطر ، أي : قد كان مطرٌ . (١)

وحكى بعضهم لها موصفاً خاصاً ، وهو انتباه الغاية (٢) ،

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٨٨-٨٩ ، ٢٢٣ ، ٢٤٢ ، ٢٥٤ ،
والفصل ٢٨٣ ، والإنصاف ٣٧٦ .

وذكر الشلوين أن بعض البغدادين حكى : قد كان من مطر ،
فزادها في الإيجاب ، قال : وهو عند البصريين غير الأَخفش
مؤول طن أن هناك فاعلاً مضراً دلت عليه " كان " كأنه قال :
كان كائن من مطر ، ثم أضمر " كائن " لدلالة كان عليه . التوطئة ٢٢٧ .
أثبت لها هذا المعنى الكوفيون ، وابن خروف ، وابن مالك . انظر شرح (٢)

الجميل لابن خروف (حروف الجر) ، وشرح التسهيل
لابن مالك ٣١٩ / ٢ ، والارتشاف ٤٤٢ / ٢ ، والجني ٣١٧-٣١٨ .

وقد أشار سيهويه إلى أن من معاني " من " الغاية ، قال في
٢٢٥ / ٤ : " وتقول رأيت من ذلك الموضع ، فجعلته غايةً
رويتك كما جعلته غايةً حيث أردت الابتداء والمنتهى " .
وقد وضح ابن السراج مراد سيهويه بالغاية ، مبيناً أن " من " حيث
وقعت لا ابتداء الغاية .

وأما قولهم : " رأيت الهلال من حطّل السحاب ، فإنه لما استغنى
الكلام عن إلى ولم يرد المستكلم منتهى ، أصبح مدحولها هو غاية
حديثه . الأصول ٤١١ / ١ ، وانظر ابن يعيش ١٣ / ٨-١٤ ، وما ذكر
المصنف من تخريج القول طن ابتداء الغاية لا يخرج مما قاله
ابن السراج .

كـ " إلى " ، وحكى أَنَّ العربَ تقول : نظرت إلى الهلال من خلل السحاب ،
تردد : أَنَّ انتباه الرواية خَلَّلُ السحاب . وهذا عندي محتملٌ أَنْ تكونَ
مِنْ فيه لا ابتداءً الغاية ، / وَأَنَّ ابتداء الرواية كان مِنْ خَلَّلِ السَّحَابِ ، ٥٣/ب
فلا ثبت لها زيادة موضع مع الاحتمال .

وَأَنَا " إلى " فلانتباه الغاية ، تقول : جئت مِنَ الدارِ إِلَى
المسجدِ ، وقد تكون بمعنى " مع " عند بعضهم ^(١) ، كقوله تعالى :
﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾ ^(٢) .

وَأَنَا " في " فِلْيَعَا " ، تقول : المال في الصندوق ، وقد تكون
بمعنى " طى " عند بعضهم ^(٣) ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا صَلْبَتَكُمْ فِي جُدُوعِ
التَّخْلِ ﴾ ^(٤) ، أى : طى .

-
- (١) ينسب هذا الرأي إلى الكوفيين ، وبعض البصريين . الارتشاف ٢/٤٥٠ ،
والمغني ١٠٤ . وانظر معاني الفراء ١/٢١٨ ، وتأويل شكل القرآن
٥٧١ ، وتفسير الطبري ٤/٢٣٠ ، وحروف المعاني للزجاجي ٦٥ .
وتأوله بعض البصريين على تضمين العامل ، وإيقاع " إلى " على أصلها .
الجنى ٣٧٣-٣٧٤ .
سورة النساء ، من الآية الثانية .
- (٢) انظر معاني الفراء ١/٦٣ ، ٢/١٨٦ ، ٢٦١ ، وتأويل شكل القرآن
٥٦٧ ، والمقتضب ٢/٣١٨ ، وحروف المعاني للزجاجي ١٢ ، والامالي
الشجرية ٢/٢٦٧ . وذكر الزمخشري في فضله ٢٨٤ أَنَّ هذا المعنى
إِنَّمَا هو عَمَلٌ طى الظاهر . والحقيقة أَنَّها طى أصلها ، لِتَمَكُّنِ
المصلوب في الجذع تمكن للكائن في الطرف فيه . وانظر ابن عمير
٢٠/٨ - ٢١ . هذا وراجع الخصائص ٢/٣٠٦ " باب فسي
استعمال الحروف بعضها مكان بعض " .
- (٣) سورة طه ، من الآية ٧١ .

وَأَمَّا الْبَاءُ فَتَكُونُ لِلإِلصَاقِ ، كَكَتَبْتَ بِالْقَلَمِ ^(١) ، وللاستعانة ،
كضربت بالسيف ، وللتعدية ^(٢) ، كمررت بزيد ، وبمعنى " في " كقولهم
: لا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ ، وَلَا شَرَّ بِشَرٍّ بَعْدَهُ الْجَنَّةُ ^(٣) ، أَيْ : فِي خَيْرٍ
وَفِي شَرٍّ ، وَتَكُونُ لِلْمَعْلَّةِ وَالسَّبَبِ ، كَقَوْلِكَ عَوقِبَ الْكَافِرُ بِكُفْرِهِ ، أَيْ : بِسَبَبِ كُفْرِهِ .
وَقَدْ تَزَادَ فِي الْمَبْتَدَأِ فِي قَوْلِكَ : بِحَسَبِكَ قَوْلُ السَّوِّءِ ^(٤) ، وَفِي
الْفَاعِلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَفَرُوا ﴾ / بِإِلَهِ شَهِيدًا ^(٥) ، وَفِي ١/٥٤

(١) ذكر ابن السراج أَنَّ الإلصاق جائز أن يكون معه استعانة ، ومثَّلَ
له بهذا المثال ، وجائزاً ألا يكون معه استعانة ، نحو : مررت بزيد .
الأصول ٤١٢/١ - ٤١٣ ، والتبصرة ٢٨٥ .
وانظر الكتاب ٢١٧/٤ ، والمقتضب ٣٩/١ ، والجنى ١٠٢ - ١٠٣ ،
وشرح الفريد ٢٢٦ فاعمدها .

(٢) فِي الرِّضَى طَى الْكَافِيَةِ ٢٨٠/٤ : " جَمِيعُ حُرُوفِ الْجَرِّ لِتَعْدِيَةِ الْفِعْلِ
الْقَاصِرِ مِنَ الْفِعُولِ إِلَيْهِ ، لَكِنْ مَعْنَى التَّعْدِيَةِ الْمَطْلُوقَةُ : أَنْ يَنْقَلَّ
[أَيَّ الْحَرْفِ] مَعْنَى الْفِعْلِ ، كَالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ ، وَيَخِيْرَةُ ، وَهَذَا
مَخْتَصٌ بِالْبَاءِ مِنْ بَيْنِ حُرُوفِ الْجَرِّ ، نَحْوُ : ذَهَبْتَ بِهِ ، وَقَتَّ بِهِ ،
أَيْ : أَذْهَبْتَ ، وَأَقَتَّ " .
وانظر الجنى ١٠٢ - ١٠٣ .

(٣) هَذَا الْقَوْلُ مِنْ كَلَامِ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَمَا فِي نَهْجِ
الْبَلَاغَةِ ٤١٦ ، وَشَرَحَهُ لَابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ ٣٣٥/١٩ .
(٤) الْكِتَابُ ٢٩٣/٢ ، وَابْنُ بَعْشٍ ٢٣/٨ .
(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ ، مِنَ الْآيَةِ ٧٩ .

المفعول في قوله تعالى : ﴿ تَنْبِتُ بِالذُّهْنِ ﴾ (١) في من قرأ بهم
التاء ، وفي الخبر في النفي ، كقولك : ليس زيدٌ بمفاسم .

وأما اللام * فتكون للملك ، كقولك : الغلام لزيد ، وللتخصيص :
هذا مسجدٌ للشافعيين ، وللاستحقاق ، كقولك : الثواب له والمعاقب له .
ويدخلها معنى التمجيد في القسم . (٢)

وأما * رَبَّ * فمعناها التثنية (٣) ، ولا تدخل إلا على النكرات ،
أو الضمر الذي يغمره النكرات ، كقولك : رَبَّهُ رجلاً ، و : رَبَّهُ فارساً .
ويلزم مجروره النكرة الوصف عند بعضهم ، تقول : رَبَّ رجلٍ شجاعٍ ،

-
- (١) سورة المؤمنون ، من الآية ٢٠ .
وانظر معاني القرآن للأخفش ١٦١-١٦٢ ، ٤٠٢ ، ٤٧٨ .
وضم التاء وكسر الباء قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وقرأ باقي السبعة
بفتح التاء وضم الباء . انظر السبعة ٤٤٥ ، والكشف ١٢٧/٢ ،
والإقناع ٧٠٨ .
وقرأ الزهري والحسن والأعرج * تَنْبِتُ * ، برفع التاء ، ونصب الباء ،
المحتسب ٨٨/٢ .
وقال ابن جنى : وهي عند حدّاق أصحابنا على غير وجه الزيادة ،
وإنما تأويله - والله أعلم - تَنْبِتُ ما تنبت والدهن فيها * . سر
الصناعة ١٣٤ .
- (٢) انظر ما يأتي ص ١٢٥ .
- (٢) هذا مذهب الجمهور . قال في المغني ١٨٠ : * وليس معناها التثنية
دائماً ، خلافاً للكثيرين ، ولا التثنية دائماً ، خلافاً لابن درستويه
وجماعة ، بل ترد للتثنية كثيراً ، وللتثنية قليلاً * . وانظر الأصول
٤١٨/١ ، والبسيط ٨٥٩ ، والارتشاف ٤٥٥/٢ ، ٤٥٦ ، والجنى ٤١٧ .

قُوبَ رَجُلٍ كَرِيمٍ (۱)

ولها صدر الكلام ، فلا تتعلق إِلَّا بفعل متأخر عنها ، وقد يحذف ذلك الفعل في الأكثر (۲)

وتدخل عليها ما فتكفها عن العمل ، وتقع بعدها الجملة الاسمية والفعلية ، تقول : رُبَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ (۳) ، وَرُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ . ولا يكون / الفعل الواقع بعدها إِلَّا ماضيا لفظا ومعنى ، كقولك : رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ ، أو معنى دون لفظ ، كقولك : رُبَّمَا يَقُومُ ، لانتها تصرف معنى المضارع إِلَى الماضي . (۴)

وأما «حَتَّى» ، وواو القسم ، وتاؤه ، و «مِنْ» فيه فتذكر فيما بعد في باب يَخْمُرُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا . (۵)

- (۱) هذا مذهب ابن السراج ، والفارسي ، وَمَنْ تبعهما . انظر الأصول (۱۸/۱) ، والإيضاح ۲۵۱ ، وابن عيمش ۲۷/۸-۲۸ ، والمقرب ۲۱۹ ، والرض طي الكافية ۲۹۲/۴ ، والبسيط ۸۶۴ - ۸۶۵ ، والارتشاف ۴۵۲/۲ ، ونسبه المرادي في الجنى ۴۲۵ إلى المبرد أيضا .
- (۲) انظر الأصول ۴۱۷/۱ ، والإيضاح ۲۵۱-۲۵۲ ، وابن عيمش ۲۸/۸-۲۹ .
- (۳) يرى سيبويه أَنَّ المكفوفة خاصة بالفعل ، وما ذهب إليه المنصف هنا هو مذهب قوم منهم الزمخشري ، والجزولي . انظر الكتاب ۱۱۵/۳ ، والفصل ۲۸۶ ، والتوطئة ۲۲۸ ، والرض طي الكافية ۲۹۵/۴ .
- (۴) انظر الأصول ۴۱۹/۱ - ۴۲۰ ، والإيضاح ۲۵۳ - ۲۵۴ ، والرض طي الكافية ۴۹۵/۴ - ۴۹۶ .
- (۵) سيأتي قريبا ص ۱۲۳ فما بعدها .

وأما ما يكون تارة حرفاً ، وتارة اسماً فعلى ، وعن ، وكاف التشبيه ،
وَسُنْدٌ ، وَوُذٌ .

فأما " على " فمعناها الملو ، وتكون حرفاً في قولك : على زيدٍ
ثوب ، وأسماً إذا دخلت عليها " مِنْ " في قولك : فدت مِنْ عليه (١) ، أى :
من أملاه ، ومن فوقه .

وأما " من " فمعناها التجاوز من الشيء ، وتكون حرفاً في قولك :
أطعته من جوعٍ ، وأسماً في قولك : جئت مِنْ من يمينه . (٢)

وأما " الكاف " فتكون حرفاً إذا كانت صلة لموصول ، كقولك :
جاءني الذي كزيد ، وإذا كانت زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ لَنْ نَحْمِلَهُ ﴾
/ شَيْءٌ (٣) .

١/٥٥

(١) هذا جزء من بيت لمزاحم بن الحارث العُقَيْلِيّ ، وهو بتمامه :

فَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ غَسْبُهَا

تَمَلُّ وَفَنَ قَمْعِي بَيِّدَاةً مَجْمَعِل

انظر الكتاب ٢٣١/٤ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، والجمال ٦١ ، والإيضاح

٢٥٩ ، وابن يعين ٣٨/٨ ، والخزانة ١٠٤٧/١٠ .

(٢) انظر الكتاب ٢٢٨/٤ ، والأصول ٤٣٧/١ ، والجمال ٦٠ .

ونذهب القراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أنها باقية على حرفيتها

مع دخول " مِنْ " عليها ، الجنى ٢٦٠ .

(٣) سورة الشورى ، من الآية ١١ .

وانظر حر الصناعة ٣٠١ ، والبحر ٥١٠/٧ .

وتكون اسما في الشعر خاصة عند سيمويه بمعنى " شَل " (١) ،
وعند الأَخفش تكون اسما في غير الشعر كقولك : زيد كسرو ، أي : شَل
عمره . (٢)

وأما " مُنذُ " و " مُذُ " فيكونان حرفين جارَّين . ومعناها
مع الماضي " مِنْ " ، ومع الحاضر " فِي " ، كقولك : ما رأيتُهُ مُذُ أمسِ ،
أي : مِنْ أمس ، و مُنذُ الساعة ، أي : فِي الساعة . ولا يجرَّان إِلَّا الزمانَ .
ويكونان اسمين فيكونان مبتدئين وما بعدهما خبرهما (٣) ، ولا
يخبر عنهما إِلَّا بالزمان . ولهما إذا كانا مبتدئين معنيان :
أحدهما : أول الوقت ، كقولك : ما رأيتُهُ مُذُ يوم الجمعة ،
أي : أولُ ذلك يوم الجمعة .

-
- (١) الكتاب ١/٣٢ ، ٤٠٨ . وانظر المقتضب ٤/١٤٠-١٤١ ، والاصول
٤٣٧/١-٤٤٠ .
- (٢) انظر التوطئة ٢٢٦ ، والرضى على الكافية ٤/٣٢٤ .
ووافق ابن جنِّي الأَخفش . انظر سر الصناعة ٢٨٩-٢٩٠ ، وحواشي
المقتضب ٤/١٤١ .
- (٣) وينسب هذا الرأي إلى الفارسي أيضا . الارتشاف ٢/٤٣٧ ،
والجنِّي ١٣٢ ، والمغنى ٢٣٩ . وهو خلاف ما في العضديات
٢١٩-٢٢٠ حيث صح بأنَّ ذلك في ضرورة الشعر .
الإيضاح ٢٦١ .
- ونذهب الزجاجي إلى أنَّه مبتدأ و " مذ " هي الخبر ، ويذهب الفراء
أنَّ المرفوع خبر مبتدأ محذوف ، وجسهور الكوفيين على أنَّه مرفوع
بإضمار فعل .
انظر الجمل ١٤٠ ، والحلل في إصلاح الخلل ٢٤٣-٢٤٤ ،
والإنصاف ٣٨٢ (٥٦ م) ، وابن يعين ٨/٤٥-٤٦ ، والرضي على الكافية
٢٠٩/٣-٢١١ .

والثاني : الأَمَدُ ، وهو أول الوقت وآخره ، نحو قولك : ما رأيتك
مذ يومان ، أي : أَمَدُ ذلك يومان (١) .

والكلام مع الجر في تقدير جطة واحدة ، ومع الرفع في / تقدير ٥٥/ب
جملتين .

والأظب على «مذ» الاسمية ، وعلى «مُنذ» الحرفية . والاختيار في «مذ»
أَنْ يُجَرَّ بِهَا ماضٍ ، وما لم يجر ، نحو : ما رأيتك منذ أمس ، ومنذ الساعة .
وفي «مذ» أَنْ يرفعَ بِهَا ماضٍ ، ويجرَّ بِهَا ما لم يجر ، نحو : ما رأيتك
مذ الغداة ، وما رأيتك مذ الساعة (٢) .

(١) انظر الإيضاح ٢٦١-٢٦٢ .

(٢) ما اختاره المصنف هنا هو اللغة الفصيحة الكثيرة . وللعرب فيها
لغتان أخريان ، منهم من يرفع بهما على كل حال ، ومنهم من
يخفض بهما على كل حال . الحل في إصلاح الخلل ٢٤٢ .
وانظر الجمل ١٣٩ - ١٤٠ ، والرضى على الكافية ٢٠٩/٣ .

بَابِ حَتَّى

اعلم أنّ حتى حرفٌ معناه الغاية أهدأ ، وله ثلاثة أحوال ،
يكون جارا ، وعاطفاً ، وحرفاً ابتداءً .

فإذا كان جارا فقد يكون مع ما بعده جزءاً ما قبله ، نحو :
قام القوم حتى زيدٍ ، بالجبر ، وقد لا يكون ، نحو : صمت حتى الليل .

والذى يقع بعده الفعل المنصوب هو الجار ، والفعل بعده
منصوب بإضمار أن ، وأنّ والفعل في موضع جر به " حتى " (١) ، ولها
بعده معنيان : أحدهما معنى " إلى " / أن " ، كقولك : سرت حتى حتسى
أدخل المدينة . والثاني معنى " كي " ، كقولك : تبت حتى يخفر
اللهي ، أى : كي يخفر الله لي .

وإذا كان عاطفاً فلا يكون ما بعده إلا جزءاً ما قبله ، ويكون فيه
معنى التعظيم ، أو التحقير ، أو القوة ، أو الضعف ، كقولك : مات الناسُ
حتى الأنبياءُ ، وقدم الحاجُّ حتى الشاةُ (٢) .

وإذا كان حرفاً ابتداءً وقع بعده جملةٌ المبتدأ والخبر ، والفعل
والفاعل ، تقول : قام القوم حتى زيدٌ قائمٌ ، وسرت حتى تطلع الشمسُ . ومتى
وقع الفعل المضارع بعده مرفوعاً فهو حرفٌ ابتداءً .

(١) الأيضاح ٣١٦ ، وانظر ما يأتي ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .
(٢) أنكر الكوفيين العطف بها ، وأمرها ما بعده على إضمار فاعل . الجنى
الدانى ٥٠١ ، وانظر حواشي التحقيق ص ١٥٤ ما يأتي .

باب القسم

اعلم أنَّ القسمَ جملةٌ خبريةٌ توكِّدُ بها جملةٌ أخرى خبريةٌ.

وحروفه التي توصل فعل القسم / إلى القسم به خمسة (١) :

الباء ، والواو ، والتاء ، واللام ، و و ، و يُن ، بكسر الهمزة وضمة الياء .

والأصل من هذه الحروف الباء ؛ لأنها تدخل على الظاهر والمضمر ،

فتقول : بِاللَّهِ لَا فَعَلَنْ ، وبه لَا فَعَلَنْ ، واتي الحروف لا تدخل إِلَّا على

الظاهر فقط ، ولا تدخل على المضمر . ويجوز إظهار فعل القسم مع الباء ،

ولا يجوز مع سائر حروفه ، فتقول : أَحْلَفُ بِاللَّهِ لَا فَعَلَنْ ، و : أُقْسِمُ

بِاللَّهِ لَا فَعَلَنْ ، ولا تقول : أَحْلَفُ وَاللَّهِ ، ولا : تَاللَّهِ ، وكذلك البواقي .

وتدخل إِلَّا بعد الاسم المجزوء بها ، فتقول : بِاللَّهِ إِلَّا فَعَلْتَ ولا تقول :

وَاللَّهِ إِلَّا فَعَلْتَ ، وكذلك البواقي .

وأما " الواو " فهي بدل من الباء ، ويجوز دخولها على كل اسم

ظاهر يقسم به . (٢)

وأما " التاء " فهي بدل من الواو ، ولا تدخل إِلَّا على " الله " خاصة ،

(٣)

(١) الأصول ٤٣٠/١ ، وعدّها الزجاجي أربعة ، فأسقط منها " و " ،

فتعقبه ابن السيد . انظر الجمل ٧٠ ، والحلل في إصلاح الخلل

٠٢٠٦

(٢) انظر الحلل في إصلاح الخلل ٢٠٣ ، والمغني ٤٧٣ .

(٣) انظر سر الصناعة ١٢١ ، ١٤٦٠ ، وحكى الأَخفش " تَرَبَّ الكعبة " .

ابن يعين ٠٣٤ / ٨

وكذلك / اللام لا تدخل أيضا إلا على الله خاصة ، ويكون في الكلام ١/٥٧
معنى التعجب . (١)

وأما " مِنْ " فلا تدخل إلا على الرب خاصة ، ويجوز ضمُّ ميمها
في القسم خاصة . (٢)

ويجوز حذف هذه الحروف وإبقاؤها ، وهو قليل ، تقول : اللَّهُ
لَا فَعَلَنَّ . (٣) والأحسن بعد حذفها وإبقاؤها أن يعوّضَ منها ،

(١) لا ندرى أبصر الموه لف معنى التعجب على القسم باللام وحدها ،
أم يدخل معها في إفاضة هذا المعنى القسم بالتاء . وقد
أفرد الزجاجي اللام بالتعجب دون التاء ، فتعقبه ابن السيد
بقوله : وكلاهما فيه معنى التعجب ، واستدل بقوله تعالى :
﴿ تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ ، وقول الهذلي :
لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْسِدٍ
يُشْخِرُ بِهِ الظَّهَانَ وَالْأَمْسُ

الجميل ٧٢ ، والحلل في إصلاح الخلل ٢٠٢ . وانظر الكتاب ٣/٩٧ ،
والمقتضب ٢/٣٢٣ ، والأصول ١/٤٣٠ . ويروى البيت أيضا " تَاللَّهِ " .
انظر الجميل ٧١ ، والخزانة ١٠/٩٥ .

(٢) مثاله : مِنْ رَبِّي لَا فَعَلَنَّ ذَلِكَ ، وَمِنْ رَبِّي إِنَّكَ لَا شِرْرٌ . الكتاب
٣/٤٩٩ . وانظر الأصول ١/٤٣١ ، والحلل في إصلاح الخلل ٢٠٦ .
(٣) انظر الكتاب ٣/٤٩٨ ، والأصول ١/٤٣٣ ، والإيضاح ٢٦٥ .
وراجع الإنصاف ٣٩٣ (٥٧٢) .

والذي يعوّضُ منها أحد ثلاثة أشياء ، وهي : همزة الاستضمام ، وها التي للتشبيه ، وقطع ألف الوصل من الله خاصة . تقول في همزة الاستضمام : اللَّهُ لَا فَعَلَنَّ ٢ ، وفي ها التي للتشبيه : هَا اللَّهُ لَا فَعَلَنَّ ، بعد ألف ها ، وهو الأحسن ، ويجوز حذفها لالتقاء الساكنين . وتقول في قطع ألف الوصل : أَفَاللهِ لَا فَعَلَنَّ ، بقطع ألف الله . (١)

ويجوز مع حذف حروف القسم وترك الأعراف منها النصيب ، فتقول / : اللَّهُ لَا فَعَلَنَّ (٢) ، وكانك لما حذف حرف الجر عدت ب/٥٢ الفعل إليه فنصبته على المفعول به ، كما تفعل ذلك في : أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ ، إذا قلت : أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ . (٣) ويجوز الرفع على الابتداء وحذف الخبر للدلالة عليه ، فتقول : اللَّهُ لَا فَعَلَنَّ ، تريد : اللَّهُ قَسِي .

وقد وردت في القسم أسماء مرفوعة لا غير ، كقولك : لَعَمْرُكَ ، و : اَيْمُنُ اللهُ ، وفيه لغات (٤) ، وأخبارها محذوفة لا يجوز إظهارها كخبر الاسم الواقع بعد لولا في قولك : لولا زيدٌ لكان كذا ، أي : لولا زيدٌ حاضرٌ أو موجودٌ ، ولا يجوز إظهاره . (٥)

-
- (١) انظر الكتاب ٣/٤٩٩-٥٠٠ ، والأصول ١/٤٣١-٤٣٢ .
(٢) انظر الكتاب ٣/٤٩٧-٤٩٨ ، والأصول ١/٢٣٢-٤٣٣ ، والإيضاح ٢٦٥ .
(٣) سبق التعليق على هذه العبارة ص ٨٢ .
(٤) ذكر ابن السيد أنّ فيها ثمانى لغات . انظر الحلل في إصلاح الخلل ٢٠٥ .
وأصلها السهوطي إلى مشرين لغة ، ونسب بعضها . الجمع ٤/٢٣٨ .
(٥) الإيضاح ٢٦٤ .

[جواب القسم]

والقسم لا بُدَّ له من جوابٍ ، وجوابه في الإيجاب «إِنَّ» مشددةً
ومخففةً ، تقول : وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَإِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ . واللام مع
الابتداء والخبر ، أو مع الفعل المضارع مقرونًا بإحدى نوني التوكيد ، أو
بلا نون ، / وهو قليل في الكلام ، أو مع الفعل الماضي ولا بد من «قد»
ظاهرًا أو مقدرًا . تقول في اللام مع الابتداء : وَاللَّهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، ومع
الفعل المضارع : وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ ، أَوْ لَيَقُومَنَّ ، أَوْ لَيَقُومُ . ومع الماضي :
وَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ ، وَ : لَقَامَ ، مع تقدير «قد» . ويجوز في الشعر حذف اللام
التي في المضارع مع إبقاء إحدى النونين . (١)

وجوابه في النفي « مَا » ، وَ « إِنَّ » مخففة بمعناها ، وَ « لَا » .
تقول : وَاللَّهِ مَا قَامَ زَيْدٌ ، وَ : لَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، بمعنًى
« مَا » . ويجوز حذف « لَا » من المستقبل ، فتقول : وَاللَّهِ يَقُومُ زَيْدٌ ،
تريد : لَا يَقُومُ ، ويقول الرجل لِمَنْ لَا يَحِبُّهُ : وَاللَّهِ أُحِبُّكَ ، يريد
لَا أُحِبُّكَ ، لِأَنَّه لو أراد الإيجاب لقال : لِأُحِبُّكَ ، باللام والنون ، أو :
لَأُحِبُّكَ ، بلا نون ، على اللغة الظليلة ، أو : أُحِبُّكَ ، بالنون الشديدة وهو
لا يجوز إلا في الشعر .

(١) مثاله قول عامر بن الطفيل :

وَقَتِيلٌ مَرَّةً أَتَارَتْ فِإِنَّه * فَرَّغَ وَإِنَّ أَهَاهُمْ لَمْ يُقْصَدِ
وَالأَصْلُ * لِأَتَارَتْ * فَحُذِفَ اللّامُ . انظر كتاب الشعر ٥٣ ،
والألماني الشجرية ٣٦٩/١ ، والرض على الكافية ٣١١/٤ ،
والخزانة ٦٠/١٠ - ٦١ .

باب

جر الاسم بإضافة اسم آخر إليه

ب / ٥٨ / اطم أن الإضافة طن ضربين : محضة ، وغير محضة .
فالمحضة : ما كان المعنى فيها مطابقاً للفظ ، وهي طن ضربين :
ما يقدر باللام ، وهي ما المضاف فيها غير المضاف إليه ، نحو :
فلامٌ زيدٍ ، أي : فلامٌ لزيدٍ .

وما يقدر بـ " من " ، وهي ما المضاف فيها بعض المضاف إليه ، نحو :
خاتمٌ حديدٍ ، أي : خاتمٌ من حديدٍ .

وهذه الإضافة تزيد التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة ،
والتعريف إن كان معرفة . ولا يكون المضاف أبداً قبل الإضافة إلا
نكرة .

وغير المحضة : ما كان المعنى فيها غير مطابق للفظ ، بل يكون
مضافاً في اللفظ ، وغير مضاف في المعنى . وهي أربعة أضرب :

اسم الفاعل إذا أضفت وأنت تريد الحال أو الاستقبال ، كقولك :
هذا ضاربٌ زيدٍ اليوم ، أو غداً - بإضافة - وأنت تريد : ضاربٌ زيداً .

والثاني : الصفة المشبهة باسم الفاعل ، كقولك : مسرت

برجلٍ / حسن الوجه ، تريد : حسن وجهه .

والثالث : إضافة أفعل إلى ما هو بعض له ، كقولك : زيدٌ أفضلُ

القوم ، تريد : أفضلُ من القوم . (١)

(١) مذهب سيبويه أن هذا الضرب من الإضافة المحضة . وما ذهب إليه

والرابع : إضافة الاسم إلى الصفة ، كقولك : صلاة الأولى ،
و : سجدُ الجامع ، والأصل : السجدُ الجامعُ ، طوى الصفة . وكانَّه
أراد في الإضافة : سجدُ الوقتِ ^(١) الجامع ، فجعل الجامع صفةً
للوقتِ ، وأضاف السجدَ إلى الوقتِ ، ثم حذف الضافَ إليه - وهو الوقت -
وأقام صفة - وهو الجامع - مقامه . وكذلك صلاة الأولى ، أي : صلاة
الساعة الأولى ، وفعل فيه ما فعل بمسجد الجامع . ^(٢)

واعلم أنَّ إضافة اسم الفاعل والصفة المشبهة به لا تغيد التعريف ،
وإضافة أفعال والاسم إلى صفة يفيدان التعريف . فإذَنْ قول من يقول :
إنَّ الإضافةَ غيرَ الصفة لا تغيد التعريف ليس طوى إطلاقه ، بل هو مختص
بما ذكرنا / من اسم الفاعل ، والصفة المشبهة به .

ب/٥٩

واعلم أنَّ ظروفَ الزمان تضاف إلى الجمل من المبتدأ والخبر ، والفعل
والفاعل ، ويجوز فيها إذا أضيفت إليها الإعرابُ والبناءُ ، تقول : هذا يومٌ
زيدٌ قائمٌ ، و : هذا يومٌ يقومُ زيدٌ ، و : هذا يومٌ قامَ زيدٌ ، فيعربُ يومٌ .

== المصنف هو مذهب ابن السراج ، والفارسي ، والجرجاني ، والجزولي .
الرضي طوى الكافية ٢٤٧/٢ - ٢٤٨ .
وانظر الأصول ٦/٢ ، والإيضاح ٢٦٩ ، والمقتصد ٨٨٤ فابعد ها ،
والمقدمة الجزولية ١٣١ .

(١) في شرح المقدمة المحسبة ٣٣٥ : " مسجد المكان الجامع " .

(٢) انظر الأصول ٨/٢ ، والإيضاح ٢٧١ ، وابن يمين ١٠/٣ .

هذا وقد أجاز الكوفيون إضافة الموصوف إلى صفته . انظر الإنصاف

٤٣٦ (م ٦١) ، والرضي طوى الكافية ٢٤٣/٢ - ٢٤٦ ، وشرح ألفية

ابن معطي لابن جمعه ٧٣٨ .

وجوز أن تقولَ : يومَ ، بالنصبِ ، فتنبه على الفتح . (١) والبناء فيما إذا كان الفعلُ ماضياً أحسن منه فيما إذا كان مضارعاً ، أو جملة اسمية (٢) .
ومنهم من يقصره مع الماضي على البناء لا غير .

وعندى أن إضافة ظروف الزمان إلى الجمل من باب الإضافة غير المحضة (٣) ؛ لأنَّ اللفظَ فيها غير مطابق للمعنى ؛ لأنَّ الإضافة فسي اللفظ إلى الجمل وهي في المعنى إلى المصادر ؛ فكأنَّ اللفظَ غير مطابق للمعنى .

(١) جرى المصنف هنا على مذهب الكوفيين وبعض البصريين الذين يميزون إعراب الظرف إذا وليه فعلٌ معرفٌ أو جملةً اسميةً . وهو واجب عند جمهور البصريين . انظر شرح ابن مالك على التسهيل ٥٨٢/٢ ، والرضي على الكافية ١٨١/٣ ، وأوضح المسالك ١٣٣/٣ - ١٣٦ ، والمعنى ٦٢٢ ، وراجع الأصول ١١/٢ .

(٢) انظر الأصول ١١/٢ .

(٣) انظر الأصول ١٠/٢ .

بَاب

توابع الأسماء في إعرابها

١/٦. / وهي خمسة : التأكيد ، والصفة ، والبدل ، وعطف ، والبيان ، وعطف النسق .

*

بَاب التأكيد

يقال : : تأكيداً ، بالهمز وتسهيله ، و : توكيداً ، بالواو ، وهما لفتان ، يقال : أكَّدت ، ووَكَّدت . (١)

اعلم أنَّ التأكيد مقصوده رفع اللبس وتمكين المعنى من النفس ، وهو على ضربين : لفظي ، ومعنوي .

فاللفظي تكرار اللفظ الأول بيمينه . وهو يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف ، والجر ، كقولك : زيدٌ زيدٌ ، وضربٌ ضربٌ ، ومِسٌّ مِنْ ، و زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ .

والمعنوي لا يكون إلا في الأسماء ، وهو يختص بالمعارف منها (٢) وهو ينقسم إلى قسمين : تكرار ، وإحاطة .

-
- (١) التوكيد أفصح من التأكيد . القاموس (وكذ) .
(٢) هذا مذهب جمهور البصريين ، وأجاز الكوفيون والأخفش توكيد النكرة المحدودة ، نحو : صت شهرًا كلَّه .
انظر الإنصاف ٤٥١ (٦٣ م) ، وأسرار العربية ٢٨٩-٢٩٢ ، وابن يعيش ٤٤/٣-٤٥ ، والتسهيل ١٦٥ ، وشرح الكافية الشافية ١١٧٧ والرض على الكافية ٣٧٢/٢-٣٧٣ والارتشاف ٦١٢/٢ ، وتوضيح المقاصد ١٦٩/٣-١٧٠ .

فالتكرار اثنان : نفسه ومينه ، ولا يستعملان إلا مضافين ، ويكونان
توكيداً للظاهر والضمير . تقول : رأيت / زيدا نفسه ، ومينه ، ، ٦٠/ب
والزيدين أنفسهما ، وأعينهما ، والزيدين أنفسهم ، وأعينهم ، وقت أنت
نفسك ، وعينك . ولا يؤكّد بهما الضمير المرفوع التملُّ إلا بعد أن
يؤكّد بضمير منفصل ، لا تقول : قتت نفسك ، ولا قتت عينك حتى تقول :
أنت نفسك ، وأنت عينك . (١)

وأما الإحاطة فلها ست عشرة كلمة غير مضافة :

وهي للمذكر الواحد : أجمع ، وأكّع ، وأبضع (٢) ، وأبتع .

وللجمع من المذكر : أجمعون ، وأكّعون ، وأبضعون ، وأبتعون (٣) .

وللواحدة : جمعاً ، وكتعاً ، وضعاً ، وبتعاً .

وللجمع من الواحدة : جمع ، وكتع ، وبتع ، وبتع .

وواحدة مفرد وتضاف ، وهي كُـلٌّ .

(١) انظر الكتاب ٢٤٧/١ ، ٢٧٧ - ٢٧٨ ، ٢٧٩/٢ ، والمقتضب

٢١٠/٣ ، والأصول ٢٠/٢ ، والإيضاح ٢٧٣ .

(٢) كذا في النسخة ، بالضاد المعجمة ، في هذه الكلمة ومتصرفاتها ،

وهي لغة قليلة في "أبضع" بالصاد المهملة . اللسان (بمع)

وانظر ابن عميش ٤٠/٣ ، والرضي على الكافية ٣٧٦/٢ .

(٣) في شرح الكافية الشافية ١١٧١ : "وأغل أكثر النحويين

(جمعاً) . ونه سيويه على أنها بمنزلة "كُلٌّ" معنى

واستعمالاً وانظر الكتاب ١١٦/٢ .

واثنان للتثنية ، ولا يكونان إلا مضافين ، وهما : كلا ، وكلتا .
والإحاطة لا تكون إلا فيما يتجزأ بحسب العامل والمعمول فيه ،
تقول : قضت المال كله ، لأنَّ القضى / يتجزأ ، وكذلك المال ،
ولا تقول : جاء زيدٌ كله ، لأنَّ المجيء لا يتجزأ . (١)

واطم أنَّ الألفاظ التي يؤكدها كلها معارف ، إما بالإضافة ،
وذلك فيما كان منها مضافا ، وإما بالعلمية ، وهو أجمع وأجمعون وتوابعهما
فإنَّها أعلام لذلك المعنى . هذا مذهب المحققين من النحويين كالفارسي
وابن جني . (٢)

واطم أنَّ أجمع وجمعا ، وتوابعهما لا يثنان ، استغنوا من تثنيتهما
بـ " كلا " وـ " كلتا " . (٣)

(١) انظر المقتضب ٢٤١ / ٣ ، والأصول ٢١ / ٢ . وإنَّ أريد أنَّه جاء ما لم

الأضياء لم يفقد منها شيئا لم يعمد جوازه . ابن يعيش ٤٤ / ٣ .

(٢) وهو اختيار جماعة منهم ابن الحاجب ، وصححه ابن أبي الربيع وأبو

حيان . وظاهر كلام سيبويه أنَّها معرفة بالإضافة ، وإليه ذهب

السبيلي ، ونسب إلى ابن مالك أنَّه اختاره .

انظر الكتاب ٢٢٤ / ٣ ، ونتائج الفكر ٢٨٦ ، وشرح الجمل لابن

صفور ٢٧٢ / ١ ، والبسيط ٣٧٥ - ٣٧٦ ، والارتشاف ٦١١ / ٢ ،

والتذيل والتكميل ١٠٥ / ٤ ، وتوضيح المقاصد ١٦٨ / ٣ ، والمجموع

٢٠٢ / ٥ - ٢٠٣ .

(٣) في بعض نسخ الجمل للزجاجي زيادة غنيد تثنية أجمع وجمعا

وتوابعهما ، بيد أنَّ ابن السيد قد نثه على أنَّ ما ورد في هذه

النسخ ليس من نص الزجاجي ، ومن يقرأ تحقيق الجمل يرى أنَّها

ليست في غالب النسخ . وقد أجاز الكوفيون والأخفش التثنية .

انظر الجمل ٢١ ، والحلل في إصلاح الخلل ١٢٥ ، والروض طلسي

الكافية ٣٧١ / ٢ .

واعلم أنّ نفسه وعينه ، وكلّهم ، وكلا وكتا قد يَكُنَّ توكيداتٍ ، وقد
يَلِينُ العواملَ فيكُنَّ فاعلاتٍ ، وفعولاتٍ ، ومجروراتٍ على حسب دخول
العوامل طيبين . وأما أجمع وجمعا ، وأجمعون وجمع وتواهما فلا يَكُنَّ
إِلَّا توكيدا لا غير . (١)

فتقول للواحد المذكور : كُتِبَ ، وَأَجْمَعُ ، وَأَكْتَعُ ، وَأَبْضَعُ ، وَأَبْتَعُ . وللواحد :
كُتِبَ ، وَجَمَعَا ، وَكَتَعَا ، وَصَمَعَا ، / وَبَتَعَا .

ب/٦١

وللاثنتين : كلاهما ، وكلّيهما في النصب والجر لا غير .
وللثنتين : كتاهما ، وكلتيهما .

وللجميع العقلاء : كُتِبُوا ، أَجْمَعُونَ ، أَكْتَعُونَ ، أَبْضَعُونَ ،
أَبْتَعُونَ . وللجميع الوهنة : كُتِبْنَ ، جُمِعْنَ ، كُتِعْنَ ، بُضِعْنَ ، بَتِعْنَ ، وَجُوزَ
أَنْ يُقَالَ لجماعة الوهنة : كُتِبَ ، كما يقال للواحدة .

وجمع المذكور غير العاقل حكمه في التأكيد كحكم جمع الوهنة .

وإذا اجتمع كُلُّ وَأَجْمَعُ فلا بد من تقديم كُلِّ (٢) . ويجوز

(١) انظر الكتاب ٣٣٤ / ٢ ، ٣٧٩٠ ، والأصول ٢ / ٢١ .

(٢) في أسرار العربية ٢٨٤ : " وقدم " كُتِبُوا " على " أجمعين " لأنَّ معنى الإحاطة في " أجمعين " أظهر منه في " كُتِبُوا " ، لأنَّ " أجمعين " من الاجتماع ، و " كلُّ " لا اشتقاق له . وانظر الرض على الكافية

أَنْ يَرَدَّ أَجْمَعُ مِنْ غَيْرِ كَلِّ ، وَلَكِنْ لَا يَكُونُ إِلَّا تَابِعًا ، تَقُولُ : جَاءَ نِي الْقَوْمُ
أَجْمَعُونَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : جَاءَ نِي أَجْمَعُونَ ، لِأَنََّّهُ بِعَرَفَاعِلًا ، وَأَجْمَعُونَ
لَا يَكُونُ أَبَدًا إِلَّا تَأْكِيدًا .

وَاعْلَمْ أَنََّّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ التَّأْكِيدُ بِعَضِّهِ عَلَى بَعْضٍ ، لَا يَجُوزُ
أَنْ تَقُولَ : جَاءَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ وَأَكْتَمُونَ وَأَهْلَعُونَ وَأَهْتَمُونَ . وَلَكِنْ تُتَّبِعُ
بَعْضَهَا بِعَضِّهِ بِغَيْرِ حَرْفٍ مَطْفٍ ، تَقُولُ : جَاءَ نِي الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ أَكْتَمُونَ ،
وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي . (١)

*

باب الصفوة /

١/٦٢

اعْلَمْ أَنَّ الصِّفَةَ تَرُدُّ لِأَحَدٍ خَمْسَةَ أَشْيَاءَ ، وَهِيَ : تَخْصِيصُ نَكْرَةٍ ،
كِرْجَلٍ مَاقِلٍ ، أَوْ إِزَالَةُ اشْتِرَاكِ عَارِضٍ فِي مَعْرِفَةِ كَنْزِدِ الْعَاقِلِ ، أَوْ لِلْمَدْحِ
كَصِفَاتِ اللَّهِ ، كَقَوْلِكَ : اللَّهُ الْخَالِقُ الرَّازِقُ ، أَوَّلُ الذَّمِّ ، كَصِفَاتِ الشَّيْطَانِ ،
كَقَوْلِكَ : الشَّيْطَانُ الرَّجِيمُ ، أَوَّلِ التَّأْكِيدِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * فَإِذَا نُفِخَ
فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً * . (٢)

(١) خالف ابن الطراوة الجمهور فأجاز العطف . الارتشاف ٢/٦١٣ ،

وتوضيح المقاصد ٣/١٦٨ .

(٢) سورة الحاقة ، الآية ١٣ .

[النعت الحقيقي والنعت السببي]

وهي تكون جاريةً على الموصوف وهي له ، كقولك : رجلٌ عاقلٌ ،
و : جاريةٌ حسنةٌ .

وتكون جاريةً على الموصوف وهي لِمَا هو من سببه ، كقولك : رجلٌ
عاقلٌ فلامٌ .

فإن كانت جاريةً على الموصوف وهي له كانت تابعة له في مشرة
أشياء : في رفعه ونصبه وجره ، وتعريفه وتنكيره ، وإفراده . وتشنيته
وجمعه ، وتذكيره وتأنيته ، تقول : هذا زيدٌ العاقلُ ، و : رأيت زيدا
العاقلَ ، وبهرت بزيدِ العاقلِ ، وهذه هندُ العاقلةُ ، و : هذان / الزيدان ٦٢/ب
العاقلان ، وهو لآ الزيدون العاقلون ، وهاتان الهندان العاقلتان ، وهو لآ
الهنداتُ العاقلاتُ .

وإن كانت جاريةً على الموصوف وهي لِمَا هو من سببه كانت تابعة
له في خمسة أشياء فقط ، في الأكثر ، وهي : الرفع ، والنصب ، والجر ،
والتعريف ، والتنكير . ولم تتبعه في الأكثر في الخمسة البواقى ، وهي :
الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتأنيت والتذكير ، بل تكون تابعة في هذه
الخمسة لِمَنْ هي له ^(١) ، تقول : مررت بامرأةٍ قائمٍ فلامها ، وبرجلٍ
قائمٍ جاريتُ ، وبرجلين قائمٍ فلامها ، وبرجلٍ حسانٍ ظمانهُ .

(١) النعت السببي يتبع من هوله في التذكير والتأنيت فقط ، ولا يلزم
الإفراد . يقول ابن هشام في أوضحه ٣/٣٠٣ - ٣٠٤ :

ولا توصف معرفة بنكرة ، ولا نكرة بمعرفة .

[وصف المعرفة]

والمعارف خمس : الأعلام كزيد وعمرو ، والمضمرات كهو وهي ،
والمبهمات كهذه وهذا ^(١) ، وما قرّف بالألف واللام كالرجل والمرأة ،

وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة ، كغلام زيد ، وصاحب / الرجل . ١/٦٣

فالمضمرات لا توصف ولا يوصف بها ^(٢) ، والأعلام توصف ولا

يوصف بها ، والباقية توصف ويوصف بها .

====
* وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز أعطى حكم الفعل ، ولم يعتبر
حال الموصوف . تقول : مررت برجلٍ قائمٍ أمه ، وامرأة قائمٍ
أبوها ، كما تقول : قامت أمه ، وقام أبوها ، ومررت برجلين قائمٍ
أبواهما ، كما تقول : قام أبواهما ، ومررت برجالٍ قائمٍ آباؤهم ،
كما تقول : قام آباؤهم وجمع التكسير أفصح من الإفراد ،
كقيام آباؤهم * . وعلى ذلك جرى المؤلف في تشبيهه .

وانظر ابن عميش ٥٥/٢ ، والرضي على الكافية ٣٠٩/٢ ،

والصان على الأشعوني ٦١/٢-٦٢ .

(١) تشمل المبهمات مع أسماء الإشارة الأسماء الموصولة . وسيذكر المصنف

هذا في باب النكرة والمعرفة . انظر ص ١٨٨ ما يأتي .

(٢) أجاز الكسائي نعت ذى الغيبة ، نحو قوله تعالى * لا إله إلا هو
العزیز الحكيم * ، ومررت به المسكين . والجمهور يحطون شله على

البدل . انظر التسهيل ١٢٠ ، والرضي على الكافية ٣١٠/٢ .

فالأفلام توصف بثلاثة : بالضاف إلى المعرفة ، وبما صرف بالألف واللام ، وبالمبهم ، تقول : مرت بنيد صاحب عمرو ، وبزيد الظريف ، وبزيد هذا (١) .

وأما المبهم فيوصف بواحد ، وهو ما فيه الألف واللام للجنس فقط (٢) . وإن كان مشتقا فالأحسن أن يكون مقصورا على الجنس ، كقولك : مرت بهذا العاقل ، ويقبح : مرت بهذا الطويل (٣) . ولا يوصف بالضاف إلى ما فيه الألف واللام ، لا يجوز : مرت بهذا ذى المال ، على الصفة ،

(١) الكتاب ٦/٢ ، والأصول ٣٢/٢ .

وفي الارتشاف ٥٩٧/٢ : " وذهب الكوفيون وتبعهم الزجاج والسهيلي إلى أن أساءة الإشارة لا توصف ولا يوصف بها " .

(٢) مثله : مرت بهذا الرجل . انظر المقتضب ٢٨٢/٤ - ٢٨٣ ، والإيضاح ٢٧٩ . وراجع المغني ٤٧٢ .

(٣) قبح الوصف بالطول يرجع إلى أنه يمكن أن يوصف به الرجل والرجح ، وغير ذلك فالوصف به لا ينزل لهما ، إلا إذا لم يكن في المقام إلا شيء طويل واحد ، فأما إذا كان هناك أشياء متعددة يمكن أن توصف بالطول فإنه يجب أن يقال : مرت بهذا الرجل الطويل ، أو بهذا الرجح الطويل .

فأما الوصف بالعاقل فلا ينصرف إلا إلى الرجل ، فمن هنا لا ليس في الوصف به ولا قبح .

انظر الكتاب ٧/٢ - ٨ ، والأصول ٣٣/٢ - ٣٣ ، والإيضاح ٢٧٩ .

ولكن على البدل. (١)

وأما المضاف إلى المعرفة فيوصف بثلاثة : بما أضيف كإضافته ،
وبما فيه الألف واللام ، وبالأسماء المبهمة . تقول : مررت بغلام عمرو
صاحب زيد ، والعاقل ، وهذا. (٢)

[وصف النكرة]

وكما توصف / المعارف بالمعارف فكذلك توصف النكرات بـ /
بالتكرات ، وصفات التكرات على خمسة أضرب :

حلية للموصوف أو لشيء من سببه ، كقولك : مررت برجل أزرق ، أو
أزرق أبوه .

أو فعل له أو لسببه ، كقولك : مررت برجل قائم ، أو قائم غلامه .

أو سببية له أو لسببه ، كقولك : مررت برجل عاقل ، أو عاقل أبوه .

أو نسبة له أو لسببه ، كقولك : مررت برجل هاشمي ، أو هاشمي حوله .

أو ذو كذا بمعنى " صاحب " ، كقولك : مررت برجل ذي طم .

(١) ظل المبرد عدم جواز نعت بما أضيف إلى الألف واللام بأن النعت بمنزلة النعموت ، ولتأ كان النعموت - وهو اسم الإشارة - لا يضاف لأنه معرفة كذلك لم يجز أن يضاف النعت . المقتضب

٢٨٣/٤ ، وانظر التبصرة ١٧٢ - ١٧٣ .

(٢) الكتاب ٧/٢ ، والأصول ٣٢/٢ .

و "ذو" جي "بها" في الكلام لِيُتَوَصَّلَ بها إلى وصف النكرات بالأجناس ، كما
أَنَّ "الذي" جي "بها" لِيُتَوَصَّلَ بها إلى وصف المعارف بالجمل ، ولكون
ذو جي "بها" لِيُتَوَصَّلَ بها إلى الوصف بالأجناس لا تضاف إلى الضمر
إِلَّا شَاذًا . (١)

والنكرات توصف بالجمل التي يدخلها الصديق والكذب ، من
الفعل والفاعل ، والبتدأ والخبر .

ولا يُدَّ في / الجمل من ضمير يعود إلى الموصوف ، تقول : ١/٦٤
مرت برجلٍ أبوه منطلق ، وينطلق أبوه ، وانطلق أبوه .

وتوصف النكرات أيضا بالظروف والمجرورات ، كقولك : مرت
برجلٍ عندك ، وفي الدار ، وما أشبه ذلك . والظروف والمجرورات إذا كانت
في موضع الصفة تعلقت بمحذوف كأنه قال : كائِنَ عندك ، وكائِنَ في الدار .

[قطع المصفة]

واعلم أَنَّ الصفات التي ترد لتخصيص فكرة ، أو إزالة اشتراك عارض
في معرفة ، تكون أبدا تابعة للموصوف ، ولا تُقَطَّعُ منه .

(١) شاله قول كعب بن زهير :

صَحَّعْنَا الخنزِجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أبارَ ذوى أرومتِها ذُووها

انظر الفصل ١٠٩ ، وابن عمير ١/٥٣ ، ٣٨/٣٠

وإذا كانت للمدح أول للذم أو للترحم جاز إتباعها للوصف، وجاز
أن تقطع، على إضمار متداً، وهو أبلغ في المدح، وتتبعها على إضمار
"أمني" وما أشبهه، فتقول: مررت بزيد العاقل، بالجر على الصفة،
والعاقل، بالرفع على إضمار "هو"، والعاقل، بالنصب على إضمار "أمني".

هذا إذا كان زيد لم يدخله / اشتراك عند المخاطب، ٦٤/ب
وإنما جئت بالصفة مدحاً له .

فإن جئت بها لرفع اشتراك جررتها على الصفة لا غير . هذا
هو الضابط فيما يجوز قطعه، وما لا يجوز .

وقول من قال : إنَّ القطعَ لا يكون إلاَّ مع تكرار الصفات خطأً (١)

فإنَّ الصفات إذا تكررت وكانت لرفع الاشتراك لم يجز القطع ، وإنَّ لم
تتكرر [أ] ولم تكن لرفع الاشتراك جاز القطع .

(١) ظاهر كلام الزجاجيّ بوجه ذلك، وقد تعمّقه ابن السيد واعترض عليه . الجمل ١٥، والحلل في إصلاح الخلل ١١٣ فمابعدها . وانظر نتائج الفكر ٢٣٧، والرضى على الكافية ٣٢٢/٢ . والبسيط ٣١٥ فمابعدها .

(٢) زيادة يستقيم بها النصّ . وراجع إصلاح الخلل : ١١٥، ونتائج الفكر ٢٣٧ .

ومنى قُطِعَتْ لم يَجْزِ الرجوعُ إلى الإتياع بعد القطع. (١)
والعامل في الصفة هو العامل في الوصف عند سبويه، (٢) فإذا
اختلقت العوامل في الوصفات لم يَجْزِ الجمع بين الصفات ، كقولك :
قام زيدٌ وهذا محمَّدُ العاقلان ، لا يجوز على الصفة ؛ لأنَّ العاملَ فسي
زيد " قام " ، والعامل في محمَّد " هذا " ، فقد اختلفا فلم يَجْزِ الجمع
في الصفة ، بل يجوز على إضمار مبتدأ ، كأنَّه قال : هما العاقلان .
ويجوز عند الأَخفش على الصفة ؛ لأنَّ / العامل في الصفة منسب .
أ/٦٥ التبعية .

فإنَّ رُغِضَتْ العواملُ جازمٌ عند سبويه ، والمراد من اتحاق العوامل
عند سبويه الاتحاق في الجنسية ؛ أي أن يتفقا في جنس الفعل ، أو في
جنس المبتدأ ، أو في جنس الجر بالحرف أو بالإضافة ، مثل أن يكون هذا
فعل وهذا فعل ، وإنَّ كانا مختلفين في النوع ، كقولك : قام زيدٌ
وخرج عمروُ العاقلان ، ومررت بزيد وجمت إلى أخيك الكريمين ،

(١) من النحويين من أجازهُ . انظر البسيط ٣١٦ - ٣١٧ ، والارتشاف
٥٩٣/٢

(٢) ينسب إلى سبويه في عامل النعت قولان : أحدهما ما ذكره
المصنف هنا ، وإليه ذهب جماعة منهم المرزوق ، وابن السراج ، وابن
كيسان ، وعليه الأَكشرون ، والآخرون تميمته للمنوع ، وهو مذاهب
الخليل والأَخفش والجرمي .

انظر الكتاب ٦٠/٢ ، والمقتضب ٣١٥/٤ ، وأسرار العربية ٢٩٤ -
٢٩٥ ، ونتائج الفكر ٢٢١ ، والرضي على الكافية ٢٧٩/٢ ، وشرح
ألفية ابن معطي لابن جمعة ٧٥٤ ، والارتشاف ٥٩٢/٢

فيجوز هذا عند سبويه على الصفة (١).

واعلم أنَّه يجوز حذف الصفات بعضها على بعض ، تقول : جاءني
زيدٌ العاقلُ والكرهُمُ . ولا يجوز ذلك في التأكيد ، لا يجوز : رأيت
زيدًا نفسه وعينه . (٢) فاعلم ذلك وبالله التوفيق .

*

باب البَدَل

البَدَل هو العِوضُ ، وهو يحل محلَّ البَدَلِ منه ، ولا يُنَوَّى / ٦٥ ب
بالأول الطرح عند سبويه . (٣)

(١) انظر الكتاب ٦٠/٢ ، وضعه المبرد والزجاج إلا إذا اضيق الفعلان
معنى ، نحو : جلس أخوك وقعد أبوك الكريمان . ويقول ابن
السراج في أصوله ٤٢/٢ : " والقياس عندى أن يرضعا على إضمار
" هما " لأنَّ الذى ارضع به الأول غير الذى ارضع به الثانى " .
وانظر المقتضب ٣١٥/٤ ، والرضى على الكافية ٣١٩/٢ .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٣٥ .

(٣) انظر الكتاب ١٥٠/١ ، على أنَّ كلاته في باب الاستثناء ٣٣٠/٢ -

٣٣١ يفهم منه أنَّ البَدَل منه في نية الطرح ، وقد فهم هذا
الشيخ ضيفة في فهارسه على الكتاب ص ٢٤٦ .

هذا وظاهر كلام المصنف أنَّه لا ينوى به الطرح عند سبويه

دون غيره . وبه قال ابن بابشاذ من قبل . شرح المقدمة المحسبة

٤٢٣ ، على أنَّ ظاهر كلام المبرد في مقتضيه ٣٩٩/٤ - ٤٠٠ أنَّه

وهو كما لتأكيد في التحقيق ، وكالوصف في التخصيص ، ويفارق الصفة
من جهات ، منها :

أَنَّ حق البدل أَنْ يكونَ غيرَ مشتقٍ ، وحق الصفة أَنْ تكونَ مشتقة .

ومنها : أَنَّ الصفة تكون مطابقة للموصوف في التعريف والتكثير ،
والبدل يجوز فيه المعرفة من النكرة وبالعكس .

ومنها : أَنَّ الجملَ تكون صفة للفرد ، والجمل لا تبدل من
الفرد . (١)

====
موافق سيبويه ، ونُسب إليه أَنَّهُ في نية الطرح . شرح المقدمة
المحسبة ٤٢٣ ، والبسيط ٣٨٧ ، وشرح ألفية ابن معطي ٧٩٩ ،
والارتشاف ٦٢٦/٢ ، وانظر المقتضب ٢١١/٤ ، ٢٩٥ .
وللعلماء في مسألة الطرح توجيه ، قال في شرح التصريح ١٥٥/٢ :
" وقولهم : البدل منه في حكم الطرح إِنَّمَا يعنون به من جهة
المعنى غالباً دون اللفظ ، بدليل جواز : " ضربت زيدا يده " .
إذ لو لم يعتد بزيد أصلاً لَمَا كان للضرب ما يعود عليه " .
وانظر ابن يعيش ٦٦/٣ ، والرضي طي الكافية ٢٩٢/٢ .
أجازه قوم منهم ابن جنى ، وجعل منه قول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً * وبالشام أخرى كيف تلتقيان
قال : " فقوله : كيف يلتقيان جملة في موضع نصب بدلاً من (حاجةً)
وحاجةً هنكأه قال : إلى الله أشكو هاتين الحالتين تَعَدُّرُ التقائهما ... " .

المحتسب ١٦٥/٢ - ١٦٦ ، وانظر التسهيل ١٧٣ ، وشرحه لابن
مالك ٧١٢/٢ - ٧١٣ ، والارتشاف ٦٢٦/٢ - ٦٢٧ ، وتوضيح المقاصد

ومنها : أَنَّ العاملَ في البدلِ غيرُ العاملِ في البدلِ منه (١) ،
والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف . وهذا فيه خلاف . (٢)

[أضرب البدل]

واعلم أَنَّ البدل في كلام العرب طى أربعة أضرب :

بدل الشيء من الشيء وهو هو ، كقولك : جاءني أخوك زيدٌ .

وبدل البعض من الكل ، كقولك : قبضت المال بمحضه .

وبدل الاشتغال ، كقولك : نفعني هذا الله طمعه ، وسلب زيدٌ

شوبه (٣) . ومعنى / الاشتغال : أَنَّ العامل يشتمل طى البدل ١/٦٦
لأنَّه يطلبه من جهة المعنى ، وطى البدل منه لأنَّه قد عمل فسي
لفظه ، فقد اشتمل طى الأول لفظا وطى الثاني معنى . (٤)

- (١) هذا مذهب الأحنف ، وإليه ذهب الفارسي والرماني ، وطيه
الأكثر ، وذهب جماعة منهم الجرد والسيرافي إلى أَنَّ العامل
في البدل هو العامل في البدل منه ، وهو ظاهر كلام سيبويه .
انظر الكتاب ١٥٠/١ ، وأسرار العربية ٣٠٠ ، وابن يعيش ٦٧/٣ ،
وشرح التسهيل لابن مالك ٦٩٦/٢ ، والرض طى الكافية
٢٧٩/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٨٠١ ، والارتشاف ٦١٩/٢ .
- (٢) تقدم ذكره قريبا ص ١٤٢ .
- (٣) المقتضب ٢٧/١ ، والأصول ٤٧/٢ ، والإيضاح ٢٨٣ .
- (٤) في تسميته بدل اشتغال خلاف ، وما ذهب إليه المصنف هنا هو
مذهب جماعة منهم الجرد والسيرافي وابن جني . انظر المقتضب
٢٩٧/٤ ، والبسيط ٣٩١ ، والرض طى الكافية ٣٨٥/٢ ، والارتشاف
٦٢٤/٢ ، والجمع ٢١٤/٥ .

والرابع : بدل الغلط ، وهو أن تريدَ ذكرَشيءٍ فيسبق
اللسانُ إلى غيره ، كقولك : جاءني زيدٌ عمروً ، أردت أن تقول في الأول :
عمرو ، فسبقك اللسان إلى زيد . والوجود في هذا أن تأتي بحرف إضراب ،
فتقول : بل عمرو . وبدل الغلط قليل الوقوع في كلام فصحاء العرب .^(١)
واطمأننته يشترط في بدل البعض من الكل ، وبدل الاشتغال
أن يكون في البدل ضمير يعود على المبدل منه .

ويجوز بدل الأسماء كلها بعضها من بعض ، معرفتها مسن
معرفتها ، ونكرتها من نكرتها ، ومعرفتها من نكرتها ، ونكرتها من معرفتها ،
ومضمرها من مظهرها ، ومظهرها من مضمرها .^(٢)

فبدل المعرفة / من المعرفة : مررت بأخيك زيد ، والنكرة ٦٦/ب
من النكرة : رأيت رجلاً غلامَ امرأة ، والمعرفة من النكرة : * وَإِنَّكَ
لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ * .^(٣)

(١) رد هذا القول ابن السيد في كتابه الحلل في إصلاح الخلل ١٢٩-

١٣١ ، وانظر الرضي على الكافية ٣٨٦/٢ ، والارتشاف ٦٢٥/٢-

٠٦٢٦

(٢) الأصول ٤٦/٢ - ٤٧ ، ولم يذكر المصنف بدل الضمر من الضمر ،

ومثاله : رأيتك إياك . الكتاب ٣٨٦/٢ ، والمقتضب ٢٩٦/٤ ،

واللمع ١٧٥ . والكوفيون يجعلونه توكيداً . انظر مجالس ثعلب

٥٥٧ ، وشرح ابن مالك على التسهيل ٦٦١/٢ ، ٧٠٠ ، والارتشاف

٠٦١٨/٢

(٣) سورة الشورى ، من الآيتين ٥٢ ، ٥٣ .

والنكرة من المعرفة : مرت بزید رجل صالح . ويشترط في بدل
النكرة من المعرفة أن تكون النكرة موصوفة ^(١) ، أو يكون البدل صفة حذف
موصوفها ، كقولك : مرت بزید راكبٍ ؛ لانه في الاصل : رجل راكبٍ .
وبدل الضمر من الظاهر : ضربت زيدا إياه .

وبدل المظهر من الضمر * وَمَا أَنَسَلْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ
أَذْكُرَهُ * ^(٢) ، فَأَنْ أَذْكُرَهُ بدلٌ من الهاء في أنسانيه .

ويجوز البدل من الضمر إلا أن يكون مضمراً متكلماً أو مخاطباً
فلا يجوز أن يبدل منه بدلُ الشيء من الشيء ؛ لانه في غاية البيان .

هذا مذهب سيبويه ، لا يجوز : مرت بي زيدٍ ، فتجعل " زيدا " بدلا
من ياء المتكلم ، ولا : ضربتكُ عمراً ، فتجعل " عمرا " بدلا من
كاف المخاطب . وأجاز ذلك الأَخفش ^(٣) .

١/٦٧

- (١) ينسب هذا الشرط إلى الكوفيين والبغداديين ، وتبعهم السهيليُّ .
نتائج الفكر ٢٩٨ ، والارتشاف ٦٢٠/٢ ، وانظر المقضب ٢٩٦/٤ ،
والأصول ٤٧/٢ ، والرضي طو الكافية ٣٨٧/٢ ، وشرح ألفية
ابن معطي لابن جمعه ٨٠٥ .
- (٢) سورة الكهف ، من الآية ٦٣ .
- (٣) في الكتاب ٧٦/٢ : " ... فإذا قلت : هي المسكين كان الأمرُ ،
" أوبك المسكين مرتٌ ، فلا يحسن فيه البدلُ ، لأنك إذا عنت
المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعنى ، لأنك
لست تحدّث من غائب " . وانظر معاني القرآن للأخفش ٢٦٩ ،
والتهيان في إعراب القرآن ٤٨٣ ، وابن يعيش ٢٠/٣ . ونسب
الجواز أيضا إلى الكوفيين . شرح ألفية ابن معطي ٨٠٦ ، والارتشاف
٦٢٢/٢

وجوز أن يبدل من ضمير المتكلم والمخاطب بدل الاشتغال ،
وبدل البعض من الكل ، كقول الشاعر : (١)

« وما أَلْفَيْتِي جِلْسِ مُضَاعَا »

فحلي بدل من باء المتكلم في " أَلْفَيْتِي " ، وهو بدل اشتغال ،
يريد : وما أَلْفَيْتِ جِلْسِ مُضَاعَا . (٢)

وتقول في ضمير المخاطب : ضَرَبْتُمْ بَعْضَكُمْ ، فبعضكم بدل من
ضمير المخاطب في " ضَرَبْتُمْ " . (٣)

(١) هو عدي بن زيد العبادي ، كما في ديوانه ٣٥ ، ومعاني الفراء
٠٤٢٤ / ٢

قال البغدادي في الخزانة ١٩٤ / ٥ : " والبيت نسبة سميويه
لرجل من عشيم أوجيلة وتبعه ابن السراج في أصوله ، ومزاه
الفراء والزجاج إلى عدي بن زيد العبادي ، وهو الصحيح " .
وانظر الكتاب ١٥٦ / ١ ، والأصول ٠٥١ / ٢ ، صدره :

« نَدَرِنِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا »

(٢) ومثال بدل البعض من ضمير المتكلم قول الشاعر :

أومدني بالسَّجِنِ والأْدَاهِمِ « رجلو فرجلي شحنة المناسم

انظر ابن يعيش ٢٠ / ٣ والرضي على الكافية ٠٣٩٠ / ٢

(٣) ومثال بدل الاشتغال من ضمير المخاطب : أَحْبَبْتُكَ طَمَكِ .

الارتشاف ٠٦٢٤ / ٢

واعلم أنَّه يشترط في البدل أن يكون مساويا للبدل منه ، أو
أخصَّ ، ولا يجوز أن يكون أهمَّ ، لا يجوز : جئتُك وقتَ الظهرِ اليومَ ،
على البدل ، ويجوز : جئتُك اليومَ وقتَ الظهرِ .

ويجوز بدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني ضربا من الأول ،
أو هو هو ، كقولك : **إِنْ تَأْتِ تَمْشِ نَأْتِكُ** ، فـ "تمشِ" / بدل من **تأت** / ب
"تأت" ، ومنه قوله تعالى : **وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا • يُضَاعَفْ
لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** (١) فيضاعف بدل من "يلق" . وكذلك
ما أشبهه .

(١) سورة الفرقان ، من الآيتين ٦٨ ، ٦٩ .

باب العطف

العطف معناه : الرجوع والتكرار ، تقول : عطفت الشيء على الشيء إذا رجعت عليه . وهو على ضربين : عطف ببيان ، وعطف نسق .

باب عطف البيان

وهو كل اسم أجريته على اسم قبله دونه في الشهرة ؛ لئتمنّه به كما تميّنه بالصفة^(١) . إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصِّفَةِ أَنَّهُ يَكُونُ جَامِداً وَالصِّفَةُ تَكُونُ شَتَقَةً .

والفرق بينه وبين البدل أَنَّ الْبَدَلَ يَحُلُّ مَحَلَّ الْبَدَلِ مِنْهُ وَعَطْفُ الْبَيَانِ لَا يَحُلُّ مَحَلَّ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَيَسْتَعِينُ أَنَّهُ لَا يَحُلُّ / مَحَلَّهُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ :

في باب النداء ، وفي باب اسم الفاعل ، وفي باب الصفة المشبهة باسم الفاعل .

تقول في النداء : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ زَيْدًا ، بِالنَّصْبِ وَالتَّنْوِينِ ، وَلَوْ كَانَ بَدَلًا لَبْنَيْتَهُ عَلَى الضَّمِّ ، فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ زَيْدٌ .

(١) المقدمة الجزولية ٧٠ ، وراجع شرح ألفية ابن معطي ٧٦٩ .

وتقول في اسم الفاعل : مرت بالضارب الرجل زيد ، فزيد
عطف بيان ، ولو كان بدلا لم يجز ؛ لأنك لا تقول : بالضارب زيد . (١)
وتقول في الصفة الشبهة : هذا الحسن الأخ زيد ، فزيد
عطف بيان على الأخ ، ولو كان بدلا لم يجز ؛ لأنك لا تقول : الحسن
زيد .

وأياها فإنَّ البدل يكون بالمعرفة والتكرة ، والأشهر وغير الأشهر ،
وعطف البيان لا يكون إلا بالمعرفة الأشهر . والله أعلم .

*

باب عطف النسق

وهو العطف بالحروف ، وحروف العطف تسعة : / الواو ، والفاء ، / ٦٨ ب
وَمَّ ، وأو ، وهل ولكن الخفيفة ، وأم ، ولا ، وحتى .
وزاد بعضهم فيها عاشرا وهو : " إتا " مكسورة مكررة . (٢)

(١) أجازة الفراء والفارسي . انظر الرضي على الكافية ٢ / ٣٦٥ ، والارتشاف
٢ / ٦٠٦ .

(٢) من زادها الزجاجي ، والصيرفي ، وابن جنبي ، والزمخشري ، والجزولي .
انظر الجمل ١٧ ، والتبصرة ١٣١ ، واللمع ١٧٧ ، والفصل ٣٠٤ ،
والمقدمة الجزولية ٧٢ . وذكر بعضهم أنه ظاهر مذهب سيويه ، صرف
الصابي ٨٤ ، وانظر الكتاب ١ / ٢٦٧-٢٦٨ ، ٤٣٥ ، والارتشاف ٢ / ٦٣٠ .
وتنسب الرازي في الجنى ٤٨٧ إلى الرماني أنها عاطفة ، وقد صرح
الرماني في معاني الحروف ١٣١ بأنها ليست عاطفة ، كما نسب

ولمست بحرف عطف عند المحققين ، لأنَّ الأُولى لو كانت العاطفة لكان
قبلها معطوف عليه ، والثانية لو كانت العاطفة لَمَا دخلت عليها واو العطف ،
لأنَّ حرف العطف لا يدخل على حرف العطف ، فالأُولى أن تكون حَسْرَةً
شكًّا ، قَرَبَةً عن العطف. (١)

وجميع هذه الحروف تُشْرِك بين الأُول والآخري الإعراب .
وهي تنقسم إلى : ما يقتضي التشريك (بين) (٢) المعنى ،
وهي أربعة : الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وحتَّى .

وإلى ما لا يقتضيه ، وهي المنة البواقي .

فأما الواو فتقتضي (٣) من غير تعيين زمانه ، فإذا قلت :
جاء زيدٌ وعمرٌ اقتضت اجتماعهما في الجيِّ ، واحتمل أن يكونَ زيدُ الجائِي
أولاً ، واحتمل أن يكونَ عمرٌ الجائِي أولاً ، واحتمل أن يجيئا معاً .

====
ابن يعمش في شرح الفصل ١٠٣/٨ إلى ابن السراج أنَّها ليست
من حروف العطف ، وقد أثبتَّها ابن السراج في أصوله ٥٦/٢
مع حروف العطف . فَلَغَلَّ كلاً منهما ذهب إلى ما تُسبب إليه في
مكان آخر .

(١) انظر الإيضاح ٢٨٩ ، والمقصد ٩٤٤ ، والحلل في إصلاح الخلل
١١٩-١٢٠ ، وأسرار العربية ٣٠٦ ، وهذا مذهب جماعة من النحاة
المتقدمين ، منهم يونس وابن كيسان ، وإليه ذهب ابن
صفور وابن مالك ، انظر المقرب ٢٥١ ، والتسهيل ١٢٤ ، والجنى
٤٨٢ ، والمغني ٨٤ ، واللمع ٢٥٢/٥ ، وراجع الارتشاف ٦٢٩/٢
ففيه مزيدٌ تفصيل .

(٢) كذا في النسخة ، ولعل الصواب : " في " .

(٣) كذا ، بحذف المفعول ، والمعنى : تقتضي التشريك .

وأما قولك : اختصم زيدٌ و عمروٌ / فَإِنَّ الاختصاصَ لا يكون
إِلَّا مَعًا ، وليس ذلك من الواو ، وإِنَّمَا ذلك ^(١) لِأَنَّ هذا الفعل يقتضي
الجمع ، لِأَنَّ الخاصَّة لا تكون إِلَّا بين شخصين ، وذلك لا يكون إِلَّا في
زمان واحد .

وأما " الفاء " فتقتضي التعقيب والترتيب .

و " ثُمَّ " مثلُ " الفاء " في الترتيب ، وتتفرد عنها بالتراهي ، إِلَّا أَنَّ

الترتيب قد يكون في الفعل المخبر به ، كقولك : قام زيدٌ ثم عمروٌ ، وقد
يكون في الإخبار وَإِنْ كان المخبر به المذكور بعد متقدماً على
المخبر به قبل ^(٢) ، كقوله تعالى : * ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى
الَّذِي أَحْسَنَ * ^(٤) فعطف إعطاء موسى - عليه السلام - الكتابَ على إعطائه
النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وإِنَّمَا أراد الترتيب في الإخبار فقط .

و " حَتَّى " كالواو ، إِلَّا أَنَّ ما بعدها لا يكون إِلَّا جزءًا مسا

قبلها ، ويكون المعطوف بها أعظم أو أحقر ، أو أقوى أو أضعف ، كقولك :

مات الناسُ حتَّى الأَنْبياءُ / ، وقدم الحاجُّ حتَّى ^(٣) .

(١) في هامش النسخة ، ويخط مغاير : " من الفعل " ، ولعل موقعها

بعد " وإِنَّمَا ذلك " . والكلام مستقيم بدون هذه الزيادة .

(٢) في النسخة : " قبل " ، وهو خطأ .

(٣) في النسخة : " بعد " . وهو خطأ .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية ١٥٤ .

الشاةُ ، وما أشبه ذلك . (١)

(٢) وأما التي لا تقتضي التشريك في المعنى فستة وهي : لا ، أو ، وإيّا ، وهل ، ولكن ، وأم .

فأشياء لا " فهي لنفي ما ثبت للأول ، ولا يعطف بها إلا بعد الأمر والإيجاب ، تقول : اضرب زيدًا لا عمرًا ، وقام زيدٌ لا عمرو . (٣)

وأما " أو " فمعناها في الإخبار الشك أو الإيهام على المخاطب ، تقول : قام زيدٌ أو عمرو ، فإن لم تعلم من قام منهما فهي (٤) للشك ، وإن علمت فهي (٤) للإيهام .

(١) زاد ابن هشام في المغني (١٧١ شرطًا وهو أن يكون معطوفها ظاهرا لا مضرا ، ونسبه إلى ابن هشام الخضراوي قال : " ولم أقف عليه لغيره " .

هذا والعطف بها مذهب مسيويه وأئمة المصريين . والكوفيون ينكرونه البتة . انظر الكتاب ١/٩٦ ، والإيضاح ٢٥٧ ، ٢٩٣ ، والارتشاف ٢/٦٢١ ، والجنى ٥٠١ ، والمغني ١٧٣ .
وذكر الشيخ ضيفة أن " حتى " العاطفة لم تقع بالقرآن . دراسات لاسلوب القرآن (القسم الأول) ٢/١٣٦ .

(٢) سبق للمؤلف أن ذكر رأى المحققين في أن " إيّا " ليست للعطف ، وإيّا هي حرف شك فقط . انظر ما تقدم ص ١٥٢ .

(٣) منع الزجاجي العطف بها بعد الماضي ، قال : لا شك تنفي بها في المستقبل لا في الماضي . حروف المعاني له ٣١ . وانظر شرح الكافية الشافية ١٢٣٢ ، والمغني ٣١٨ .

(٤) في النسخة : " فهما " .

ومعناها في الطلب التخيير أو الإباحة ، تقول في التخيير :
اشترلي هذا أوجارية ، وفي الإباحة : جالس الفقهاء أو الزهاد .
والفرق بين التخيير والإباحة : أنه يجوز في الإباحة الجمع
ولا يجوز في التخيير .

و "إِنَّمَا" مثل "أَوْ" في جميع معانيها في الخبر والطلب ، إلا
أَنَّ "أَوْ" حرف عطف و "إِنَّمَا" ليست حرف عطف . (١)

و "إِنَّمَا" مبتدأ فيها بالشك أو التخيير و "أَوْ" قد يعرض
/ ذلك فيها بعد الإخبار ، ويلزم في إِنَّمَا التكرار ولا يلزم ذلك في
"أَوْ" .

وأما "بَلْ" فمعناها الإضراب من الأول ، أو الانتقال منه .
ولا يُعطفُ بها بعد الاستفهام ، لا تقول : أقمَ زيدٌ بل عمرو ؟ .
وأما "لَكِنْ" فمعناها الاستدراك ، ولا يُعطفُ بها إلا بعد
النفي . وتكون في الإيجاب حرفاً ابتداءً ، ويكون ما بعدها كلاماً مستقلاً
ويكون ضدَّ ما قبله . تقول في العطف : ما قام زيدٌ لكنَّ عمرو ، (٢) وفي
الإيجاب : قام زيدٌ لكنَّ عمرو لم يقم .

(١) انظر ما تقدم قريباً ص ١٥١-١٥٢ .

(٢) جرى المصنف في تشبُّه هنا على مذهب الفارسيِّ وأكثر النحويين ،
وسبويه بجيزه . وقال قوم : لا تستعمل مع الفرد إلا بالواو .
انظر الكتاب (١/٤٣٥ ، ٤٣٩ ، والإيضاح ٢٩٠ ، وشرح الجمل
لابن صفور (١/٢٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٧١٦ ،
والمغني ٣٨٦ .

ولو قلت : قام زيد لكن عمرو ، لم يجز . وكذلك لو قلت : قام زيد
لكن عمرو خارج ، أيضا ، لأنه يشترط فيها في العطف تقدم
النفي (١) ، وفي غير العطف أن يكون ما بعدها ضدًا لما قبلها . ولا تقع
بعد الاستفهام أيضا .

وأما " أم " فمعناها الاستفهام ، وهي متصلة ومنقطعة ،

فالمتصلة : تكون قبلها همزة الاستفهام ، ويكون الكلام معها

جملة واحدة ، / كقولك : أقام زيد أم عمرو ؟ ومعناه : أيهما
قام ؟ ويكون الجواب : زيد ، أو عمرو . (٢)

والمنقطعة معناها " بل " مع الهمزة (٣) ، وجوابها : " نعم " (٤)

وتكون بعد الإيجاب ، وبعد الاستفهام .

-
- (١) هذا مذهب البصريين ، وذكر الشيخ ضيفة أنها لم تقع فسي القرآن الكريم ، وأجاز الكوفيون العطف بها بعد الإيجاب . انظر الإنصاف ٤٨٤ (٦٨٢) ، والرضي على الكافية ٤٢٠/٤ ، والمغني ٣٨٥ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم (القسم الأول) ٥٨٣/٢ - ٥٨٤ .
- (٢) تقديم الاسم في هذا ونحوه أحسن من تقديم الفعل . انظر الكتاب ١٦٩/٣ - ١٧٠ ، والمقتضب ٢٩٣/٣ ، والأصول ٢١٣/٢ ، ودلائل الإعجاز ١١١ ، والألماني الشجرية ٣٣٣ .
- (٣) نقل ابن الشجري في أماليه ٣٣٥/٢ أنها عند الكوفيين بمعنى " بل " مجردة عن الاستفهام . وانظر المغني ٥٦٦ .
- (٤) كذا في النسخة . ولعل الصواب : " وجوابها : نعم ، أو : لا " لأنه استفهام مستأنف . انظر المقدمة الجزولية ٧٢ ، والمقرب ٢٥٣ ، والرضي على الكافية ٤٠٦/٤ .

فثالبها في الإيجاب : إِيَّهَا لِإِيْلٍ، أم شاء؟ أي : بل أهي شاء؟ (١) وثالبها في الاستنهام : أَعْنَدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو؟

فإن كان الاستنهام بـ "هل" لم تكن إلا شقطة لا غير، نحو : هل قام زيد أم قام عمرو؟

واعلم أن هذه الحروف مع اختلاف معانيها تعطف ما بعدها على ما قبلها ، تعطف الأسماء على الأسماء ، والأفعال على الأفعال ، والجمل على الجمل .

ويشترط في الأسماء ألا يعطف الاسم على الضم المرفوع

المتعل بالفعل أو ما يعمل عمل الفعل حتى يؤكّد ، لا تقول : قَتُّ زَيْدٌ حتى تقول : قَتُّ أَمَّا زَيْدٌ ، إِلَّا فِي الشَّعْرِ (٢) ، أَوْ إِن طَالَ الْكَلَامَ

بفواصل ، كقولك : قَتُّ الْيَوْمِ زَيْدٌ . وفي التنزيل ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا

ءِآبَاءَؤُنَا ﴾ (٣) ، فصل بين المعطوف / والمعطوف عليه بلا ، ١/٧١

(١) الكتاب ١٧٢/٣ ، ومعاني الألفاظ ٣١ ، ١٥١ ، والأصول ٢١٣/٢ .

وهذا التقدير ذكره الفارسي في الإيضاح ٢٩١ - ٢٩٢ ، وابن جنّي

في المحتسب ٩٩/١ ، والصيرفي في التبصرة ١٣٥ ، وابن الشجري

في أماليه ٣٣٥/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٩٧/٨ .

(٢) مثله قول ابن أبي ربيعة :

قَتُّ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِعِجَاجِ الْمَلَاتِعَسْفَنِ رَمَلَا

الكتاب ٣٧٩/٢ ، واللمع ١٨٤ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، والوجه : أقبلت

هي وزهراً . وما ذهب إليه المصنف هو مذهب البصريين ، وأجاز ذلك

الكوفيون في سعة الكلام . انظر الإنصاف ٤٧٤ (م ٦٦) ، والرضي

على الكافية ٣٣٤/٢ ، والارتشاف ٦٥٨/٢ .

(٣) سورة الأنعام ، من الآية ١٤٨ .

ولا يشترط أن يكون الفصل قبل حرف العطف .

ويشترط في العطف على الضمير المجرور إعادة الجار ، لا يقال :
مرت به وزيد ، ولكن : ويزيد . (١)

ويشترط في عطف الفعل على الفعل أن يتفقا في الزمان ،

كقولك : قام زيد وخرج ، ولا يجوز : ويخرج ، لاختلاف الزمان .

• • •

(١) انظر الكتاب ٣٨١/٢ ، والجمل ١٨ ، واللح ١٨٥ .
وأجازه الكوفيون ويونس والأخفش من غير إعادة الجار ، وشرط
الجرمي والزيادي تأكيداً بهرفوع منفصل . انظر الإنصاف
٤٦٣ (٦٥٢) ، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٦ ، والارتشاف
٦٥٨/٢ .

فقال النكرة : يا رجلاً ، إذا لم تُردِّ واحداً بعينه .

وقال المضاف : يا عبدالله ، وبها فلام رجلٍ .

وأما الشبه للمضاف ، ويسمى النادى الطول ، والنادى السطول ،
ووجه شَبَّهه بالمضاف أنَّه يكون ما بعده من تمامه ، كما أنَّ المضاف إليه
من تمام المضاف . وتمامه يكون بعموله ، سواء كان مرفوعاً ، أو منصوباً ،
أو مجروراً ، وبصفتة ، وبالمعطوف عليه .

قال تمامه بالمرفوع : يا قائماً أبوه . وبالنصوب : يا ضارباً
نيداً . وبالمجرور : يا خيراً من زيدٍ . وبالصفة : يا رجلاً كريماً . والمعطوف :
يا ثلاثةً وثلاثين ، إذا أردت واحداً بعينه ، فإن أردت قوماً عدتهم
هذا العدد قلت : يا ثلاثةً / والثلاثون . (١)

أ/٧٢

[نداء ما فيه الألف واللام]

ويجوز دخول حرف النداء على كلِّ اسمٍ إلا أنَّ يكون فيه الألف

واللام ، فإنَّه لا يخلو من أنَّ يكون اسمَ الله سبحانه ، أو غيره .

فإنَّ كان اسمَ الله جاز دخول حرف النداء عليه وقطع الألف ،

فتقول : يا اللهُ ، هذه اللغة المشهورة . ويجوز دخولها دون قطع

الألف مع المدِّ ، ومع حذف الألف لالتقاء الساكنين . (٢)

(١) انظر المقتضب ٢٢٥/٤ ، والأصول ٣٤٤ / ١ - ٣٤٥ ، والإيضاح

٢٣٤ ، وابن عمير ١ / ١٢٨ .

(٢) انظر الكتاب ١٦٥ / ٢ ، والأصول ٣٣١ / ١ ، والجمل ١٥١ ،

واللسان (أله) .

ويجوز حذف " يا " ومحوض منها هم شدة ، فيقال : **اللَّهُمَّ** .
ولا يجمع بين " يا " والهم الشدة ، فيقال : **يا اللَّهُمَّ** ، **وَاللَّهُ فِي الشَّعْرِ** ،
فِيَّ جَمْعٌ بَيْنَ هَوَاضٍ وَمَعْوَفِي . (١)

فإن كان الاسم الذي فيه الألف واللام غير اسم الله ، فإن كان
طاماً ، نحو : الحارث والعباس كان نداً ، بإدخال " يا " عليه وحذف
الألف واللام لا غير ، فتقول : يا حارثُ ، **ويا عباسُ** .

وإن كان غير طام ، فإن كانت غير لازمة جاز حذفها وإدخال
/ " يا " ، فتقول في الفقيه ، والكاتب : يا فقيهُ ، **ويا كاتبُ** .

ب/٧٢

وجاز أن تتبعها وتأتي بـ " يا " وأي بعدها هاء التشبيه أو
اسم الإشارة ، أو تأتي بها معاً ، فتقول : يا أيُّها الفقيهُ ، **ويا أيُّها**
الكاتبُ ، أو : يا هذا الفقيهُ ، **ويا هذا الكاتبُ** ، أو يا أيُّهذا الفقيهُ ،
ويا أيُّهذا الكاتبُ . (٢)

(١) مثاله قول الشاعر :
إني إذا ما حدثتُ النَّسَا
دعوتُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّ

المقتضب ٢٤٢/٤ ، واللمع ١٩٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٧ .
وهذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن هذه الهم
الشدة ليست هوضاً من " يا " ، وإنما الأصل « يا الله أُنسَا
بخير » . انظر الأصول ١/٣٣٨ ، والتهمة ٣٤٦ ، والألماسي

الشجرية ١٠٣/٢ ، والإنصاف ٣٤١ (٤٧ م) ، والتبيين ٤٤٩ .

(٢) أجاز الكوفيون نداً ما فيه " أل " ، نحو : يا الرجلُ ، **ويا الغلامُ** .

الإنصاف ٣٣٥ (٤٦ م) ، والتبيين ٤٤٤ .

وإن كانت لازمة ، كالذى والتي لم يجز فيها الحذف ، بل لا يجوز فيها إلا هذه الأوجه الثلاثة : يا أيها الذى ، يا هذا الذى ، ويا أيها الذى . وقد جاء في الشعر يا التي ^(١) ، وهو من ضرورته .

[تابع المنادى]

فإن وصفت العلمَ أو أكدت أو عطفت عليه اسماً عطفاً بياناً ، أو عطفاً نسق وفيه الألف واللام : جاز فيها ثلاثتها : الرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع ، فتقول : يا زيدا الظريفُ ، والظريفُ ، ويا تميمُ أجمعون ، وأجمعين ، ويا زيدا زيدا ، وزيدا ^(٢) ، ويا زيدا والحارثُ ، والحارثُ .

(١) في الهامش عند قوله : " يا التي " ، ويخط مغاير : " وهو قوله :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوَصْلِ فَنِي "

وهذا البيت لم تنسبه المصادر التي وقت عليها . الكتاب ١٩٢/٢ ، والمقتضب ٢٤١/٤ ، والأصول ٤٦٣/٣ ، والإنصاف ٣٣٦ ، وابن عمير ٨/٢ ، والرضي على الكافية ٣٨٣/١ ، والخزانة ٢٩٣/٢ . والشاهد فيه نداء ما فيه أل " يا التي " ومنهم من يرى أنه على الحذف ، كأنه قال : يا أيها التي . . . انظر شرح السيرافي على الكتاب ٤٥/٣ .

(٢) بعضهم من كلام ابن السراج في أصوله ٤٣٤/١ أنه يجعل هذا المثال لعطف البيان . وانظر الإيضاح ٢٣١ . وقد جرى المؤلف على ذلك . وجعله الرضي توكيدا لفظيا ، ومثل لعطف البيان بقوله : يا عالمُ زيدا ، وزيدا . الرضي على الكافية ٣٦٣/١ ، ولعله الأول لأن عطف البيان لا يكون إلا بالأشهر . انظر ما تقدم ص ١٥١ .

وإن عطف ما ليس فيه ألف ولام، أو أبدلت : فحكُّهما - أعني
المعطوف / والبدل - حكُّهما لو دخل عليهما حرف النداء ، ١/٢٣
تقول : يا زيدُ أخانا ، و : يا زيدُ وعمرو .

وأما إذا كانت التوابع مضافة إضافة محضة كانت منصوبة لا غير ،
كقولك : يا زيدُ صاحبَ عمرو ، ويا نعمَ كلِّهم ، ويا زيدُ وصاحبَ عمرو ،
ويا زيدُ أخانا .

وأما المضاف والمشبَّه له فحكم توابعهما النصب لا غير ، فإنَّ
لفظها وموضعها واحد .

[حذف حرف النداء]

ويجوز حذف حرف النداء من النداء ، إلَّا من النكرات ، سواء
تعرَّفت^(١) في النداء أولم تعرَّف ، ومن المهمات ، فلا يجوز : رجلٌ ،
ولا رجلاً ، ولا هذا ، وأنت تريد : يا رجلُ ، ويا رجلاً ، ويا هذا .
إلَّا أن يرد منه شيءٌ شاذٌّ^(٢) فيسمع ولا يقاس عليه ،

(١) كذا في النسخة . ولعل الأولى : * بالنداء * .
(٢) كذا في النسخة ، بالنصب ، وهو حال من شيءٍ ، وشيءٌ نكرة ، والأولى
أن يكون بالرفع نعتاً . وقد أجاز بعضهم مجيء الحال من النكرة .
انظر ما تقدم ص ٩٣ .

قالوا : اَفْتَدِ مَخْنُوقٌ (١) ، يريدون : يا مَخْنُوقُ ، و : اَطْرِقُ كَرًا (٢) ،
يريدون : يا كروان ، فجمعوا فيه بين شذوذين ، ترخيم النكرة ،
وحذف حرف النداء منه .

[النداء المضاف إلى يا المتكلم]

وأما النداء المضاف / إلى يا المتكلم : فَإِنَّ فِيهِ خَمْسَ ٧٣/ب لغات : تقول في غلام إذا أضفته إلى نفسك وناديته : يا غلامي ،
بفتح اليا ، و : يا غلامي ، بإسكانها ، و : يا غلام ، بحذف اليا (٣) ،
و : يا غلامًا ، بقلب اليا ألفًا ، و : يا غلامُ ، بضم الميم كالنكرة المقصودة .

(١) هذا مثل من أشال العرب ، يضرب لكل شقوق عليه بظفر . جمع
الأشال ٤٥١/٢ ، والمستقصى ٥٦٥/١ ، وانظر الكتاب ٢٣١/٢ ،
والمقتضب ٢٦١/٤ ، والمحتسب ٧٠/٢ ، وابن عمير ١٦/٢ ،
والرضي على الكافية ٤٢٧/١ .

(٢) مثل بقيقته : إِنَّ النعمانَ في القرى . يضرب للذي ليس عنده غناء ،
ويتكلم ، فيقال له : اسكت ، وتوقَّ انتشارًا ما تفظ به كراهية
ما يعقبه . جمع الأشال ٢٨٥/٢ ، وجبهة الأشال ١٩٤/١ ،
واللسان (طرق ، كرا) . والكروان طائر . والمعنى أَنَّ النعمان
الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى . الرضى على
الكافية ٤٢٧/١ . وانظر الكتاب ٢٣١/٢ ، ٦١٧/٣ ، والمقتضب
٢٦١/٤ ، والأصول ٣٠/٣ ، والمحتسب ٧٠/٢ ، وابن عمير
١٦/٢ ، ٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٦٠ .

(٣) هذه اللغة أجودها . والمقتضب ٢٤٥/٤ ، والجمل ١٥٩ . وانظر
الكتاب ٢٠٩/٢ . وهناك لغة سارسة وهي حذف الألف وإبقاء
الفتحة دليلاً عليها ، فيقال : يا غلام . شرح الكافية الشافية ١٣٢٣
وذكر الرضى أنها شاذة . الرضى على الكافية ٣٩٠/١ .

باب الاستغاثة

الاستغاثة : أَنْ تُدْخَلَ طَى النّادى لَامَ الجر ، فيدل ذلك
أَنْك تدعوه لدفع أو نفع بعينك عليه .

وَفُتِحَت اللّامُ ، لِأَنَّهَا تُفْتَحُ مَعَ الضمر ، والنّادى مَنْزِلَ مَنْزِلَةِ
الضمر ، فَفُتِحَتْ مَعَهُ . وَأَيْضاً فَرَقْنَا بَيْنَ السُّتَغَاتِ بِهِ وَالسُّتَغَاتِ لَهُ ،
فِي قَوْلِكَ : يَا لَزَيْدٍ لِمَعْرٍ ، تَفْتَحُ الْأُولَى وَتَكْمُرُ الثَّانِيَةَ لِلْفَسْرِقِ .
وَقَدْ تَدْخُلُ اللّامُ أَيْضاً لِلتَّعْجِبِ ، كَقَوْلِكَ : يَا لِلْعَجَبِ .

فَإِنْ مَطَفَتْ طَى السُّتَغَاتِ أَسْمَاءً أُخْرَ سْتَفَاثًا بِهِ : كَسَرَتْ لَامَهُ
لَا ضَمْرَ ، تَقُولُ : يَا لَزَيْدٍ وَلِمَعْرٍ . (١)

(١) الكتاب ٢٢٠/٢ ، وانظر المقتضب ٢٥٥/٤ ، والأصول ٣٥٣/١ .

/ باب الندبة

١/٢٤

الندوب منادى لا لِجِبِّبَ ، ولكن لِتُجَجَع طيه .
وحكه كحكم المناديات ، إِلَّا أَنَّهُ لا يندب إِلَّا بِأَشْهُرِ أَسْمَائِهِ ،
ولا يندب نكرة ، ولا بهم ، ولا صفة . (١)

ويختص من الحروف : " يا " ، " و " ، " وا " . ويختص بلحاق
الألف في آخره ، ويجوز أَلَّا تُلْحَق ، وإذا وقت ألحقت الياء ، فتقول :
يا زيدا ، و : وانزاد ، فَإِنْ وصلت حذفها . (٢)

وإن كان مضافاً أو موصولاً ألحقت الألف آخر المضاف إليه وآخر
الصلة ، فتقول : واعدت الطلبة ، وامن حفر بئر زمزما .

فإن خفت التماس مذكر بموئنت ، أو ثنية بجمع في الضمير
ظلت الألف إلى جنس حركة الضمير ، فتقول في غلام المخاطبة : واغلاميكه ،
لغلاً يلتبس بالمذكر ، وفي غلام الغائبين : واغلامهموه ، لغلاً يلتبس
بالائنين . وفي غلام / جماعة المخاطبين : يا غلامكوه ، لغلاً

ب/٢٤

- (١) انظر الكتاب ٢٢٧/٢ ، والمقتضب ٢٦٨/٤ ، وأجاز يونس والكوفيون
إلحاق ألف الندبة الصفة ، نحو : وانهد الظرفاء ، وهو ظاهر
كلام ابن جنى . الكتاب ٢٢٦/٢ ، وسر الصناعة ٥٢٤ - ٥٢٥ ،
والإنصاف ٣٦٤ (٥٢ م) . وابن يعيش ١٤/٢ .
(٢) انظر الكتاب ٢٢٠/٢ ، وابن يعيش ١٣/٢ - ١٤ .

يلتمس بالاثنتين . وفي غلام الغائب : واغلامُهُو ، لقلَّ يلتمس بغلام
الغافية . (١)

وكل ما آخره ألف ، نحو : شَنَّ ومعلَنٌ تحذف لأجل ألف
الندبة ، ولا تطب .

وإذا ندمت المضاف إلى يا المتكلم قلت : يا غلامِيا ، فيمن
فتح اليا . وكذلك فيمن سكتها عند سبويه ، وفيمن قلبها ألفا عنده .
والحرد يجهز فيهما : يا غلاما ، بحذفها وحذف التي انظمت عنها . (٢)
ويا غلاما ، فيمن حذف اليا وأبقى الكسرة ، وكذلك فيمن قال :
يا غلامُ ، بالضم .

(١) انظر الكتاب ٢/٢٢٤ ، والمقتضب ٤/٢٧٤ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، والمقتضب ٤/٢٧٠ .

والرضي عن الكافية ١/٤١٦ .

باب الترخيم

الترخيم : حذف حرف أو حرفين من آخر الاسم في النداء ،
وله ستة شروط إذا لم يكن فيه تاء التأنيت ، وهي :
أَنْ يكون طما ، وغير مضاف ، ولا شبهها له ، ولا مندوبا ، ولا
ستغاثا به ، وتزيد عدة حروفه عن ثلاثة أحرف .

١/٢٥ فلا / يجوز ترخيم النكرة ، نحو : ضارب وخارج ، إلا ما
جاء منه شاذا ، كقولهم : " يا صاح " في صاحب . (١)

ولا ترخيمُ المضافِ ، نحو : يا غلامَ زيدٍ ، ولا المشبوهة ،
نحو : يا ضاربًا رجلا .

ولا مندوبًا (٢) ، نحو : واجمعفراه ، ولا ستغاثا (٢) به ، نحو :
يا لخالد ، ولا ما كان على ثلاثة أحرف فأقل ، نحو : زيد ، وعمرو .

(١) الكتاب ٢/٢٥٦ ، والأصول ١/٢٦٥ ، والألماني الشجرية ٢/٨٨ .

وفي اللسان (صحب) : "وقولهم في النداء" : يا صاح ، معناه :
يا صاحبي ، ولا يجوز ترخيم المضاف إلا في هذا وحده ، سمع من
العرب مرخما . ونسب الشيخ عضيمة في حواشي المقترض
٢٤٣/٤ ، إلى ابن مالك أنه مرخم "صاحبي" أيضا ، معتمدا
على طبعة سابقة من شرح الكافية ، والشيث في الطبعة
الجديدة أنه مرخم "صاحب" وهو الصواب إن شاء الله . وانظر
شرح الكافية الشافية ١٣٥٩ - ١٣٦٠ .

(٢) كذا في النسخة ، بالنصب وهو على تقدير فَعَل ، أي : ولا ترخم
مندوبا ، ولا ستغاثا به .

فإن كان فيه تاء التأنيث : لم تشتط فيه العلمية ، ولا الزيادة
على ثلاثة أحرف . تقول في شبة : يَأْتِبُ .

والترخيم من خواص النداء ، إلا في ضرورة الشعر فإنه يجوز ترخيم
غير المنادي . (١)

وفي الترخيم وجهان ، أحدهما : أن تحذف آخر الاسم ، وتترك
ما قبل المحذوف على ما كان عليه ، فتقول في حارت : يا حارِ ، فتحذف
الثاء وتترك الراء مكسورة .

والثاني : أن تحذف الآخر ، وتجعل ما بقي بمنزلة اسم لسم
يحذف منه شيء ، فتعامله تلك المعاملة ، فتقول : يا حارِ ، بضم
الراء ، كما تقول : يا زيدُ ، وهذا معنى قول النحويين : كيف ترخم كذا
على لغة من يقول : يا حارِ ، و : يا حارِ ؟ .

[ما يحذف من الاسم للترخيم]

وأما ما يحذف من الاسم ، فإن الاسم إذا كان في آخره فادتان
زيدتا معا ، كالألف والنون في ضمان ، وألفي التأنيث في أسماء ، وألف
الثنائية ونونها في زيدان ، وواو الجمع ونونه في مسلمون ، حذفتهما معا ،

(١) مثاله قول المغيرة بن حنيفة التميمي :

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِذْ اِشْتَقَّ لِرَوْيَتِهِ أَوَّامِدْحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا
بِرَيْدِ : حَارِثَةَ . الكتاب ٢ / ٢٧٢ ، والأصول ٣ / ٤٥٨ ، وأسرار
العربية ٢٤١ .

تقول في عثمان : يا عُثْمَ ، وفي أسماءَ : يا أَسْمَ ، وفي زيدان : يا زَيْدَ ،
وفي سلعون : يا سَلْمُ .

وكذلك إذا كان في آخره حرف أصلي أو طلق قبله حرف
زائد حذفت الزائد مع ما بعده من الأصلي أو الطلق إذا بقي بعد
الحذف على ثلاثة أحرف فصاعدا ، تقول في منصور : يا مَنْصُرُ ، فتحذف
الواو الزائد والراء الأصلية ، وفي عَمَّار : يا عَمَّ ، وفي عنتريس (٢) :
يا صَنْتِرِي .

وما كان في آخره تاء التانيث حذفتها فقط .

وكذلك ما / كان آخره حرفا أصليا أو زائدا وليس قبله
حرف زائد للمعدِّ ، أو قبله وهو على أربعة أحرف ، فلمت تحذف منه
إلا حرفا واحدا ، تقول في جعفر : يا جَعْفُ ، وفي شوب : يا شو ،
على لغة من يقول : يا حَارِ ، وما نَسِ ، على لغة من يقول : يا حَارِ (٣)
وإن كان الاسم مركبا حذفت الثاني من الاسمين ، تقول فسي
حَضْرَمُوت : يا حَضْرَ ، وفي خمسة عشر : يا خَمْسَةَ .

(١) مثال الطلق : "بهلول" ، فهو طلق بعصفور ، فيقال في ترخيته :

يا بُهْلُ ، بحذف الواو الزائدة واللام الزيدة للإلحاق .

(٢) العنتريس : الداهية والشجاع ، والعنتريس : الناقة الصلبة

الوثيقة الشديدة الكبيرة اللحم الجوار الجريئة ، وقد يوصف به

الفرس . اللسان (عرس) .

(٣) الإيضاح ٢٣٨ .

وفي الأصول ٣٦٥/١ : "أنَّ الفراءَ لا يجيز : يا شو ، في شوب ،
لأنه ليس له نظير في الأسماء .

وانظر التسهيل ١٨٩ ، وشرحه لابن مالك ٨٣٨/٢ ، ٨٤١ .

باب النفي بلا

اطمأنَّ * لا * تدخل على المفرد ، وعلى الجملة .

فإذا دخلت على المفرد لم تعمل شيئاً ، كقولك : جئت بلا زاد .
وإذا دخلت على الجملة ، فإن كانت فعلية لم تعمل شيئاً أيضاً ،
ويكون الفعل الواقع بعدها ضارفاً ، نحو : لا يقوم زيد ، وإن كان
ماضياً فلا بد من تكرارها ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ (١) ،
وقد ورد بعدها من غير تكرار ، وهو قليل .

وإن كانت اسمية / فإن كان مبتدؤها معرفة فلا يصل ٢٦/ب
لـ * لا * فيه ، ويجب التكرار فيها عند الاكثار (٢) ، كقولك : لا زيد
في الدار ولا عمرو .

وأما قولهم : لا نؤلك أنْ فعل (٣) ، فإنما جاء بعدها المعرفة ،
من غير تكرار ، حملا على المعنى : لا نَنْ معناه : لا ينهي لك أنْ فعل .

-
- (١) سورة القيامة ، آية ٣١ .
(٢) أجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار . الرضى على الكافية ١٦١/٢ ،
والارتشاف ١٧٢/٢ ، وانظر المقتضب ٣٥٩/٤ .
(٣) في الصحاح * نؤلك أنْ فعل كذا ، أى حقك ، وينهي لك .
وانظر الكتاب ٣٠٢/٢ ، ٢٢٢/٤ ، والإيضاح ٢٤٨ ، والامالي
الشجرية ٢٢٥/٢ ، وابن عمير ١١١-١١٢ ، واللحمان (نول) .

وإن كان المتداً من الجطة نكرة ، وأريد صومها - وهذا هو مقصود الباب - فنقول : النكرة العامة الواقعة بعد لا ، إذا لم تتكرر ، ولم يفصل بينهما وبين لا فاصلاً ، ولم تكن مضافةً ، ولا شبيهةً للمضافة وجب بناؤها مع لا ، كقولك : لا رجل في الدار ، ولا غلام لك .^(١)

فإن تكررت جاز البناء ، والإعراب ، والرفع ^(٢) ، تقول : لا رجل في الدار ولا امرأة .

وإن فصل بين لا والنكرة فاصلاً وجب الرفع ، ولزم التكرار ، كقولك : لا فيها رجل ولا امرأة .

وإن كانت مضافة أو / شبيهة لها ، ولم يفصل بينهما وجب ١/٧٧
النصب ، وصلت صل إن ، تقول في المضاف : لا غلام رجل في الدار ، وفي المشبهة للمضاف : لا غارماً زيدا في الدار . وإن تكررت جاز الرفع أيضاً ، كقولك : لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة . وإن فصل بينهما ^(٣) وجب الرفع ، ولزم التكرار ، كقولك : لا في الدار غلام رجل ولا غلام امرأة .

- (١) مذهب الكوفيين أنه صعب منصوب بلا . الإنصاف ٣٦٦ (م ٥٣) ،
والتهيين ٣٦٢ . وإليه ذهب الزجاج ، والسيرافي . ابن يعيش
١٠٦/١ ، والرض على الكافية ١٥٥/٢ ، والجنى ٣٠٠ . ونسبه
السيوطي في الجمع ١٩٩/٢ أيضاً إلى الجرمي ، والرماني .
(٢) مراد المؤلف هنا أن المعطوف فيه ثلاثة أوجه ، ويعني بالإعراب
حالة النصب . وقد مثل للنصب والرفع . وفي المسألة خمس صور ،
انظرها في التبصرة ٣٨٢ - ٣٨٨ ، وأوضح المسالك ١٤/٢ - ٢٠ .
(٣) في النسخة : " بينهما " .

وإن دخلت همزة الاستفهام على «لا» العنيفة معها الاسم، إما
لمجرد الاستفهام، وإما للعرض، وإما للتضييق بقى الاسم جنباً كما كان
قبل دخولها، تقول: أَلَسَّالَ لَكَ؟ أَلَا رَجُلًا فِي الدَّارِ؟ (١)
واعلم أنَّ لا والمنصوبَ بها في موضع رفع بالابتداء عند سيويه،
وما بعده خبره.

وقد يحذف الخبر مع «لا» كثيراً، ومنه: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
يريد: لا إِلَهَ لَنَا، أو لا إِلَهَ فِي الوجود. (٢) و«إِلَّا اللَّهُ» يدل من
موضع «لا إِلَهَ» . ولا يجوز / أَنْ يَكُونَ إِلَّا اللَّهُ الْخَيْرَ بِأَنَّ نَسَبَهُ
ب/٧٧ ثبت وخبر لا لا يكون إلا منفيًا. وكذلك لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فقوله:
إِلَّا بِاللَّهِ لَيْسَ خَبْرًا، لِمَا ذَكَرْنَا، بل الخبر محذوف، أي: لا حَوْلَ لَنَا.
وإذا وصفت منصوب لا، فإن كان جنباً معها جاز في الصفة
ثلاثة أوجه:

البناء: فتقول: لا رَجُلًا ظَرِيفًا، فتجعل الصفة والموصوف
كاسم واحد كخسفة فخر، وتنصبها بلا.

-
- (١) انظر الأصول ٣٩٦/١، والتبصرة ٣٩٢.
(٢) الكتب ٢٧٥/٢ - ٢٧٦، ٢٩٣. وانظر المقتضب ٣٦٩/٤،
والأصول ٣٨٥/١، والإيضاح ٢٤٠، والتبصرة ٣٨٦.
(٣) الإيضاح ٢٣٩.

والثاني : الإعراب والنصب مع التنوين ، وتكون صفةً على اللفظ ،
فتقول : لا رجلَ ظريفًا في الدار .

والثالث : الإعراب والرفع مع التنوين ، وتكون صفةً على الموضع ،
تقول : لا رجلَ ظريفًا في الدار .

فإن أتيت بصفةٍ أخرى بعد هذه الصفة لم يجز فيها إلا الإعرابُ
والتنوين لا غير ، فتقول : لا رجلَ ظريفًا مائلًا ، أو مائلًا لا غير . ولا

يجوز فيها البناء ؛ لأنَّ / ثلاثة أسماء لا تُجعل كالشيء الواحد . (٣)

ولا يجوز في العطف إلا التنوين والنصب على اللفظ ، (١) أو الرفع

على الموضع ، ولا يجوز البناء ، تقول : لا رجلَ في الدار وامرأةً ، بالنصب
والتنوين بالعطف على اللفظ ، وامرأةً (١) بالرفع والتنوين ، على الموضع . والبدل
لا يكون إلا على الموضع لا غير . (٢) (٤)

وإن كان المنصوب بلا مضاف ، أو شبهًا للمضاف لم يجز في
الوصف إلا النصب والتنوين لا غير ، تقول : لا فلانَ رجلًا مائلًا في الدار ،
ولا ضاربا زيدا كريمةً عندنا ، وما أشبه ذلك .

وقد ورد إقحام اللام في هذا الباب من غير فصل ، ومع الفصل ،
وهو قليل . والفصل يكون بالظرف والمجرور لا غير ، قالوا مع ضمير

(١) أي : بالعطف على محل اسم لا . وعلى ذلك جرى المتأخرون في عباراتهم .

(٢) أي : بالعطف على محل لا مع اسمها .

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٨٩ ، والمقتضب ٤/٣٦٢ ، والتبصرة ٣٨٧ .

(٤) في الصبان على الأشموني ٢/١٤ : " حكم البدل الصالح لعمل لا حكم

النعيت المفصول ، نحو : لا أحد رجلاً وامرأةً فيها ، ولا أحد رجل
وامرأةً فيها . فإن لم يصلح له تميم الرفع ، نحو : لا أحد زيد وعمر فيها ؛
الصواب : يجوز النصب والرفع ، أي : مائلًا ، ومائلًا . الصبان على الأشموني

الفصل : لا أبا لك ^(١) ، ومع الفصل : لا يَدَيَّ بها لك ^(٢) ، فاللام مقحمة ؛ لأنَّ حذف التنوين والنون يقتضي الإضافة ، لكنَّ دخلت ^(٣) / ب/٧٨
اللام مقحمةً بين المضاف والمضاف إليه .

والنكرة الشناة إذا وقعت بعد لا على الشرائط المذكورة بنيت معها كالفرد ، وثبتت النون ، وكانت علامة البناء الياء ^(٤) ، فتقول : لا رجلين في الدار ، فالياء هاهنا في رجلين بمنزلة الفتحة في لرجل ، فأجروا الياء كالفتحة في البناء ، كما أجروها كالفتحة في الإعراب . فأجروا الياء في رأيت الرجلين مجرى الفتحة في قولك : رأيت رجلاً . هذا مذهب سيبويه . ^(٥)

وكل منصوب بـ " لا " يعمل فيما بعده يكون منصوباً متوناً ، ويكون من المشبه للمضاف ، كقولك : لا أمراً اليوم لك ،

-
- (١) فقد سيبويه لهذه المسألة باباً في كتابه ٢٧٦/٢ .
(٢) في النسخة : " لا يَدَيَّ لك بها " .
وقد استقبح سيبويه حذف النون هنا ، وأجازه يونس .
انظر الكتاب ٢٧٩/٢ - ٢٨١ ، والأصول ٤٠٢/١ - ٤٠٣ ،
وابن يعين ١٠٧/٢ - ١٠٨ ، والرض على الكافية ١٨٢/٢ .
(٣) كذا في النسخة ، والصواب : لأنَّ إثبات الالف في " أبا " ، وحذف النون في " يدي " .
(٤) في النسخة : " وكانت علامة البناء الياء " . وآثرت أن تكون الياء هي الخبر ؛ لأنَّها هي الحكم .
(٥) الكتاب ٢٨٣/٢ . وانظر ابن يعين ١٠٦/٢ .

إِذَا أَصَلْتَ أَمْرًا فِي الْيَوْمِ (١)

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَشْرِبْ عَلَيْكُمُ النَّوْمَ ﴾ (٢) ، وَ ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (٣) وَ ﴿ لَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (٤) فَالْمَجْرُورَاتُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَلَيْسَتْ مَعْمُولَةٌ لِلْمَنْصُوبِ بَلَا ، وَإِلَّا كَانَتْ مَنُونَةٌ لِأَخْرَ .

- (١) هُنَا الْحَقُّ الْمَصْنُفُ الْمَصْدَرُ بِالْوَصْفِ الْعَامِلِ فِيهَا بَعْدَهُ ، فَيَكُونُ شَبِيهَا بِالْمُضَافِ وَالشَّبِيهِ بِالْمُضَافِ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ ، سِوَاهُ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا أَوْ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ ، وَيَحْتَلُونَ لِذَلِكَ بِنَحْوِ : لَا قَبِيحًا فَعَلَهُ مَحْمُودٌ ، وَلَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرٌ ، وَلَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ مَنَدَنَا ، وَلَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ حَاضِرِينَ . انظُرْ أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ ١٤/٢ (مَعَ تَعْلِيقِ عَبْدِ الْحَمِيدِ) .
- (٢) سُورَةُ يُوسُفَ ، مِنْ الْآيَةِ ٩٢ .
- (٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، مِنْ الْآيَةِ الثَّانِيَةِ .
- (٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، مِنْ الْآيَةِ ١٩٧ .

أ/٢٩

/ باب النكرة والمعرفسة

النكرة كل اسم شائع في جنسه ، لم يُخصَّ به واحدٌ من الجنس دون آخر ، نحو : رجل ، و غلام ، وما أشبه ذلك .

ومعرف تنكره بدخول الألف واللام عليه إن كان ضميراً مضافاً ، تقول في رجل و غلام : الرجل ، والغلام .

و بدخولهما على المضاف إليه إن كان مضافاً ، تقول هي غلام رجل : غلام الرجل .

وبجواز دخول رَبِّ عليه ، تقول : رَبِّ رجلٍ .

وبجواز كونه صفةً لنكرة ، كقولك : هذا رجلٌ عاقلٌ .

أو حالاً من معرفةٍ ، أو نكرةٍ خاصّةٍ ، تقول في الحال من المعرفة

: جاء زيدٌ راکباً ، وفي الحال من النكرة الخاصة قوله تعالى :

﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ [أَمْرَأَيْنِ مِنْدِنًا] (١) ، فأمرأ حال من أمر حكيم .

وبجواز كونه تمييزاً ، كقولك : ثغفاً زيد شحماً ، وهذه عشرون

درهماً .

وأما المعرفة فما خصَّ / واحداً بعينه ، وهي خمسة أجناس : (٢) ب/٢٩

(١) سورة الدخان ، الايتين ٤ ، ٥ .

(٢) الكتاب ٥ / ٢ ، والمقتضب ٤ / ٢٧٦ ، والجمل ١٧٨ .

الأعلامُ ، والمضراتُ ، والمبهماتُ ^(١) ، وما عُرِّفَ بالألفِ واللامِ ، وما أُضيفَ إلى واحدٍ من هذه الأربعة .

[العلم]

فأما العلمُ فينقسم إلى : اسمٍ ، كزيدٍ وعمروٍ ، وإلى كنيةٍ كإبي عبدالله ، وأبي محمدٍ ، وإلى لقبٍ ، كقنّةٍ وبطةٍ .

وينقسم إلى : مفردٍ كزيدٍ وعمروٍ ، وإلى مضافٍ ومضافٍ إليه كعبدالله وعبد الرحمن ، وإلى اسمين جُعلا اسمًا واحدًا ، كععليك ، وحضرموت ، وإلى جطةٍ ، كطأبط شرا ، وأطرقًا . ^(٢)

وينقسم إلى : منقولٍ كالفضل ، والعباس ، وإلى مرتجلٍ ، كحمدان وعمران ، ومعنى المرتجل : ألا يكون موضوعًا لجنس ثم نقل منه ، والمنقول بعكسه .

(١) عنده في الهامش ، صخط مغاير : " شطت الموصول واسم الإشارة ، ومن جعلها سبعة زاد الننادي ، نحو : يا رجل ، المعين " ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/١ .

ومن زاد معها الننادي ابن الحاجب في الكافية ١٦٥ ، وابن مالك في التسهيل ٢١ ، وشرح الكافية ٢٢٢-٢٢٣ ، وابن هشام في أوضعه ٨٣/١ ، وقال الرضي في شرح الكافية ٢٤٣/٣ : " ومن لم يعمده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضرات ، لأنَّ تعرّفه لوقوعه موقع كاف الخطاب » .

(٢) أطرقًا : موضع بنواحي مكة ، من منازل خزاعة وهذيل . مراد الاطلاع ٩٢/١ . وانظر معجم البلدان ٢١٨/١ " أطرقًا " .

ويدخل الألف واللام على المنقول من الصفة والمصدر إشعاراً
بالأصل ، ويجوز حذفهما ، تقول : الحارث وحارث ، والفضل وفضل .

وما صار تعريفه بالعلمية بعد دخول الألف واللام / طيبه
لا يجوز حذفهما منه ، كالشربا ، والدَّبران . (١)

وللعلم تقسيمات أُخرُ أعرضا عنها لقلّة احتياج السبدي ،
والتوسط إليها .

[الضمر]

وأما الضمر : فهو ما كان كناية عن مظهر ، وهو مبنياً أبداً ،
ويكون برفوع الموضع ومنصوبه ومجروره ، ويكون متكماً ومخاطباً وغائباً ،
ومفرداً وثنى ومجموعاً ، ومذكراً ومؤنثاً . ويكون متصلاً ومنفصلاً .
فالرفوع والمنصوب يكونان متصلين ومنفصلين ، والمجرور لا يكون
إلا متصلاً لا غير .

فالرفوع المنفصل للمتكلم الواحد " أنا " مذكراً كان أو مؤنثاً ،
وللجماعة " نحن " يمتوى فيه المذكر والمؤنث .

(١) الدَّبران " محرّكة " : نجم بين الشربا والجوزا ، ويقال له : التابع ،
والتوابع ، وهو من منازل القمر ، سمي دبرانا ، لأنّه يدبر الشربا ،
أى يتبعها . اللسان (دبر) . وانظر التاج .

والمنصوب المنفصل للمتكم الواحد " إِيَّايَ " يستوى فيه المذكر
والمؤنث ، وللاثنتين والجماعة " إِيَّانَا " على الاستواء أيضا .

والرفوع المنفصل للمخاطب الواحد " أَنْتَ " يفتح التاء للمذكر ،
/ و " أَنْتِ " بكسرهما للمؤنثة ، و " أَنْتُمْ " لهما ، و " أَنْتُمْ " لجماعة ٨٠/ب
المذكر ، و " أَنْتِنَ " لجماعة المؤنث .

والمنصوب المنفصل للمخاطب المذكر الواحد " إِيَّاكَ " يفتح الكاف
، و " إِيَّاكِ " بكسرهما للمؤنثة ، و " إِيَّاكُمَا " لهما ، و " إِيَّاكُمْ " لجماعة
المذكر ، و " إِيَّاكُنَّ " لجماعة المؤنث .

والرفوع المنفصل للغائب الواحد المذكر " هُوَ " ، وللمؤنثة
" هِيَ " ، ولهما " هُمَا " ، ولجماعة المذكر " هُمْ " ، ولجماعة المؤنث
" هُنَّ " . (١)

وأما المتصل فالرفوع منه للمتكم الواحد التاء المضمومة ، نحو :
فعلتُ ، ويستوى فيها المذكر والمؤنث . والنون والألف للاثنين
والجماعة على الاستواء ، نحو : فعلنا .

والرفوع المتصل للمخاطب الواحد المذكر التاء مفتوحة ، وللمؤنثة
مكسورة ، نحو : فعلتَ ، وفعلتِ . ولهما التاء والميم والألف بعدهما ،
نحو : فعلتُمَا ، ولجماعة المذكر التاء والميم ، نحو : فعلتُم . ولجماعة

(١) سيأتي قريبا ذكر ضائر الغائب المنصوبة المنفصلة . انظر ص ١٨٣ .

الموٓث / التاء والنون الشددة ، نحو : فَعَلْتَنَّ .

أ/٨١

والرفوع المتصل للغائب المذكر الواحد المستكن لا يكون في اللفظ تقول : زَيْدٌ فَعَلَ ، ففي فَعَلَ ضمير متصل تقديره : هو ، وثقول في الموٓثة : هِنْدٌ فَعَلَتْ . وثبتت التاء لتدل على تأنيث الضمير .
وللمذكرين الألف ، نحو : فَعَلَا . وللموٓثين الألف أيضا مع تاء التأنيث ، نحو : فَعَلْنَا .

ولجماعة المذكر الواو ، نحو : فَعَلُوا . ولجماعة الموٓث النون نحو : فَعَلْسَنَ .

وأما المنصوب المتصل فللمتكم النون والياء^(١) ، نحو : ضَرَبَنِي ، يستوى فيه المذكر والموٓث .

وللاثنين والجماعة النون والألف ، نحو : ضَرَبْنَا ، على الاستواء .

وللمخاطب الواحد المذكر الكاف مفتوحة ، نحو : أَكْرَمَكَ ، وللموٓثة مكسورة ، نحو : أَكْرَمِكِ .

ولهما الكاف والميم بعدهما الألف / ، نحو : أَكْرَمَكَا .

ب/٨١

(١) في الكتاب ٣٦٨/٢ : * اعلم أَنَّ علامة إضمار المنصوب المتكلم «ني» . والمشهور أَنَّ ياء المتكلم في نحو «ضربني» هي الضمير ، والنون زائدة للوقاية . شرح المقدمة المحسبة ١٤٧ ، ونتائج الفكر ١٩٣ ، والتوطئة ١٧٥ ، وابن يعيش ٨٩/٣ ، والبسيط ٣٠٧ . وانظر ما يأتي ص ١٨٦ .

ولجماعة المذكر الكاف والميم ، نحو : أكرمكم .
وللمؤنث الكاف والنون الشذرة ، نحو : أكرمنَّ .
وللغائب الواحد المذكر الهاء المضمومة ، نحو : ضربهُ .
وللمؤنث الهاء المفتوحة بعدها الألف ، نحو : ضربَهَا .
ولهما " هما " نحو : ضربهما .
ولجماعة المذكر " هم " ، نحو : ضربهم . (١)
وأما المجرور فكلُّ متصل ، الهاء للمتكلم ، من ضم نون قبلها ،
نحو : فلامي ، على الاستواء .

وسائر ضمائره للمتكلم والمخاطب والغائب كضائير النصيب
المتصلة ، تقول : فلاننا ، وفلامك ، وفلامك ، وفلامكما ، وفلامكم ، وفلامكنَّ ،
وفلامه ، وفلامها ، وفلامها ، وفلامهم ، وفلامهنَّ .

فيحصل ما ذكرنا أن جميع الضائير ثمانية وخمسون ضميراً أربعة
وعشرون منفصلة ، وأربعة (٢) وثلاثون متصلة .

فالمنفصلة اثنان للمتكلم المرفوع ، أنا ، ونحن .

واثنان للمتكلم المنصوب / ، إِيَّايَ ، وإِيَّانا .

١/٨٢

وعشرة للمخاطب ، المرفوع خمسة : أنتَ ، أنتِ ، أنتما ، أنتم ،

أنتنَّ .

(١) سيأتي قريباً ذكر ضمير جماعة المؤنث ، نحو : ضربهنَّ ، انظر

(٢) في النسخة : " أربع " .

وللمنصوب خمسة : إِيَّاكَ ، إِيَّاكَ ، إِيَّاكَ ، إِيَّاكُمْ ، إِيَّاكُمْ .

وللغائب عشرة ، للمرفوع خمسة : هو ، هي ، هما ، هم ، هنَّ .

وللمنصوب خمسة : إِيَّاهُ ، إِيَّاهَا ، إِيَّاهُمَا ، إِيَّاهُمْ ، إِيَّاهُنَّ .

والمتصلة للمتكم أربعة : فعلتُ ، فعلنا ، ضربني ، ضربنا ،

غلامي ، غلامنا . (١)

وخسة عشر للمخاطب : للمرفوع خمسة : ضربتَ ، ضربتِ ،

ضربتما ، ضربتم ، ضربتنَّ .

وللمنصوب خمسة : ضَرَبَكَ ، ضَرَبَكِ ، ضَرَبَكُمَا ، ضَرَبَكُم ، ضَرَبَكُنَّ .

وللمجرور خمسة : غَلامَكَ ، غَلامِكِ ، غَلامِكُمَا ، غَلامِكُمْ ، غَلامِكُنَّ .

وللغائب خمسة عشر : للمرفوع خمسة : نَهَدَ ضَرَبَ ، وَهَنَدَ ضَرَبْتُ ،

ضَرَبَا ، ضَرَبْتَا ، ضَرَبُوا ، ضَرَبْنِ .

وللمنصوب خمسة : ضَرَبَهُ ، ضَرَبَهَا ، ضَرَبَهُمَا ، ضَرَبَهُمْ ، ضَرَبَهُنَّ .

وللمجرور خمسة : غَلامَهُ ، غَلامَهَا ، غَلامَهُمَا / غَلامَهُمْ ، غَلامَهُنَّ . ب/٨٢

(١) لعل المصنف جعل ضميرَي المتكم المجرور " غلامي و غلامنا " وضميرَي

المنصوب في " ضربني وضربنا " شيئا واحدا ، وعلَى ذلك فهما

اثنان بالإضافة إلى ضميرَي المرفوع المتصل يكون المجموع أربعة

ضامرا .

ولو فصلَ ضميرَي المجرور عن ضميرَي المنصوب لكان المجموع ستة ،

وذلك يكون مجموع الضامرا ستين ضميرا ، وانظر شرح المقدمة

المحسبة ١٥٥-١٥٧ ، والمُلخص ٥٨١ .

ولما فرضنا من ذكر الضمرات وتقسيمها فلننتكلم في إمرائها على
الجملة ، فنقول :

الرفوع المنفصل يكون مبتدأ ، نحو [هو] ^(١) قائمٌ ، وأنا
قائمٌ .

وخبراً نحو : القائمُ أنا ، وهو .

ويكون اسم " ما " نحو : ما هو قائماً .

وخبر إنَّ ، نحو : إنَّ زيدا هو ، إذا أخبرت عن مسؤولٍ منه .
ولا يكون فاعلاً ، وفعولاً لم يسمَّ فاعله إلاَّ مع " إلاَّ " ، أو الصفة

الجارية على غير من هي له ، أو المصدر المضاف إلى المفعول ، تقول في
المقرون بـ " إلاَّ " ما ضرب زيدا إلاَّ هو ، أو : إلاَّ أنا ، وتقول في الصفة
الجارية على غير من هي له : هند زيد ضاربتة هي ، وتقول في المصدر
المضاف إلى المفعول : زيد عجبت من ضرب عمرو هو .

ويكون تأكيداً ، فتقول - : زيد ضرب هو ، فهو تأكيد ، للمضمر

في ضرب .

ويكون فصلاً ، ومعنى الفصل أنَّ يدخل بين معرفتين ، أو معرفة

ونكرة / تقارب المعرفة ، أو نكرتين تقاربان المعرفة ، بشرط أنَّ يكونا
مبتدأ وخبراً ، أو كانا في الأصل مبتدأ وخبراً ، وهو ذن ^(٢) أنَّ الثاني ليس

(١) تكملة يتم بها الكلام .

(٢) أي : الفصل .

صفة للأول بل خبرا ، كقولك : كان زيد هو القائم ، وإنَّ زيدا هو القائم .

فدخول " هو " يؤيد أن القائم خبر كان ، والقائم الثاني خبر إنَّ ، وأنَّها لهما وصفين لزيد .

ومثال النكرة القريبة من المعرفة : كان زيد هو خيرا ممن عمرو ، ومعنى قربها من المعرفة اتساع دخول الألف واللام عليها . (١)

والرفوع المتصل يكون فاعلا وفعولا لم يسمَّ فاعله ، تقول في الفاعل : زيد ضرب عمرا ، ففي ضرب ضمير فاعلٍ ، وتقول في المفعول : زيد ضربٌ ، ففي ضربٍ ضميرٌ ، هو مفعول لم يسمَّ فاعله .

والمنصوب المتصل يكون مفعولا به ، كقولك : زيد ضربته عمرو .

(٢) ومفعولا فيه متسعا فيه ، كقولك : اليوم / قسته ، تريد : فيه . ٨٣/ب

ومصدرا ، كقولك : ظننته زيدا مطلقا ، تريد : ظننت الظن .

ويكون اسم إنَّ ، كقولك : إنَّه قائمٌ .

ويكون خبرا كان ، وهو قليل ، تقول : زيد كأنه ، في جواب :

مَنْ كان الفاعلُ كذا ؟

(١) المانع من دخول "أل" على أفعل التفضيل هو وجود "مِنْ" بعده جارةً للمفضل عليه . وانظر الكتاب ٣٩٠/٢ ، ٣٩٥-٣٩٦ .

(٢) فصل ابن يعيش القول في الاتساع المراد هنا . انظر شرح الفصل ٤٥/٢ - ٤٦ .

والمنصوب المنفصل يجوز في إعرابه جميع ما جاز في المتصل ،
إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ اسْمًا إِنَّ ، وَيَزِيدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَكُونُ مَفْعُولًا مَعَهُ ، تَقُولُ : قَامَ
زَيْدٌ وَإِيَّكَ . وَخَبَرَ " مَا " ، تَقُولُ : مَا زَيْدٌ إِيَّاكَ . وَمَسْتَنَى ، كَقَوْلِكَ :
ضَرَبْتُ الْقَوْمَ إِلَّا إِيَّاكَ .

وإذا كان المتصل بما المتكلم فلا بد معها من نون الوقاية
مع الماضي والمضارع ، إِلَّا مَا جَاءَ مِنْهُ شَاذًا . (١)

وإذا كان مجرورًا فلا يحتاج إلى النون إِلَّا فِي " مِنْ " ، وَ" مِنْ " ،
وَ" قَدْ " ، وَ" قَطَّ " فِي الْأَكْثَرِ الْأَشْهَرِ . (٢) وثبوتها وحذفها
مع " لَدُنَّ " متساويان (٣) ، تَقُولُ : رَضِي ، وَعَنِّي ، وَقَدْنِي ، وَقَطْنِي ،
وَلَدْنِي .

(١) مثاله قول الشاعر:

تراه كالثَّغَامِ يُعَلُّ سَكَا بِسَوْءِ الْغَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

الكتاب ٥٢٠ / ٣ ، وابن عميش ٩١ / ٣ ، والرضي على الكافية
٠٤٥١ / ٢

(٢) كذا قال الجزولي ، وحذفها عند سيبويه ضرورة ، واستشهد له
بقول الشاعر :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الطَّحِيْرِ
الكتاب ٣٧١ / ٢ . وانظر ابن عميش ٣ / ١٢٤ - ١٢٥ ، والرضي على
الكافية ٤٥٣ / ٢ ، والهمع ٢٢٣ / ١

(٣) هذا قول الجزولي ، وتبعه ابن الحاجب . والحذف عند سيبويه
والزجاج ضرورة ، وعند غيرهما الثبوت راجح . الرضي على الكافية
٤٥١ / ٢ ، وانظر الكتاب ٣٧٠ / ٢ - ٣٧٣ ، والتوطئة ١٧٨ ،
وشرح التسهيل لابن مالك ١٨١ / ١

والضمير الغائب / لا بد أن يعود على ما قبله لفظاً ومعنى ، ١/٨٤
كقولك : ضربَ زيدَ غلامَهُ ، فالهاء تعود على زيد ، وهو متقدم في اللفظ
وفي المعنى ، لأنَّه فاعل ، والفاعل متقدم على المفعول .

أو على ما قبله لفظاً لا معنى ، كقولك : ضربَ زيداً غلامَهُ ،
فالهاء تعود على زيد ، وهو متقدم لفظاً لا معنى ، لأنَّه مفعول ، وحقه
التأخير .

أو على ما قبله معنى دون لفظ ، كقولك : ضربَ غلامَهُ زيدٌ ،
فالهاء تعود على زيد ، وهو متأخر في اللفظ ، لكنَّه متقدم في المعنى ؛
لأنَّه فاعل ، وحق الفاعل أن يتقدم على المفعول .

ثم التقدّم الذي يعود الضمير عليه قد يكون صريحاً ، كما تقدّم ،
وقد يكون ضمناً ، كقوله : " من كذب كان شراً له " (١) . ففي كان ضمير
يعود على الكذب الذي دل عليه كذب ؛ لأنَّ الضمير لا يعود إلّا على اسم ،
والكذب غير مذكور / صريحاً ، بل هو مذكور ضمناً ؛ لأنَّ كَذَبَ دل عليه . ١/٨٤ ب

وقد يكون غير ملفوظ به ، ولا مدلول ملفوظ به ، ولكن يكون مدلول
المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ (٢) ، ففي توارت
ضمير يعود على الشمس ، ولم يجر لها ذكر من جهة اللفظ ، ولكنَّ المعنى
دل عليها . فهذا ما تلخص في المضرات .

(١) انظر الكتاب ٣٩١/٢ ، والأصول ١٧٩/١ ، ١٧٦/٢ ، والألماني

الشجرية ١٣٢/٢ ، والإنصاف ١٤٠ ، وابن عمير ١/٢٦٠ .

(٢) سورة "ص" ، من الآية ٣٢ .

[السبهم]

وأما السبهم فقسان : أساء الإشارة ، والموصولات من الأسماء .

[أساء الإشارة]

فأما أساء الإشارة فتنقسم إلى : الفرد ، والمثنى ، والمجموع ،
والمذكر ، والمؤنث .

فللمذكر الواحد " ذا " ، وللمؤنث " تاه " و " ته " و " ذي " و " ذه " .

وللاثنتين " زان " ، وللثنتين " تان " فقط (١) ، ويجوز
تشديد نونهما ، فتقول : " زانن " و " تانن " .

ولجماعة المذكر والمؤنث على السواء « أولاء » سدود ، و
" أولى " مقصور . (٢)

ويجوز إدخال كاف الخطاب في أواخرها ، فتقول : " ذاك " ،

و " تلك " ، و " ذانك " ، و " تانك " ، / و " أولئك " . ويجوز
إدخال اللام مع الكاف في " زاء " و " أولى " المقصورة فتقول :
" ذلك " ، و " أولئك " .

(١) انظر المفصل ١٤٠ ، وابن عمير ١٣٢/٣ .

(٢) نقل من الفراء أن المتأ لغة أهل الحجاز ، والقصر لغة تميم ،
وزاد غيره أنها لغة لبعض تميم وأسد . البحر المحيط ١/١٣٨ ،
والارتشاف ١/٥٠٦ ، والهمع ١/٢٦٠ .

وجوز إدخال هاء التثنية عليها ، فتقول : " هذا " ، و " هاتا " ،
و " هذان " ، و " هاتان " ، و " هؤُلاءِ " . ومع الكاف ، فتقول :
" هاذاك " ، و " هاؤُلكِ " .

ولا يجوز الجمع بين الهاء واللام ، لا تقول : هاذاك ، ولا
هاؤُ لا لك ، لأن اللام للبعد والهاء للقرب ، فهما نقضان .

[الأسماء الموصولة]

وأما الأسماء الموصولة فهي : " الّذي " و " الّتي " . وفيهما
أربع لغات (١) : " الّذي " و " الّتي " ، بالياء الساكنة فيهما ، و " الّذِ
و " الّتِ " ، بلا ياء فيهما ، و " الّذُ " و " الّتُ " بسكون الذال والتاء
فيهما ، و " الّذِيُّ " و " الّتِيُّ " ، بتشديد الياء فيهما . (٢)
و " أَيُّ " بمعنى " الّذي " ، و " أَيَّةٌ " بمعنى " الّتي " ، وقد
تكون أي - بلا هاء - أيضا بمعنى " الّتي " .
وتثنية " الّذي " و " الّتي " وهما : " اللّذان " و " اللّتان " .
في الرفع ، و " اللّذَيْنِ " و " اللّتَيْنِ " في الجر والنصب .

(١) انظر الأصول ٢٦٢/٢ ، والإنصاف ٦٧٥ - ٦٧٧ ، وابن عمير

١٣٩ ، ١٤٢ .

(٢) تُشَدَّرُ ياءُهما مضمومتين أو مكسورتين . التسهيل ٣٣ .

وقد تشدّد نونُهما. (١)

و "الذين" في جمع / "الذي" . ومنهم من يقول ٨٥/ب
في الرفع : " اللذون " . (٢)

وقد تحذف النون من "الَّذِينَ" و "اللَّذَانِ" ، و "اللَّتَانِ" ،
فيقال : "الَّذِي" (٣) و "اللَّذَا" ، و "اللَّتَا" . (٤)

وجمع "الَّتِي" ، وهو "اللَّائِي" بالهز والمد ، و "اللَّاءِ"
بالهز بلا مد ، و "اللَّاي" بالياء ، و "اللَّاتي" ، و "اللَّواتِ" ،
و "اللَّواتي" . (٥)

(١) ذكر أبو حيان أنّ تخفيف نونيهما لغة أهل الحجاز وبني أسد ،
والتشديد لغة تميم وقيس . وقال : " ولا يجوز تشديد ههما مع
الياء عند البصريين ، وأجازه الكوفيون " . الارتشاف ١/٢٦٦ هـ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٤١١ ، والأصول ٢/٢٦٢ . وتتسب هذه اللغة
إلى طيبي ، وهذيل وعقيل . انظر
الرضي على الكافية ٣/١٩ ، والارتشاف ١/٢٦٦ هـ ، والمسعود
١٤٢/١ .

(٣) في النسخة : " اللَّذِي " .

(٤) انظر الكتاب ١/١٨٦-١٨٧ ، والأصول ٢/٢٦٢ ، والرضي على
الكافية ٣/١٩-٢٠ . وحذف النون من المشى لغة بني الحارث
ابن كعب وبعض بني ربيعة . الارتشاف ١/٢٦٦ هـ ، والمسعود
١٤١/١ .

(٥) انظر الأصول ٢/٢٦٢ ، وابن عمير ٣/١٤٢ .

و "مَنْ" و "مَا" بمعنى "الَّذِي" و "الَّتِي" ، و "ذُو" في لغة طيبي .

و "الألف واللام" بمعنى "الَّذِي" و "الَّتِي" . واختلف فيهما ، هل هما اسم أو حرف ؟ (١)

فهذه الأسماء كلها معارف ، ولا بد لها من صلة وعائد . وصلاتها الجمل التي يدخلها الصدق والكذب ، الفعلية والاسمية والظروف والمجرورات . تقول : زيد الذي قام أبوه ، والذي أبوه قائم ، والذي عندك ، والذي في الدار . إِلَّا الألف واللام فَإِنَّ صلتهما اسم شتى كاسم الفاعل والصفة الشبهة ، نحو : الضارب ، والحسن . (٢)

ولا بد في الصلة من ضمير يعود على / الموصول ، فَإِنْ كان ١/٨٦ الموصول مفردا كان مفردا ، وَإِنْ كان مثنى فمثنى ، وَإِنْ كان جموعا فجموع ، وَإِنْ كان مذكرا فمذكر ، وَإِنْ كان مؤنثا فمؤنث ، تقول : زيدٌ الذي ضربته ،

(١) في التسهيل ٣٤ : " وبمعنى الَّذِي وفروعه : " الألف واللام " خلافا للمازنيّ وَمَنْ وافقه في حرفيتها " . ومن وافق المازنيّ ابنُ يعيش في شرح الفصل ١٤٤ / ٣ . وانظر الرضي على الكافية ١١ / ٣ ، والارتشاف ٥٣١ / ١ .

(٢) في وصلتهما بالصفة الشبهة خلاف ، منهم من منعه ، ومنهم من أجاز . وإليه ذهب المؤلف وابن مالك . انظر الارتشاف ٥٣١ / ١ ، وتوضيح المقاصد ٢٣٩ / ١ ، والهبوع ٢٩٣ / ١ . وإتّما النع - مع تضمنها للحكم - لنقصان شابهتها للفعل . الرضي على الكافية ١٤ / ٣ . هذا وانظر الأصول ٢٦٥ / ٢ ، وشرح المقدمة المحسبة ١٧٨ ، وابن يعيش ١٤٣ / ٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤ / ١ ، والبسيط

والزبدان اللذان ضربتهما ، والزبدون الذين ضربتهم ، وهندُ التي ضربتها ،
والهندان اللتان ضربتهما ، والهندات اللواتي ضربتهن .

ويجوز حذف الضمير العائد على الموصول ، إذا كان منصوبا ،
مفردا كان ، أو متنى ، أو مجموعا ، وحذفه حسن ^(١) ، تقول : الذى
ضربتُ زيدُ ، تريد : ضربته .

وإن كان مرفوعا أو مجرورا لم يجز حذفه قياسا ، وقد جاء ، وهو
قليل ، حكى الخليل : " ما أنا بالذى قاتل لك شيئا " ^(٢) ، أراد : بالذى
هُوَ قاتلٌ ، فحذف ، وقرئ في الشاذ : تَنَامًا طَى الَّذِي أَحْسَنُ ^(٣) ،
بالرفع ، أراد : الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ ، وقال تعالى : فَاَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ^(٤) ،
أى : تؤمر به ، فحذف به ، وإن جعلنا " ما " / بمعنى " الذى " . ٨٦/ب
وإن جعلنا " ما " مصدرية لم يحتج إلى ضمير ، كأنه قال : فاصدع
بالأمر ^(٥) .

-
- (١) الكتاب ٨٧/١ .
(٢) الكتاب ١٠٨/٢ ، ٤٠٤ ، والأصول ٣٩٦/٢ ، والفصل ١٤٣ ،
والأمالى الشجرية ٧٥/١ ، وابن يعيش ١٥٢/٣ .
(٣) سورة الأنعام ، من الآية ١٥٤ . وهي قراءة يحيى بن يعمر ،
وابن أبي إسحاق ، والحسن ، والأفش ، وأبي عبد الرحمن السلمي ،
وأبي رزين . انظر تفسير الطبرى ٩١/٨ ، والمحتسب ٢٣٤/١ ،
وزاد المسير ١٥٤/٣ ، والبحر المحيط ٢٥٥/٤ ، وإتحاف فضلا
البشر ٣٨/٢ .
(٤) سورة الحجر ، من الآية ٩٤ .
(٥) وضع النحاة أصولا لحذف العائد مرفوعا كان ، أو منصوبا ، أو
مجرورا . انظر البسيط ٢٨٣ - ٢٨٤ ، وأوضح المسالك ١٦٦/١ -
١٧٨ .

ولا يجوز أن تتقدم الصلة على الموصول ، ولا شيء منها ، لا يجوز :
زيد ضربته الذي ، ولا : زيد اليوم الذي ضربته .
هذا ما تلخص في الموصولات .

[ما صرف بالألف واللام]

وأما الألف واللام فتكون لتعريف الجنس ، ولتعريف العهد ،
ولتعريف الحضور .

مثال الجنس : أهلك الناس الدينار والدرهم ، أي : الدينار
والدراهم . (١)

ومثال العهد : أن يتقدم ذكر إنسان ثم تعيده بالألف
واللام ، ومنه قوله تعالى ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَى فِرْعَوْنُ
الرَّسُولَ ﴾ (٢) ، يريد الأول .

ومثال الحضور : هذا الرجل .

وقد ترد الألف واللام زائدة ، كقولهم في يزيد : اليزيد (٣) ،

(١) انظر معاني الألف واللام ، والكامل للمبره ٢٩٥ ، والأصول ١ / ١٥٠ .

(٢) سورة المزمل ، من الآيتين ١٥ ، ١٦ .

(٣) مثل قول ابن مادة :

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركاً * مطبقاً لأمراء الخلافة كاهله

انظر الأمل في الشجرية ٢ / ٢٥٢ ، وابن يعيش ١ / ٤٤ ، والمغني

٢ / ٢٢٦ .

وقولهم في أم عمرو : أم العمرو. (١)

وزعم بعضهم أَنَّ الألف واللام قد ترد مدحا ، وتعظيما ، / ٨٧/أ
وذما ، وهذا لا يعرفه أكثر النحويين ، وحمل هذا القائل الألف واللام
في " الله " على أَنَّها للتعظيم والمدح . (٢)

[التعريف بالإضافة]

وأما التعريف الخامس ، وهو الإضافة ، فما أضيف إلى واحد من هذه
الأربعة ، وكانت إضافته محضة ، ولم يكن فيه إبهام ، فهو معرفة بالإضافة .
احترزنا بقولنا : " إضافة محضة " من حسن الوجه ، وشبهه (٣) .
وبقولنا : " ولم يكن فيه إبهام " من مثلك ، وشبهك ، فَإِنَّ إضافتهما
وإن كانت محضة ، لكنَّهما لم يتعرَّفا بالإضافة ، لِمَا فيهما من الإبهام . والله
أعلم .

(١) مثل قول أبي النجم العجلي :

باعد أمَّ العمرو من أسيرها * حراسُ أبوابٍ على قصورها
انظر سر الصناعة ٣٦٦ ، والألمالي الشجرية ٢/٢٥٢ ، وابن عمير
٤٤/١ ، والمغني ٠٧٥ .

(٢) في شرح الرضي على الكافية ٢٤٢/٣ : " وقال الكوفيون : قد يكون
اللام للتعظيم ، كما في " الله " ، وفي الألف علام ، ولا يعرفها البصريون " .
وانظر الجنى ٠٢٢١ .

(٣) انظر ما تقدم ص ١٢٩ .

باب

الأفعال التي لا تتصرف

وهي ستة : فعل التعجب ، ونعم ، وبئس ، وحيدا ، وفسى ،
وليس .

باب التعجب

التعجب إنما يكون أبدا من شيء غير معتادٍ ، خارج من نظائره ٨٧/ب
قد خفي سببه .

ويكون بلفظين : ما أفعله ، وأفعلُ به .

وله شروط :

أحدها : أن يكون من فعل ثلاثي .

والثاني : أن يكون واقعا .

والثالث : أن يكون دائما .

والرابع : أن يحتمل الزيادة والنقصان .

تقول : ما أحسن زيدا ، وأحسنُ بزيدٍ ، فأحسن منقول من حَسُنَ ،

وهو فعل ثلاثي ، والحسن يحتمل الزيادة والنقصان ، وقد وقع ودَامَ .

و " ما " من قولك : " ما أحسن " نكرة ، بمنزلة شيء ، كأنك قلت :

شيء أحسن زيدا ، أى صيره ذا حسن ، وأحسن فعل ما هي ، وفاعله

مضمر فيه ، يعود على " ما " ، وزيدا مفعول به ، والجملة في موضع

خبر " ما " . (١)

(١) انظر الكتاب ٧٢/١ ، والمقتضب ١٧٣/٤ ، والأصول ٩٩/١ .

وأحسِنُ في قولك : «أحسِنُ بزيدٍ» فعل ، لفظه لفظ الأمر ،
ومعناه الخبر ، لأنَّ معناه : صار زيدٌ ذا حُسْنٍ ، و«بزيد» في موضع
الفاعل ، والباء فيه زائدة ، كما زيدت / في قوله : ﴿ كَفَوْنَا بِاللَّهِ ﴾ (١) . ١/٨٨

والهمزة في : أحسِنَ من قولك : ما أحسِنَ زيداً ، همزة تعدية ؛
لأنَّ حُسْنَ كان غير متعدِّ ، فعديته بالهمزة .

والهمزة في : أحسِنُ بزيد ، ليست للتعدية ، وإِنَّمَا هي
للضرورة ، كما يقال : أَجْرَبَ الرجلُ ، إذا صارت إبله ذاتَ جَرَبٍ (٢) .
واعلم أنَّه لا يجوز أن يتقدم مفعول «أحسن» عليه ، ولا طس
ما ، ولا أن يفصل بين «ما» وأحسن بشيءٍ ، إلاَّ كان الزائدة (٣) ،
تقول : ما كان أحسنَ زيداً ، تريد : ما أحسنَ زيداً .

- ====
- وذهب الأَخفش إلى أنَّ «ما» موصولة والجملة صلتها ، وينسب إليه
أيضا أنَّها نكرة موصوفة والجملة صفتها . ومذهب الفراء وابن درستويه
أنَّها استفهامية ما بعدها خبرها . انظر المقتضب ١٧٧/٤ ،
والأصول ١٠٠/١ ، والتبيين ٢٨٢ ، وابن يعيش ١٤٩/٧ ، والرض
على الكافية ٢٣٣/٤ - ٢٣٤ .
- (١) سورة الرعد ، من الآية الأخيرة .
- (٢) انظر النصف ٣١٨/١ .
- (٣) القول بزيادتها مذهب الفارسي . ومنهم من يجعلها ناقصة ،
ومنهم من يجعلها التامة ، الحلل في إصلاح الخلل ٢٢٧ ،
وابن يعيش ١٥٠/٧ .

ولا بين أحسن وزيد بشيءٍ، إلا بالظرف والمجرور، وفيه خلاف^(١)، فلا تقول: ما زيدا أحسن، ولا: زيدا ما أحسن.

ولا يستعمل هذا الفعل إلا بلفظ الماضي، ولا يجوز: ما يحسن زيدا.

ولا يجوز أن يتعدى فعل التعجب إلا إلى مفعول واحد، فإنَّ عدَّتْ إلى أكثر فحرف جر، تقول: ما أضرب زيدا / لعمرٍ.

ب/٨٨

ولا يجوز أن يُتَّعَبَّ من الألوان، لأنَّ أفعالها زائدة على ثلاثة أحرف. (٢)

ولا من العَوْر والحَوَل؛ لأنَّ أفعالها في الأصل زائدة على ثلاثة أحرف أيضا؛ لأنَّ عَوْر في الأصل: اءوْرَ، ولأَنَّهَا خَلَقُ ثابتة لا تقتضي الزيادة والنقصان.

وكلُّ ما لا يقال فيه: ما أفعله ولا أفعلُ به لا يقال فيه: هو أفعل كذا، ولا أفعل من كذا.

(١) أجاز الفصل به جماعة منهم الجرميُّ، والفرا، والأخفش في أحد قوليهِ، والفارسيُّ. ونُسِبَ النُّعْ إلى سيجويه وهو مذهب أكثر البصريين. انظر المقتضب ١٧٨/٤، والتهصرة ٢٦٨، وابن يعيش ١٤٩/٧ - ١٥٠، والرضي على الكافية ٢٣٢/٤، والارتشاف ٣٨/٣، والمساعد ١٥٧/٢.

(٢) أجاز الكوفيون التعجب من البياض والسواد خاصة؛ لأنَّهَا أصلا الألوان. الإنصاف ١٤٨ (١٦٦ م)، وابن يعيش ١٤٦/٧ - ١٤٧.

فإن أردت أن تتعجب ما زاد فعله على ثلاثة أحرف ، أو كان لا يدخله الزيادة والنقصان ^(١) ، أتيت بفعل ثلاثي يجوز أن يصاغ منه فعل التعجب ، كَأَشَدَّ ، وَأَيْبَنَ ، وَجِثَّ بمصدر ذلك الفعل ، ونصبته به إن كان أفعل ، وأدخلت عليه بآء الجر إن كان أفعل ، ونصبته تمييزاً إن كان أفعل مِن ، وتدخل " مِن " على الذي يفضّل عليه ، فتقول : ما أَيْبَنَ عَوْرَهُ ، وَأَيْبَنَ بِعَوْرِهِ ، وهو أَيْبَنَ قَوْرًا من فلان . وكذلك ما أشبهه .

(١) ما لا تدخله الزيادة والنقصان لا يتعجب منه ولا يهين منه اسم تفضيل ، إذ الشرط الأساسي فيهما هو قبول التفاوت ، وقد نُشِلَ له بالموت والقناء . أما التشبيل بالعمور فلأن الوصف منه على أفعل ، فيأتي التعجب منه بالواسطة .

أ/٨٩

/ باب نعم وبئس

اعلم أنّ نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرفان (١) ، لا يكون
منهما مضارع ، ولا اسم فاعل ، ولا مصدر ، ولا يستعملان إلا بلفظ الماضي
لا غير .

ونعم للمدح الذي لا غاية بعده ، وبئس للذم الذي لا غاية
بعده . وفي كل واحد منهما أربع لغات :

نِعْم وبِئْس ، بكسر الـاول وسكون الثاني ، يفتح الـاول وسكون
الثاني ، نَعْم وبِئْس ، وبكسرهما ، نِعِم وبِئِس ، ويفتح الـاول وكسر
الثاني ، نَعِم وبِئِس ، وهذا هو الـاول صل . (٢)

وفاعل هذين الفعلين على ضربين ، ظاهر ومضمر . فالظاهر
يكون معرفا بالالف واللام اللتين للجنس ، أو ما أضيف إلى ما فيه الالف
واللام ، تقول : نعم الرجل زيدٌ ، وبئس الرجل عمروٌ ، ونعم صاحب القوم
زيدٌ ، وبئس فلانٌ / المرأة خالدٌ .

ب/٨٩

(١) هذا مذهب البصريين والكسائي ، ومذهب جمهور الكوفيين إلى أنّهما
اسمان مبتدآن . الإنصاف ٩٧ (١٤م) ، والتبيين ٢٧٤ ، وابن
بمعيش ١٢٧/٢ . وقد حرر ابن عصفور مذهب الكوفيين . انظر
التصريح ٩٤/٢ .

(٢) الكتاب ١٧٩/٢ ، والمقتضب ١٣٨/٢ ، والرعي على الكافية ٢٣٨/٤ .

فالرجل فاعلٌ " نعم وبئس " ، ولا بد بعده من مخصوص بالمدح ، أو الذم ، وهو زيد أو عمرو ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، كأنه قال : هو زيدٌ ، أو هو عمرو .

ويجوز أن يكون مبتدأ ، وخبره في الجملة قبله .

وإذا قدمت فقلت : زيدٌ نعم الرجل ، كان زيد مبتدأ ، و " نعم الرجل " في موضع الخبر ، ولا ضمير في الجملة ؛ لأنَّ ما في الألف واللام من عموم الجنسية قام مقام الضمير .

وقد يحذف المقصود بالذم والمدح للعلم به ، فيقال : نعم الرجل ، كقوله تعالى : ﴿ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ (١) ، ولم يذكر المقصود بالمدح للعلم به ، وهو أيوبُ عليه السلام .

وقد جاء مرفوع نعم وبئس " الذي " و " ما " بمعناه ، فيقال : نعم الذي في الدار زيدٌ ، ونعم ما عندك عمرو . فإنَّ ما فيهما من العموم يشبه الألف واللام .

/ وأما الضمير فيفسره نكرة منصوبة ، وبعدها يذكر المقصود ١/٩٠ بالمدح أو الذم ، فيقال : نعم رجلاً زيدٌ . ولا بد مع الضمير من المفسر المنصوب ، وتقدير الضمير اسم فيه الألف واللام من جنس المفسر (٢) .

(١) سورة " ص " ، من الآية ٤٣ .

(٢) في النسخة " المفسر " بفتح السين مشددة .

فإذا قلت : نعم رجلاً زيداً ، فتقديره : نعم الرجل رجلاً . وإن قلت :
نعم غلاماً ، كان التقدير : نعم الغلام غلاماً . وهل يجوز أن يجمع
بين التفسير والتفسير ، فيقال : نعم الرجل رجلاً ؟ فيه خلاف (١) ، وقد
جاء في الشعر :

﴿ فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا ﴾ (٢)

فجمع بينهما .

وهذا الضم التفسير يجوز أن يؤكّد ، ولا يبدل منه ، ولا
يعطف عليه .

وقد يكون التفسير لهذا الضم " ما " ، وهي نكرة غير موصوفة
ولا موصولة ، فتقول : نِعْمًا زيداً ، تريد : نعم الرجل رجلاً زيداً ، فتجرب
" ما " تجرى رجل النصب / . ومنه قوله تعالى : ﴿ إِن تَدْعُوا أَلَّادِقَاتِ
فَنِعْمًا هِيَ ﴾ (٣) ، أي : نعم شيئاً ، أي : نعم الشيء شيئاً هي ، أي :
إبداؤه ها ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، لأنه لا بد أن يكون

(١) مذهب سيبويه النح ، وذهب المراد إلى الجواز وتبعه جماعة منهم
الفارسي والزمخشري . انظر الكتاب ١٧٥ / ٢ ، والمقتضب ١٤٨ / ٢ ،
والإيضاح ٨٨ ، والخصائص ٣٩٥ / ١ - ٣٩٦ ، والفصل ٢٧٣ ، وشرحه
لابن يعين ١٣٢ / ٧ - ١٣٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٠٦ - ١١٠٧ ،
والرضي على الكافية ٢٤٩ / ٤ .

(٢) صدره : ﴿ تَزَوَّدُ مَثَلُ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ﴾
والبيت لجرير في ديوانه ١٣٥ ، واللسان (زود) والخزانة ٣٩٤ / ٩ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٧١ . وانظر الكشاف ٣٩٧ / ١ ، والفصل ٢٧٣ ،
وابن يعين ١٣٤ / ٧ ، ٤ / ٤ .

المخصوص بالمدح أو الذم هو المرفوع به * نعم وبئس * من جهة
المعنى . فزيد من قولك : نعم الرجل زيد ، هو الرجل من جهة المعنى .
فإن لم يكن هو من جهة المعنى فلا بد من حذف مضاف وإقامة
مضاف إليه مقامه ، حتى يكون إتياء من جهة المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ بِئْسَ
مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا ﴾ (١) ، إن جعلت * الذين * هم المقصودون
بالذم ، والذين لم يسوا المثل ، فيكون التقدير : بئس مثل القوم مثل
الذين .

وإن جعلت * الذين * صفةً للقوم ، فيكون المقصود بالذم
محدوفاً ، فيكون التقدير : بئس مثل القوم الذين كذبوا مثلهم .

واعلم أنه / يجوز أن يجرى مجرى * نعم وبئس * غيرهما
من الأفعال ، وتعملها عليها ، فتقول : حسن الرجل زيد ، وساء الرجل
عمرو ، وحسن رجلاً زيداً ، وساء رجلاً عمرو ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حَسَنَتْ
مُسْتَقْرَأًا ﴾ (٣) ، و ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾ (٤) .

(١) سورة الجمعة ، من الآية الخامسة . وانظر حواشي الإيضاح

٨٧ - ٨٨ .

(٢) تناول ابن مالك ذلك في ألفيته ، فقال :

واجعل كهئس ساءً وأجعل فعلاً من ذي ثلاثة كنعم مسجلاً

وانظر الأشموني ٤٣/٢ .

(٣) سورة الفرقان ، من الآية ٧٦ .

(٤) سورة الكهف ، من الآية الخامسة .

وإن كان مرفوعُ نعم وبئس مؤنثًا كنت مخيرا في إثبات
علامة التانيث ، وتركها ، فتقول : نعمت المرأة هــئـد ،
وبئست الجارية دـعـد ، ونعم المرأة ، وبئس المرأة ، وترك
العلامة أحسن . (١)

(١) انظر الكتاب ١٧٨/٢ ، وابن عميش ٧/١٣٦ .

بِسَابِ حَبِّ هَذَا

اعلم أنّ حَبَّ فعلٌ ماضٍ، وهذا اسم إشارة ارتفع به، ومعناه
اتّصافُ الشار [إليه] ^(١) بالحَبِّ .

ثمّ جُعِلَ هذا بمجموعه كالشيء الواحد، وجُعِلَ للغاية في
الحب، وجَرى مَجْرَى المثل، فلم يتصرّف، ولم يتغيّر، ولم يُفصل / (٩١/ب)
بينهما، ولم يشنّ، ولم يجمع، ولم يؤنث، يقال: هذا زيدٌ، وهذا
الزيدان، وهذا الزيدون، وهذا المرأةُ .

واختلف في إعرابِ هذا زيدٌ، وفيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكونَ هذا فعلاً وفاعلاً، وزيدٌ مبتدأ، أو
خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: هو زيدٌ. ^(٢)

والثاني: أن يكونَ هذا بجملته فعلٌ ماضٍ، لَمَّا تلازما صارَا
كالشيء الواحد، فغلب فيه حكم الفعلية، وزيدٌ فاعلٌ به. ^(٣)

-
- (١) تكلّة يتم بها الكلام .
(٢) في النسخة: " فعلٌ وفاعلٌ " .
(٣) هذا رأى الفارسيّ، وابن خروف، وابن برهّان . انظر البغداديّات
٢٠١ فما بعدها، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٨/٢، وابن
عقيل ١٧٠/٣ .
(٤) هذا مذهب قوم منهم الأَخفش، وابن دُرستويه، والريعيّ .
انظر الرضي على الكافية ٢٥٦/٤، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٠٨،
وابن عقيل ١٧١/٣ .

والثالث : أن يكون هذا مبتدأ ، غلب فيه حكم الاسمية ، و زيدٌ خبره . (١)

ولا يكون المرفوع بعد هذا إلا معرفة ، أو نكرة قربة مسن المعرفة ، تقول : هذا زيدٌ ، وهذا رجلٌ صالحٌ ، ولا يجوز : هذا رجلٌ . وتقول : هذا زيدٌ أخوك ، وهذا زيدٌ رجلٌ صالحٌ ، فتجعل " أخوك " و " رجلٌ صالحٌ " بدلا من زيد .

ولو قلت : هذا زيدٌ رجلٌ / لم يجز أيضا ؛ لأن النكرة لا تبدل من المعرفة ، إلا أن تكون مخصوصة . (٢)

ويجوز مجيء المنصوب بعدها ، فتقول : هذا زيدٌ رجلاً ، وهذا رجلاً زيدٌ ، فتنصب رجلاً على التمييز ، وإن كان شتقا ينتصب على الحال ، كقولك : هذا زيدٌ راكبا .

وقد قالوا : هذا الرجلُ [زيدٌ] (٣) فأجروها مجرى نعم ، فيكون الرجل على هذا مرفوعا بهذا ، وزيدٌ مبتدأ أو خبرٌ مبتدأ كما كان

(١) هذا رأى المررد وابن السراج . انظر المقتضب ١٤٣/٢ ، والأصول

١١٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٨/٢ ، والرض على الكافية ٢٥٦/٤ .

والظاهر أنه مذهب سيبويه . انظر الكتاب ١٨٠/٢ ، ونسب إليه ابن خروف المذهب الأول ، قال : " وأخطأ من زعم طيه غير ذلك " شرح الكافية الشافية ١١١٧ .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٤٧ .

(٣) تكلمة يقتضيهما السياق .

نعم الرجلُ زيدٌ . ويجوز عندي أن يكون زيدٌ بدلا من الرجل . ويكون
في هذا الوجه الثلاثة .

ولا يجوز في " نعم الرجلُ زيدٌ " أن يكون زيدٌ بدلا من الرجل ،
لأنَّ البَدَلَ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدل منه . (١) ولا يجوز أن يكون زيدٌ فاعلا
بـ " نعم " ، لأنها لا ترفع إلا ما فيه الألف واللام ، وزيد ليس كذلك .

(١) ما رده المصنف هنا هو مذهب ابن كيسان . انظر التصريح ٩٧/٢ ،
والأشعري ٤٢/٢ .

اعلم أنَّ عسى فعلٌ لا يتصرف، فلا يكون منه مستقبل، ولا اسم فاعل، ولا اسم مفعول، ولا مصدر. وهي لمقاربة الفعل في الرجاء. (١)
وهي في الأصل من أخوات "كان"، إلاَّ أنَّه جعل خبره فعلاً مستقبلاً، وأُدخِلَ عليه أن، فقيل: عسى زيدٌ أن يفعل، وقد جاء خبره اسماً، وهو قليل (٢)، قالوا في المثل: "عسى الغويرُ أبوهُ ما". (٣)
وقد يستعمل برفوع فقط ككان التامة، وذلك إذا وقع بعدها أن والفعل، تقول: عسى أن يقوم زيدٌ. (٤)

ومعناه إذا رفع ونصب: قارب، فإذا قلت: عسى زيدٌ أن يقوم، فمعناه: قارب زيدٌ القيام. وإذا رفع فقط كان معناه: قارب. فإذا قلت: عسى أن يقوم زيد، فمعناه: قارب قيام زيد. (٥)

-
- (١) المقدمة الجزولية ٢٠٣. وانظر الرض على الكافية ٢١٢/٤.
(٢) في الخصائص ٩٧/١: "وما يقوى في القياس، ويضعف في استعمال مفعول عسى اسماً صريحاً".
وانظر الإيضاح ٧٧، والعصديات ٦٥، والإنصاف ١٦٢-١٦٣.
(٣) يضرب مثلاً للرجل يخير بالشر فيتهم به، يقال له: لعل الشرَّ جاء من قلبك. الأمثال لأبي عبيد ٣٠٠، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢، وجميع الأمثال ٣٤١/٢، وفصل المقال ٤٢٤.
وانظر الكتاب ٥١/١، ١٥٨/٣، ومعاني الفراء ٤١٥/١، والمقتضب ٢٠٧/٢، وابن يعيش ١١٩/٧، ١٢٣، ٧٢، ٧٠/٣.
(٤) انظر الكتاب ١٥٨/٣، والمقتضب ٧٠/٣.
(٥) انظر المقدمة الجزولية ٢٠٣-٢٠٤.

[أفعال المقاربة]

واعلم أنَّ عسى من أفعال المقاربة . وأفعال / المقاربة : ١/٩٣
عسى ، وكار ، وكرب ، وطَفِقَ ، وأَخَذَ ، وجَعَلَ ، وأَوْشَكَ .

وكُلُّها تتصرف ، إِلَّا عسى . وكُلُّها لا تدخل عليها " أنْ " إِلَّا عسى ،
وأَوْشَكَ .

وكُلُّها لها أخبار في جميع أحوالها ، أو فعولات ، على اختلاف
في منصوب عسى ، هل هو خبر أو فعول ؟ (١) وأما البواقي فالأفعال
الواقعة بعدها في موضع فعولات بها . وليس فيها ما تستعمل تامة
وناقصة ، إِلَّا عسى وأَوْشَكَ . تقول : عسى أن يقوم زيدٌ ، ويوشك أن
يقوم عمرو .

ويتصل بـ " عسى " ضميرُ النصب دون نون وقائصة (٢) ، فتقول :
عسى أن أقومَ ، فالياء في موضع نصب على الفعل ، وأن وما بعدها في موضع
رفع .

(١) مذهب الجمهور أنَّه من باب كان ، وصححه ابن صفور ، ومذهب
الكوفيين أنَّه بدل احتمال ما قبله ، واختاره ابن مالك ، ومذهب
المرج وظاهر كلام الزجاجيَّ أنَّه فعول به ، ونسبه ابن مالك إلى
سجويه . الارتشاف ١٢٢/٢ .

وانظر شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٢٧) فما بعدها ، والرضي
على الكافية ٢/٢١٥ - ٢١٦ ، والجنى ٤٣٥ - ٤٣٦ ، والمغني ٢٠١ -
٢٠٢ ، والهبج ٢/١٣٨ .

هذا ويرى الشيخ عزيمة أن سجويه والمرج يذهبان إلى أنه خبر .
انظر حواشي المقتضب ٣/٦٨ - ٦٩ .

(٢) كما في النسخة . ولعل الأولى أن يقول : " وقد يتصل بعسى . . . " ؛
لأنَّ حذف النون هنا هو القليل .

وقد تحذف "أَنْ" مع عسى في الشعر^(١) تشبيها لها بـ "كاد"،
وتذكر "أَنْ" مع كاد تشبيها بـ "عسى".^(٢)

واستعملت "أَنْ" مع عسى إما فيها من / معنى الاستقبال ، ٩٣/ب
وحذفت مع كاد إما في كاد من معنى المشاركة ، والمقاربة التي تضاد معنى
الاستقبال . والله أعلم .

(١) قال هدبة بن الخشرم :

عسى الكرب الذي أَسْمِيَتْ فِيهِ

يكون وراءه فرج قريب

انظر الكتاب ١٥٨/٣ - ١٥٩ ، والمقتضب ٦٩/٣ - ٧٠ ، والجمل ٢٠٠ .
وظاهر كلام سيبويه أَنَّهُ لا يختص بالشعر ، وجمهور البصريين على
أنه ضرورة . انظر الارتشاف ١٢٠/٢ ، والجنى ٤٣٤ .

(٢) قال ربيعة :

قد كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبِلْوِ أَنْ يَمْضَحَا

انظر الكتاب ١٦٠/٣ ، والمقتضب ٧٥/٣ ، والجمل ٢٠٢ .
ولم ترد "أَنْ" مع كاد في القرآن الكريم . انظر دراسات لأشلوب
القرآن الكريم (القسم الثالث ١/٤٤٥ - ٤٤٦) .

الأسماء التي تعمل عمل الفعل أربعمائة

اسم الفاعل ، والصفة المشبهة به ، والمصدر ، واسم الفعل

باب

اسم الفاعل

اسم الفاعل عند النحويين هو الاسم الذي يوصف به مَنْ صدر
ذلك الفعل منه ، وكان جارياً على الفعل المضارع في حركاته وسكناته ،
كقولك في ضَرَبَ : ضارب ، لأنَّ الذي صدر منه الضرب يوصف به .
وكذلك أكرم ، فهو مُكْرِمٌ ، لأنَّ من صدر منه الإكرام ، يوصف بأنَّه
مُكْرِمٌ .

وهما جاربان على / الفعل المضارع . فَإِنَّ ضَارِبًا في حركاته
وسكناته كِيَضْرِبُ ، وَمُكْرِمًا كَمُكْرِمٌ .

فإذا علم ما المعنى باسم الفاعل ، فنقول : اسم الفاعل قد يراد
به الماضي من الأزمنة ، وقد يراد به الحال والمستقبل .

فإن أُريد به الماضي ، فإن لم يكن فيه ألف ولام ، وكان مفرداً ،
أو مجموعاً جمع تكسير ، أو بالألف والتاء أُضيف إلى مفعوله لا غير ، ولم
يجز النصب ، تقول : هذا ضاربُ زيدٍ أُمسٍ (١) ، وهو لا ضرابُ زيدٍ ،

(١) أجاز الكسائي : هذا ضاربُ زيدًا أُمسٍ ، بالتثنية والنصب . الجمل

وهو لاءِ ضارباً زيدٍ . وإضافته محضة ، وهو معرفةٌ إذا أُضيف إلى معرفةٍ .

وإن أُريد به الحال أو المستقل فإنه ينصب المفعول كمنصب فعله إذا نونٌ ، ولكن بشروط : أن يكون معتداً على حرف استفهام ، أو حرف نفي ، أو أن يكون / خبراً لصغير منه ، أو صفة لوصوف ، أو حالا لذى حال ، وألا يكون مصغراً ، ولا موصوفاً ، ولا فيه الألف واللام لتعريف العهد . (١)

مثال الاعتماد على همزة الاستفهام : زيد ضاربٌ أبوه صراً ؟ .

ومثال ما النافية : زيد ما ضاربٌ أبوه صراً ، ومثال كونه خبراً : زيد ضاربٌ صراً . ومثال كونه صفة : مرتت برجل ضاربٍ زيدا . ومثال كونه حالا : مرتت بزيد ضارباً صراً .

فإن لم يكن معتداً ، أو كان مصغراً كضويرب ، أو موصوفاً كقولك :

هذا ضاربٌ شديدٌ ، أو دخلته الألف واللام لتعريف العهد ، كقولك : هذا الضاربُ ، تريد به واحداً بعينه لا الذي ضرب ، ولا الذي يضربُ ، فإنه لا يعمل شيئاً ، بل يجري مجرى اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ،

/ يضاف لا غير ، ما لم يكن فيه الألف واللام ، تقول : هذا ضويربُ / زيدٍ ، بالإضافة لا غير (٢) ، وتكون إضافته محضة .

(١) لم يشترط الكوفيون والأخفش الاعتماد على شيءٍ من ذلك . المصحح ٨١ / ٥ وانظر ابن يعيش ٧٩ / ٦ ، والرضي على الكافية ٤١٧ / ٣ .

(٢) في المصحح ٨١ / ٥ : " وقال الكوفيون إلا الفراء ، ووافقهم النحاس : يعمل مصغراً بناءً على مذهبهم أن المعتبر شبه للفعل فسي المعنى ، لا الصورة " .

فإذا وُجِدَت الشروط في اسم الفاعل بمعنى الحال أو المستقبل
نصب ما بعده إن كان مفعولاً ، ورفع إن كان فاعلاً ، تقول : هذا ضاربٌ
زيدًا اليوم أو غدًا ، وهذا قائمٌ أبوه اليوم أو غدًا .

ويجوز حذف التنوين والجر ، فتقول : هذا ضاربٌ زيدٍ اليوم
أو غدًا ، وتكون إضافته غير محضة ، لا يفيد التعريف .

فإن أدخلت الألف واللام على اسم الفاعل بمعنى " الذي " عمل
فيما بعده ، كان بمعنى الماضي أو الحال أو المستقبل ، تقول : هذا
الضاربٌ زيدًا أمس ، أو اليوم ، أو غدًا . (١)

ولا يجوز إضافته إلا أن يكون في المفعول الألف واللام ،

/ ويكون مفعولاً ، كقولك : هذا الضاربُ الرجلِ ، يجوز النصب في
الرجل ، والجر على الإضافة ، تشبيهاً بالحسن الوجه . (٢)

فإن كان اسم الفاعل شئاً ، أو مجموعاً بالواو والنون ، أو الياء
والنون ، وكان بمعنى الماضي ، ولم يكن فيه ألف ولام حذفت النون وأضفت

(١) خالف في ذلك الأَخفش فذهب إلى أنه لا يعمل ، والنصب فيه على
التشبيه بالمفعول به ، وأل فيه مُعرِّفة ، لا موصولةً ، كما هي في
الرجل .

ونذهب الفارسيُّ والريانيُّ إلى أنه يعمل ماضياً فقط .
انظر ابن يعيش ٧٧/٦ ، والرضي على الكافية ٤١٩/٣ - ٤٢٠ ،
والهجع ٨٢/٥ - ٨٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٨٢/١ ، والأصول ١٢٩/١ .

لا غير ، كما فعلت في الواحد ، فتقول : هذان ضاربا زيدٍ أمسٍ ، وهو لا ضاربو زيدٍ أمسٍ . (١)

وإن كان بمعنى الحال أو المستقبل جاز إثبات النون والنصب ، وحذفها والجر ، كالواحد مع التنوين ، فتقول : هذان ضاربان زيدًا اليوم ، وهو لا ضاربون عمرًا هذا ، وضاربا زيدٍ ، وضاربو زيدٍ . (٢)

فإن أدخلت الألف واللام على المشق والمجوع جاز النصب والجر ، سواء كان اسم الفاعل بمعنى الماضي ، أو الحال ، أو المستقبل ، وسواء / كان مفعوله فيه ألف ولام ، أو لم يكن ، تقول : هذان الضاربان زيدًا ، والضاربا زيدٍ ، والضاربان الرجل ، والضاربا الرجل .

وإذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وكان مضافا وكان فعله يتعدى إلى مفعولين نصبت المفعول الثاني بإضمار فعل ، لا باسم الفاعل ، كقولك : هذا معطي زيدٍ درهمًا أمسٍ ، فـ * درهمًا * منصوب بإضمار فعل (٣) ، كأنه قال : ويعطي (٤) درهمًا .

-
- (١) انظر الجمل ٠٨٤
(٢) انظر الجمل ٨٨ ، والإيضاح ٠١٤٨
(٣) انظر الإيضاح ١٤٣ - ١٤٤ . وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل . شرح الكافية الشافية ١٠٤٤ - ١٠٤٥ . وانظر الرضي على الكافية ٤١٨/٣
(٤) كذا في النسخة ، ولعل الأولى : * أعطاه * . وانظر الملخص ٠٣٠١

والمعطوف على الاسم المضاف إليه اسم الفاعل يجوز فيه النصبُ
والجرُّ ، سواء كان بمعنى الماضي ، أو بمعنى الحال ، أو المستقبل ، كقولك :
هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمرٍ ، وعمراً ، وضاربُ زيدٍ غداً وعمرٍ ، وعمراً ؛ لأنَّ نَسَبَكَ
تنصبه مع الماضي بإضمارِ فعلٍ ، كأنك قلت : وضرب عمرًا ، أو : [و] ضرب
عمرًا . ومع الحال والمستقبل يجوز أن يكون ^(١) بإضمارِ فعلٍ / كالماضي ، ١٦٦/ب
وجوز أن يكون مطلقاً على موضع المجرور ؛ لأنَّ موضعه نصبٌ ، لأنَّ إضافته
فمِرْمُضة .

والضمر مع اسم الفاعل مضاف إليه لا ضمير ، بمعنى الماضي
كان اسم الفاعل ، أو الحال ، أو المستقبل ، مفرداً كان ، أو مثنى ، أو جمعاً ،
كان فيه ألف ولام ، أو لم يكن ، كقولك : زيدٌ ضاربك ، والزيدان ضارباك ،
والزيدون ضاربوك . وكذلك : الضاربك ، والضارباك ، والضاربوك . هذا
لا خلاف فيه ، وإِنَّمَا الخلاف في موضع الضمر . فمذهب سيبويه :
أنَّ موضعه موضع الظاهر لو وضع موضعه ^(٢) ، فأَيُّ موضع لا يكون
الظاهر فيه إلا منصوباً كان موضعه نصباً ، وأَيُّ موضع لا يكون إلا مجروراً
كان موضعه جراً ، وأَيُّ موضع جاز الأمران فيه جاز في الضمر الأمران .

(١) أي : النصب . وانظر الكتاب ١٦٩/١ - ١٧٠ ، وابن يعين ٦٩/٦ ،

والرضي على الكافية ٤٢٥/٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٨٧/١ . ومذهب الأَخفش أَنَّهُ في موضع نصب ،

ومذهب الجرميُّ ، والمازنيُّ ، والرمانيُّ ، والمبرد ، والزمخشريُّ إلى أَنَّهُ

في موضع خفض ، وأجاز الفراء الوجهين .

انظر التبصرة ٢٢٣ ، وابن يعين ١٢٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية

١٠٥١-١٠٥٢ ، والطلخس ٣٠٢ - ٣٠٣ .

/ واعلم أنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ، وقتنا لا يعمل ، ٩٧/أ
فإنَّما نعتي لا يعمل في المفعول به ، أو الفاعل الظاهر ، أو المضمرة
المنفصلة ، فلا يجوز : زيد ضاربٌ أميرًا ، ولا : زيد قائمٌ أميرًا^(١) ،
ولا : زيد ضاربٌ أميرًا . ويجوز أن يعمل في الضمير المتصل المستمر ،
وفي الظروف ، وفي حروف الجر ، والحال ؛ لأنَّ هذه تعمل فيها المعاني .

(١) في الهمع ٥/٨١ : " أما الماضي فالأصح يرفع فقط . "

بَسَاب

الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة باسم الفاعل كل صفة مشتقة تابعة لوصوف ،
غير جارية على الفعل في حركاته وسكناته .

وهي تذكر ، وتو ، نث ، وتثنى ، وتجمع بالواو والنون ، والالف
والتاء ، فمتى وجدَ جمعُ هذا أو بعضُه فهو البَاب ، وذلك نحو : حسن
وشديد ، تقول : حسن ، / وحسنٌ ، وحسان ، وحسانان ، وحسنون ، ٩٧/ب
وحسانات . كما تقول : ضارب ، وضاربة ، وضاربان ، وضاربتان ، وضاريون ،
وضاريات .

فإذا تقرر معنى الصفة ، فنقول : إِنَّمَا تَعْمَلُ عَمَلَ اسْمِ الْفَاعِلِ
بثلاثة شروط ، وهي :

أَنْ تَكُونَ لِلْحَالِ ^(١) فَقَطْ ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْمُولُهَا مِنْ سَبَبِهَا ،
لَا أَجْنِبُهَا ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْمُولُهَا مَتَأَخَّرًا مِنْهَا ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ . تقول :
هذا رجلٌ حسنٌ وجهه . فحسنٌ بمعنى الحال ، والوجه من سببه .
ومعنى السَّبَبِ ^(٢) : كل اسم يتصل به ضمير يعود على الوصوف ، سواء
كان اتصاله بخير واسطة ، أو بئس واسطة ، كقولك :

-
- (١) في الأشموني ٣/٢ : * ليس كونها بمعنى الحال شرطاً فسي
طلبها ، لأنَّ ذلك من ضرورة وضعها ، لكونها وضعت للدلالة
على الثبوت ، والثبوت من ضرورته الحال * . وانظر الهمع ٥/٩٣ - ٩٤ .
- (٢) كذا في النسخة ، ومعروف أنَّ السبب هو الضمير المضاف إليه ، ولعله
قد تسامح في العبارة ، لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد .

هذا رجلٌ سرورٌ^(١) بأخيه . ولا يجوز تقديم الوجه على حسن .

واعلم أن سائل هذا الباب تنحصر في ثمانينَ عشرةَ مسألة،

١/٩٨

وهي : إما أن تكون الصفة نكرة منوَّنةً ، أو مضافةً ، وسببها / معرفةٌ
بالإضافة إلى ضمير الموصوف ، أو بالألف واللام ، أو نكرة ، ويتركب من هذا
تسعة أوجه ، وهي :

مرت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ ، وحسنٍ وجهَهُ ، وحسنٍ وجهِهِ ، برفع

وجهِهِ ، ونصبِهِ ، وجرةً مع الإضافة .

وحسنٍ الوجهُ ، والوجهُ ، وحسنٍ الوجهِ برفع الوجه ، ونصبِهِ ،

وجره مع الإضافة .

وحسنٍ وجهٌ ، وحسنٍ وجهًا ، وحسنٍ وجهٍ ، بالرفع ، والنصب ، والجر

مع الإضافة .

فهذه تسعة أوجه .

ثم تدخل الألف واللام على الحسن ، مع كون السبب وهو الوجه

على الوجوه الثلاثة ، فيتركب من ذلك تسعة أوجهٍ أخرى ، وهي :

(١) مثل هنا باسم المفعول ، ولا يدخل هذا باب الصفة المشبهة ، لأنَّ

اسم المفعول الذي يُحوَّل إلى الصفة المشبهة يماخ من فِعْل

متعدِّ لواحد ، نحو : محمود المقاصد . انظر الأشموني ١ / ٥٦٤ .

الحسُنُ وجِهَهُ ، والحسُنُ وجِهَهُ ، والحسُنُ وجِهَهُ .

والوجهُ ، والوجهَ ، والوجهِ ، ووجهٌ ، ووجهًا ، ووجهٍ .

فهذه ثمانية عشرَ وجهًا . منها مستنعة ، ومنها قبيحة لم ترد

إلا في الشعر ، / ومنها قبيحة ترد في قليل من الكلام ، ومنها
حسنة .

فالمستنعة منها اثنان ، الحسُنُ وجِهَهُ ، ووجهٌ ، بجرهما مع

الإضافة ، لأنَّ الصفة لا تضاف إلا إلى ما فيه الألف واللام .

والقبيحة منها ثلاثة ، وهي :

حسنٌ وجِهَهُ (١) بالنصب ، ووجهٍ (٢) بالجر مع الإضافة ،

والحسُنُ وجِهَهُ بالنصب مع الألف واللام . (٣)

(١) مثل قول عمر بن لَجَأ التيمي :

أَتَعَثُّهَا إِنِّي مِنْ نِعَاتِهَا كَوْمَ الذُّرَى وَارِقَةَ سُرَاتِهَا

بتنوين " وارقة " ونصب " سُرَاتِهَا " مع الإضافة إلى الضمير .

إصلاح الخلل ٢٢٤ ، وابن بعيش ٨٧/٦ - ٨٨ ، والرضى على الكافية

٤٣٨/٣ ، والخزاعة ٢٢٦/٨ .

(٢) مثل قول الشماخ :

أقامت على رَيْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًّا كُمَيْتَا الْأَقَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهَا

الكتاب ١٩٩/١ . وانظر البغداديات ١٣٣ ، والحلل في إصلاح الخلل

٢٢٤ - ٢٢٦ ، وابن بعيش ٨٦/٦ - ٨٧ ، والرضى على الكافية

٤٣٦/٣ - ٤٣٨ .

(٣) مثل السيرافيُّ هذا القبح بقوله : " . . . مِنْ قَبْلِ أَنْ فِي حَسَنِ

والقبیحة منها مع ورودها في الكلام أربعة : حسن الوجه ،
ووجهٌ ، والحسنُ الوجهُ ، [و] (١) وجهٌ ، بالرفع مع التعريف بالألف
واللام في الوجه ، وتكثيره وتكثير حسن ، ومع التعريف في الحسن ،
وتعريف الوجه بالألف واللام ، وتكثيره . (٢)

والحسنة : الوجوه الباقية ، وهي تسعة ، تقول :
مرت برجلٍ حسنٍ وجهه ، وحسنِ الوجهة ، وحسنٍ وجهًا ، وحسنِ
الوجهِ ، وحسنٍ وجهٍ .

والحسن / وجهه ، والحسنِ الوجهة ، والحسنِ الوجهِ ، ١/٩٩
والحسنِ وجهًا .

*

[إعراب معول الصفة الشبهة]

واعلم أنَّ المرفوع بالصفة هو فاعلٌ إنَّ كان مضافًا إلى ضمير
الموصوف ، كحسنٍ وجهه ، والحسنِ وجهه .

===
ضميرًا يرتفع به يعود إلى زيد ، فلا حاجة بنا إلى الضمير الذي
في الوجه ، لأنَّ الأصل كان : زيد حسن وجهه ، والهاء تعود إلى
زيد ، فنقلنا هذه الهاء بعينها إلى حسن فجعلناها في حال رفع
فاستكنت فيه فلا معنى لإعادتها . السيرافي طي الكتاب ١٣/٢ .
وانظر الرضي طي الكافية ٤٤١/٣ .

(١) زيادة يقتضيهما الكلام .

(٢) وجه قبح هذه الأربعة خلو الصفة من عائد إلى الموصوف .

انظر الإيضاح ١٥٤ ، والرضي طي الكافية ٤٤٠/٣ .

وإن لم يكن مضافاً إلى ضمير الموصوف ، وكان معرفةً بالألف واللام ،
أو نكرة ، كحسن الوجه ، أو وجهاً ، والحسن الوجه ، أو وجه ، جاز أن يكون
فاعلاً ، وجاز أن يكون الفاعل ضميراً في حسن ، فيكون الوجه أو وجهاً بدلالته .
ولا بد من ضمير محذوف ، كان فاعلاً أو بدلاً ، في الفاعل ضمير يعود
على الموصوف ، وفي البدل ضمير يعود على المعدل منه ، تقديره : حسن الوجه ،
أو وجهاً منه .

وأما المنصوب فإن كان معرفة فنصوب على التشبيه بالفعل به
فقط . (٢) وإن كان نكرة جاز نصبه على التمييز ، / وعلى التشبيه ٩٩/ب
بالفعل به .

وأما الجرف على الإضافة .

*

[أفعال التفضيل]

واعلم أن * أفعال ين * لا يجوز أن يعمل عمل الصفة المشبهة ،
لأنه لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ، فلا يجوز أن تقول : مررت برجلٍ
خير منه أبوه ، على أن تجعل خيراً صفة لرجل ، وأبوه فاعل به ؛ لأن خيراً

(١) انظر الإيضاح ١٥٤ ، والرضى على الكافية ٣/٤٤٠ .
(٢) الكوفيون يميزون نصب المعرفة على التمييز ، لأنهم يميزون كون
التمييز معرفة . الرضى على الكافية ٣/٤٤١ ، وانظر ما تقدم

أفعل في الأصل ، حذف منه الألف ، فقبل : خيرٌ . وإنما تقول : مررت
برجل خيرٌ منه أبوه ، برفع خير^(١) ، على أن تجعله خيراً مقدماً ،
وأبوه مبتدأ ، والمبتدأ وخبره في موضع الصفة .

ومعنى قولي : إِنَّ أفعل لا يعمل ، أي : لا يعمل في اسمٍ ظاهرٍ
أو ضمير منفصلين يكونان فاعلين به ، وإلّا فهو يعمل في الضمير المستتر ،
والظروف ، والمجرورات ، والأحوال .^(٢) وكذلك كل صفة مشتقة عطت ، أو
لم تعمل ، فإنّها تعمل في هذه الأربعة .

فإن قيل : قد جاء أفعل يعمل في / الظاهر ، قالوا : ١٠٠/أ
* ما رأيت رجلاً أحسنَ في منه الكحلُّ منه في من زيد^(٣) ، وجاء في^(٤)
الحديث : * ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشرِ ذي الحجة .

- (١) انظر الكتاب ٢/٢٥ - ٢٦ ، ٣٢ ، والمقتضب ٣/٢٤٨ ، والأصول
١٣٠/٢ ، والفصل ٢٣٧ ، والتصريح ١٠٦/٢ .
- (٢) مثل نصبه الظرف والحال قولك : زيد أحسن منك اليوم ركباً .
انظر الرضي على الكافية ٣/٤٦٦ .
- (٣) انظر الكتاب ٢/٣١ - ٣٢ ، والمقتضب ٣/٢٤٨ - ٢٤٩ ، والأصول
١/١٣١ ، ٢/٤٢ - ٤٥ ، والمسائل المنشورة ٥١ ، والتبصرة ١٧٩ ،
والرضي على الكافية ٣/٤٦٦ .
- (٤) لم يقع لي بلفظه . وقد أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الصيام ،
باب في صوم العشر ١/٥٦٨ ، ومختصر سنن أبي داود للحافظ
السندري ٣/٣٢٠ - ٣٢١ ح ٢٣٢٨ ، وأخرجه الترمذي في
سننه ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في العمل في أيام العشر ٣/١٣١
ح ٧٥٨ ، وابن ماجه في سننه ، كتاب الصيام ، باب صيام

فالكحلُ فاعلٌ بأحسن ، والصوم فاعلٌ بأحبَّ ، قيل : هما - وإن كانا
ظاهرين - في حكم الضمر ، لأنَّ المعنى : ما رأيت رجلاً أحسنَ بالكحلِ
من عينِ زيدٍ ، وما من أيامٍ أحبَّ بالصومِ من عشرِ ندى الحجة . فالأحسن
هو العين ، لا الكحل ، والأحب هي الأيام ، لا الصوم . فلما كان المظهر
يعنى الضمر جازاً أن يعمل فيه ^(١) . وإتياً الذي لا يجوز أن يعمل
فيه المظهر الذي ليس في معنى الضمر .

==== العشر ٥٥٠ - ٥٥١ ح ١٧٢٧ ، ١٧٢٨ ، والإمام أحمد في
سنده ٢٩٨/٣ (ح ١٩٦٨ ، ١٩٦٩) ، ٥٤/٥٠ ، ٧٩٠ (ح ٣١٣٩ ،
٣٢٢٨) .

وقد استشهد به سيهويه وجماعة منهم المبرد وابن السراج
والفارسيُّ ولم ينصوا على كونه حديثاً . الكتاب ٣٢/٢ ، والمقتضب
٢٥٠/٣ ، والأصول ١٣١/١ ، ٤٤/٢ ، والبغداديات ٤١٥-٤١٦ ،
والتهصرة ١٨٠ ، وشرح المقدمة المحسبة ٤٠٠ . وانظر فهرس شواهد
سيهويه للنفاخ ٥٨ ، وموقف النخاعة من الاحتجاج بالحديث
الشريف ٥٦ - ٥٩ .

هذا وقد عدَّ حديثاً - بهذا اللفظ - جماعةً . انظر الفصول الخمسون ٢٢٢ ،
والرض على الكافية ٤٧١/٣ ، وشرح شذور الذهب ٤١٥ ، وشرح
ابن عقيل ١٨٨/٣ ، والأشعري ٢٦٤/٢ .

(١) انظر شرح المقدمة المحسبة ٣٩٩ - ٤٠١ .

ولابن الصائغ المتوفى ٧٧٦ هـ (بغية الوفاة ١٥٥/١ - ١٥٦)
في مسألة الكحل رسالة سماها " الوضع الباهر في رفع أفعل
الظاهر " أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر ٤٧٧/٤ - ٥٠٨ .
وانظر الهمع ١٠٧/٥ .

باب

الصدر في العمل

اعلم أَنَّ الصدر على ضربين :

ضرب يكون تأكيداً للفعل ، / والثاني ما يجري مجرى سائر ١٠٠/ب
الاسماء ، ويكون العامل فيه ضرباً فعله .

فأما الذي للتأكيد فهو منصوب أبداً ، وقد تقدّم (١) ، وهو

على ضربين :

أحدهما : ما يذكر معه فعله الناصب له ، كقولك : ضربت ضرباً .
والثاني : ما لا يذكر معه فعله الناصب له ، وهو على ضربين :
أحدهما : ما يكون فعله مراداً وحُذِفَ للدلالة عليه ، ويجوز
إظهاره . (٢)

والثاني : ما حذف فعله العامل فيه ، وجعل نائباً عنه ، فلا
يجوز إظهاره . وأكثر ما يكون ذلك في الأمر ، كقولك : ضرباً زهداً ،
أى : اضرب زهداً ، فحذفت " اضرب " وجعلت مصدره نائباً عنه ، فهذا
يقال فيه : إِنَّه ناصب زيد ؛ لِأَنَّهُ نائب عن الناصب ، الذي هو اضرب . (٣)

-
- (١) فسي باب المفعول المطلق انظر ص ٧٨ .
(٢) مثاله قولك للقادم من سفر : خيرٌ مقدّم ، أى : قدمت خيرٌ مقدّم .
الفصل ٣٢ ، وابن يعين ١١٣/١ ، والكافية ٨٤ .
(٣) نصب زيد بالصدر مذهب سيحويه والجمهور ، ونذهب السيرافيُّ
إلى أَنَّ العامل فيه هو الفعل المقدّر .
انظر الكتاب ١١٥-١١٦ ، ١٨٩ ، والأصول ١٣٩/١ ، وابن
يعين ٥٩/٦ ، والرضى على الكافية ٤١٠-٤١١ ، والهمع ٧٦/٥ .

وجوز تقديم زيد على قولك : ضرباً ، فتقول : زيدا ضرباً .

والقسم / الثاني من التقسيم الأول ، وهو الذي يجرى مجرى ١/١.١ /
سائر الأسماء ، ويكون العامل فيه من غير فعله ، وهذا هو مقصود هذا
الباب .

فأقول : [إِنَّ الصِّدْرَ] ^(١) يعمل عمل فعله ، ويعمل بمعنى
الماضي والحال والمستقل ، بخلاف اسم الفاعل ، فَإِنَّه لا يعمل إلا بمعنى
الحال والمستقل لا غير .

ويعمل غير معتدٍ ، بخلاف اسم الفاعل أيضا .

ويضاف إلى الفاعل وإلى المفعول ، بخلاف اسم الفاعل أيضا ،
فإِنَّه لا يضاف إلا إلى المفعول فقط ، ولا يضاف إلى الفاعل ؛ لأنَّه يلزم
منه إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك لا يجوز .

وجوز حذف الفاعل مع المصدر ، ولا يجوز ذلك مع اسم الفاعل ،
ولا مع الصفة المشبهة ، بل يضر معها ^(٢) فيهما .

واعلم أَنَّ هذا المصدر يعمل عمل فعله ، ولا بد أن يقدر بـ

• أَنَّ • والفعل أو بـ " ما " والفعل ، فَإِنَّ كان بمعنى / المستقل قُدِّر ١/١.١ بـ

(١) مكانه غير واضح في النسخة .

(٢) في النسخة : " معها " وقد بين السهيلي الفرق بين الحذف
والإضمار ، فالمحذوف ما أمكن ذكره ثم حذف لغرض ما ، والضرر
ما لم يلفظ من الضائير . أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ٣٧٨ ،
وانظر نتائج الفكر ١٦٥ .

٥ " أَنْ " والفعل ، وإِنْ كان بمعنى الحال يُدَّرَّبُ " ما " والفعل ، وإِنْ كان بمعنى الماضي جازاً أَنْ يُدَّرَّبُ " ما " والفعل الماضي ، و٥ " أَنْ " والفعل الماضي .

وهو يعمل على ثلاثة أضرب ، سنوناً ، ومضافاً ، وبالألف واللام .

مثال عمله سنوناً : عجبت من ضرب زيدٍ مرّاً ، تقديره إِنْ كان ماضياً : عجبت من أَنْ ضربَ زيدٌ مرّاً ، أو : ما ضربَ زيدٌ مرّاً . وإِنْ كان بمعنى الحال فتقديره : ما يضرب زيدٌ مرّاً . وإِنْ كان بمعنى المستقبل فتقديره : من أَنْ يضربَ زيدٌ مرّاً .

ومثال عمله مضافاً : عجبت من ضرب زيدٍ مرّاً ، إِنْ أضفتَ إلى الفاعل ، ومن ضرب عمرو زيدٌ ، إِنْ أضفتَ إلى المفعول . ويجوز إضافته إلى الفاعل مع ذكر المفعول ، وإضافته إلى المفعول مع ذكر الفاعل . (١)

١/١٠٢ / ويجوز إضافته إلى الفاعل مع حذف المفعول ، وإضافته إلى المفعول مع حذف الفاعل ، فيجبي منه أربعة أوجه :

فمثال إضافته إلى الفاعل مع ذكر المفعول ، وإلى المفعول مع ذكر الفاعل قد تقدمت .

(١) إضافته إلى الفاعل أحسن وأولى . انظر الأصول ١/١٣٨ ، ١٧٥ ، ونتائج الفكر ٣١٠ ، والرضى على الكافية ٣/٤٠٨ .

ومثال إضافته إلى الفاعل مع حذف المفعول : عجبت من ضرب زيد ، إذا كان زيداً فاعلاً . وكذلك إضافته إلى المفعول مع حذف الفاعل ، إذا جعلت زيدا مفعولا .

ويجوز أن يكون المفعول مفعولا به فيكون مجرور اللفظ منصوب الموضع ، ويجوز أن يكون مفعولا لم يُسمَّ فاعله ، فيكون مجرور اللفظ مرفوع الموضع ، فيكون تقديره : عجبت من أن ضرب زيد ، وتظهر فائدة هذا في العطف على الموضع ، أو النعت ، فإنه يجوز في هذا الباب العطف على اللفظ وعلى الموضع ، وكذلك النعت ، فتقول : عجبت من ضرب زيد وعمرو ، بالجر على / اللفظ ، وعمرو ، بالرفع إن جعلت فاعلا ، أو ١٠٢/ب مفعولا لم يُسمَّ فاعله ، وعمرا ، بالنصب ، إن جعلت مفعولا به .

ومثال مله بالألف واللام : عجبت من الضرب زيد عمرا ، وإعماله وفيه الألف واللام قليل .^(١) وزعم أبو علي أنه لم يعمله جاء معملا في القرآن^(٢) ، وزعم غيره أنه جاء ، وهو قوله تعالى :

(١) وذلك لتعذر دخول اللام على ما يُقدَّر به المصدر العامل ، وهو الحرف المصدرى . انظر الرضي على الكافية ٤٠٩/٣ .
ومن إعماله قول الشاعر :

ضعيفُ النِكايةِ أعداءُ .
يخالُ الفرارُ يُراخِي الأَجَلُ

انظر الكتاب ١٩٢/١ ، والإيضاح ١٦٠ .

ونقل عن الكوفيين أنه لا يعمل مع الألف واللام . انظر

البحر المحيط ٥١٦/٥ - ٥١٧ .

(٢) انظر الإيضاح ١٦٠ . وإليه ذهب جماعة منهم ابن يعين ، والشلوبين وابن أبي الربيع .

انظر ابن يعين ٦٣/٦ - ٦٤ ، والتوطئة ٢٥٣ ، واللمح ٣٢١ .

* لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ * (١) ، فجعل
"مَنْ" فاعلاً بالجهر ، كأنه قال : أن يجهر بالقول إلا المظلوم . (٢)

وأما إعماله سنونا فإنه جاء في القرآن ، وسنه قوله تعالى :
* أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * (٣) ، فيتيماً منصوب
بإطعام .

وكذلك إعماله مضافاً جاء في القرآن ، وسنه قوله تعالى :
* يَسْأَلُ نَعَجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ * (٤) ، وهو مضاف إلى المفعول والفاعل
محذوف . وكل ما ورد في القرآن / من إضافة المصدر إلى المفعول ١٠٣ / ١
فإنَّ الفاعل محذوفٌ لا غير . (٥)

-
- (١) سورة النساء ، من الآية ١٤٨ .
(٢) انظر معاني الفراء ٢٩٣ / ١ ، والرضى على الكافية ٤٠٩ / ٣ ، والنهر
الماد بهامش البحر المحيط ٣٨١ / ٣ .
(٣) سورة البلد ، الآيتين ١٤ ، ١٥ . وانظر المقتضب ١ / ١٤ .
(٤) سورة ص ، من الآية ٢٤ .
(٥) ورد في قراءة إضافة المصدر إلى المفعول مع ذكر الفاعل ، قرأ ابن
أبي صيدة " كَغِيْفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ " بالرفع . البحر المحيط ١٧١ / ٧ .
وقرأ جماعة : " وكذلك نُفْسٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا لَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ " .
بيناً " نُفْسٌ " للمفعول ، ورفع " قتل " و " شركاء " هم " . البحر
المحيط ٢٢٩ / ٤ ، وانظر المحتسب ١ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ، ودراسات لأشلوب
القرآن الكريم (القسم الثاني ٣ / ٣١٢ - ٣١٣) .

ويجوز في هذا الباب تقديم المفعول على الفاعل ، ولا يجوز أن
يقدم المفعول على المصدر (١) كما يجوز ذلك في اسم الفاعل (٢) ،
لأنه في صلته ، ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول . ويجوز
تقديم بعض الصلة على بعض .

ولا يجوز في هذا الباب الجمع بين الإضافة والالف واللام كما
جاز في باب الصفة المشبهة .

-
- (١) نسب السيوطي في الهمع ٦٩/٥ إلى ابن السراج جواز تقديم
المفعول على المصدر ، ومثّل له : يعجبني عمراً ضرب زيد .
وقد نصّ ابن السراج في أصوله ١٣٢/١ على منع ذلك .
- (٢) مثال تقديم المفعول على اسم الفاعل : هو عمراً مكرماً . انظر
ابن يعيش ٦٩/٦ .

باب

اسم الفعل

معنى اسم الفعل أن يوضع اسمٌ موضعَ الفعلِ ويراد به ما يراد
بالفعل . وأصله أن يكون في الأمر والنهي ، وأن يكون للمخاطب ، لا
للمخاطب .

واطمأن أن اسم الفعل يكون لازماً ومتعدياً ، بحسب ما يكون / له ، ١٠٣ / ب
فإن كان اسماً للآزم كان لازماً ، وإن كان متعدياً كان متعدياً .^(١)

وهو من ثلاثة أضرب : مفرد ، أي غير مضاف ، ومضاف ، وجار
ومجرور .

فالمفرد يكون لازماً ، كـ " صَبَّ " ، وهو اسم لا سكت ، و " مَهْ " ،
وهو اسم لا كفف .

ويكون متعدياً ، كـ " رويدَ " ، وهو اسم لا مهمل ، تقول : رويدَ
زيداً ، أي : أمهله ، وهلمَّ زيداً ، أي : ايتبه .

والمضاف أيضاً طي ضربين : لازم ، ومتعدٍ . فاللازم : بَعْدَكَ ،
أي : تأخَّرْ ، وأمامك ، أي : تقدَّمْ . والمتعدى : دونَكَ زيداً ، أي :
خُذْهُ .

والجار والمجرور أيضاً لازم ، ومتعدٍ . فاللازم : إليك ، أي :
تَنَحَّ ، والمتعدى : عليك زيداً ، أي : الزَّهْ .

واطمأن أن هذه الأسماء في أكثر الأسماء لا تنقُ ولا تجمع .

ولا يجوز أن يتقدم معمولها عليها ، لا يجوز : زيداً دونَكَ ،

(١) كذا . والمعنى : وإن كان لمتعدٍ كان متعدياً .

وأنت ترید : دونك زيدًا . (١)

١/١٠٤ / ولا تضاف إلى ما بعدها المفردة . وفيها ما جعل المضاف
والمضاف إليه اسمًا للفعل ، كدونك ، وعدك ، وما أشبه ذلك . فإن
اتصل بالمفرد منها كاف الخطاب كانت حرف خطاب لا اسمًا ، كقولك :
رويدك زيدًا . (٢)

وقد جاءت أسماء من اسم الفعل في الخبر ، وهي قليلة ، منها :
شَتَان ، ومعناها : بَعْدَ ، وهيهات ، ومعناها أيضا : بَعْدَ .
ولا يجوز أن تستعمل أسماء الفعل للغياب ، لا يقال : دونه
زيدًا ، فإن جاء منه شيء فهو شاذ ، لا يقاس عليه ، قالوا :

(١) هذا مذهب البصريين والفراء ، وأجاز الكوفيون تقديمه .
انظر الكتاب ٢٥٢/١ - ٢٥٣ ، ومعاني الفراء ٢٦٠/١ ،
والمقتضب ١٠٢/٣ ، والأصول ١٤٢/١ ، والإيضاح
١٦٦ ، والإنصاف ٢٢٨ (٢٧م) ، والرض على الكافية
٠٨٩ - ٨٨/٣

(٢) يُفَرَّقُ المصنف بين دونك ورويدك ، فإنَّ دونك من باب المضاف
والمضاف إليه اللذين جعل اسمًا واحدًا ، فأما رويدك فهو اسم
مفرد والكاف حرف خطاب ، لما كان رويد قد استعمل مفردًا
نحوما تقدم من : رويد زيدًا ، فأما دونك فلم تستعمل إلا إضافة .
هذا وانظر ابن يعمش ٤٠/٤ .

عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي (١) ، وجاء في الحديث : " عليكم معشر الشباب بالباة ،
فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ " (٢) ، وهو من الشذوذ بحيث
لا يقاس عليه .

-
- (١) انظر الكتاب ٢٥٠/١ ، والمقتضب ٢٨٠/٣ ، والأصول ١٤٢/١ .
٢٩٠/٢ ، والجمل ٢٤٤ ، والتبصرة ٢٤٩ ، والرضى على الكافية
٠١٠٥/٣
- (٢) أخرجه البخاريُّ في كتاب الصوم ، باب الصوم لمن خاف على نفسه
العزوبة ، وكتاب النكاح ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم
: " من استطاع الباءة فليتزوج " . ، وباب " ومن لم يستطع
الباءة فليضم " . صحيح البخارى ٢٢٨/٢ - ٢٢٩ ، ١١٧/٦ ،
وفتح البارى ١١٩/٤ (ح ١٩٠٥) ، ١٠٦/٩ (ح ٥٠٦٥)
٠١١٢/٩ (ح ٥٠٦٦) .
وسلم في كتاب النكاح ، باب استحباب النكاح لمن تأقت نفسه
إليه ووجد موته صحيح مسلم ١٠١٨/٢ (ح ١٤٠٠) .

باب

إعراب الأفعال

/ اعلم أنّ الأفعال على قسمين : جنّيّ ، ومعربّ .
فالجنّيّ شيان : فعل الأمر إذا لم يكن في أوله حرف ضارعة ،
وذلك نحو قولك : قم واقعد ، وما أشبه ذلك . وهو جنّيّ على السكون .
والثاني : الفعل الماضي ، وهو جنّيّ على الفتح .
ومعداهما معربّ ، وهو كل ما في أوله حرف من حروف الضارعة ،
إلا أنّ تدخل عليه إحدى النونين ، الشديدة أو الخفيفة ، أو تتصل به
نون جماعة النساء .

(١)
والأصل في الأفعال البناء ، كما أنّ الأصل في الأسماء الإعراب ،
وإنّما أعرب ما أعرب من الأفعال للمشابهة المذكورة في أول هذه المقدمة .
(٢)
وإذا تقرّر هذا فقول : إعراب الأفعال رفع ونصب وجزم . ولا
جرّ فيها ، ولكل واحد منها عامل .

- (١) هذا مذهب البصريين . انظر ما تقدم ص ١٢ .
(٢) لعلها في القسم الرابع من باب الإعراب والبناء ، وهو : " أين
يدخل الإعراب وأين يدخل البناء " ، وهذا القسم ما سقط من
المخطوط . انظر ما تقدم ص ١٢ ، وانظر أوجه المشابهة هذه
في شرح المقدمة المحسوبة ٣٤٧-٣٤٨ ، والتبصرة ٧٦-٧٧ ،
والإنصاف ٥٤٩ ، وأسرار العربية ٢٥-٢٧ .

فعامل الرفع فيها لا يكون إلا معنوها، وهو وقوعه موقع الاسم^(١)،
ولا يشترط في / الاسم الذي يقع الفعل موقعه إعراباً مخصوصاً، ١/١٠٥
فقد يقع الفعل في موضع الاسم المتداً، كقولك : يقوم زيد ، فارغاً
" يقوم "؛ لأنه واقع موقع الاسم المتداً، وقد يقع في موضع الخبر،
كقولك : زيد يقوم ، فوقع موقع " قائم " . وقد يقع في موضع المفعول،
كقولك : مررت برجل يقوم ، فيقوم وقع موقع " قائم " . وقد يقع
في موضع الحال، كقولك : جاءني زيد يركب، فيركب وقع موقع " راكباً " .
فالرافع له في هذه المواضع وقوعه موقع الاسم، وكل موضع
لا يقع فيه موقع الاسم لا يكون مرفوعاً .

*

[حروف النصب]

وأما النصب فيه فيحروف ناصبة، وهي أربعة : " أَنْ " و " لَنْ " و
" إِذَنْ " ، و " كَيْ " في أحد وجهيها .
فأما " أَنْ " فتعمل فيه وهي ظاهرة لا يجوز إضارها، وضمرة
يجوز إظهارها، وضمرة لا يجوز إظهارها .

(١) هذا مذهب البصريين، انظر الكتاب ٩/٣-١٠٠، والأصول ١٤٦/٢،
والإيضاح ٣٠٨، ومذهب جمهور الكوفيين أنه مرفوع؛ لتجرده من
عوامل النصب وعوامل الجزم، وإليه ذهب ابن مالك .
ومذهب الكسائي أنه مرفوع بالزائد في أوله . انظر الإنصاف ٥٥٠
(م ٧٤) ، وابن يعمش ١٢/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥١٩-
١٥٢٠، والرضى على الكافية ٢٦/٤-٢٨٠ .

فأما الظاهرة / التي لا يجوز إضارها فالتى يعتمد عليها ١٠٥/ب
الفعل من غير واسطة حرف جرٍ ، ولا حرفٍ عطفٍ ، كقولك : أريد أن تقوم ،
وأحب أن تتعمد .

وأما الضمرة التى يجوز إظهارها فبعد لام كي إذا لم يكن
بعدها لا (١) ، وبعد حرف العطف إذا كان المعطوف عليه مصدرًا مطلقًا
به فى الأكثر .

مثال ذلك مع لام كي : جئتكَ لِتكرمني ، ولأنَّ تكررني ، (٢)
ومثال ذلك مع واو العطف : أريد قيامك وتذهب ، وأنَّ تذهب .

وأما الضمرة التى لا يجوز إظهارها فبعد كسي الجارة ، وحتى ،
ولام الجحود ، وبعد الفاء والواو فى الأجوبة الستة أو الثمانية (٣) ، وبعد
«أو» بمعنى «إلا أن» ، أو «إلى أن» .

(١) كان على المصنف أن ينعى على حالة من حالات وجوب إظهار "أن" ،
وذلك إذا وقعت بين "لام الجر" و"لا" ، نحو قوله تعالى :
﴿ لِيَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ ، وقد طلل الرضى وجوب
الإظهار باستكراه اللامين المتواليين . انظر الرضى على الكافية
٠٢٩/٤

(٢) شاهد الإضار قوله تعالى : ﴿ وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾
وشاهد الإظهار قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرٌ لَأَنَّ أَكُونَ أَوْلَ
السُّلَمِينَ ﴾ . انظر أوض السالك ٠١٩١/٤

(٣) انظر ما يأتي ص ٢٣٢ .

ولا يجوز أن يُضمر من الحروف الناصبة ضمير " أن " وحدها .
فأما " كي " فلها قسمان :

قسم تكون فيه جارة فيكون / الفعل المنصوب بعدها منصوباً
بإضمار أن ، لأنَّ حروف الجر لا تعمل النصب ، بل تجر أهدأ ، فتكون
" أن " هي الناصبة ، وأنَّ والفعل في موضع جريه " كي " . (١)

وقسم تكون فيه كي ناصبة بنفسها ، وذلك إذا دخل عليها
لام الجر ، فتقول : ليكي ، لأنَّ حرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، فإذا
قلت : جيتي ليكي أكرمك كانت كي حرف نصب ، وكان أكرمك منصوباً بها ،
وكانت هي والفعل بعدها في موضع جر باللام . (٢)

وإذا قلت : جيتي كي أكرمك احتل أن تكون الناصبة ،
فيكون الفعل بعدها منصوباً بها ، واحتل أن تكون الجارة ، فيكون
الفعل بعدها منصوباً بإضمار " أن " ، ولا يجوز إظهارها ، وأنَّ والفعل
في موضع جريه " كي " .

وأما " حتى " فلها ثلاثة مواضع ، وقد تقدم ذكرها . (٣)

فمنها الجارة ، وهي التي تجر الاسم وينصب الفعل / بعدها بإضمار ١٠٦/ب

(١) يرى الكوفيون أنَّ " كي " حرف نصب مثل " أن " . الإنصاف ٥٧٠

(م ٧٨) ، والرضى على الكافية ٥٠/٤ .

(٢) انظر الكتاب ٦/٣ ، والمقنضب ٨/٢ . وذهب الأحنف إلى أنَّ

النصب بعدها بأنَّ ظاهرة أو ضمنية . انظر المغني ٢٤٢ .

(٣) أفرد لها المصنف باباً في آخر حروف الجر . انظر ما تقدم ص ١٢٣ .

أَنَّ ، ولا يجوز إظهارها ، وإِنَّمَا كان منصوبًا بإضمار أَنْ ؛ لِأَنَّ حَتَّى حرفٌ جرٌّ فلا يعمل النصب ^(١) . وينصب الفعل بعدها بإضمار " أَنْ " على أحد معنيين ، أحدهما : معنى كي ، تقول : صدتُ الله حتى يدخلني الجنة ، أي : كي يدخلني .

والثاني : بمعنى " إلى أَنْ " ، تقول : سرت حتى أدخل المدينة ، أي : سرت إلى أَنْ دخلت .

وأما لام الجحود فهي أيضا لام الجر ، فلا بد من إضمار أَنْ بعدها لتكون مجرورة بها . ^(٢) ولام الجحود هي التي تقع بعد " ما كان " و " لم يكن " ، تقول : ما كان زيدٌ ليفعلَ كذا ، ولم يكن ليفعلَ كذا . وهذا هو الفرق بين لام كي ولام الجحود ، فلام كي تقع بعد الإيجاب وبعد النفي ، تقول : جئتكَ لتكرمني ، وما جئتكَ لتهينني ، وأما لام

الجحود فلا تقع إلا بعد النفي والكون . ولام الجحود تكون جوابا / لقولك ١٠٧ / ١ : سَأَفْعَلُ ، يقول القائل : سَأَفْعَلُ ، فيقول المجيب : ما كنتَ لتفعلَ ^(٣) .

-
- (١) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أَنَّ حتى تكون حرف نصب ، وأنها حينئذ تنصب المضارع بنفسها من غير إضمار أَنْ . انظر الأصول ١٥١ / ٢ ، والجمل ٦٦ ، والإيضاح ٣١٥ - ٣١٦ ، والإنصاف ٥٩٢ (م ٨٣) ، والرضى على الكافية ٥٣ / ٤ .
- (٢) ذهب الكوفيون إلى أَنَّ لام الجحود تنصب المضارع بنفسها ، من غير إضمار . انظر الإنصاف ٥٩٣ (م ٨٢) .
- (٣) في النسخة : " ما كنتَ لأفعلَ " ، والصواب ما أثبت . ويجوز : " ما كنتَ لأفعلَ " إذا كان القائل قد قال : سَتَفْعَلُ .

(١) وأما الفاء، والواو، وأو فهي حروفٌ عطْفٌ، وحروفُ العطْفِ لا تعمل شيئاً، فكان النصب بعدها بإضمار أن، وأنَّ وما بعدها عطْفٌ على صدر مقدر قبلها .

ولا ينصب بعدها في الخبر، لا تقول : يقومُ زيدٌ فيضربُ عمرو ،
إِلَّا في الشعر (٢) ، وأما في الكلام فلا يجوز .

وإنَّما ينصب بها بعد ستة أشياء ، وهي : النفي ، والأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والعرض ، والتثني . وزاد بعضهم الدعاء (٣) ، وزاد آخرون التحضيض (٤) ، وهما داخلان في الستة ، فالدعاء من قبل الأمر ، وإنَّما يختلفان بتعظيم الدعوى وتحقيره ، والتحضيض داخل تحت العرض ، وإنَّما يختلفان كذلك بالتعظيم والتحقير .

تقول في النفي : ما تأتيني فأعطيك ، وفي / الأمر : ١٠٧/ب
ابتني فأعرفَ ذلك لك ، وفي النهي : لا تنقطعُ مني فأجفوك ،

(١) لـ "أو" حكم خاص نبه عليه المؤلف فيما سبق ص ٢٣٤، وسيذكره فيما بعد ص ٢٣٩، فكان الأول حذفها من هذا السياق .

(٢) مثل قول المغيرة بن حنينة :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

انظر الكتاب ٣٨/٣ - ٣٩ ، والمقتضب ٢٢/٢ ، والأصول ١٨٢/٢ ، والإيضاح ٣١٣ .

(٣) من زاده ابن جنبي في لُغِيهِ ٢٠٩-٢١٠ - ومثَّل له بقوله : اللهم ارزقني بعيراً فأحجَّ عليه-، وابنُ بابشاذ ، وابنُ معطي ، انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٢٦ ، ٢٣٥ ، والفصول الخمسون ٢٠٤ .

(٤) من زاده ابنُ بابشاذ ، وابنُ معطي . انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٢٦ ، ٢٣٥ ، والفصول الخمسون ٢٠٤ ، وشالهُ قوله تعالى في الآية ٧ من سورة الفرقان ﴿ لولا أنزل عليه ملك فيكون معه نذيراً ﴾ . انظر معاني الفراء ٢٦٢/٢ ، والرضي على الكافية

وفي الاستفهام : أتأتينا فنحدّثك ؟ وفي العرفى : ألا تنزل فتصيب
خيرًا ، وفي التمني : ليت عندنا فيحدّثنا .

فهذه المواضع التي ينتصب [فيها الفعل] ^(١) بعد الفاء على
إضمار أن ^(٢) ، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر مقدر ،
كأنك قلت في النفي : لا يكون منك إتيانٌ فإمطاً ، وهكذا البواقى .
وإنما يكون النصب إذا كان الثاني مخالفاً للأول وسبباً عنه ،
وقد يرضع الفعل بعد الفاء على غير معنى النصب . ^(٣)

- (١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) هذا مذهب البصريين إلا الجرمي فإنه ذهب إلى أنه منصوب
بالفاء نفسها لأنّها خرجت عن باب العطف ، وإليه ذهب بعض
الكوفيين . وجسور الكوفيين على أنه ينتصب بالخلاف . الإنصاف
٥٥٧ (٧٦م) .
(٣) رفع الفعل بعد الفاء إما على العطف أو الاستئناف ، وفي العطف
يكون الفعل شريكاً للمعطوف عليه في رفعه وفي النفي الداخِل
عليه ، ففي قوله تعالى : لا يؤمنون لهم فسيعدّون بـ الفاء
عاطفة والمعنى لا يؤمنون لهم فلا يعتذرون . وإذا كانت
الفاء للاستئناف كما في قول جميل :
ألم تسأل الربيع القنّاء فينطق
وهل يُخبرُك اليومَ بهداً سَمَلقُ
فالفعل في ذلك مرفوع ، وهو خبر لمبتدأ محذوف ، أى : فهو
ينطق ، والفعل مثبت . التصريح ٢٤٠ / ٢ - ٢٤١ . وانظر
ابن يعيش ٣٦ / ٧ - ٣٨ ، والمغرب ٢٨٩ ، والرض على الكافية
٧٠ / ٤ - ٧٢ ، والمغنى ٢٢٢ - ٢٢٣ .

وإذا حذف الفاء وأنت تريد معنى النصب جزمت، وإلّا فسيفي
النفي والتنزي^(١)، وإن لم ترده رفعت، تقول: ليتك جفتنا تحدثنا،
بالجزم، وتحدثنا، بالرفع، على حسب ما تريد من المعنى.

والواو حكمها حكم الفاء في جميع ما ذكرنا من / الأوجه، ١٠٨/أ
وكون الثاني مخالفاً للأول، وجواز الرفع والنصب معها على حسب المعنى،
وجواز الجزم والرفع مع عدمها. إلاً أن الواو تخص بمعنى الجمع بين
الشئيين، فإذا قلت: * لا تأكل السمك وتشرب اللبن * فمعناه
لا تجمع بينهما، ولو جزم الثاني بالمطف على الأول كان معناه النهي
من كل واحد منهما. (٢)

وأما * أو * فكالواو أيضاً فيما ذكرنا، إلاً أنّها تخص بأحد
الشئيين، وأن ما قبلها صام في جميع الأوزنة، وأن ما بعدها خاص،
وأن معناها معنى * إلاً أن * عند سبويه وأكثر النحويين^(٣)، وقال
بعضهم^(٤): قد تكون بمعنى * إلى أن *، ومعنى * حتى أن *،

(١) كذا في النسخة، والأولى حذف قوله: * والتنزي * . يقول ابن مالك في
التسهيل ٢٣٢: * وتتفرد الفاء بأن ما بعدها في غير النفي يجزم عند
سقوطها... وانظر الساعد ٩٦/٣.
(٢) انظر الكتاب ٤٢/٣-٤٣، والمقتضب ٢٤/٢، والأصول ١٥٤/٢، وابن
الجل ١٨٧، والإيضاح ٣١٤، والإنصاف ٥٥٥-٥٥٦، وابن
بعميش ٢٣/٧-٢٤.

هذا ويجوز الرفع على معنى الاستئناف، كأنه قال: وأنت تشرب
اللبن. انظر المقرب ٢٩٣، والمغني ٤٧٠.

(٣) انظر الكتاب ٤٧/٣، والمقتضب ٢٧/٢، ٣٠٦/٣، والأصول
١٥٥/٢-١٥٦، والإيضاح ٣١٥، والتنصرة ٣٩٨.

(٤) انظر الجمل ١٨٦، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٢٩،
والفصل ٢٤٦، وكافية ابن الحاجب ١٩٧، والرض على الكافية

صمغى " كي " ، تقول : لَأَلْزَمَكَ أَوْ تَعْطَيْتَنِي حَقِي ، ومعناه : لا لَزَمَكَ
إِلَّا أَنْ تَعْطَيْتَنِي حَقِي ، أي : لا لَزَمَكَ جميع الألفظة إِلَّا زَمَانَ الإِطَاءِ ،
/ وعند بعضهم إلى أَنْ تَعْطَيْتَنِي ، وَحَقِّي تَعْطَيْتَنِي ، وكى تَعْطَيْتَنِي . ١٠٨ ب /

وَأَمَّا " لَنْ " فهي ناصبة بنفسها ^(١) أيضا ، وهي نفي لقولك :

سيفعل ، وسوف يفعل ، فتقول : لَنْ يَفْعَلَ . ولا تقتضى التأييد
كما زعم بعضهم ^(٢) ، ولذلك قال تعالى : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَهْدَاءٌ ﴾ ^(٣) ،
ولو كانت للتأييد لما جاء بقوله : أَهْدَاءٌ ، والله أعلم .

ولمست مركبة من " لا وَأَنْ " كما زعم الخليل ^(٤) ، لجسواز

تقديم مفعول الفعل المنصوب بها ، تقول : زَيْدًا لَنْ أُحْرَبَ ، ولو كانت
مركبة لما جاز ، لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَقْدِيمِ بَعْضِ الصَّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ .

(١) هذا مذهب سيبويه ، ومذهب الخليل أَنَّ النصب بعدها بـ " أَنْ " .

ضمرة . انظر الكتاب ٥ / ٣ ، والمقتضب ٨ - ٧ / ٢ ، وجواهر
الأدب للإربلي ٣٢١ .

(٢) ينسب هذا الرأي إلى الزمخشري في أنواره . جواهر الأدب

للإربلي ٣٢٢ ، والجنى ٢٨٤ ، والمغني ٣٧٤ ، والذي نسي

طبعة الأنونج - الصادرة من دار الأفاق الجديدة - ص ١٠٢

" التأكيد " . وقد ذكر محقق الجنى - نقلا عن شرح الأنونج

للإربلي - أَنَّ " التأييد " في بعض نسخ الأنونج . وبين الشيخ

مضية أنه اقتصر في الأنونج والفصل على التأكيد ، وأنه ذكر في الكشاف

التأكيد والتأييد . دراسات لا أسلوب القرآن الكريم / القسم الأول / ٢ / ٦٣٤ .

وانظر الفصل ٣٠٧ ، وابن يعيش ٨ / ١١٢ . وانظر ما تقدم في الدراسة ص ٧٤ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية ٩٥ .

(٤) انظر الكتاب ٥ / ٣ ، والمقتضب ٨ / ٢ ، والأصول ١٤٧ / ٢ ، وأسرار

العربية ٣٢٩ .

وأما "إِذَنْ" فتتصب أيضا بنفسها (١) ، وهي على ثلاثة
أقسام : تكون معطية لا غير ، وتكون طغاة لا غير ، وتكون جافزة الإصاح
والإلغاء .

فأما للموضع الذي (٢) تكون معطية فيه فهو إذا كانت صدر الكلام ،
وكانت جواباً / وجزاءً ، ولم يكن الفعل بعدها معتدّاً على ما قبلها ،
وكان الفعل بعدها مستقبلاً ، ولم يفصل بينها وبين فعلها بخير القسم ،
يقول القائل : أجيئك ، فتقول مجيباً له : إِذَنْ أكرمك ، فهي
جواب لكلامه وجزاء على مجيئه ، وهي صدرٌ ، وليس ما بعدها معتدداً
على ما قبلها ، والفعل بعدها مستقبل ، لا تَنكُّ ترد : أَنَّكَ تكرمه فيما
يستقبل ، ولم يفصل بينها وبين معمولها بشيء . ويجوز الفعل بالقسم ،
فتقول : إِذَنْ - وَاللَّهِ - أكرمك (٣) . فهذا الموضع الذي تعمل فيه .
وأما الموضع الذي لا تعمل فيه فإذا توسطت بين معتديين ،
كقولك : وَاللَّهِ إِذَنْ لا أكرمك ، أو لا أكرمك ، وأنا إِذَنْ أكرمك ، وَإِنْ
جفتي إِذَنْ أكرمك . أو يكون الفعل بعدها حالا ، كقولك لِمَنْ
يحدثك : إِذَنْ أَظنك / صادقاً بأي الآن . أو وقعت متأخرة ، ١٠٩/ب

(١) روى عن الخليل أَنَّ " أَنْ " بعد إِذَنْ مضمرة ، انظر الكتاب ١٦/٣ ،

والمقتضب ٧/٢ .

(٢) في النسخة : " التي " .

(٣) انظر الكتاب ١٢/٣-١٣ ، والمقتضب ١١/٢ ، والأصول ١٤٩/٢ .

وقد أجاز جماعةُ الفُصلِ بخير القسم . انظر ذلك في الجنس

٣٦٢ - ٣٦٣ ، والمغني ٣٢ ، والهمع ١٠٥/٤ .

كقولك : أكرمك إذن .

وأما الموضع الذي يجوز أن تُعملَ فيه وتُغنى فهو ^(١) إذا كان قبلها واو العطف أو فاؤه ^(٢) ، تقول : وأذن أكرمك ، بالنصب والإصاح ، وأذن أكرمك ، بالرفع والإلغاء ^(٣) ، وقرئ : * وَإِذَا لَا يَلْبَسُونَ * ^(٤) ، وفي مصحف أبي ^(٥) : * وَإِذَا لَا يَلْبَسُوا * ، على الإصاح ^(٦) .

وأما * كي * فقد تقدم الكلام عليها ^(٧) .

-
- (١) في النسخة : * فهي * .
- (٢) شال وقومها بعد الفاء قوله تعالى في سورة النساء آية ٥٣ : * فإِذْ نُنَاجِيكَ يَا كَافِرٌ قَدَرًا * . وقد ذكر الشيخ ضيفة في حواشي المقتضب ١٢/٢ أنه الموضع الوحيد في القرآن . وانظر الكتاب ١٣/٣ - ١٤ ، والمقتضب ١١/٢ - ١٢ .
- (٣) الإلغاء أجود وأكثر . انظر شرح الكافية الشافية ١٥٣٦ ، والرضى على الكافية ٤٥/٤ .
- (٤) سورة الاسراء ، من الآية ٧٦ .
- (٥) أبي بن كعب بن قيس ، صحابيٌّ من الأنصار ، من كتّاب الوحي ، ويمن شهد بدرًا ، وكان أقرأ الصحابة ، أخذ منه القراءة ابن عباس وأبو هريرة وغيرهما ، توفي سنة ٢٠ هـ ، وقيل غير ذلك . انظر أسد الغاية ٦١/١ - ٦٣ ، ومعرفة القراء الكبار للذهبي ٣٢ - ٣٣ ، وغاية النهاية ٣١ .
- (٦) مختصر شوان ابن خالويه ٧٧ ، والكشاف ٤٦٢/٢ ، والبحر المحيط ٦٦/٦ . وهي أيضا كذلك في مصحف ابن مسعود . المقتضب ١٢/٢ ، وابن يعيش ١٦/٧ ، والبحر المحيط ٦٦/٦ .
- (٧) انظر ما تقدم ص ٢٣٥ .

بـباب

حروف الجزم

اعلم أنّ الفعل يدخله الجزم ، وهو خاص به . والجزم لا يكون إلا بحروف ، والحروف التي تجزم تنقسم قسمين : ما يجزم فعلا واحدا ، وهي السبعة حروف الجزم . وما يجزم فعلين ، وهي السبعة حروف الشرط .

فحروف الجزم أربعة : لَمْ ، وَلَمَّا ، وَلَا مٌ الا مٌ ، وَلَا فِي النهي .

١/١١٠ فلم نفي / لِ " فَعَلَ " وهو الماضي . وَلَمَّا نفي ل " قد فَعَلَ " وهو الماضي المقرب من الحال ، تقول : لم يبق زيدٌ ، وَلَمَّا يبق عمرو .

ولام الا مٌ والدعاء يلزم الفعل الجني للفعول الذي لم يسم فاعله ، كقولك : لِيُضْرَبَ عمرو ، و : لِيَكْتُمَ خالدٌ (١) . ويلزم فعل الفاعل إذا كان نعه سندا إلى المتكلم ، أو الغائب ، كقولك : لِأَقُم ، وَلِيَقُم زيدٌ . (٢)

(١) مثال لام الدعاء : لِيُغْفَرَ لَنَا اللهُ . الرضى على الكافية ٨٤ / ٤ ، وانظر المقتضب ٤٣ / ٢ .

(٢) وربما دخلت على فعل المخاطب نحو : لِتَقُمْ يَا فلان ، وهو قليل . انظر المقتضب ٤٤ / ٢ ، والأصول ١٥٧ / ٢ ، والإيضاح ٣١٩ ، والرضى على الكافية ٨٤ / ٤ .

واللام مكسورة ، ويجوز تسكينها مع واو العطف وفاق ، ويقح تسكينها مع شَمَّ (١) ، وقد قرأ الكسائي * شَمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ * (٢) ، فسكَّنَها مع شم .

ولمَّا تقتضي استغراق الزمان ، ويجوز أن يحذف معمولها ، فتقول : جفُّك ولمَّا .

ولا يجوز أن يفصل بين الجازم والمجزوم كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور ، بل الفصل بين الجازم والمجزوم أقبح (٣) ، وقد جاء في الشعر نحو قولك : لم زيدًا أضرب ، تريد : لم أضرب / زيدًا . (٤)

ب/١١٠

-
- (١) قال النحاس في إعراب القرآن ١٥/٣ - ١٦ : * وهو وجه بعيد في العربية لأنَّ شَمَّ يوَكِّف عليها ، ولا يجوز أن يستدأ بها كن ، وجوازه على بعد وانظر الرض على الكافية ٨٤/٤ .
- (٢) سورة الحج ، من الآية ٢٩ . وهي أيضا قراءة عاصم وحزمة ، ونافع بخلاف عنه . والكسر قراءة باقي السبعة . السبعة ٤٣٤ - ٤٣٥ ، وانظر التبصرة لمكي ٢٦٥ ، والكشف ١١٦/٢ - ١١٧ .
- (٣) طل سبويه هذا القبح بقلة ما يعمل في الأفعال وكثرة ما يعمل في الأسماء . الكتاب ١١١/٣ ، وانظر الأصول ٢٣١/٢ - ٢٣٢ .
- (٤) شاله قول ذي الرمة :
- فأضحت مغانيها قفاراً رؤسوها
كأن لم سوى أهلٍ من الوحش توهل
- انظر الخصائص ١٠/٢ ، والرض على الكافية ٨٢/٤ .

وتدخل على " لم " و " لَمَّا " همزة الاستفهام فيصير الكلام
بِلَحَاقِهَا تقريراً^(١) ، فتقول : أَلَمْ ، و : أَلَمْآ . ويتوسط
بينها واو العطف وفاؤه ، فتقول : أَوْلَمْ ، و : أَفَلَمْ .

(١) معنى التقرير : إلقاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه ، كقوله
تعالى : * أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * . الرضي على
الكافية ٨٣/٤

باب

ما يجزم فعليين

ويمن باب الشرط ، وباب الجزاء ، وباب المجازاة ، وباب الشرط والجزاء .

هذا الباب مركب من جملتين دخل عليهما حرف أو اسم تضمن معنى الحرف ، فصير الجملتين جملة واحدة ، وتسمى الأولى شرطاً ، والثانية جزاءً . فتنسب الباب باب الشرط فلأن الأولى شرط ، ومن سماه باب الجزاء أو باب المجازاة فلأن الثانية جزاء ومجازاة . ومن سماه بهما فلوجودهما معاً .

واعلم أن أدوات الشرط والجزاء تنقسم إلى حروف وأسماء ، فالحروف منها " إن " ، " بلا خلاف " ، و " إذا ما " عند سيبويه (١) .

/ والأسماء تنقسم إلى أسماء غير ظروف ، وإلى ظروف . فالأسماء ١١١/أ غير الظروف : " مَنْ " ، و " ما " ، و " أي " ، و " مهما " .

والظروف تنقسم إلى : ظروف مكان ، وظروف زمان . فظروف المكان منها : " أين " و " أتى " ، وتدخل " ما " على أين ، فيقال : أينما .

(١) الكتاب ٥٦/٣ - ٥٧

ونعني بالمراد في المقتضب ٤٥/٢ على أنها حرف ، ونسب إليه ابن مالك والرضي أنها اسم ، وهو ظاهر كلامه في المقتضب ٤٦/٢ . وانظر شرح الكافية الشافية ٦٢٢ (١) والرضي على الكافية ٩٠/٤ .

وظروف الزمان : " متى " ، و " آتَان " و " أَيَّ حِينٍ " ، و " إِذَا مَا " عند ابن السراج وأبي علي (١) ، و " إِذَا " ولا يجازى بها إلا في الشعر . (٢)

واعلم أنَّ هذه الأدوات تجزم ما بعدها لفظاً ، إنَّ كان مضارعاً ، نحو : إنَّ تضربَ أضربَ ، أو معنى ، إنَّ كان ماضياً ، نحو : إنَّ ضربتَ ضربتُ .

ولا بُدَّ لفعل الشرط من جواب ، فإنَّ كان فعلاً فالأولى أن يكون سائلاً لفعل الشرط ، في كونه مضارعاً أو ماضياً ، فتقول : إنَّ تقمَ أقمَ ، و : إنَّ قمتَ قمتُ ، فكلاهما في الأول مضارع ، وكلاهما في الثاني ماضٍ .

وبجوز أن / يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً ، وبالعكس ، ١١١/ب فتقول : إنَّ قمتَ أقمَ ، وإنَّ تقمَ قمتُ . والأول من هذين أولى من الثاني . (٣)

وبجوز إذا تأخر المضارع وتقدم الماضي أن ترفعَه ، ويكون الكلام محمولاً على التقديم والتأخير ، فتقول : إنَّ ضربتَ أضربَ ، بالرفع ، (٤)

(١) انظر الأصول ١٥٩/٢ ، والإيضاح ٣٢١ .

(٢) مثاله قول الفرزدق :

تَرَفَعُ لِي خِنْدِيفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي

نَسَارًا إِذَا حَمَدَتْ نَهْرَانِهِمْ تَقْسِدِ

انظر الكتاب ٦٠/٣ - ٦٢ ، والمقتضب ٥٥/٢ ، والتبصرة ٤١١ ،

والألماني الشجرية ٣٣٢-٣٣٣/١ ، وابن يعيش ٤٧/٧ .

(٣) انظر الرضوى على الكافية ١٠٦/٤ .

(٤) الجزم هنا أكثر ، وعند الكوفيين يجب الرفع . انظر شرح الكافية

الشافية ١٥٨٨ ، والرضوى على الكافية ١٠٨/٤ .

أي : أَضْرِبُ إِنْ ضَرَبْتَ .

ولا يجوز أَنْ يتقدم ما بعد أدوات الشرط عليه ، لا تقول :
هَذَا ^(١) إِنْ تَضْرِبُ أَضْرَبَهُ ، ولا : أَضْرَبُهُ إِنْ تَضْرِبُ هَذَا .

وجوز حذف الجزاء لدلالة ما قبله عليه ، تقول : أَكْرَمَكَ إِنْ
جِئْتَنِي ، فجواب " إِنْ جِئْتَنِي " محذوف دَلَّ عليه أَكْرَمَكَ . ^(٢) ولا يجوز
أَنْ يكون أَكْرَمَكَ الجواب ؛ لأنَّ جواب الشرط لا يجوز تقديمه عليه ،
ولو كان جواباً لَجُزْمِهِ .

واعلم أَنَّ جواب الشرط طي ثلاثة أنواع :

الفعل إمَّا ضارع وإما ماضٍ ، والجملة / الاسمية والفعلية ١١٢/أ
في أولها الفاء . وتخص الاسمية - مع الفاء - بـ " إذا " ، وتلزم
الفاء مع الفعلية إذا كانت أمراً أو نهيًا ، أو كان في أولها السين أو
سوف ، أو كان فعلها ماضيًا لفظًا ومعنى ولا يُدْفَعُ فيه من " قد " .

مثال الفعل المضارع والماضي قد تقدم .

ومثال الجملة الاسمية مع الفاء : * مَن يُحْلِلِ اللّهُ فَلَآ
هَارِي لَهٗ * ^(٣) ومثالها مع إذا : * وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا
كَفَرُوا فَذَلِكُمْ أَجْرُهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ * ^(٤)

(١) في النسخة : " زيدٌ " بالرفع .

(٢) انظر الأصول ١٦١/٢ .

(٣) سورة الأعراف ، من الآية ١٨٦ .

(٤) سورة الروم ، من الآية ٣٦ .

ومثال الفعلية مع الأمر: **إِنْ جِئْتَنِي فَأَكْرِمْنِي** ، **وَإِنْ جِئْتِكَ فَلَا تُهِنِّي** . ومع السنين وسوف : **إِنْ جِئْتِكَ فَمَا كَرُمْتُكَ** ، وسوف **أَكْرِمُكَ** . ومع الفعل الماضي لفظاً ومعنى قوله تعالى : **إِنْ كُنْتُ لَقُوتَهُ فَقَدِ طَلَيْتَهُ** (١) .

ويجوز حذف فعل الشرط الواقع بعد " **إِنْ** " ، ويفسره ما بعده ، تقول : **إِنْ زَيْدٌ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ** ، / **تَرِيدُ : إِنْ جَاءَنِي** ١١٢ ب / **زَيْدٌ جَاءَنِي** ، فحذفت " **جَاءَنِي** " الأولى لدلالة الثانية عليها . ولا يجوز أن يكون على التقديم والتأخير ؛ لأنَّ الفاعل لا يتقدم على فعله . ولا يجوز حذف فعل الشرط مع سائر أدوات الشرط غير " **إِنْ** " ، **إِلَّا فِي الشَّعْرِ** ، كقوله : (٢)

« **أَيْنَمَا الرَّيْحُ تُسَلِّهَا تَمِيلُ** »

- (١) سورة المائدة ، من الآية ١١٦ .
(٢) قاله كعب بن جَعْفَلٍ التَّخْلِفِيُّ ، شاعرٍ سَلَايَ كان في عهد معاوية .
وينسب أيضاً إلى الحسام بن صَدَاءِ الكَلْبِيِّ . الخزانة ٤٩/٣ .
وصدر البيت :

« **صَعْدَةً نَابِتَةً فِي حَائِرِي** »

وهو من شواهد سيبويه ١١٣/٣ ، والمقتضب ٧٣/٢ ، والاصول ٢٣٣/٢ ، والأمالى الشجرية ٣٣٢/١ .

والذي في النسخة : " **أَيْنَمَا الرِّيحُ تُسَلِّهُ يَمِيلُ** " ، وما أُثْبِتَ
عن مصادر التخریج .

ويجوز أن يحذف الشرط وأدواته ويحقق الجواب دلالة ما ذكر عليه ، وذلك في مواضع ، وهي :

النفي ، والأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتنزي ، والعرض ، تقول :
أكرمني أكرمك ، التقدير : أكرمني فإن تكرمني أكرمك ، فحذفت إن
تكرمني ؛ لدلالة فعل الأمر ، وهو أكرمني عليه ، وكذلك البواقي (١) .

(١) انظر الكتاب ٩٣/٣ ، والأصول ١٦٢/٢ ، والجمل ٢١٠ ،
والإيضاح ٣٢٢ .

باب

النونين الخفيفة والشديدة

/ النونان يلحقان الفعل للتأكيد ، فُيَسْتَعْنَى بِأِحْدَاهُمَا مِنْ ١١٣/أ
تكرار الفعل ، والشديدة أكثر تأكيداً من الخفيفة (١) .

ومواضع لِحَاقَتِهِمَا : الأمر ، والنهي ، والقسم ، والاستفهام ، والتسني ،
والعرض ، والشرط مع " ما " . تقول في الأمر : اضْرِبَنَّ ، وفي النهي :
لا تَضْرِبَنَّ ، وفي القسم : واللَّهِ لَتَضْرِبَنَّ ، وفي الاستفهام : أَتَضْرِبَنَّ زَيْدًا ،
وفي التسني : لَيْتَ يَضْرِبَنَّ زَيْدًا ، وفي العرض : أَلَا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا ،
وفي الشرط : إِمَّا تَقُومَنَّ أَقْمَ .

ويبنى على الضم معهما فعل الجماعة المذكر ، تقول : اضْرِبَنَّ زَيْدًا ،
وعلى الكسر فعل النونثة الواحدة ، تقول : اضْرِبَنَّ زَيْدًا ، ويفتح معهما
ما عداهما .

وحكهما إذا دخلَا أَنْ تُحذفَ لهما حركة الإعراب ، كقولك : هل
تَضْرِبَنَّ ؟ ، أو نونه كقولك : هل تَضْرِبَنَّ ؟ ، وهل تَضْرِبَنَّ ؟ .

وإذا أدخلت النون الشديدة / على فعل جماعة النساء ١١٣/ب
ألحقت ألفا بين النونين ، فقلت : هل تَضْرِبَنَّ زَيْدًا ؟ (٢) .

(١) اللع ٢٧٢ ، وابن عمير ٣٧/٩ .

(٢) انظر الكتاب ٥٢٦/٣ ، والأصول ٢٠١/٢ ، والإيضاح ٣٢٣ .

وكل موضع تدخله الشديدة تدخله الخفيفة، إلا في موضعين :
فعل جماعة النساء، وفعل الاثنين، لما يلزم من اجتماع ساكنين وأحدهما
ضم مدغم . هذا قول سيبويه وعامة النحويين، إلا يونس فإنه أجاز
دخول الخفيفة في هذين الموضعين (١).

(٢)
وحكم الوقف على الخفيفة أن تبدل منها ألفا إذا انفتح ما قبلها،
وتحذفها إذا كان ما قبلها مكسورا أو مضموما. (٣)

ولا تُحَرِّكْ لالتقاء الساكنين كالتنوين، بل تحذف حيث يحرك
التنوين، تقول : اضرب القوم. (٤)

-
- (١) انظر الكتاب ٥٢٦/٣ - ٥٢٧، والأصول ٢٠٣/٢، وما ذهب إليه
يونس هو مذهب الكوفيين، الإنصاف ٦٥٠ (م ٩٤) والرض على
الكافية ٤٩٢/٤.
- (٢) كقولك في قوله تعالى " لنسفَعْنُ " : لنسفَعًا . الإيضاح ٣٢٤.
وانظر الكتاب ٥٢١/٣.
- (٣) الحذف من ضمير تعويضي مذهب الخليل وسيبويه، أما يونس فيعوض
في المضموم واوا وفي المكسور يا بدلا من النون الخفيفة، فيقول :
اخشوا، واخشيني .
- انظر الكتاب ٥٢٢/٣، والأصول ٢٠٢/٢، والتبصرة ٤٣٤-٤٣٥،
والرض على الكافية ٤٩٦/٤.
- (٤) انظر الكتاب ٥٢٣/٣، والأصول ٢٠٢/٢، والإيضاح ٣٢٤،
والتكلمة ١٧٧، وابن يعين ٤٣/٩ - ٤٤.

وإذا حذفها في الوقف ردت ما كنت حذفها لأجلها ،

تقول في اضربن في جملة المذكر : اضربوا فترد الواو (١) ، [وتقول (٢)-

في هل تضربن ؟ ، وهل تضربن ؟ : هل تضربين ؟ ، وهل (٢)-

تضربون ؟ فترد الياء والنون [والواو والنون / التي كنت
أ/١١٤ حذفها لأجلها .

(١) في النسخة : " اضربون ، فترد النون " ، والصواب ما أثبت .
وانظر الكتاب ٣ / ٥٢١ - ٥٢٢ ، والأصول ٢ / ٢٠٢ ، وشرح الكافية
الشافعية ١٤٢٠ .

(٢-٢) زيادة يستقيم بها النص . انظر الكتاب ٣ / ٥٢٢ ، والأصول ٢ / ٢٠٣ ،
والإيضاح ٣٢٤ ، وشرح الكافية الشافعية ١٤٢٠ .

باب

ما ينصرف وما لا ينصرف

الصرف عبارة عن تنوين الاسم، وهو مأخوذ من الصرف، وهو الصوت، فدخول التنوين زيادة صوت.

وقيل : الصرف دخول الجرّ والتنوين، مأخوذ من التصرف. (١)

(٢) وأصل الأسماء الصرف، وإنما منع منها من الصرف ما أشبه الفعل.

(٣) كما أنّ الأفعال أصلها البناء، وإنما أعرّب منها ما أعرّب للشبه الذي تقدم.

ووجه شبه الاسم الذي لا ينصرف للفعل أنّه ثانٍ من جهتين من

الجهات التسع كما أنّ الفعلَ ثانٍ من جهتين .

ومعنى كون الفعلِ ثانياً عن الاسم من جهتين أنّه في الدرجة

الثانية منه من جهتين .

وذلك أنّ الاسم يخبر به عنه، والفعل يخبره فقط، فكان

الاسم مقدماً ؛ / لأنّه حصل له الشيطان، والفعل ثانياً؛ لأنّه حصل

له شيء واحد . هذه إحدى الجهتين .

(١) الجمل ٢١٨ . وانظر أمالي السهيلي ٢٤ ، ٣٩٠ .

(٢) انظر الكتاب ٢١ / ١ ، والمقتضب ٣٠٩ / ٣ ، والأصول ٢٩ / ٢ .

وقد ردّ السهيلي هذا الرأي في أماليه ص ٢٠ فابعدها .

(٣) سبق التعليق على مثله ص ٢٣٢ . وما ذهب إليه المصنف هو

مذهب البصريين انظر ص ١٢ ما سبق .

والجهة الثانية أَنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر (١) ، والمصدر اسم ، والمشتق في الدرجة الثانية من المشتق منه . فهذه الجهة الثانية .

فثبت أَنَّ الفعل ثانٍ من الاسم من جهتين ، فما وُجِدَ من الأسماء ثانياً من جهتين أشبه الفعل ، وهو ما وجد فيه اثنتان فصاعداً من ظل تسع ، أو واحدة متكررة .

[علل ضح الصرف]

والعلل التسع هي : التعريف ، والتأنيث ، والجمع ، والمعجمة ، والمعدل ، والتركيب ، والألف والنون الزائدتان ، والصفة ، ووزن الفعل .

فتق اجتمع في الاسم ثنتان فصاعداً ، أو واحدة متكررة من هذه التسع كان ثانياً من جهتين ، وذلك أَنَّ كلَّ واحدة من هذه التسع ثانياً ، فتق اجتمع ثنتان ضحا كان الاسم بهما ثانياً من جهتين .

وبما أَنَّ كلَّ واحدة ضحا ثانياً هو / أَنَّ التعريف ثانٍ ١١٥/أ
على التنكير ، لأنَّه قبله ، والتأنيث ثانٍ من التذكير ، والجمع ثانٍ من الإفراد ، والمعجمة ثانياً من العربية ، والمعدل ثانٍ من المعدول منه ، والتركيب ثانٍ من المركبين ، والألف والنون الزائدتين ثانياً من المزيد عليها ، والصفة ثانياً من الموصوف ، ووزن الفعل ثانٍ من وزن الاسم .

واعلم أَنَّهُ ليس كل ثنتين ضحا كيف اتفق اجتماعهما يحتج الاسم بهما من الصرف ، بل اجتماع ثنتين ضحا على الخصوص ، وأنا أمين كيفية ذلك الخصوص .

(١) هذا مذهب البصريين . انظر ما تقدم ص ٧٧ .

أما التعريف فينبغ من الصرف علمته فقط ، إذا جاءت التأنيت اللفظي مطلقا ، واللفظي ما كان في آخره تاءً تنظب في الوقف ها١٥ ، نحو : طلحه ، وحمره ، أو ألف مقصورة ، كعبلى ، أو سدودة ، كصحراء ، طى أن الألف المقصورة والسدودة يمتنع / بهما من الصرف من غير ١١٥/ب أن يجامعا غيرهما من العلل .

وكذلك تنع العلمية أيضا إذا جاءت التأنيت المعنوي إذا زاد طى ثلاثة أحرف ، أو كان ثلاثة متحرك الوسط ، أو ساكنه عند قوم من العرب . (١)

وكذلك تنع العلمية أيضا إذا جاءت التركيب ، كعَلَبَك ، اسم موضع بعينه . (٢)

وإذا جاءت وزني الفعل ، المختص كرجل سُيِّ : يُضْرَب ، أو الغالب كيشكر وتغلب . (٣)

-
- (١) انظر الجمل ٢٢١ ، والمقدمة الجزولية ٢٠٨ .
(٢) قال ياقوت : " بينها وبين دمشق ثلاثة أيام ، وقيل اثنا عشر فرسخا من جهة الساحل . " معجم البلدان : ٤٥٣/١ (بعلبك) .
(٣) المراد بالمختص : ما لا يوجد في غير الفعل إلا في طم أو أعجمي أو ندور . فالعلم كشر لفرس ، والأعجمي كبقم لصبح ، والنادر كذيل لقبيلة . التصريح ٢١٩/٢ . والغالب : ما أوله زيادة من حروف " نأيت " . الارتشاف ٤٢٨/١ . وانظر الرضي طى الكافية ١٦٢/١ - ١٦٣ ، والهمع ٩٨/١ .

وإذا جمعت العجمة العلمية إذا زادت على ثلاثة أحرف ، كما هو الحال في إبراهيم وإسماعيل . أو كان ثلاثة أحرف متحرك الوسط [كَلَمَكَ]^(١) ، أو ساكنة وانضاف إلى العجمة التانيث ، كَمَاهَ وَجُورَ .^(٢)

أو الجنسية^(٣) إذا كان ما يوازن الاسم من العربية لا ينصرف طمًا ، كرجل يَمَسُّ : بَقَمَ .^(٤)

وإذا جمعت الجمع الذي لا نظير له في / الأحاد ، كرجل يَمَسُّ بساجدًا ومصباح . على أن الجمع يمنع من الصرف بانفراده .
وإذا جمعت العدل ، ككُفِرَ وَزُفِرَ .

والجمع الذي لا نظير له في الأحاد يمنع من الصرف بانفراده ، أقاموه مقام علتين .

والتانيث يمنع من الصرف إذا جامع العلمية ، على النحو المتقدم فقط ، في المعنوي واللفظي بالتاء . وأما اللفظي بالألفين فيمنعسان

(١) مكانه بياض في النسخة قدر كلمة ، وقد مثل الرض بما أثبت ، وَلَكَ

اسم أبي نوح عليه السلام . الرض على الكافية / ١٤٤٤ .

وانظر معارف ابن قتيبة ص ٢١ ، واللسان (لَكَ) .

(٢) انظر الأصول / ٢ / ١٠٠ .

و " ماء " و " جُور " اسما بلدين بأرض فارس . معجم

البلدان ٤٩ / ٥ (ماء) .

(٣) معطوف على العلمية في قول المصنف : وإذا جمعت العجمة

العلمية ، والمعنى : أو جمعت العجمة الجنسية .

(٤) البقم : شجر يصبح به . اللسان (بقم) .

والشأن في مثله أنه يصرف ، لأنه ليس علمًا في الأعجمية ، ولكن قوياً منع الصرف أنه على وزن لا ينصرف في العربية . وانظر المقتضب

١٤٥ / ١ ، ٣ / ٢٢٦ .

بانفردهما ، أقاموا كلَّ واحدة منهما مقامَ طتين . (١)

والعدل إذا جامع العلية ، كعمر ، وقد تقدم . وإذا جامع
الصفة ، كثنى وثلاث .

واعلم أنَّ فعل إذا كان طالما مشتقا (غير) (٢) معروف في
الكلام لم ينصرف معرفةً كبيراً ، كزحل وعمر ، إلا " أددا " (٣) فإنَّ العرب
تصرفه لا غير ، وكان القياس ألاَّ يُصرف . و " طوى " في لغة
من / نون . (٤)

ب/١١٦

(١) قال الرض في شرح الكافية ١١٢/١ : " وأما قيام ألف التانيث ،
أضى السدودة والمقصورة مقام سببين فللزمها الكمة ، وبناء الكمة
عليهما ، بخلاف تاء التانيث فإنَّ بناءها على العروض وإن اضق
في بعض الأسماء لزمها كمنصوة ، وقمحدوة ، وحجارة ، وغزاية
وغيرها وانظر الإنصاف ٤٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٣٧ .
وتعليل المصنف هنا لا يصلح إلا مع السدودة .

(٢) كذا في النسخة ، ولعل صوابه : من معروف في الكلام ، بدليل
قول المؤلف بعد : " المعدول عن المعرفة كعمر " ،
والمعنى : أنَّ عمرَ معدول عن عامر المعروف .
انظر ما يأتي ص ٢٦٢ ، والكتاب ٢٢٣/٣ ، والأصول
٨٨/٢ ، والإيضاح ٣٠١ .

(٣) انظر الكتاب ٤٦٤/٣ . وأددا : أبو قبيلة من حمير ، وهو أددا
ابن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير . التاج (أددا) . وانظر
جمهرة أنساب العرب ٣٩٢ .

(٤) قرى في السبعة بتونين " طوى " ، وبخير تنون . انظر
السبعة ٤١٢ ، ٤٧١ .

وإن كان غير مشتق نحو : ألن لو سميت به ، أو اشتقا وكان اسم جنس كصرد^(١) ، أو جمعا ككعب^(*) ، أو صفة فردا كحطم^(٢) ، أو جمعا كصفر^(*) أنصرف جميعه . (٣)

والتركيب يمنع من الصرف إذا جامع العلية فقط .

والوصف يمنع من الصرف إذا جامع وزني الفعل المختص والغالب ، والمصفر فيه كالكبر . وإذا جامع التأنيث اللازم ، على أنه - أنسي التأنيث - كاف بنفسه . (٤) وإذا جامع الالف والنون اللتين لا تطحقها هاء التأنيث (٥) .

(١) الصرد - بضم فتح - : طائر فوق العصفور ، والجمع صردان . اللسان (صرد) .

(٢) يقال : راع حطم ، بغيرها ، إذا كان عنيفا ، كأنه يحطمها ، أي : يكسرها ، إذا ساقها ، أو ساقها ، لعنفه بها . التهذيب (حطم) ٤٠٠/٤ .

(٣) انظر الكتاب ٢٢٢/٣ - ٢٢٣ ، والمقتضب ٣/٣٢٣ .

(٤) لم يكن هناك مقتضى لذكره بجامعة الوصف للتأنيث اللازم ، لأن الوءنت تأنيثا لازما متنوع من الصرف سواء كان وصفا أم غير وصف . وقد استدرك الوءلف على نفسه بقوله : * على أنه

كاف بنفسه * وانظرا ما تقدم ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٥) إما لأن موءنتها فقلن كسكران ، أو لكونها صفة لا موءنت لها

كخبان . شرح الكافية الشافية ١٤٣٩ . وانظر التوطئة ٢٧٧ .
(*) الثقب جمع ثقب . والصفر جمع صفرى موءنت الأصفر .

الصاح (ثقب ، صفر) .

ومع العدل من النكرة . (١)

ووزنُ الفعل الغالبُ يمنع من الصرف إذا جامع العلمية ، وإذا جامع الوصف . والمختص إذا جامع العلمية فقط . (٢)

فإذا اجتمعت طتان من العلل فماعدًا ، أو واحدة أقيمت مقام طتين ، وهي التأنيث بإحدى الألفين ، / والجمع الذي لا نظير له في الأحاد ، على النحو الذي ذكرناه امتنع الاسم من الصرف .

وإن اجتمعت [على] (٣) خلاف ذلك لم تمنع ، كالتأنيث لو اجتمع مع التركيب من غير علمية لم يمنع من الصرف . وكذلك التأنيث بالهاء مع الصفة لا يمنعان أيضًا . وكذلك ما أشبههما من الجمع على غير ما ذكرناه .

*

[ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة]

واعلم أنَّ الأسماء التي لا تنصرف تنقسم إلى قسمين :

قسم منها لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وهو خمسة أشياء :

(١) أي : الوصف مع العدل من النكرة يمنع من الصرف ، نحو : مثنو

أي : اثنين اثنين . وانظر الإيضاح ٢٩٦ ، ٣٠١ .

(٢) كذا في النسخة . وقد ذكر المصنف في الصفحة السابقة أنَّ الوصف يمنع

من الصرف إذا جامع وزني الفعل ، المختص والغالب . ولعل هذا الاضطراب راجع إلى النسخ .

(٣) زيادة يستقيم بها النص .

الجمع الذي لا نظير له في الأحاد ، وهو الذي قبل ألفه حرفان ،
بعدها حرفان أو ثلاثة ، كساجدَ ومصابيحَ ، ما لم تدخل عليه تاء التانيث ،
أو ياء النسب ، أو حذف تاءه الأخيرة ، كجحاجة^(١) فيما دخله التاء ،
ومدائني فيما دخله ياء النسب ، وجوارٍ فيما حذف تاءه^(٢) . / فإِنَّ ب/١١٧
هذه الثلاثة تنصرف .

والثاني : ما آخره ألف التانيث المقصورة أو المدودة ، كحلبى
وصحراء .

والثالث : أفعل إذا كان صفة ، كأحمر .

والرابع : المعدول عن النكرة كشتى وثلاث .

والخامس : فعلان الذى موته فعلن ، كسكران وسكرى .

■

[ما ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة]

وما عداها ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة ، وهوستة
أشياء :

الأول : الاسم العجمي إذا كان على أربعة أحرف فصاعداً ،

وكان علماً قبل نقله إلى لسان العرب ، كإبراهيم .

(١) جمع جَحَّاجٍ ، وهو السيد الكريم ، ويجمع أيضا على جَحَّاجٍ ،

وجَحَّاجِجٍ . اللسان (جمعج) .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٣١٠ . والمعروف أَنَّ جوارٍ غير منصرفة والتنوين

فيها تنوين عوض .

والثاني : الوء نث بالتاء ، كهمزة أو الوء نث المعنوي الزائدة
حروفه طى ثلاثة ، كزئنب ، أو الذى لا يزيد طى ثلاثة وهو متحرك الوسط
ك " قَدَم " ، أو ما كنه عند قوم من العرب .

والثالث : وزن الفعل المختص كدليل ، أو الغالب كمشكر .

والرابع : فعلان الذى لا فعلن له ، كروان .

والخامس : المعدول عن / المعرفة ، كعمر ، ووزفر .

١/١١٨

والسادس : المركب ، كحضوت ، وعَلَبَكَ .

باب النسب

اعلم أنك إذا نسبت اسماً إلى أب، أو أم، أو قبيلة، أو بلد، أو غير ذلك فإنك تزيد في آخره ياءً شديدةً مكسوراً ما قبلها، وتُصيّر الاسمَ الجامدَ بعدها بجري مجرى الصفة، ويعمل مثلها، تقول: هذا رجل هاشميٌّ أبوه، كما تقول: هذا رجلٌ كريمٌ أبوه.

واعلم أن الاسمَ المنسوبَ إليه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: صحيح، ومعتل، وشبه للمعتل (١).

*

[النسب إلى الصحيح]

فالصحيح إن لم يكن فيه تاء التانيث زدت الياء الشددة وكسرت ما قبلها من غير تغيير الاسم، إلا أن يكون مكسوراً العين وهو طى ثلاثة أحرف، فإنك غنتها، فتقول في نَيْرٍ: / نَيْرِيٌّ.

ب/١١٨

وإن كان طى أكثر من ثلاثة أحرف فإنك لا غنتها في الأكثر والأقيس، فتقول في تَغْلِبٍ: تَغْلِبِيٌّ، بكسر العين. ومنهم من يفتتحها، فيقول: تَغْلِبِيٌّ، بجريه مجرى نَيْرٍ (٢).

(١) سبق تعريف شبه المعتل. انظر ما تقدم ص ٢٠ هاشم (١).

(٢) في الارتشاف ٢٨٥/١: * والفتح عند الخليل وسيبويه شان، وعند المراد وابن السراج والفارسي والرماني والصيرفي جائز مطرد... وانظر الكتاب ٣/٣٤١-٣٤٢، والأصول ٦٤/٣، والتبصرة ٥٨٦، وابن يعيش ١٤٦/٥، والرضي طى الشافية ١٨/٢-١٩.

وإلا أن يكون زائدا على الثلاثة وقبل لامه باء شديدة فإنك تحذف متحركها، فتقول في أُسَيْدٍ وُحَيْرٍ : أُسَيْدِيٌّ وُحَيْرِيٌّ (١) .

وإن كانت فيه تاء التانيث لم تزد في التغير على حذفها ، إلا أن تكون خاصة وما قبل اللام باء أو واو زائدتان فإنك تحذفهما بعد حذف التاء ، وتقلب الكسرة والضمة فتحة ، إلا أن يكون الاسم ضاعفا أو معتلا عنه فإنك لا تزيد فيه على حذف التاء تغيرا ، تقول في رَبِيعَةٍ : رَبِيعِيٌّ ، وفي سُنُوَّةٍ : سُنُوَّتِيٌّ (٢) ، وفي قَتِيْبَةٍ : قَتِيْبِيٌّ . وتقول

في الضاعف في شديدة : / شديديٌّ ، وفي المعتل في طويلة : ١/١١٩ طويليٌّ .

ومن العرب من يحذف الياء ما لا تاء فيه ، فيقول في قریش وشقيف : قُرَشِيٌّ وَشَقِيْفِيٌّ . وإثباتها أحسن ، فيقال : قُرَيْشِيٌّ (٣) .

(١) انظر الكتاب ٣/٣٧٠ - ٣٧١ ، والمقتضب ٣/١٣٥ ، والتكلمة ٢٤٨ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٣٩ ، والأصول ٣/٧٢ ، والتكلمة ٢٤٥ ، والخصائص

١/١١٦ - ١١٧ . ومذهب جماعة منهم ألا تحذف إبقاء الواو والضمة ، كما ذهب ابن الطراوة إلى إقرار الضمة .

انظر ابن يعيش ٥/١٤٦ - ١٤٧ ، والرض على الشافية ٢/٢٣ - ٢٤ ، والارتشاف ١/٢٨٣ .

(٣) هذا مذهب سيبويه ومن وافقه . والحذف عند المبرد قياس ، ووافقه السيرافي في " فَعْمِيلٌ " بالضم ، وهو لغة أهل الحجاز .

انظر الكتاب ٣/٣٣٥ - ٣٣٧ ، والمقتضب ٣/١٣٣ ، والأصول ٣/٨١ ، والجمل ٢٥٣ ، والخصائص ١/١١٦ ، ٢/١١٠ ، والتبصرة

٥٨٧ ، والرض على الشافية ٢/٢٩ ، والارتشاف ١/٢٨٤ .

[النسب إلى المعتل]

والمعتلُّ إن لم يحذف منه شيء قبل النسب، فإن كان آخره ألفاً وكانت ثالثة أهدلتها واوا، كانت في الأصل ياءً أو واوا، فقلت في صا : صَوَى، وفي رحى : رَحَوَى .

وإن كانت رابعة فإن كانت منقلبة قلبتها واوا، تقول في أحوى : أَحَوَى^(١)، وفي أميا : أَمَوَى .

وإن كانت للتأنيث فالأحسن حذفها، ويجوز قلبها واوا، إلا أن يكون الاسم متحرك الثاني فإنك تحذفها لاغير . تقول في حلى، ودنيا : حَلَى، ودُنِيَّ، وهو الأحسن . ويجوز : حَلَوَى، ودُنَوَى^(٢) .

وفي جَمَزَى^(٣) وَبَشَكَى^(٤) : جَمَزَى^(٥) / وَبَشَكَى^(٥) ، ب/١١٩

-
- (١) انظر الكتاب ٣/٣٥٢، والأصول ٣/٦٧ .
وفي اللسان (حوا) : " الحوة سواد إلى الخضرة، وقيل حمرة تضرب إلى السواد، . . . ، والنسب إليه أَحَوَى ."
والأجود الأشهر قلب الألف واوا كما أثبت المصنف، ويجوز زيادة ألف قبل الواو المنقلبة، فيقال : أَحَوَاوَى . انظر الرضي على الشافية ٣٩-٤٠ .
- (٢) ويجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة، فيقال : حُبَلَاوَى، ودُنَاوَى . انظر الكتاب ٣/٣٥٢-٣٥٣، والمقتضب ٣/١٤٢-١٤٨، والأصول ٣/٧٤، والرضي على الشافية ٢/٤٠ .
- (٣) الجَمَزَى عدو دون الحَضْر الشديد وفوق العَنَق، وعمار جَمَزَى وَثَاب سريع . اللسان (جمز) .
- (٤) امرأة بَشَكَى اليدين، وَبَشَكَى العمل : خفيفة اليدين في العمل سريعتهما، وناقاة بَشَكَى سريعة، خفيفة الشئ والروح، والبَشَك السرعة وخفة نقل القوائم . اللسان (بشك) .
- (٥) مكرر في النسخة .

بالحذف لا غير؛ لأنه متحرك الثاني (١)

وإن كان آخره باء، فإن كانت ثالثة قلبت الكسرة فتحةً، فقلت
في مَمٍ وشَجٍ : مَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ . وإن كانت رابعة فالأحسن حذفها،
ويجوز فتح ما قبلها وقلبها واواً، فتقول في قاهي وضايٍ : قَايِيٌّ وضَاوِيٌّ،
وهو الأحسن . ويجوز : قَاوِيٌّ وضَاوِيٌّ (٢)

وإن كانت خامسة حذفتها لا غير، تقول في شترٍ : شَتْرِيٌّ
لا غير (٢) . إلا أن يكون قبلها باء شديدة فإتاك تحذفها، وتحذف
أيضاً الساكنة من الشددة وتقلب المتحركة واواً بعد قلبها ألفاً، فتقول
في مَحِيٍّ (٣) : مَحَوِيٌّ .

(١) الكتاب ٣/٣٥٤، والمقتضب ٣/١٤٨-١٤٩ .

(٢) انظر التكملة ٢٤٤ .

(٣) هذا مُعَلِّقٌ لإعلال قاهي، وأصله : مَحِيٍّ ن . استثقلت الضمة على
الياء فحذفت، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، والحديث هنا
من هذه الياء المحذوفة لعلّة، فعند النسب تُحذف أيضاً، وتحذف
الساكنة قبلها، فتصبح الكلمة مَحِيٍّ، ياءٌ ثالثة متحركة بعد فتح،
فقلبت ألفاً، فواوًا .

هذا وفي الكتاب ٣/٣٧٣ : * وتقول في الإضافة إلى مَحِيٍّ : مَحِيٍّ
وإن شئت قلت : مَحَوِيٌّ * . ومنه نعلم أنه يجوز حذف الياء
الخامسة فقط، وقد نقل السيرافي أن هذا الوجه أجود ممن
مَحَوِيٌّ . انظر السيرافي على الكتاب ٤/١٦٥، والرضي على الشافية

[النسب إلى شبه المعتل]

والشبه للمعتلَّ إن كان ثلاثيا وكان آخره باء ، فإن كان ما قبلها
غير مثل لها لم تغَيَّرْ إن كان مذكرا ، إجماعا ، تقول في ظَنِي : ظَنِيٌّ ،
وفي لَحِيٍّ (١) : / لَحِيٌّ .

١/١٢٠

وإن كانت فيه تاء التأنيت فكذاك أيضا عند سيبويه ، تقول في
ظبية : ظَبِيٌّ ، كالمذكر ، وكذلك في دُمَّة ، ويونس يقول في ظبية
ودُمَّة : ظَبِيٌّ ودُؤِيٌّ (٢) .

وإن كان ما قبلها ألفا (٣) كراية وآية جازمه ثلاثة أوجه :
رائيٌّ ، بالمهزة ، ورايٌّ ، بالياء ، وراويٌّ ، بقلب الياء واوا . (٤)

وإن كان ما قبل الياء شيئا لها فتحت الياء الساكنة وقلت المتحركة
واوا ، فقلت في حَيَّةَ وَلَيَّةَ : حَيَّوِيٌّ وَلَوَّوِيٌّ (٥) .

-
- (١) اللَّحِيُّ : منبت اللحية من الإنسان وغيره . اللسان (لحسا)
(٢) انظر الكتاب ٣/٣٤٦ - ٣٤٧ ، والمقتضب ٣/١٣٧ ، والأصول
٣/٦٥ . والذي حمل يونس على هذا مع بعده من القياس قولهم
في القرية : قَرَوِيٌّ ، وفي بني زينة وبني البهية : زَنَوِيٌّ وَهَطَوِيٌّ .
كما ذكره الرض في شرحه على الشافية ٢/٤٨ .
واختار الزجاج مذهب يونس . انظر ابن عميش ٥/١٥٣ ، والارتشاف
١/٢٨٨ .
(٣) في النسخة : (أَلْفٌ) .
(٤) الكتاب ٣/٣٥٠ - ٣٥١ .
(٥) هذا مذهب الخليل ، وكان أبو عمرو يقول : حَيَّيٌّ ، وَلَيَّيٌّ . الكتاب
٣/٣٤٥ . وانظر المقتضب ٣/١٣٨ .

وإن كان رهاصا : كقَصِيٍّ وَعَدِيٍّ وَأَمِيَّةً وَتَحِيَّةً حذفت الياء الساكنة وقلب المتحركة واوا ، فقلت قُصَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ وَأَوَوِيٌّ وَتَحَوِيٌّ . ويجوز النسب إليه من غير تغيير ، فتقول : قُصَيْبِيٌّ وَأَمِيْبِيٌّ (١) .

وإن كان خماسيا حذفت الياء من الاصلِيِّ والزائد ، فقلت في مَرْمِيٍّ : / مَرْمِيٌّ ، ومن قال : حَانَوِيٌّ قال : مَرْمَوِيٌّ (٢) .

ب/١٢٠

وإن كان آخره همزة ، فإن كان قلبها ألف فإن كانت للتأنيت قلبتها واوا لا غير ، تقول في حرا : حراوِيٌّ . وإن كانت أصلية تركبتها همزة في الأحسن الأقبس ، تقول في قراء : قراءِيٌّ (٣) . وقراءِيٌّ . ومنهم من يقلبها واوا ، وهو قليل ، فيقول : قراءوِيٌّ (٤) .

(١) الكتاب ٣ / ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٢) هذا لفظ سيمويه ٣ / ٣٤٦ ، وكأنه يعني أنه يجوز أن تحذف الياء الأولى الساكنة في مَرْمِيٍّ وتقلب الثانية واوا فيعامل معاملة ما آخره ياء رابعة ، مثل حانويٍّ منسوب إلى حانة ، وأصلها حانية . وانظر ابن عمير ٥ / ١٥١ - ١٥٢ . طي أن بعضهم يجعل " حانويٍّ " منسوب إلى حاناء . اللسان (حنا) .

وانظر الأصول ٣ / ٦٦ ، ٧٣ ، والتكلمة ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٣) سبق التعريف به في باب التشنية . انظر ص ٢٦ هـ (١) .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، والمقتضب ٣ / ١٤٩ .

وإن كانت بدلا من حرف أصليّ ككسأ وريأ ، أو من حرف زائد للإلحاق كعلبأ وحرأ ، جاز إثباتها همزة ، وهو الأحسن ، فتقول : كسأئئ ، وريأئئ ، وعلبأئئ ، وحرأئئ ، وجرأئئ ، فتقول : كسأؤئئ ، وريأؤئئ ، وعلبأؤئئ ، وجرأؤئئ .

هذا حكم ما نسب إليه من المفرد ، ولم يحذف منه قبل النسب إليه

شيئئ .

فإن كان المحذوف اللام ولم يعوض عنها شيئئ ، فإن كان / المين ١/٢١ حرفطة ردت اللام في النسب لا غير ، تقول في شاة : شأئئ (١) ، وكذلك ذو : ذؤؤئئ (٢) .

وإن كانت العين حرفا صحيحا ، فإن كانت اللام ردت في التثنية والجمع فإنك تردّها في النسب لا غير ، كأخ وأب ، تقول : أخؤئئ ، وأبؤئئ ، لا غير .

وإن كانت لا تُردُّ - في التثنية ولا في الجمع ، كدَمٍ وفَدِيٍّ ، جاز أن تُردَّ - وألَّا تُردَّ ، فتقول : دَمِيٍّ وفَدِيٍّ ، و : دَمؤئئ وفَدؤئئ ،

(١) الكتاب ٣٦٢/٣ ، والأصول ٧٩/٣ .

وأصلها "شاهة" ، والألف منقلبة عن الواو ، قالوا أصلها : شوهة ، كصفحة . والألف عند النسب إلى أصلها وهو الواو ، فيقول : "شؤهيئ" .

انظر الارتشاف ٢٨٦/١ ، والجمع ١٦٦/٦ - ١٦٧ .

(٢) أصل "ذو" ذؤا ، مثل صأ . قال في الكتاب ٣٦٦/٣ :

إِذَا رَدَّتْ ، وَتُفْتَحُ الْعَيْنُ هُنْدُ سَيْبُوهِ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا السُّكُونُ (١) ،
وَتُرَدُّهَا إِلَى الْأَصْلِ هُنْدُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ ، فَتَقُولُ : دَخَيْتُ وَدَخَوِي (٢) .
وَإِنْ كَانَ مُؤَوَّضًا مِنَ الْمَحذُوفِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ ، كَابْنِ وَاسِمٍ جَازَ الْأَ تَرَدُّ
إِلَى الْأَصْلِ ، فَتَقُولُ : اسِينُ وَأَسِينُ ، وَجَازَ أَنْ تَرَدُّ ، فَتَقُولُ : سَيَوِيُّ ، بِكسْرِ
السَّيْنِ وَ : سُوِيُّ ، بِضَمِّهَا . (٣)

/ وَإِنْ كَانَتْ اللَّامُ أَبْدَلُ مِنْهَا وَرَدَّتْ فِي الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ رُدًّا إِلَى ١٢١/ب
الْأَصْلِ هُنْدُ سَيْبُوهِ ، تَقُولُ فِي بِنْتٍ وَأَخْتٍ : بَنَوِيٌّ وَأَخَوِيٌّ . وَيُونُسُ يَقُولُ :
بِنْتِيٌّ وَأَخِيٌّ . (٤)

==
* وَأَمَّا الْإِضَافَةُ إِلَى رَجُلٍ اسْمُهُ ذُو مَالٍ فَإِنَّكَ تَقُولُ : ذَوَوِيٌّ ،
كَأَنَّكَ أَضَفْتَ إِلَى «ذُو» ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ بِهِ حِينَ أُفْرِدَ وَجَعَلَ اسْمًا ،
رُدًّا إِلَى أَصْلِهِ ، لِأَنَّ أَصْلَهُ فَعَلٌ . . . وَانظُرِ اللِّسَانَ (بِأَبِ الْأَلْفِ
اللَّيْنَةِ) .

- (١) الكتاب ٣٥٧/٣ - ٣٥٨ . وانظر الأصول ٧٦/٣ .
(٢) انظر المقتضب ١٥٢/٣ - ١٥٣ ، والتكلمة ٢٤٩ - ٢٥٠ ،
والرضى على الشافية ٦٦/٢ - ٦٧ .
وذكر أبو حيان في الارتشاف ٢٨٨/١ أَنَّ الْأَخْفَشَ رَجَعَ إِلَى مَذْهَبِ
سَيْبُوهِ .
(٣) التكلمة ٢٥٠ - ٢٥١ وانظر الكتاب ٣٦١/٣ - ٣٦٢ ، والمقتضب
١٥٤/٣ .
(٤) انظر الكتاب ٣٦٠/٣ - ٣٦٢ .
وما ذكره المصنف عن يونس من إبقاء التاء إنما هو على الجواز ،
نظرًا إِلَى أَنَّ التاءَ لَيْسَتْ لِلتَّائِيَّةِ ، بَلْ هِيَ بَدَلٌ مِنَ اللَّامِ ، فَهِيَ
يَجِيزُ أَيْضًا : بَنَوِيٌّ وَأَخَوِيٌّ .

وإن كان المحذوف العین أو الفاء^(١) فإنك لا تردّها إلّا
أن يكون اللام باءً والفاء محذوفةً فإنك تردّها ، تقول في سَمٍ : سَمِيٌّ ،
وفي عِدَّة : عِدِيٌّ ، فلا تردّ العین من سَمٍ ، وهي التاء ، فإن أصله
سَتَهُ ، ولا الفاء من عِدَّة ، وهي الواو ، فإنّها من الوعد . وتردّ فيما لامه
باءً ، تقول في شَيْءٍ^(٢) : وشَوِيٌّ ، عند سيجويه^(٣) تقلب الباءَ واواً ،
وتردّ الفاءَ وتفتحُ العین ، وهي الشين ، كما عملُ في نَعِرٍ إذا نسبت
إليه . وعند الأَخفش تردّ الشين إلى الأصل وهو السكون ولا تقلب الباءَ
فتقول : وشِيِيٌّ .^(٤)

هذا حكم النسب إلى المفرد .

==
أما ما ذهب إليه سيجويه من حذف التاء ، فلائها وإن كانت بدلا
من اللام إلّا أنّ فيها راحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث
في هذه الأسماء . انظر الرضي طو الشافية ٦٨/٢ - ٦٩ .
هذا وقد وافق المراد سيجويه . المقتضب ١٥٤/٣ .
(١) في النسخة : " اللام " .

(٢) الشَيْءُ : كلُّ لون يخالف معظم لون الفرس وغيره . الصحاح (وشى) .
ووشى الثوب - كوشى - وشياً وشيةً حسنةً : نمنه ونقشه
وحسنه . القاموس (وشى) .

(٣) الكتاب ٣٦٩/٣ - ٣٧٠ .

(٤) انظر المقتضب ١٥٦/٣ - ١٥٧ ، والأصول ٨٠/٣ ، والتكلمة

٢٤٣ - ٢٤٤ .

وظاهر كلام المراد أنّه موافق الأَخفش ، وهو ما نسبته إليه الصيرفيُّ
في التبصرة ٦٠١ ، وانظر حواشي المقتضب ١٥٧/٣ .

[النسب إلى الثنن والجمع]

/ وإن كان شتقاً أو مجموعاً جمع سلامة ، كهندان وزهدون وهندات ١/١٢٢ أ

حذفت علامة التثنية والجمع وقلت : نَهْدِيٌّ ، وَ هِنْدِيٌّ ، كالنسب إلى الواحد . إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَمَّرْتَ الْعَيْنَ فِي الْمَوْنَتِ الْمَالِمِ فَتَتْرَكُهَا عَلَى حَالِهَا بَعْدَ حَذْفِ الْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، فَتَقُولُ فِي ضَرَبَاتٍ : ضَرَبِيٌّ ، بِفَتْحِ الرَّاءِ .

وإن كان الجمع جمع تكسير رددته إلى الواحد ، إِلَّا أَنْ يُسْتَسَى بِالْجَمْعِ فَإِنَّكَ تَنْسُبُ إِلَيْهِ وَلَا تَرُدُّهُ إِلَى الْوَاحِدِ ، فَتَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى الْمَسَاجِدِ : مَسْجِدِيٌّ ، وَإِلَى الْفَرَاخِ : فَرَصِيٌّ ، تَرُدُّهُمَا إِلَى مَسْجِدٍ وَفَرِيضَةٍ .

فَإِنْ سَمِيتَ بِالْجَمْعِ نَسَبْتَ إِلَيْهِ ، فَقُلْتَ فِي فَرَاخٍ : فَرَاخِيٌّ ، كَمَا قَالُوا : مَدَائِنِيٌّ .

وإن كان اسماً مفرداً يراد به الجمع ، أو جمعاً لا واحد له من

لفظه نسبت إليه ، / تقول في النسب إلى نَقَرٍ : نَقْرِيٌّ . (١) ١/١٢٢ ب

(١) ومثال الجمع الذي لا واحد له من لفظه "عَبَادِيدُ" والنسب إليه "عَبَادِيدِيٌّ" . انظر الكتاب ٣/٣٢٩ ، والرضى على الشافية

٠٧٨/٢

وَالْعَبَادِيدُ : الْفُرْقُ مِنَ النَّاسِ وَالْخَيْلِ الْذَاهِبُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ ، وَالْأَكَامُ ، وَالطَّرِيقُ الْبَعِيدَةُ . كَذَا فِي الْقَامُوسِ (صِد) . وَانظُرِ اللِّسَانَ .

[النسب إلى المركب]

وإن كان مركبا كَعَلْبِكَ ، ومعدِيكَ نسبت إلى الأول وحذفت الثاني كما تحذف تاء التانيث ، لأنه يجري مجراها ، فتقول : بَعْلِيٌّ ، و مَعْدِيٌّ . وكذلك إن كان جملة محكية كتأبَّط شراً طت : تَأَبَّطِيٌّ (١) .
وأما إن كان ضافا وضافا إليه ، فإن كان لا يُقصد قصد الثاني بل جعلاً اسماً واحداً نسبت إلى الأول ، فقلت في عبد الله : مَبْدِيٌّ . وقد نسبوا من هذا الجنس إلى الثاني ، فقالوا في عبد مناف : مَنَافِيٌّ ، وكان القياس " مَبْدِيٌّ " ، ولكنهم عدلوا عن القياس لإزالة اللبس (٢) .

وأما إن كان المقصود إليه هو المضاف إليه نسبت إليه ، تقول في ابن التَّمْرِ وابن الصَّعِقِ : تَمْرِيٌّ ، وصَعِقِيٌّ لا غير (٣) .

-
- (١) الكتاب ٣/٣٧٧ .
(٢) انظر الكتاب ٣/٣٧٦ ، والتكلمة ٢٥٤ .
(٣) وسمع : صِعْقِيٌّ ، بكسرتين . وانظر الكتاب ٣/٣٤٣ ، ٣٧٥ ، والرضى على الشافية ١٩/٢ . وصِعْقِيٌّ كِعَسِيٍّ ، القاموس (صعق) . والصَّعِقُ هو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب الكلابيُّ ، وإنما سمى الصَّعِقُ ، لأنه اتخذ طعاما لقومه ، فهبت الريح فألقت فيه التراب ، فلعننها ، فأرسل الله عليه صاعقة فأحرقت ، وقيل سمى بذلك لأن بني تميم ضربوه على رأسه فأثموه ، فكان إذا سمع الصوت الشديد صَعِقَ ، فذهب عقله . انظر الاشتقاق ٢٩٧ ، وجمهرة أنساب العرب ٢٨٦ ، واللسان ، والقاموس (صعق) ، والخزانة (١/٤٣٠) .

وقد أخذوا / من بعض حروف المضاف وبعض حروف المضاف ١/٢٣
إليه فيما لا يُقصد قصد الثاني وجمعوا ذلك اسما ونسبوا إليه ، فقالوا :
في ميد شمس : مَهَشِيٌّ ، وفي ميد الدار : قَبْدَرِيٌّ . وهذا يمسح ولا
يقاس عليه . (١)

وقد جاء في النسب أشياء مغيرة خارجة عن القياس فتحفظ ولا يقاس
عليها ، قالوا في النسب إلى الدهر : دُهْرِيٌّ (٢) ، بضم الدال ، وإلى
السَّهْلِ : سُهْلِيٌّ ، بضم السين ، وإلى مَرُو : مَرَوِيٌّ (٣) . وهي جطة
أسماء لا حاجة إلى حصرها فإنها من باب اللغة لا النحو (*) .

وقد استغنوا في بعض الأسماء عن ياء النسب بأن جاءوا ببناء
بدل على الكثرة ، وذلك قولهم لصاحب العاج : عَوَاجٌ ، ولمن يبيع البُتوتَ :
بَتَاتٌ ، وقد قالوا أيضا : بَتِيٌّ (٤) ، على أصل الباب .

- (١) انظر الكتاب ٣/٣٧٦ - ٣٧٧ .
(٢) في المخصص ٩/٦٢ : رجل دُهْرِيٌّ - بضم الدال - قديم ، ودُهْرِيٌّ
- بفتحها - لا يؤمن بالآخرة . وانظر المقتضب ٣/١٤٦ ، والرضي على الشافية ٢/٨٧٢ .
(٣) هذه التي يقال في النسب إليها : مَرَوِيٌّ . هي مرو الشاهجان ،
وهي مدينة في خراسان من بلاد فارس ، وقد فَرَّقَ أبوحيان في النسب
إليها بين الإنسان وغيره ، قال في الارتشاف ١/٢٩١ : " وفي مرو
للإنسان " مَرَوِيٌّ " ، ولغيره " مَرَوِيٌّ " بلا تغيير .
وهناك مَرُو الرُّون ، وهي مدينة قريبة من هذه ، والنسب إليها مَرَوِيٌّ ،
ومَرَوِيٌّ . انظر معجم البلدان (مرو) ٥/١١٢-١١٣ .
(٤) انظر الكتاب ٣/٣٨١ ، والتكلمة ٢٥٧ ، والرضي على الكافية ٢/٨٥ ،
والبَتُّ : ثوب من صوف غليظ يشبه الطيلسان ، وجمعه بُتوت .
التهذيب (بت) ١٤/٢٥٧ . وانظر اللسان (بت) .
(*) راجع في ذلك الكتاب ٣/٣٣٥-٣٣٦ ، والرضي على الشافية ٢/٨١-٨٢ .

باب التصغير

/ هذا الباب يسميه النحويون باب التصغير، ويسمونه أيضا باب ١٢٣ ب /
التحقير، وهما بمعنى واحد .

والتصغير وصف من جهة المعنى ؛ لأنه بمنزلة الوصف بالتصغير ،
ولكنهم استغنوا بصيغ التصغير عن الوصف بالتصغير لما في ذلك من
الاختصار .

وأبنية التصغير ثلاثة : فُعِيل ، وفُعَيْل ، وفُعَيْمِل .

فُعَيْل للثلاثي طو اختلاف أبنيته .

وفُعَيْمِل للرباعي ، والخماسي الأصلي بعد حذف خامسه ، أو

رابعه - عند من يرى ذلك إذا كان شبيها للزائد تقول في درهم :
دُرْهَمٌ ، وفي سفرجل : سُفْرَجِجٌ ، بحذف اللام ، وفي فرزدق : فُرَيْزِدٌ ،
وبعضهم يقول : فُرَيْزِقٌ ؛ لأن الدال تشبه التاء . (١)

وفُعَيْمِل لما زاد طو الأربعة وكان رابعه حرفين كدينار ،

تقول في تصغيره : دُنَيْنِيرٌ ، بالياء لا غير . (٢)

/ أو ما ليس فيه حرفين فحذفت منه حرفا وموّضت منه الياء ، ١٢٤ أ /

تقول في سفرجل إذا عوضت : سُفْرَجِجٌ ، وأنت في التعويض بالخيار . (٣)

(١) انظر الكتاب ٤٤٨/٣ ، والمقتضب ٢٤٧/٢ - ٢٤٨ ، والأصول

٠٣٩/٣

(٢) الكتاب ٤٦٠/٣ ، والمقتضب ١١٩/١

(٣) انظر الكتاب ٤١٧/٣ ، والمقتضب ١١٩/١

واعلم أنَّ الاسم إذا صُفِّرَ ضمَّ أوله وفتح ثانيه وزيدت ياء ساكنة
ثالثة وكسِر ما بعدها ، إلَّا أن يكون حرفَ إعرابٍ ، أو حرفاً بعده علامة
تأنيت ، أو ألفاً ونوناً زائدتين شبهتاهن لا لُغِي التأنيت ، أو عينَ أفعال
جمعا ، فإنَّك في هذه المواضع لا تكسر ما بعد ياء التصغير ، بل يكسون
ما بعدها مع حرف الإعراب بحسب الإعراب ، ومع الثلاثة الباقية فتوحا . تقول
مع حرف الإعراب : هذا قُلَيْمٌ ، وأخذت قُلَيْسًا ، واشتريت بِفُلَيْمٍ . ومع
علامة التأنيت : هذا طُلَيْحَةٌ ، وهذه حُبَيْلٌ ، وحَمِيرَةٌ . ومع الألف
والنون : هذا سُكْرانٌ . ومع الجمع : / هذه أَجْمالٌ .

ب / ١٢٤

واعلم أنَّ ياء التصغير لا تقع طرفاً ، فإنَّ صَغَّرْتَ اسماً طوى حرفين
قد حُذِفَ لائمه كدمٍ ، أو عينه كسمٍ ، أو فاؤه . كعِدَةٍ فإنَّكَ تَرُدُّ المحذوفَ
حتَّى تصحَّ بنية التصغير ولا تقع ياءؤه طرفاً ، فتقول في دَمٍ : دَمِيٌّ ،
وفي سَمٍ : سَمِيَّةٌ (٢) ، وفي عِدَةٍ : وَعِيدَةٌ .

وإنَّ كان قد مَوَّضِيَ من المحذوف همزة الوصل حذفها وردت
المحذوف في الثلاثي ، تقول في اسم وابن : سَمِيٌّ ، وَصْنِيٌّ .
وكلُّ اسم في أوله همزة وصل تُحذف همزة وصله إذا صُفِّرَ ، تقول
في احمرار : حُمَيْرٌ .

(١) في النسخة : * أو ألف ونون زائدتان شبهتان *

(٢) في النسخة : * سَمِيَّةٌ * . والشبث من الكتاب ٣ / ٤٥٠ - ٤٥١ ،
والأصول ٣ / ٥٥ ، والتكلمة ٤٩١ ، والرضى طوى الشافية ١ / ٢١٧ ،
واللسان (ست) .

وكلُّ اسمٍ حُذِفَ منه وبقي بعد الحذف صالحاً أن يكون طين
بنية التصغير لا تردُّ المحذوفَ إليه عند التصغير ، تقول في ناس :
نَوَّس ، ولا تردُّ الهزَّةَ المحذوفة منه ، فإنَّ أصله / أَناسٌ (١)

١/١٢٥

هذا حكم الثلاثي الصحيح والمعتلِّ المحذوفِ المذكور.

فإنَّ كان الثلاثيُّ موهناً ألحقت آخره تاءً التانيث ، كانت
(في مكبره (٢) أو لم تكن ، تقول في ترة : تُتَرَّة ، وفي قدر :
قُدَيْرَة ، وفي قَدَم : قُدَيْمَة .

هذا القياس ، إلاَّ أنَّه قد شذَّت حروف من الموهنات الثلاثي الذي
لا علامة في مكبره لم يلحقوا فيها بعد التصغير التاء ، قالوا في حرب :
حُرْب ، وفي مرس (٣) : مُرْس . وهي لا تتجاوز الثانية . (٤)

- (١) انظر الكتاب ٤٥٧/٣ ، والرض طين الشافية ١/٢٢٤ .
- (٢) في النسخة : " كانت مُكَبَّرَةً " ، وقد زدْتُ ما بين المركبتين ،
ليستقيم السياق .
- (٣) المرس : مهنة الإملاك والبناء ، وقيل : طعامه خاصة ، أنشئ
توهنها العرب وقد تذكر ، وتصغيرها بغيرها ، وهو نادر .
اللسان (مرس) .
- (٤) عدها بعضهم أكثر من ثانية منها - بإضافة إلى ما ذكره المصنف -
قوس ، وفرس ، وناب للناقة السنة ، ودرع الحديد ، والمرب ،
والذَّؤد ، والضُّحى ، والنعل ، ونَصَف ، ونخل .
انظر التبصرة ٧٠٠ ، والمقرب ٤٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩١٤ ،
والرض طين الشافية ١/٢٤١ - ٢٤٢ ، والهمع ٦/١٤٣ .

فإن كان في الثلاثيَّ حرفٌ مزيدٌ فإن كان واحداً كان تصغيره
به ، كتصغير الرباعيَّ ، تقول في أحمر : أَحْمِرُ . وفي ربيع : رُبَيْعٌ .
فإن كان أكثر من واحد فإمّا أن يفيد أحدهما معنًى لا يفيد
الآخر ، وإمّا أن يتساويا فيما يفيد كلُّ واحدٍ منهما من المعنى . فإن
أفاد أحدهما ما لا يفيد الآخر / أبتيت الذي يفيد المعنى الزائد ١٢٥/ب
وحذفت الآخر ، تقول في مُنْطَلِقٌ : مُنْطَلِقٌ ، ولا تقول : نُعْطَلِقُ ، لأنَّ
السمَّ يفيد معنى زائداً ، وهو الدلالة على اسم الفاعل ، والنون لا يفيد .
وإن استويا كنت بالخيار في حذف أيهما شئت كقندأو^(١) ،
وحنظأو^(٢) ، فإنَّ النونَ والواوَ زائدان وليس يفيد أحدهما معنى
زائداً ، تقول إن شئت : قُنْدِيٌّ وَحَنْظِيٌّ ، وإن شئت : قُدِيٌّ وَحَطِيٌّ
بحذف النون . (٣)

وأما الثلاثيَّ المعتلُّ غيرُ المزيد ، فإن كانت العين منقطبة
رَدَدَتْهَا إلى أصلها تقول في باب : بُوَيْبٌ ، وفي ناب : نُيَيْبٌ (٤)

-
- (١) القندأو ، كقنعلو : السبيّ الغذاء ، والسبيّ الخلق ، والغليظ
القصر ، والكبير الرأس ، الصغير الجسم المهزول . القاموس (قدا) .
(٢) الحنظأو ، كجرذحل ، العظيم البطن من الرجال ، والحنظأو :
القصر . والحنظأو - بالضاد المعجمة - لغة فيه . اللسان (خطأ) .
(٣) انظر الكتاب ٤٤٦/٣ ، والرضى على الشافية ٢٥٦/١ .
(٤) الكتاب ٤٦١/٣ - ٤٦٢ ، والمقتضب ٢٧٩/٢ ، والأصول ٣٧/٣ .

وجوز أن تكسر الفاء فتقول : نَسَبَ . (١) وتقول في رِيح : رُوِّحَةً ،
لأنَّ أصلها الواو ، وإنَّما قلبتها في المكيَّر لأجل انكسار ما قبلها .

وإنَّ كانت اللامُ حرفَ طة [منقلباً ألفاً]^(٢) وواو غير منقلبة / ١/٢٦
فإنَّك تكتبها في التصغير ياءً لأجل وقوع ياء التصغير قبلها ، تقول
في سَنَةٍ : سَنَيْتَ^(٣) ، وفي رَحَى : رَحَيْتَ ، وفي عُرْوَةٍ : عُرْوَيْتَ .
و [كذا]^(٤) حكم كلِّ واو تقع بعد ياء التصغير إذا كانت في
المكيَّر ساكنة كعجوز ، تقول فيها : عَجَّزَ . وكذلك إنَّ كانت لاماً
منقلبة كعمًا ، أو غير منقلبة [كدَلَوُ]^(٥) .

فإنَّ كانت في المكيَّر متحركةً وكانت غير لام نحو أَسْوَدَ [فللمعرب^(٢)
فيه] لغتان ، منهم من يكتبها فيقول : أَسَيْدٌ ، ومنهم من لا يكتبها
فيقول : أَسْوِدٌ . (٥)

(١) انظر المقتضب ٢/٢٧٩ .

(٢) غير واضح في النسخة .

(٣) ظاهر كلام المصنف أنَّ اللامَ عنده واو . قال سيبويه في ٣/٤٥٢ :

" ومن قال في سنة : سَانَيْتُ قال : سُنَيْتَ ، ومن قال : سَانَيْتُ
قال : سُنَيْتَ " . وانظر المقتضب ٢/٢٣٩ ، ٢٦٨ ، واللسان (سنه) .

(٤) زيادة يستقيم بها النص .

(٥) الأجنود والأقيس الطيب . انظر الكتاب ٣/٤٦٨-٤٦٩ ، والمقتضب

٢/٢٤١ ، وابن يعين ٥/١٢٤ .

[تصغير الرباعي]

وإن كان الاسم رباعياً صغرت على مثال فَمَعِيلِ إن لم تكن فيه زيادة. وإن كان مؤنثاً ولم يكن في مكبره علامة تأنيث فإنك لا تلحقها في التصغير؛ لأنَّ الحرف الرابع يقوم مقام علامة التأنيث. وقد أُلْحِقَتْ في أحرف بسيرة، ولكنه شاذ لا يقاس عليه، قالوا في وِزَاءٍ : وِزْيَاءٌ (١)

(٢) /

ب/١٢٦

/ كما تقدّم .

أ/١٢٧

وكلُّ اسم يكون بعد ما° التَّصْغِيرُ منه ما° ان وهما أخيران فلا بد من حذف الأخيرة منهما، تقول في طَلٌّ : طَلٌّ، وفي عَدِيٌّ : عُدِيٌّ . هذا حكم تصغير الأسماء المفردة التي ليس في آخرها ألفا التأنيث ولا الزيادتان اللتان شبههما .

[تصغير ما في آخره ألف التأنيث]

فأما ما في آخره ألف التأنيث المقصورة، فإن كانت رابعةً صغرت الاسم وتركتها، تقول في حُبْلَوٌ : حُبْلَوٌ، وفي سَكْرِيٌّ : سَكْرِيٌّ .

(١) انظر المقتضب ٢ / ٢٧١، والخصائص ٣ / ٢٧٨-٢٧٩، والجميل ٢٥٠، والرضى على الشافية ١ / ٢٤٤ .
(٢) اللوحة ب من الورقة ١٢٦ غير واضحة في الأصل، لم يبدُ فيها سوى كلمات لا تقيم جلة، وجدوا أنها اشتطت على حكم تصغير الخماسي .

وإن كانت خاصةً حذفها إن لم يكن في الاسم زائد كما تحذف التي ليست للتأنيث ، فتقول في جَحَبِي (١) : جَحَبِي ، وإن شئت قَوَّضتَ فقلت : جَحَبِي . كما تقول في حَبْرِي : حَبْرِي (٢)

وإن كان في الاسم زائد حذفته وبقيت ألف التأنيث ، تقول في حَبَارِي (٣) : حَبْرِي ، تحذف ألف المد وتبقى ألف التأنيث . ومن العرب من يحذف ألف التأنيث / ويبقى ألف المد ويظنها ياء ، ١٢٢ ب فيقول : حَبْرِي . ومنهم من يلحق تاء التأنيث عوضاً من ألفها ، فيقول : حَبْرِي . (٤)

-
- (١) في اللسان (جحب) : جَحَبِي : حَنْ من الأنصار .
(٢) في اللسان (حبرك) : حَبْرِي : الطويل الظاهر ،
القصر الرجلين . . . ، والأنثى حَبْرَاة . . . وتصغيره :
حَبْرِي ، لأنَّ الألف المقصورة تحذف إذا كانت خاصةً سواء
كانت للتأنيث أو لغيره . . وانظر المقتضب ٢٥٩/٢ .
(٣) الحَبَارِي : يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع ، طائر
معروف ، وهو على شكل الأوزة .
انظر المصباح المنير "حبر" ١٢٨/١ ، واللسان .
(٤) انظر الكتاب ٤٣٦/٣ - ٤٣٧ ، ٤٨٢ ، والمقتضب ٢٥٩/٢ - ٢٦٠ ،
والأصول ٤٧/٣ .

وإن كان في آخره الألف المدودة فلا تحذفها إن كانت رابعة ، أو خامسة فصاعدا ، تقول في حمراء : حُمَيْرَاءُ ، وفي حُنْفُصَاءُ : حُنْفِصَاءُ .

[تصغير ما في آخره الألف والنون]

وأما ما في آخره الألف والنون المشبهتان لألفي التانيث ، فإن لم يجمعه العرب طوى فعالين فإنك تفعل بهما ما تفعل بالألف التانيث المدودة ، وتركهما بعد التصغير طوى حالهما قبله ، تقول فسي سَكْرَانُ : سَكْرَانُ ، وإن كانت العرب جمعت طوى فعالين فإنك تنقلب الألف ياءً وتكسر ما بعد ياء التصغير ، تقول في سلطان : سُلَيْطِينُ .

وإن جهل الجمع أجرى سُجْرَى ما لم يجمع . (١)

[تصغير الجمع]

وأما تصغير الجمع فإنه إن كان مكسراً وكان / جمع ككرة ، ١/١٢٨ فإن كان له جمع قلة كنت مخيراً بين أن تردّه إلى الواحد وتصغره ثم تجمعه بالواو والنون والياء والنون إن وجدت فيه شرائط الجمع بهما ، وإن لم توجد فيه الشرائط يجمع بعد التصغير بالألف والتاء ، وبين أن تردّه إلى جمع التكسير القليل وتصغره . (٢)

وإن كان جمع قلة صغرت طوى حاله ، فتقول في نُودٍ : نُودُونَ ، إن شئت ، و : أُنَادُ ، وفي أُنَادٍ : أُنَادٌ لا غير . (٣)

(١) انظر الكتاب ٣/٤٢٠-٤٢٢ ، والمقتضب ٢/٢٦٤-٢٦٥ ، والتكلمة

٤٩٥ - ٤٩٦ .

(٢) مثاله : دور ، تقول في تحميمه : أدِيرُ ، فترده إلى أدور ، وإن شئت : دُورَات . التكلمة ٥٠٣ . وانظر الكتاب ٣/٤٩٠-٤٩١ ، والأصول ٣/٥٢ .

(٣) هذا . وبهم من كلام المصنف أن جمع المكسر إن لم يكن له جمع قلة

وَأِنْ كَانَ مُسَلَّمًا صَفَّرَتْهُ أَيْضًا عَلَى حَالِهِ ، فَتَقُولُ فِي نَهْدُونَ : نَهْدُونَ .
هَذَا حُكْمُ تَصْفِيرِ الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمَبْهَمَةِ .

[تَصْفِيرُ الْأَسْمَاءِ الْمَبْهَمَةِ]

وَأَمَّا تَصْفِيرُ الْأَسْمَاءِ الْمَبْهَمَةِ ، وَهِيَ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ ، وَالْأَسْمَاءُ الْمَوْصُولَةُ ، وَلَيْسَ كُلُّهَا بِجُوزِ تَحْقِيرِهِ ، فَالَّذِي بِجُوزِ أَنْ يَحَقَّرَ مِنْهَا ذَا ، وَتَا ، وَتَنْتَيْتُهُمَا وَجَمْعُهُمَا ذَان ، وَتَان ، وَأَوْلَاؤُ . وَبَيْنَ الْمَوْصُولَةِ : الَّذِي وَالَّتِي وَتَنْتَيْتُهُمَا وَجَمْعُهُمَا ، دُونَ جَمْعِ الَّتِي ، وَهُوَ ^(١) / اللَّائِسِيُّ ب/١٢٨ وَاللَّاتِي ، اسْتَغْنَوْا عَنْهُ بِتَصْفِيرِ الَّتِي وَجَمْعِهَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ^(٢) .

وَوَجْهُ تَصْفِيرِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ أَنْ تَتَرَكَ أَوَائِلَهَا عَلَى حَالِهَا فِي التَّكْبِيرِ ، وَتُطَهَّرَ بِأَنَّ التَّصْفِيرَ ثَالِثَةٌ وَأَلْفَا آخِرًا ، فَتَقُولُ فِي ذَا : ذَيْئًا ، وَفِي تَا : تَيْئًا ، وَفِي أَوْلَاؤُ : أَلْيَاءُ ، وَفِي اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ : اللَّذَيَّانِ وَاللَّتَيَّانِ ، وَفِي الَّذِينَ : اللَّذِيُونَ وَاللَّتِيَّانِ ، بِضَمِّ الْهَاءِ فِي الرَّفْعِ وَكسْرِهَا فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ . هَذَا مَذْهَبُ سَيْبُوهِ ، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْمَسْرَدِ بِفَتْحِ الْهَاءِ فِي الْحَالَتَيْنِ ، كَالْمَصْطَفُونَ وَالْمَصْطَفِينَ ^(٣) .

====
فَإِنَّهُ عِنْدَ تَصْفِيرِهِ يَرُدُّ إِلَى وَاحِدِهِ وَيُجْمَعُ إِنَّمَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، يُقَالُ فِي كُتُبٍ : كُتَيْبَاتٌ ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ كَمَا فِي تَصْفِيرِ رِجَالٍ ، يُقَالُ : رُجَيْلُونَ .

انظر الرضی علی الشافعی ٢٦٦/١ .

(١) مكررفي النسخة .

(٢) هذا مذهب سيبويه ، يقول : اللَّتَيَّاتُ ، وصغرها الأُخْفَشُ على لفظهما فقال :

اللَّوَيْتَا ، وَاللَّوَيْتَا . الرضی علی الشافعی ٢٨٨/١ ، وانظر الكتاب

٤٨٩/٣ ، والمقتضب ٢٨٩/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٤٨٨/٣ ، والرضی علی الشافعی ٢٨٨/١ .

وظاهر كلام المسرد أنه مخالف الأُخْفَشِ . انظر المقتضب ٢٨٩/٢ .

وتلحق أسماء الإشارة كاف الخطاب وهاء التثنية ولا م تأكيد الإشارة
بعد التصغير كما كنت تحقها قبل التصغير. (١)

وقد وردت أسماء مصغرة على غير قياس مكبرها ، قالوا : أنثيان
في تصغير إنسان ، و : لَيْلِيَّة في تصغير لَيْلَة . (٢) وهي أسماء قليلة ،
/ وكأَنَّهَا في الحقيقة تصغيراً لأَسَاءٍ لم ينطق بها .

١/١٢٩

وقد وردت أسماء مصغرة لم يستعمل لها مكبر ، ك : كُمَيْت . (٣)
وهذا عندي هو الأولُ بعينه ليس فيه أكثر من اختلاف العبارة . والله أعلم .

(١) انظر التكلة

(٢) في الرضى على الشافية ١ / ٢٧٤ ، ٢٧٧ : * قياس إنسان أنثيان ،
كسُرَيْحِينَ في سِرْحَان ، فزادوا الياء في التصغير شاذاً ، فصار
كُمَيْتِيَّان ومن قال : إِنَّ إِنْسَانًا إِفْعَانٍ من نِسٍ . . .
فَأَنْثِيَّانٍ قياسٌ عنده . . . ، وقالوا في تصغير لَيْلَة لَيْلِيَّة
بزيادة الياء كما في أنثيان ، وكأنه تصغير لَيْلَاء . . . *
وانظر الكتاب ٣ / ٤٨٦ .

هذا والقول بأنَّ وزنَ إنسان إفعان هو مذهب جمهور الكوفيين ، أما
البرصيون فهو عندهم فعلان . انظر الإنصاف ٨٠٩ (١١٧م) .
(٣) انظر الكتاب ٣ / ٤٧٧ ، والرضى على الشافية ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ .
والكتبة لون بين السواد والحمرة يكون في الخيل والإبل وغيرها ،
والكُمَيْتُ أيضا : الخمر التي فيها سواد وحمرة . اللسان (كمت) .

باب التفسير

وهو الجمع الذي يتغير فيه بناء الواحد بزيادة ، أو نقصان ،
أو تغير حركة ، أو بجمعها . (١)

هذا الباب طويل غالبه راجع إلى النقل ، وأقيمت قليلة ،
ولا تَحَسُّ الحاجة إلى أكثره ، فلنقتصر منه على النبهة اليسيرة التي لا غنى
عنها ، فنقول :

اعلم أنَّ جمع التفسير على ضربين : جمع قلة ، وجمع كثرة ، وجمع
القلة من الثلاثة إلى العشرة ، وما زاد على ذلك فجمع كثرة .

وجموع القلة ككُها خمسة : جمع السلامة ، وقد تقدم في أول / ١٢٩ ب
المقدمة (٢) ، وأربعة أبنية من جمع التفسير وهي :

أفْعُل ، وَأَفْعَال ، وَأَفْعِلَةٌ ، وَفِعْلَةٌ . وجمعها بيت شعر وهو :

بِأَفْعُلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعِلَةٍ

وَفِعْلَةٍ يُعْرِفُ الْأَذَى مِنَ الْعَدَدِ

(١) انظر التكملة ٣٩٨ .

(٢) أفرد له المصنف بابا . انظر ما تقدم ص ٢٧ فابعدها .

باب

تكسير الثلاثي غير المزيد

اعلم أنّ أبنية الثلاثي غير المزيد عشرة :

فـ "فَعَلٌ" - وهو أكثرها دورا - يُجْمَعُ في القلة إن كان صحيح العين على أَفْعَلٍ ، كَقَلَسَ وَأَقْلَسَ ، وإن كان معتل العين على أَفْعَالٍ ، كَوَبَّ وَأَثَوَبَ ، صَبَّتْ وَأَبْيَاتُ . وفي الكثير كلاهما على فُعُولٍ وفِعَالٍ ، كَهَلُّوسٌ ، وَكَلَّابٌ ، وَثِيَابٌ ، وَصِيوتٌ .

وأما «فِعْلٌ» كسِعِدَلٌ ، و«فَعْلٌ» كقَعْلٌ ، و«فَعَلٌ» كجَعَلٌ ، و«فَعِلٌ» ككَتِفٌ ، و«فَعُلٌ» كعَضُدٌ ، و«فِعَلٌ» كصَلَعٌ ، فجميعها في القلة على أَفْعَالٍ ، كَأَفْعَدَالٍ ، / وَأَفْعَالٍ ، وَأَجْمَالٍ ، وَأَكْتَفَانٍ ، وَأَفْعَادٍ ، [وَأَفْعَالٍ] ^(١) ، وفي الكثرة ١٣٠/أ على فِعَالٍ وفُعُولٍ ، إمّا مجتمعان وإمّا مختص أحدهما . وقد تدخل عليهما تاء التانيث ، كَأَسْوَدَةٌ وَحِجَارَةٌ . وقد قالوا في فَعَلٍ : فَعُلٌ ، قالوا : **أَسَدٌ وَأُسْدٌ** . ^(٢)

وأما "فُعَلٌ" كعُنُقٌ فعلى أَفْعَالٍ فقط ، أَفْنَانٌ . وإمّا "فِعِلٌ" كإِبِلٌ فعلى أَفْعَالٍ فقط ، إِبَالٌ . وإمّا "فُعَلٌ" كصُرْدٌ فعلى فِعْلَانٍ ، كصِرْدَانٍ . ^(٣)

(١) زدْتُ هذا الجمع لأنَّ المؤلفَ ذكره مفرداً .
(٢) في التكلة ٤٠٢ ، ٤٠٤ : "وما كان على فَعَلٍ فإنَّ تكسيره لا بد من العدد على أَفْعَالٍ .." ، وعلى فُعُولٍ نحو ذكور وأسود .. ، وقد أُلْحِقَ بِفِعَالٍ البهاءُ كما أُلْحِقَ بِفُعُولٍ .. ، وقد كسّر على فُعَلٍ ، وهو قليل فيه ، وذلك أَسَدٌ وَأُسْدٌ ..
(٣) انظر الكتاب ٣ / ٥٧٤ ، والجمال ٣٧١ ، والرضي على الشافية ١٠٠-٩٩/٢

باب
تكسير الثلاثي المزبد

أما ما انتهى بالزيادة إلى أربعة أحرف ، فإن كان بالهمزة في أوله
فإن كان أَفْعَل ، فإن كان وصفاً بـ " مِنْ " جُمِعَ على أفاعِل ، كَأَصْفَر ، وَأَصَاغِر ،
وإن كان بخبرٍ مِنْ " فعلَى فُعَل ، كَأَخْرَجَ وَخَرَّ . وإن كان اسماً فعلى
أفاعِل ، كَأَخْنَدَ وَأَحَايِد .

وإن كان أَفْعَلًا وإِفْعِلًا ، كَأُنْجَمٌ (١) ، وإِثْمِيدٌ (٢) فكلهما / ١٣٠ ب
يُجْمَعُ على أفاعِل ، أبايِمَ وَأَثَايِدَ .

وإن كان بحرف اللين في ثانيه ، فإن كان فاعلاً - يفتح العين -
فعلَى فَوَاعِلِ كَخَاتِمٍ وَخَوَاتِمَ .

وإن كان فاعلاً - بكسر العين - فإن كان اسماً فعلى فَوَاعِلِ كصَاحِبِ
وَصَوَاحِبِ .

وإن كان وصفاً لمذكر فعلى فُعَالٍ وَفُعَلٍ ، كضَارِبٍ وَضُرَابٍ ، وشَاهِدٍ
وَشُهَدٍ (٣) ، ووطنٍ فَعَلَةٍ ، ككاتبٍ وَكَتَبَةٍ ، وكافِرٍ وَكُفْرَةٍ ، ووطنٍ فَعَلَةٍ ، وهو
مخصوص ببنيات الياء والواو ، كقاضيٍ وَقَضَاةٍ وَغَازٍ وَغُزَاةٍ . وإن كان لمؤنث
فعلَى فَوَاعِلِ ، كضاربةٍ وَضَوَارِبِ . وإن كان الوصف مختصاً بالمذكر جاز
جمعه على فَوَاعِلِ ، كفارسٍ وَفَوَارِسِ (٤) . وقد جاء وصفاً غير مختص بالمذكر

(١) أُجْمَمٌ : لغة في أُجْمَمٍ ، وهو خوص المُقَلِّ ، والواحدة بالياء .

اللسان (يلم) . وانظر المنصف ٣ / ٩٠ .

(٢) الإثْمِيدُ : حَجَرٌ يُتَّخَذُ منه الكحلُّ . اللسان (شد) .

(٣) الكتاب ٣ / ٦٣١ ، والجمل ٣٧٦ .

(٤) الكتاب ٣ / ٦١٤ - ٦١٥ ، والمقتضب ٢ / ٢١٦ - ٢١٧ ،

والجمل ٣٧٦ - ٣٧٧ .

طى فَوَاعِلَ ، وهو قليل ، قالوا : هَالِكٌ وَهَوَالِكٌ ، و : نَاكِسٌ وَنَوَاكِسٌ . (١)

وإن كان ثالثه حرفين وهو فَعَالٌ كَقَذَالٌ ، / وَفِعَالٌ أ/١٣١
كِحَارٌ ، وَفُعَالٌ كَقُلَامٌ ، وَفُعُولٌ كَعَمُودٌ ، وَفَعِيلٌ كَرَفِيفٌ ، فجمعها في
القليل طى أَفْعَلَةٌ ، وفي الكثير طى فُعُلٌ - ما كن العين ومضومها - ،
ويزد فُعَالٌ في الكثير بِفُعْلَانٍ كَقُلَامٍ وَفِطَانٍ ، وَفَعِيلٌ في الكثير بِفُعْلَانٍ
كَقَضِيبٍ وَفُضْبَانٍ ، وَفَأَفْعِلَاءٌ كَعَدِيْقٍ وَأَصْدِقَاءٌ .

وإن كان معتلا أو مضافا كان أَفْعِلَاءٌ ، كَعَزِيْزٍ وَأَعْرَاءٌ ، وَفَنِيْسِيٌّ
وَأَغْنِيْتَاءٌ .

وأما ما كان فيه تاءُ التانيث (٢) فَإِنَّهُ يُجْمَعُ فِي الْقَلِيلِ فِي الْكَثْرِ
بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، فَإِنْ كَانَ فَعْلَةً فَإِنَّهُ تُضَعَّعُ عَلَيْهِ فِي الْجَمْعِ إِذَا كَانَ اسْمًا ،
إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ بَاءً أَوْ وَاوًا فَإِنَّهَا تَبْقَى طى السكون . وَإِنْ كَانَتْ صِفَةً
بَقِيَ طى السكون ، فَرَقًا بَيْنَ الْاسْمِ وَالصِّفَةِ ، تَقُولُ فِي الْاسْمِ : ضَرْبَةٌ وَضَرْبَاتٌ ،
وَفِي الصِّفَةِ : صَعْبَةٌ وَصَعْبَاتٌ . وَفِي الْمَعْتَلِّ : هَوْرَةٌ وَهَوْرَاتٌ ، وَفِي
الْمُضَافِ / : سَلَةٌ وَسَلَاتٌ .

ب/١٣١

وإن كان فُعْلَةً جازم العين ، وفتحها ، وتمكنها طى الأصل ،
تقول : حُجْرَةٌ وَحُجْرَاتٌ وَحُجْرَاتٌ وَحُجْرَاتٌ . وَإِنْ كَانَتْ

(١) الكِتَابُ ٣ / ٦٣٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٢ / ٢١٦ - ٢١٧ ،
وَالْجَمَلُ ٣٧٦ - ٣٧٧ ، وَأَنْظُرِ الْخِزَانَةَ ١ / ٢٠٥ فمابعدھا .
(٢) يَبْدَأُ الصَّنْفُ الْحَدِيثَ مِنَ الْإِبْنَةِ الْعَشْرَةِ الْفَتْهِيَّةِ بِالتَّاءِ .

(١) [اللام] واوا فالأحسن تسكينها (٢) ، تقول : خُطُوهُ وَخُطَوَاتٌ. (٣)

وإن كان فِعْلَةٌ جاز الكسر والفتح والتسكين ، تقول : سِدرَةٌ
وسِدرَات وسِدرَات وسِدرَات .

هذا حكمها في القلة . وأما في الكثرة فأكثرها (٤) جمعه كجمع
مذكره ، إِلَّا فِعْلَةٌ فَإِنَّهَا تُجَمَعُ فِي الْكثْرِ عَلَى فِعْلٍ ، كَسِدرَةٍ وسِدرٍ . وكذلك
فِعْلَةٌ كَمِعِدَةٍ ومِعَدٍ. (٥)

(١) في النسخة : " العين " .

(٢) أي : العين .

(٣) ذكر سيبويه الضم أولاً ، ثم قال : " ومن العرب من يدع العين

من الضمة في فِعْلَةٍ ، فيقول : خُطَوَاتٌ وَخُطَوَاتٌ " . الكتاب

٥٨٠/٣ . وانظر التكملة ٤١٧ ، وأوضح المسالك ٣٠٥/٤ .

هذا وقد وردت القراءة في السبعة بالضم والتسكين .

انظر السبعة ١٧٤ ، والإقناع ٦٠٥ - ٦٠٦ .

(٤) أي أكثر الأبنية العشرة المنتهية بتاء التانيث . وانظر

الرض على الشافية ١٠٠/٢ فما بعدها .

(٥) في القاموس : " المِعِدَةُ ، كَكَلِمَةٍ ... الجمع : مِعَدٌ كَكَتِيفٍ

ومِعَبٌ ... " . وانظر الكتاب ٥٨٢/٣ ، والرض على الشافية

١٠٨/٢ ، واللسان (معد) . وانظر ما تقدم في الدراسة ص ٦٧ .

وإِلَّا فُعَلَةٌ فَإِنَّهَا تُجْمَعُ فِي الْكَثِيرِ عَلَى فَعَلٍ ، كَفُرْقَةٍ وَفُرْفٍ .
وَأَمَّا مَا فِيهِ أَلْفٌ التَّائِيثُ فَقَدْ يُجْمَعُ عَلَى فَعَالَيْنِ ، كَكُفُلَيْنِ وَحَبَالَيْنِ .
وَكَذَلِكَ فَعْلَاءٌ بِالْأَلْفِ الْمُدَوْدَةِ إِذَا كَانَتْ اسْمًا ، / كَمِحْرَاءٍ وَصَحَارَى . ١/١٣٢
وَإِنْ كَانَتْ صِفَةً كَمِحْرَاءٍ فَفُعُلٌ ، كَمِذْكُرَهَا .

وَمَا كَانَ عَلَى خِصَّةِ أَحْرَفٍ بِالزِّيَادَةِ وَكَانَ رَابِعُهُ حَرْفَ لِسَانٍ فَإِنَّهُ
يُجْمَعُ عَلَى فَاعِلٍ وَمَا جَرَى سَجْرَاهَا ، تَقُولُ : مِضْرَابٌ وَمِضَارِيْبٌ ، وَسَاهَاطٌ
(١)
وَسَوَاهِيْطٌ . هَذَا آخِرُ النَّبْذَةِ الْمَحْتَجِّ إِلَيْهَا .

(١) السَّاهَاطُ : * سَقِيْفَةٌ بَيْنَ حَائِطَيْنِ . . . ، وَالْجَمْعُ سَوَاهِيْطٌ
وَسَاهَاطَاتٌ . . . ، وَسَاهَاطٌ مَوْضِعٌ * . اللِّسَانُ (سَيْطٌ) .

بَاب

تكسير الرباعي والخماسي

اعلم أنَّ الرباعيَّ والخماسيَّ اللَّذَيْنِ حُرُوفُهُمَا كَلَّتْهُمَا أُصُولُ يُجْمَعَانِ
طَى فَعَالِلٍ ، طَى اخْتِلافَ أُبْنَيْتِهِمَا وَأَتَّاقِيهَا ، إِلَّا أَنَّ الْخَماسِيَّ لَا يَكْتَسِرُ
إِلَّا طَى اسْتِكْرَاهُ ، وَإِذَا كَسَّرَ فَلَا يَدُ أَنْ يُحَذَفَ آخِرُ حَرْفٍ مِنْهُ كَمَا يَفْعَلُ بِهِ
فِي التَّصْغِيرِ . تقولُ فِي الرَّباعيِّ : جَعْفَرٌ وَجَعْفانُ ، وَفِي الْخَماسِيِّ :
سَفْرَجَلٌ وَسَفارِجٌ .

باب

جمع الجمع

/ اعلم أنَّ جمعَ الجمع ليس بقياس ، وإنَّما هو مقصور على السَّماع ، ١٣٢ ب /
فيحفظ ما جاء منه ، والذي جاء منه إنَّما جاء في الجمع القليل لمعارضته
الواحد ، قالوا في أقوال : أقاويل ، وفي أنعام : أنعام ، ولم يشنُّوه
كما جمعوه ، لأنَّ التثنية والجمع ضدَّان ؛ لأنَّ التثنية تظليل والجمع تكثير .
وقد جاء منه شيءٌ ، وهو شانٌ جداً ، قالوا : جَمالان ، فشنَّوا الجمعَ
الكثير ، وكانَ هذا محمولٌ على المعنى ، فكانتْهم أرادوا بالجمال
القطيع ، فشنَّوها حلاً عليه . (١)

وقد وردت جموع على غير واحد ، قالوا : لَيْالٍ ، (٢) وحوارج (٣)
ومذاكير (٤) في جمع ليلة وحاجة وذكر ، فكانتْها جموع لا حاد لم تُستعمل .

(١) انظر التكلية ٤٥٣ - ٤٥٤ .

(٢) ليس بقياس فَعْلَةٌ أن يجمع الجمع الأقصى ، وإنَّما قياسه أن يجمع
على فِعَال كَقَمَمَةٍ وقصاع ، أو فُجُول كِبَدْرَةٍ وبيدور ،
وإذا كان أجسوف بالميم فقد يجمع على
فِعَل ، كَصَيْعَةٍ وضيع . انظر الرض على الشافية ١٠٠ / ٢ - ١٠٣ ،
والتسهيل ٢٧٢ .

(٣) حاجة وزنها فَعْلَةٌ - بالتحريك - وقياسها أن تُجمع على فِعَال
كَرَبَّةٍ وِرْقَابٍ ، وقد تُجمع على أَفْعَل كَأَكَّةٍ وآكُم ، وعلى فِعَل كِتَارَةٍ
وتيمر . انظر الرض على الشافية ١٠٦ / ٢ - ١٠٧ .

(٤) تقدم قياس جمع فَعَلٍ في العلة والكثرة . انظر ص ٢٨٦ .

بـ
ألفات القطع والوصل^(١)

اعلم أنَّ ألف القطع كل همزة تثبت في الوصل ، / كقولك : أ/١٣٣
هذا أحد ، وإبراهيم . وألف الوصل كل همزة تحذف في الوصل ، ولا تثبت
إلا في الابتداء ، نحو : أبين ، وأضرب ، وأخرج .

وهمزات الوصل منحصرة ، فإذا علم حصرها علم أنَّ ما عداها
همزات القطع .

فألفات الوصل تكون في الأسماء ، والأفعال ، وفي حرف واحد .
وأصلها أن تكون في الأفعال ومصادرهما ، وإثما جاءت في الأسماء التي
ليست مصادر طى خلاف الأصل ، وذلك في أسماء محصورة ، وهي مشرة
أسماء : ابن ، وابنة ، وإبنم^(٢) ، وأمرؤ ، وامرأة ، واثنان ، واثنان ، واسم
واسم ، وإبن^(٣) الله . وتركنا تنبيه ابن وابنة فلم نعد ههنا ، لأن
همزاتهما همزات الفرد ، وإن كان يلزم مثل هذا في ابنة مع ابن ،
والتساجح في هذا قريب .

/ وأما المصادر التي فيها همزة الوصل فمصدر كل فعل تجاوز ١٣٣ ب
الأربعة وكان في أوله همزة ، نحو : الاقتتال ، والاستخراج ، وما أشبه ذلك .

(١) المؤلف متأثر - في هذا الباب - تأثرا كبيرا بابن جني في كتابه
" اللعج في العربية " .

(٢) ابنم : هو الابن ، والعم فيه زائدة ، وعرب من مكانين ، وقد
تعرب العم وحدها ، والهمزة مكسورة طى كل حال . انظر اللسان (بني) .

(٣) تقدم في باب القسم أنَّ في " أبين " لغات . انظر ص ١٢٦ .

وأما دخولها في الأفعال ففي موضعين :
أحدهما : العاضى إذا تجاوزت عدته أربعة أحرف ، نحو :

أقتتل ، واستخرج .

والآخر : أمرُ العواجبة من كلِّ فعل انفتح منه حرف المضارعة
وسكن ما بعده ، نحو : اضرب ، واستخرج . وقد حذفوا همزة الوصل
من الأمر في ثلاثة أفعال ، وهي : حُدِّ ، وكُلِّ ، ومُرِّ .^(١)

وأما دخولها على الحرف ففي موضع واحد ، وذلك مع لام التعريف
في نحو قولك : الرجل ، والغلام .

وما عدا هذه المواضع فالهمزات فيها همزات قطع .

وحركة همزة الوصل في كل موضع يُبتدأ بها الكسر ، إلا همزة لام

التعريف ، / وهمزة أيمن الله ، وهمزة الأمر إذا كان مضموم الثالث
صَماً مَمْرَ منقول إلى ما أصله الكسر ، أو مضموم الثالث تقديراً ، نحو : أقتل ،
وأخرج .^(٢)

(١) التزمت العرب حذفَ همزة حُدِّ وكُلِّ ، وأما مُرِّ في الابتداء فلا فصح
حذفُ الهمزة ، ويجوز أن يقال : آؤُ مُرِّ ، وأما في الدَّرَج فإنها ساكنة
الهمزة أفصح ، يقال : وأمرُّ ، وجاز على قلة : ومُرِّ . انظر الرضي
على الشافية ٣ / ٥٠ - ٥١ .

(٢) قال ما ضُمَّ ثالثه ضا منقولاً أروا ، واقتضوا فإنَّ الهمزة في ذلك
مكسورة . وأما المضموم الثالث تقديراً فنحو : أغزى يا امرأة ،
ضموا الهمزة لأنَّ الأصل أغزوى ، وقد نقل ابن هشام عن ابن الناظم
أنَّ الضمَّ راجع على الكسر في نحو : اغزى .

انظر سر الصناعة ١١٦ ، واللحج ٣١١ - ٣١٢ ، وابن يعين ٩ / ١٣٦ -

١٣٧ ، والرضى على الشافية ٢ / ٢٦٢ ، وأوضح السالك ٤ / ٣٦٧ .

وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حُذفت همزة
الوصل معها كما تحذف مع كلِّ كلام يتصل بها إلا همزة الوصل التي
مع لام التعريف فإنَّها لا تحذف، بل تطلب معها ألفاً ساكنةً، كقوله
تعالى : ﴿ قُلْ ءَأَللَّهُ أَزِنَ لَكُمْ ﴾ ^(١)؛ لتُفَرَّقَ بين الاستفهام
والخبر .

(١) سورة يونس، من الآية ٥٩ . وانظر الكتاب ١٤٨/٤ ، ١٥٠ ،
والتكلمة ١٨٧ ، واللمع ٣١٠ .
وقد أجمع القراء على عدم حذفها ، كما أنَّهم يجمعون على عدم
تحقيقها لأنَّها همزة وصل لا تثبت إلا في الابتداء ، وأجمعوا
على تليينها واختطفوا في كيفية التليين . انظر النشر ٣٧٧/١ .

باب الاستفهام

اعلم أنَّ الاستفهام يكون بحروف ، وأسماء تتضمن معاني تلك الحروف .

فأما الحروف فثلاثة : الهجزة ، وهل ، وأم . والهجزة منهما الأصل ، تقول : أزيدُ قائمٌ ؟ / وأيقومُ زيدٌ ؟ ، وهل زيدٌ قائمٌ ؟ ١٣٤ ب
وهل يقومُ زيدٌ ؟ ، إِلَّا أَنَّ الهجزة تدخل على الاسم إذا تقدم على الفعل كقولك : أزيدُ قائمٌ ؟ ، وهل لا تدخل على الاسم إذا كان معه الفعل إِلَّا أَنْ يكون الفعل متقدماً ، إِلَّا في ضرورة الشعر^(١) ، لا تقول في الكلام : هل زيدٌ قائمٌ ؟ بل : هل قائمٌ زيدٌ ؟

وأما " أم " فهي متصلة ومنقطعة ، وقد تقدم بيانها في باب العطف ، فأغنى عن إعادته .^(٢)

وقد ترد " هل " بمعنى " قد " فتخرج عن الاستفهام ، ومنه عند بعضهم^(٣)

-
- (١) مثاله بيت طرفة :
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكِي لَمْ يَقْضِ صِرْتَهُ * إِثْرَ الْأُخْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومِ
انظر ضرائر الشعر ٢٠٨ ، والخزانة ١١/٢٨٦ ، ٢٩١ .
- (٢) انظر ص ١٥٦-١٥٧ .
- (٣) نسبة المفسد إلى الفراء ، وذكر فيها ثلاثة مذاهب أخرى
انظر الخزانة ١١/٢٦١ - ٢٦٨ ، ومعاني الفراء ٣/٢١٣ ، وتأويل
شكل القرآن ٥٣٨ ، والمقتضب ١/٤٣ - ٤٤ ، ٣/٢٨٩ ، ومعاني
القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٢٥٧ ، وإعراب ثلاثين سورة ٦٤ ، وكتاب
الشعر ٨٨ ، واللمع ٣١٦ ، والتبصرة ٤٦٧ ، والكشاف ٤/١٩٤ ،
والرضي على الكافية ٤/٤٤٦ - ٤٤٧ . هذا وراجع الكتاب ١/١٠٠ ،
٣/١٨٩ ، والخصائص ٢/٤٦٢ - ٤٦٤ ، والبيان في غريب إعراب
القرآن ٢/٤٨٠ ، والمغني ٤٦٠ - ٤٦٢ .

قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ (١) .
وقد تـسـلب " أم " الاستفهام وتـجـعـل حـرف إـضـراب بـخـذـلـة " هـل " ،
وذلك إذا دخلت على استفهام آخر ، كقولك : أم كيف ؟ ، أم هل ؟ (٢) .

وأما الأسماء / التي تتضمن معنى الاستفهام فهي على ضربين : ١/٣٥
أسماء غير ظروف ، وأسماء هي ظروف . فغير الظروف : أي ، ومن ، وما ،
وكم ، وكيف عند سبويه . (٣)

فأما " أي " فهي مضافة أبدا لفظا أو تقديرا ، وهي سؤال عن
تعيين من أضيفت إليه بالشيء المنسوب إليه ، تقول : أيُّ القوم جاءك ؟
وقد تكون أيضا شرطا ، كقولك : أيُّهم بضرب أضرب . وتكون أيضا بمعنى
الذي ، تقول : جاءني أيُّهم تعلم ، تريد الذي .

وهي معرفة أبدا ، إلا إذا كانت بمعنى الذي وحذف بعض
صلتها ، كقولك جاءني أيُّهم أفضل ، تريد : هو أفضل ، فإنها في هذا

(١) من الآية الأولى من سورة الإنسان .

(٢) انظر الكتاب ١٩٠/٣ ، والمقتضب ٢٩٠/٣ - ٢٩١ .

(٣) كذا ، وقد صح سبويه بأنها ظرف في موضعين . الكتاب ٢٦٧/٣ ،

٢٨٥ . وقال ابن هشام في المغني ٢٧٢ : " ومن سبويه أن كيف
ظرف ، ومن السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف " . طي أن ابن
هشام ينقل ، أيضا في هذا الموضع ، عن ابن مالك : " لم يقل أحد
إن " كيف " ظرف ، إذ ليست زمانا ولا مكانا ، ولكنها لما كانت ضمير
بقولك : طي أي حال ؟ لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت
ظرفا ، لأنها في تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليها
مجازا " .

الموضع تكون مبنية عند سيبويه ^(١)، وعلى هذا حمل قوله تعالى :
﴿ ثُمَّ لَنَنْزِمَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أُهْبَمَ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ حِتًّا ﴾ ^(٢) فأبهم
عند / سيبويه بفعولٍ لَنَنْزِمَنَّ، وهو منيٌّ على الضم عنده لَمَّا حُذِفَ ب/١٣٥
بعضُ صلته، لانه يريد : أبهم هو أشد، فحذف هو.

فأما " مَنْ " فهي سؤال من مَنْ يعقل، تقول : مَنْ فِي الدار؟
فيكون الجواب : زيدٌ، أو عمرو.

وقد ترد " مَنْ " شرطاً، كقولك : مَنْ تَضْرِبُ أَضْرَبُ . وقد ترد
بمعنى الذي، تقول : جاءني مَنْ فِي الدار، تريد الذي، وقد ترد نكرة
موصوفة، تقول : مررت بِمَنْ مَعْجِبٍ لكَ، تريد بِإِنْسَانٍ مَعْجِبٍ لَكَ . فَإِذَا
لَهَا أَرْبَعَةٌ مَوَاضِعَ . ^(٣)

وأما " مَا " فتكون استظهاراً مَقَالاً يعقل، ومن صفات من يعقل،
تقول : مَا فِي الدار؟، فيقول المجيب : فَرَسٌ أَوْ حِمَارٌ، وتقول : مَا صَفَاتُ
زَيْدٍ؟ فيقال : الْعِلْمُ وَالزَّهْدُ .
واعلم أَنَّ لِـ" مَا " فِي لِسَانِ الْعَرَبِ تِسْعَةَ مَوَاضِعَ، خَمْسَةٌ مِنْهَا تَكُونُ
فِيهَا اسْمًا، وَأَرْبَعَةٌ مِنْهَا تَكُونُ فِيهَا حَرْفًا .

(١) الكتاب ٢/٤٠٠، وهو مذهب المازني أيضاً. الأصول ٢/٣٢٥،
والآمال الشجرية ٢/٢٩٧.

وزهد الخليل إلى أنها معربة، وهي مرفوعة على الحكاية،
وبإعرابها قال الكوفيون والجري.

انظر الكتاب ٢/٣٩٨-٣٩٩، والأصول ٢/٣٢٤، والإنصاف
٧٠٩ (١٠٢٤)، والرضي على الكافية ٣/٦١، والمغني ٧٠٧-٧٠٨.

(٢) سورة مريم، الآية ٦٩.

(٣) انظر المغني ٤٣١.

فالتى تكون / فيها اسماً إذا كانت اسماً . وإذا كانت
 شرطاً ، تقول : ما تمنع أصنع مثله . وإذا كانت بمعنى الذى ، تقول :
 أمجني ما عندك ، تريد : الذى عندك ، وإذا كانت نكرة موصوفة ، تقول :
 مررت بما معجب لك ، تريد : بشيٍ معجبٍ لك . وإذا كانت نكرة
 لا موصوفة ولا موصولة ، وهي ما التمجية عند سيبويه ، تقول : ما أحسن
 زيداً ، تريد : شيٌ أحسن زيداً ^(١) . و" ما " بعد نعم منسند
 بعضهم ^(٢) في قوله تعالى : * فَنِعِمَّا هِيَ * ^(٣) ، أي : نعم
 شيئاً هي .

والتي تكون حرفاً : إذا كانت للنفي ، كقولك : ما زيدٌ قائماً .
 وإذا كانت زائدة ، كقوله تعالى : * فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ * ^(٤)
 وإذا كانت كافةً ، كقولك : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، كَفَّتْ إِنَّ عَنِ الْعَمَلِ وَهَيَاتَهَا
 للدخول على الأفعال ، تقول : إِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ . وإذا كانت مصدريةً ،
 عند سيبويه ، فَإِنَّ الْمُدْرِيَّةَ / عنده حرفٌ ، وعند الأَخْفَشِ هي اسمٌ ^(٥) ،

-
- (١) الكتاب ٧٢/١ ، وانظر ما تقدم ص ١٩٥ - ١٩٦ .
 (٢) انظر ما تقدم ص ٢٠١ .
 (٣) سورة البقرة ، من الآية ٢٧١ .
 (٤) سورة آل عمران ، من الآية ١٥٩ .
 (٥) انظر الكتاب ٣٢٦/٢ ، ٣٤٩ ، ٣ / ١١ ، والألمالي الشجرية ٢ / ٢٤٠ ،
 وابن يعيش ١٤٢/٨ ، والجنى ٣٣١/١ - ٣٣٢ ، والمعنى ٤٠٢ .
 هذا وقد نسب الرضى والسيوطي إلى المراد أنها اسم ، وهو خلاف ما
 في المقتضب فقد ارتضى مذهب سيبويه . انظر المقتضب ٢ / ٢٠٠ -
 ٢٠١ ، والرضي على الكافية ٥٢/٣ ، والجمع ٨١/١ .

كقوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ ﴾ (١) أي : بصبركم .
وقد بَلَغَ مواضعها ابنُ السيدِ البَطْلِيُّوسِي (٢) من أصحابنا إلى
نيف وثلاثين موضعا (٣) . وهي في الحقيقة راجعة إلى ما ذكرنا .

وأما كيف * فسواءً من هيئة مَنْ ذُكِرَ بعدها ، وهي اسم عند
سيبويه ، ومعناها : أصبح زيدٌ أم (٤) سقيمٌ ؟ ، ولذلك يجاب
عنها بالاسماء ، فتقول في جواب كيف زيدٌ ؟ : صحیحٌ ، أو سقيمٌ . وهي
عند الأَخفش ظرف ، ومعناها : طوى أي حالٍ ؟ (٥) .

(١) سورة الرعد ، من الآية ٢٤ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البَطْلِيُّوسِي ، نسبة إلى
" بَطْلِيُّوس " - بفتحين وسكون اللام وباء مفتوحة وسين مهللة .
كذا ضبطه ابن خلكان في الوفیات ٩٨/٣ ، وضبطه باقوت
في معجم البلدان ٤٤٧/١ بباء ضموثة - إحدى مدن الأندلس ،
ولد سنة ٤٤٤ هـ ، وتوفي سنة ٥٢١ هـ . من صفاته : الاختصاص
شرح أدب الكتاب ، والحلل في إصلاح الخلل الواقع في كتاب
الجميل وغيرها . انظر إنباء الرواة ١٤١/٢ - ١٤٣ ، والبغية
٥٥/٢ - ٥٦ .

(٣) انظر ذلك في الحلل في إصلاح الخلل ٣٤٣ - ٣٥٣ .

(٤) في النسخة : أسقيم .

(٥) انظر التعليق على " كيف " في أول الباب ص ٢٩٧ .

وأما • كم • فسؤالٌ من عدد ، وقد تكون خبراً ، وقد تقدم بيان ذلك في بابها . (١)

وأما الأسماء التي هي ظروف : فتق ، وأيان ، وأين ، وأنسى .
فتق وأيان سؤالان من تعيين زمان ، وأين سؤال من تعيين مكان .

وأما • أتى • فتكون بمعنى أين ، ومعنى كيف ، وبمعنى

حيث ، / وقد حمل قوله تعالى : ﴿ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَنْتَ شِئْتُمْ ﴾ (٢) ١/١٣٧ على المعاني الثلاثة . (٣) . والله أعلم .

(١) انظر ما تقدم ص ١٠٤ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية ٢٢٣ .

(٣) ردّ الطبري هذه المعاني ، وذهب إلى أنّها بمعنى : من أي وجه
شتم . تفسير الطبري ٣٩٢/٢ - ٣٩٨ . وانظر الكتاب ٤/٢٣٥ ،
وأعراب النحاس ١/٣١١ .

باب

ما يدخل الكلام فلا يغير لفظه مما كان عليه

اعلم أنَّ ما يدخل الكلام ولا يغيره ينقسم إلى قسمين : حروف ، وظروف .

فالحروف : حروف الاستظهار ، وإنَّ وأخواتها إذا كفت بـ " ما " ، تقول : زيد قائم ، ثم تدخل عليه همزة الاستظهار أو هل ، فتقول : أزيد قائم ؟ وهل زيد قائم ؟ ، أو إنَّ وأخواتها مكفوفة بـ " ما " فتقول : إنَّما زيد قائم ، و : لبتما زيد قائم ، وكذلك البواقي .

وهذه الحروف التي لا تغيّر لفظ الكلام تنقسم إلى ما لا يغيّر معناه أيضا ، وإلى ما يغيّر معناه . وكلُّها تغيّر المعنى ، إلاَّ إنَّما فإنَّها لا تغيّره .

وتسمّى هذه الحروف حروف / ابتداء ، لأنَّ الكلام يقع بعدها بـ ١٣٧ / ب ستأنفاً ، لا أنَّه لا يقع إلاَّ ابتداءً وخبراً ، فإنَّه قد يقع بعدها الفاعل والفاعل ، تقول : إنَّما يقوم زيد .

وأما الظروف : فإن ، وإذا ، وأين ، وأنى ، وأيان ، تقول : جئتك إن زيد أسير ، و : إن تأمّر زيد ، وإذا قام زيد قام عمرو . إلاَّ أنَّ إذا لا تدخل إلاَّ على الفعل ، أعني إذا التي تتضمن معنى الشرط ، وهي ظرف زمان فيما يستقبل . (١) وكمَّ إذا أخرى ، وهي ظرف مكان ، ولا يقع بعدها إلاَّ الاسم ، وتسمى الفجائية .

(١) أجاز الكوفيون والآخرى وقوع الهمزة بعدها . انظر الخصائص ١٠٥/١

وابن عيش ٩٧/٤ ، والجنى ٣٦١ ، والمغنى ١٢٧ .

وهذه الظروف إذا كانت فضلات للكلام الذي بعدها لم تغير لفظ الكلام ما كان عليه ، كقولك : **أين زيدٌ قائمٌ ؟** ، فأين ظرف لقائم .
وإن جعلتها غير فضلات غيّرت الكلام ، تقول : **أين زيدٌ قائماً ؟** ،
إذا جعلت **أين** خبراً من زيد ، وقائماً حال من زيد .

ومتى وأيان مع أسماء الأشخاص لا تكون إلا فضلات / تقول : ١/٣٨
متى زيدٌ خارجٌ ؟ ، وأيان زيدٌ مسافراً ؟ . ولا يجوز النصب ، لأن متى
وأيان ظرفا زمان . وظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الأشخاص ، وإنما تكون
أخباراً عن الصادرة .^(١) فإن وقع بعدها مصدر جاز أن يكونا فضلتين ،
فيرفع ما بعدهما ، وجاز أن يكونا خبرين ، فينصب ما بعدهما ، تقول : متى
ضربك مستقيماً ؟ ومستقيماً ؟^(٢)

وأما " إذ " و " إذا " فلا يكونان أبداً فضلتين ، أما " إذ " .
فلا يقع ما بعدها إلا جملة ، وإذ مضافة إليها ، فتكون فضلة لما قبلها .
وأما " إذا " فقد تكون ظرفاً لما قبلها ، كقولك : جئتُك إذا
جئتُني ، وقد تكون ظرفاً لجوابها ، كقولك : إذا جاء زيدٌ جاء عمرو .

(١) انظر ما تقدم ص ٤١ .

(٢) انظر اللمع ٣٢١ - ٣٢٢ .

باب المخاطبة

إذا خاطبت من تسأله عن شيء فابداً بالسؤال عنه / ١٣٨ ب
أولاً وأتبعه خطاب السؤال . مثاله أن تسأل رجلاً عن رجل شار
إليه فتقول : كيف ذلك الرجل يا رجل ؟ ، فذا اسم السؤال منه فقدته ،
والكاف خطاب السؤال فأخرته .

فإن سألته من امرأة قلت : كيف تيك ، أو : تلك المرأة يا رجل ؟
فقدت إشارة السؤال منه وأخرت كاف الخطاب .

- فإن سألت امرأة من رجل قلت : كيف ذلك الرجل يا امرأة ؟ .
- فإن سألتها من رجلين قلت : كيف ذاك الرجلان يا امرأة ؟ .
- فإن سألت رجلاً من امرأة قلت : كيف تيكُم المرأة يا رجال ؟ .
- فإن سألتهم من نسوة قلت : كيف أولئك النسوة يا رجال ؟ .
- فإن سألت نسوة من رجال قلت : كيف أولئك الرجال يا نسوة ؟ .

١٣٩ أ / والكاف ، وكم ، وكنّ مع ذا ، وذا ، وأولاً ، حروف خطاب /
لاخر ، لأنّ أسماء الإشارة لا تضاف ، فلا يكون ما بعدها اسماً . (١) وطس
ما ذكرت لك فقس .

(١) في النسخة : " اسم " بالرفع .

باب الوقف

الموقوف عليه إن كان صحيحا وما قبله غير ساكن ، وكان مرفوعا
جازفه في الوقف أربعة أوجه : (١)

السكون نحو : هذا خالدٌ ، والرَّومُ ، وهوتضعيف الحركة (٢) ،
والإشمامُ ، وهو ضمُّ الشفتين ، وهو يُرى ولا يُسمع (٣) ، ولا يكون إلا في
المرفوع (٤) . والتضعيفُ ، وهو [نحو : هذا] (٥) خالدٌ .

(١) انظر الكتاب ١٦٨/٢ .

(٢) التضعيف هنا أن يكون الصوت ضعيفا ، قال ابن يعيش في شرح
الفصل ٦٧/٩ : " أما الرَّومُ : فموت ضعيف كأنك تزوم الحركة
ولا تنبها وتغتمها اختلاسا . . " . وانظر الرضي على الشافية
٢٢٥/٢ .

(٣) قال ابن يعيش : " وأما الإشمام فهو تهيئة العضو للنطق بالضم ،
من غير تصويت ، وذلك بأن تضمَّ شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما
بعض الانفراج ليخرج منه النفس ، فبهاها المخاطب ضومتين ،
فيعلم أنا أردنا بضمها الحركة فهو شبي . يختص العيين
دون الأذن ، وذلك إنما يدركه البصير دون الأفي . . " .
شرح الفصل ٦٧/٩ ، وانظر الرضي على الشافية ٢٢٥/٢ .
هذا وهناك الإشمام في فاء الفعل ، أشار إليه المصنف في باب
ما لم يسم فاعله . وقد عرفتُ به هناك . انظر ص . . .

(٤) عزى إلى الكوفيين جواز الإشمام في المجرور ، قال الرضي :
والظاهر أنَّ وَهَم . انظر ابن يعيش ٦٧/٩ ، والرضي على الشافية
٢٢٥/٢ - ٢٢٦ .

(٥) زيادة يستقيم بها النص .
والتضعيف المراد هنا هو أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد
عليه حرفا مثله . ابن يعيش ٦٧/٩ .

وإن كان مجرورًا جازفيه ما ذكرنا إلا الإشمام .

وإن كان منصوبًا سنونا أبدلت من تنوينه ألفًا ، قلت : خالد .

ويجوز التضعيف مع البدل فيما ليس قبله ساكن . ويجوز فيه السكون في لغة ، فتقول : رأيت خالدًا . (١)

وإن كان غير منون جاز الإسكان ، والروم ، والتشديد / نحو : ١٢٩/ب

الرجل .

وإن كان ما قبل آخره ساكنًا جازفيه ما جازفي غير الساكن

إلا التضعيف . وجاز أيضا فيه مع الرفع والجبر النقل إذا كان الساكن غير حرف علة ولم يؤد النقل إلى الخروج من النظائر (٢) ، تقول : هذا بكرٌ ، ومررت ببكرٌ ، تنقل حركة الإعراب إلى ما قبل .

وإن كان معتلا ، فإن كان آخره ياءً مكسورًا ما قبلها ، فإن كان

منصوبًا سنونا فتحت الياء وأبدلت من التنوين ألفًا ، تقول : رأيت قاضيًا .

وإن كان غير منون سكنت الياء ، تقول : [رأيت القاضي] (٣) لا غير . (٤)

(١) تعزى هذه اللغة إلى ربيعة . انظر الرضي على الشافية ٢/٢٧٢ .

(٢) يعنى بذلك بناءى " فَعِلٌ وَفِعْلٌ " فهما بناءان مهملان في

الاسماء ، فلا ينقل في نحو : عجبت من البسر ، ولا في نحو :

هذا العدل . انظر الكتاب ٤/١٧٣ - ١٧٤ ، والتوطئة (٣١) ،

والرضي على الشافية ٢/٣٢١ .

(٣) مكانه في النسخة : " هذا القاضي ، ومررت بالقاضي " .

(٤) انظر الكتاب ٤/١٨٣ - ١٨٤ ، والرضي على الشافية ٢/٣٠٠ - ٣٠١ .

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً ، فإن كان متوناً وقت طى ما قبل الياء بالسكون ، وهو الأجلود (١) ، ويجوز رُدُّ الياء والوقوف عليها بالسكون .

وإن كان غير متونٍ وقت طى الياء بالسكون ، كالوصل / وهو ١/١٤٠ الأحسن (١) ، ويجوز حذفها والوقوف طى ما قبلها بالسكون ، تقول : هذا القاضي ، والقاضي ، ومررت بالقاضي ، والقاضي .

وإن كان آخره ألفاً وقت عليها لا غير ، فتقول : هذه (٢) صا ، ورأيت صا ، ومررت بصا .

وإن كان شبيهاً للمعتلِّ فحكمه حكم الصحيح ، إلا في التشديد ، وذلك قولك : كساء (٣) ، وظبي ، ودرلو ، وكرسى (٣) .

(١) انظر الكتاب ١٨٣/٤ - ١٨٤ ، والرضي طى الشافية ٢/٣٠٠-٣٠١ .

(٢) في النسخة : " هذا " . وهي مؤنثة . انظر المذكر والمؤنث ٥١٨/١ ، واللسان (صا) .

(٣) سمى كساءً شبيهاً للمعتلِّ وإن لم يكن آخره حرف علة ، لشبهه الهزلة بحروف العلة ، من حيث كانت من مخرج الألف ، والألف من حروف العلة ، ومن حيث كانت تنقلب إليها ، كما تنقلب حروف العلة بعضها إلى بعض ، ومن حيث كانت تُغَيَّرُ بسائر أنواع التسهيل كما تُغَيَّرُ حروف العلة عند امتثالها .

وسكون الياء الأولى في " كرسى " كسكون الياء في " ظبي " ، والزاي في " غزو " . انظر الإيضاح ١٢-١٨ ، والتوطئة ١٥٠-١٥١ .

هذا وقد تقدم تعريف شبه المعتل . انظر ص ٢٠ هـ (١) .

باب الحكاية

اعلم أنَّ الحكاية معناها أن تأتي بالحكي، أو ما يقوم مقامه
على الوصف الذي كان عليه قبل . والذي يحكى به من الكم الاستظهارية
اثنان : مَنْ ، وأى .

*

[الحكاية بـ من *]

فأما * مَنْ * فتحكى بها النكرات والأعلام في الوقف .

فأما النكرات فوجه حكايتها أن تلحق من إذا استظهرت / بها ١٤٠/ب
(١) من مرفوع واوا ، ومن منصوب ألفا ، ومن مجرور باء ، وتلحقها علامة التانيث
إن كان مؤنثا وثنى وجموعا ، تقول إذا قال جاءني رجلٌ : سُو ؟ ،
وإذا قال : رأيت رجلاً : مَنَّا ؟ ، وإذا قال : مررت برجلٍ : مَنِي ؟ .
وإن قال : بامرأة قلت : مَنَّة (٢) ؟ ، وإن قال : بامرأتين
قلت : مَنَّتَيْن (٢) ؟ ، وبمناء قلت : مَنَاتٍ ؟ ، وكذلك إن نصب . وإن
رفع قلت : مَنَّتَانِ ؟ .

(١) كذا في النسخة . ولعل الصواب أن يقال : وتلحقها علامة التانيث
والثنية والجمع .

(٢) قال الزجاجي في الجمل ٣٣٥ : * مَنَّة ، بتحرك النون ، وإسكان
الهاء . . . ، ومَنَّتَانِ ، بإسكان النون * .

وفي المذكورين : مَنَ ؟ في الرفع ، وَمَنَيْنِ ؟ في الجر والنصب .

وفي جماعة المذكورين : في الرفع : مَنُونِ ؟ ، وفي الجر والنصب : مَنِينِ ؟ . هذا كله في الوقف .

فإن وصلت ، قلت : مَنَ يا هذا ؟ فَمَنْ مبتدأ ، وخبره محذوف ، تقديره : مَنَ الرجلُ ؟ .

وهذه الحروف التي تلحق في الوقف هي أمانة على إعراب المسؤول عنه ، وتذكيره وتأنيته ، وتثنيته وجميعه .

وأما / الأعلامُ فللمعرب في حكايتها مَنَ وجهان : ١/١٤١

أحدهما : حكاية اللفظ مع صحة الإعراب ، فتقول فيمن قال :

رأيت زيدا : مَنَ زيدٌ ؟ ، فترفع مَنَ بالابتداء ، وزيدٌ خبره ، وإن شئت جعلت زيدا مبتدأ ومَنَ في موضع الخبر . وهذه لغة بني تميم (١) ، أعني الرفع في زيد .

وغيرهم من يحكي اللفظ بإعرابه ، فيقول : مَنَ زيدا ؟ بالنصب ،

وهو خبر مبتدأ أو مبتدأ ، كما كان مع الرفع ، وإنما نصبت لفظه ليعلم أنه المسؤول عنه . وهذه لغة أهل الحجاز (١) . ولا تكون الحكاية عندهم

إلا في الأسماء الأعلام والكنى ، كمحمد ، وأبي محمد ، ولا يجوز في

غيرهما ، لا تقول فيمن قال : رأيت أخاك : من أخاك ؟ ، بل : مَنَ أخوك ؟ لا غير . (١)

(١) انظر الكتاب ٢/٤١٣-٤١٤ ، والجمل ٣٣٢ .

وكذلك إن كانت الأعلام موصوفة لم يجز إلا الرفع ، يقول القائل :
رأيت / زيدا الظريف ، فتقول : مَنْ زيدٌ الظريفُ ؟ ، بالرفع لا ضم .
(١)

وكذلك إن أدخلت على " مَنْ " حرف عطف ، تقول لمن قال :
رأيت زيدا ، وَمَنْ زيدٌ ؟ ، بالرفع لا ضم . (٢)

فإن الحكاية مخصصة بالأعلام والكنى ، بشرط ألا يكونا موصوفين ،
ولا داخلا على " مَنْ " حرف عطف . هذا حكم مَنْ .

*

[الحكاية بـ " أَيْ "]

وأما " أَيْ " فتخالف " مَنْ " من أربعة أوجه : (٣)

أحدها : أنها لا تطعها زيادة في الوقف ، بل الوقف عليها
كالوقف على جميع الأسماء المعربة .

والثاني : أنه يجوز بأى الحكاية قما يعقل وما لا يعقل .

والثالث : امتناع الحكاية بها عن المعارف .

والرابع : جواز تشبيهها وجمعها ، وصلا ووقفا ، تقول إذا قال :

جاءني رجل : أَيْ ٢ ورجلان : أَيْ ٢ ، ورجال : أَيْ ٢ ، ورأيت
رجلا : أَيْ ٢ ، ورجلين : / أَيْ ٢ ، ورجالا : أَيْ ٢ ، وامرأة : أَيْ ٢ ،
وامرأتين : أَيْ ٢ ، ونساء : أَيْ ٢ .

فإن أتيت بعدها بالأعلام والكنى رفعت لا ضم . فإذا قال :

رأيت زيدا ، قلت : أَيْ زيدٌ ، لا ضم . (٤)

(١) انظر الكتاب ٤١٣/٢ - ٤١٤ ، والجمل ٠٣٣٢ .

(٢) الكتاب ٤١٤/٢ ، والجمل ٠٣٣٢ .

(٣) انظر الجمل ٠٣٣٨ .

(٤) الكتاب ٤١٤/٢ ، والجمل ٠٣٣٢ .

باب الإمالة

وهي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، فتسيل الألف نحو الهاء ،
وهو ضرب من تجانس الصوت .

والأسباب التي توجب الإمالة ستة :

وتقع الكسرة قبل الألف بحرف نحو : صَاد ، وحرفين أولهما

ساكن نحو : سِرْبَال ، أو بعده يليه نحو : عَالِم .

وتقع الهاء قبل الألف نحو : السَّيَال . (١)

وكون الألف منقلبةً من ياء نحو : رَمَى ، أو منقلبةً من واو في

فَعَلَ نحو : دَمَا .

وكون الألف منقلبةً من حرف مكسور نحو : خَاف / . ١٤٢ ب

وكونها في حكم المنقلبة نحو : حُبْلَى ، لأنَّها تنقلب في التننية .

والإمالة للإمالة في نحو : كَتَبْتُ كِتَابًا ، فأمالوا الألف الثانيةً

التي هي بدل من التنوين لإمالة الأُولى ، وأمالوا الأُولى لأجل الكسرة .

وتتبع من الإمالة حروفُ الاستعلاء ، وهي سبعة : الصاد ، والضاد ،

والطاء ، والظاء ، والغين ، والحاء ، والقاف ، إذا كانت مفتوحةً قبل الألف ،

(١) السَّيَالُ : شجر له شوكة أبيض ، واحده : سَيَالَةٌ . اللسان

(سيميل) .

أومعدها بحرف أو حرفين الثاني (١) ساكن ، عند الأكثر (٢) ، فلا
تعمل : طَالِبًا ، ولا صَالِحًا ، ولا غَالِبًا ، ولا خَالِدًا ، ولا قَائِمًا ، ولا حَافِرًا ،
ولا ظَالِمًا ، ولا هَائِبًا ، ولا ظَائِفًا ، ولا وَائِمًا ، ولا نَائِمًا ، ولا نَائِبًا ، ولا
نَائِفًا . ولا شَائِبًا ، ولا شَائِفًا .

فإن كانت حروف الاستعلاء مكسورة نحو : صِغَاف (٣) ، وَقَاف (٤) ،
أو ما قبلها كِقِفَات (٥) ، أو يكون بعدها راء مكسورة ، نحو : ضَارِب ،
وصَارِم (٦) ، لم تنع الإمالة .

- (١) في النسخة : "الأول" .
- (٢) أمال هنا قوم من العرب لتراخي هذه الحروف عن الألف ، وهي قليلة . انظر الكتاب ١٣٠/٤ ، والتكلمة ٥٣٢ ، وابن يعين ٠٦٠/٩ .
- (٣) الصُّفَّة من البنيان شبه البهيو الواسع الطويل السمك . اللسان (صف) .
- (٤) القفاف جمع قففة ، وهي ما اتخذ من خوص ونحوه كهيئة القرعة ، تجعل فيه المرأة قطنها . الصحاح (قف) .
- (٥) المقلات : التي لا يعين لها ولد ، وقيل : هي التي تلد واحدا ثم لا تلد بعد ذلك . اللسان (قلت) .
- (٦) سافت الإمالة هنا وقويت لضعف حرف الاستعلاء ، لتقدُّبه طس الألف ، ولقوة الراء المكسورة بتكريرها . انظر التكلمة ٢٣٥ - ٢٣٧ ، وابن يعين ٠٦١/٩ - ٠٦٢ .

/ وقد جاءت الإمالة في حروف لا موجب للإمالة فيها ، وأكثر ما يأتي ذلك في الأعلام نحو : الحَجَّاج ، فقد أمالوه . وهو شاذ لا يقاس عليه . (١)

هذا ما يتعلق بالنحو من هذا الباب . وللقراء في الإمالة مذاهب تتعلق بالقراءات ليس هذا موضع إيرادها ، فإنَّها بكتب القراءة اليقينية ، وهذا القدر للشغف بالعربية كافٍ .

والله الموفق للصواب بحسنه وكرمه ، لا رَبَّ غَيْرُهُ .

والحمد لله وحده ، وصلاته على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه وسلم .

(١) قال سيبويه في ١٢٧/٤ : " . . . وذلك لأنَّ كَثْرَ في كلامهم فحلوه طن الأكثر ، لأنَّ الإمالة أكثر في كلامهم ، وأكثر العرب ينصبه ولا يحل ألفَ حَجَّاج إذا كان صفةً ، يجرونه طن القياس . "

[سماع لهذا الكتاب وإجازة] (*)

ب / ١٤٣ / سمع جميع هذا الكتاب طي مصنفه الشيخ الإمام العالم . . .
الكبير العلامة القدوة . . . شرف الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله
ابن أبي الفضل السلمي الرمي نفع الله به بقراءة الإمام العالم الفاضل
البارع المتقن الحافظ جمال الدين أبي العباس أحمد بن عبد الله بن
شميب التميمي الحافظ نجيب الدين أبو الفتح نصر الله بن أبي العز
ابن أبي طالب . . . الصغار ، والفقهاء الإمام العالم . . . محمد بن عبد
الرحمن بن عبد الله التبريزي ، والفقهاء نظام الدين أبو طي الحسن بن
مظفر بن رضوان النصيمي ، والفقهاء إمام الدين أبو حامد محمد بن الحسن
ابن الإمام الحموي ، وإبراهيم بن . . . بن أبي الدر المقرئ أبو ، وسلام
وطي ابنا كمال الدين إسحاق بن سلام بن عبد الوهاب بن طي بن سلام ،
وكتب الطبقة الفقير إلى الله تعالى إبراهيم بن محمود بن أحمد بن محمد
ابن الحسن . . . ، وسمع القاضي معين الدين إبراهيم
ابن عمر بن عبد العزيز القرشي من باب اسم الفاعل إلى آخر الكتاب ، ومن
أوله إلى باب الجر ، وضح لهم ذلك في مجالس آخرها يوم الثلاثاء ثالث
شهر من ربيع الأول من سنة ست وأربعين وستائة . وأجاز الشيخ التميمي
الجماعة الثابتة أساؤهم [في] هذه الطبقة جميع ما يجوز له روايته ،
وبلفظ إجازة . . .

صحيح ذلك [و] كتب محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي

الفضل السلمي .

(*) جاء هذا السماع في آخر الكتاب بخط مغاير من خط النسخة ، وفي
آخره إجازة بخط منسوب إلى السلمي .

الفن
بين

فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>السورة</u>	<u>الصفحة</u>
لا ريب فيه	٢	البقرة	١٧٦
وان ابطلن ابراهيم ربه	١٢٤	=	٤٤
لا جدال في الحج	١٩٧	=	١٧٦
ولعبد موه من خير من شرك	٢٢١	=	٣٤
فأتوا حرثكم أنى شئتم	٢٢٣	=	٣٠١
وما لنا ألا نقتل	٢٤٦	=	٦٩
ان تبدوا الصدقت فنعمنا هي	٢٧١	=	٢٩٩، ٢٠١
وان كان ذو عسرة	٢٨٠	=	٥٤
فيما رحمة من الله لنت لهم	١٥٩	آل عمران	٢٩٩
كل نفس ذائقة الموت	١٨٥	=	٣٤
ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم	٢	النساء	١١٦
كفى بالله شهيدا	٧٩	=	١١٧
لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم	١٤٨	=	٢٢٧
ان كنت قلته فقد علمته	١١٦	المائدة	٢٤٩
وما يشعركم أنها اذا جاءت لا يؤمنون	١٠٩	الأنعام	٦٤
ما أشركنا ولا آباؤنا	١٤٨	=	١٥٧
ثم آتينا موسى الكتاب تماما على الذى أحسن	١٥٤	=	١٩٢، ١٥٣
لا ينفع نفساً إيمانها	١٥٨	=	٤٤
من يضل الله فلا هادى له	١٨٦	الأعراف	٢٤٨
قل آله أذن لكم	٥٩	يونس	٢٩٥
ما هذا بشرا	٣١	يوسف	٧٣
لا تشرب عليكم اليوم	٩٢	=	١٧٦
فلما أن جاء البشر	٩٦	=	٦٩
سلام عليكم بما صبرتم	٢٤	الزمر	٣٠٠
كفى بالله	٤٣	=	١٩٦
فاصدع بما تؤمر	٩٤	الحجر	١٩٢

(١) قرئت بفتح همزة أن وبكسرهما .

(٢) قرئ في الشاذ " أحسن " بالرفع .

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
٣٤	النحل	٣٠	للمؤمنين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة
٢٤٢	الاسراء	٧٦	وإذا لا يلبثون ^(١)
٢٠٢	الكهف	٥	كبرت كلمة
١٤٧	=	٦٣	وما أنسنيه إلا الشيطان أن أذكره
٢٩٨	مريم	٦٩	ثم لننزلن من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عتيا
١١٦	طه	٧١	ولا ضلبنكم في جذوع النخل
٢٤٤	الحج	٢٩	ثم ليقتضوا عنثهم ^(٢)
١١٤	=	٣٠	فاجتنبوا الرجم من الأوثان
٤٠	=	٧٢	قل أفأنبئكم بشر من ذلك النار
١١٨	المؤمنون	٢٠	تنبت بالدهن ^(٣)
			ومن يفعل ذلك يلق أثاما * يضاعف له
١٤٩	الفرقان	٦٩-٦٨	العذاب يوم القيامة
٢٠٢	=	٧٦	حسننت مستقرا
٦٣	القصص	٧٦	وأنتبه من الكنوز ما ان مفاتحه لتتوا بالعصبة
			وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم
٢٤٨	الروم	٣٦	يقنطون
٦٩	ص	٦	وانطلق الملا منهم أن اشوا
٢٢٧	=	٢٤	بسوا لنعجتك الى نعاجه
١٨٧	=	٣٢	حتى توارت بالحجاب
٢٠٠	=	٤٣	نعم العبد انه أواب
١٢٠	الشورى	١١	لميس كئله شي [*]
١٤٦	=	٥٣-٥٢	وانك لتهدى الى صراط مستقيم * صراط الله
١٧٧	الدخان	٥٠٤	فيها يفرق كل أمر حكيم * أمرا من عندنا
٢٠٢	الجمعة	٥	بئس مثل القوم الذين كذبوا
١٠٧	الطلاق	٨	وكأين من قرية عتت عن أمر ربها
٨٥	التحريم	٣	نبأني العليم الخبير
٦٧	الملك	٢٠	ان الكفرون الا في فرور
١٣٥	الحاقة	١٣	فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة

(١) قرئت بإثبات النون ، وقرئت بحذفها على الإعمال .

(٢) قرئت بإسكان اللام وبكسرها .

(٣) قرئت بضم التاء وكسر الباء ، وقرئت بفتح التاء وضم الباء .

<u>الآية</u>	<u>رقبها</u>	<u>السورة</u>	<u>المفحة</u>
وألو استقموا كما أرسلنا الى فرعون رسولا * فعصى فرعون الرسول	١٦	الجن	٦٩
فلا صدق ولا صلى	١٦٠١٥	الزلزل	١٩٣
هل أتى على الانسان حين من الدهر أو اطعم في يوم ذى سفينة * يتيما	٣١	القيامة	١٧١
	١	الانسان	٢٩٧
	١٥٠١٤	البلد	٢٢٧

*

فهرس الحديث

<u>الصفحة</u>	<u>الحديث</u>
٢٣١	عليكم معشر الشباب بالباة ، فمن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء
٢٢١	ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذى الحجة

فهرس الاقوال

<u>الصفحة</u>	<u>القول</u>
٧٨	اشتمل الصماء
٤٢	أكلوني البراغيث
٦٠	ان مالا وان ولدا
١٥٧	انها لابل . أم شاءم
٦٥	ايت السوق أنك تشتري لنا سويقا
٧٨	رجع القهقري
٢٧	السمن منوان بدرهم
٢٩	طو التمرة مثلها زيدا
٢٢١	طيه رجلا ليسنى
١٠٧	كأين رجلا جاءك
١٠٥	كم لك غمانا
١١٥	قد كان من مطر
١٧٥	لا أبالك
١٧٢	لا اله الا الله
١٧٢	لا حول ولا قوة الا بالله
١١٧	لا خير بخير بعده النار ، ولا شر بشر بعده الجنة
١٧١	لا نولك أن تفعل
٦٠	ليت شعري
١٩٢	ما أنا بالذى قائل شيئا
٢٢١	ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد
٩٢	ما شأنك وعمرا
٩٧	ما في السماء قدر راحة سحابا
٩٢	مالك وزيدا
١٨٧	من كذب كان شراله
١١٦	نظرت الى الهلال من خلل السحاب
٤١	الهلال الليلة

فهرس الا مشال

<u>الصفحة</u>	<u>الثل</u>
١٦٤	أطرق كرا
١٦٤	افتد مخنوق
٣٥	شرا هرذا ناب
٢٠٧	مسن الغوير أبو ما

(*)
فهرس الاساليب والنماذج النحوية

الصفحة	النموذج
٣٦	أبويوسف أبو حنيفة
١٩٦	أجرب الرجل
٨٢	اخترت الرجال زيدا
١٥٣	اختصم زيد وعمرو
٢٤١	إذن أظنك صادقا
٣٤	أرجل في الدار أم امرأة ؟
٨٢	استغفرت الله ذنبي
٩٢	استوى الماء والخشبة
١٥٥	اشترلي عبدا أو جاربة
١٢٠	أطعمته من جوع
٩٦	امتلا الحوض ماء
٩٢	أنت أظم وربك
٦٤	ألا إن زيدا منطلق
١٧٣	ألا مال لك ؟
٩١	انتظرتك وطلوع الشمس
٥٩	إن زيدا الظريف قائم
٥٩	إن زيدا قائم لفي الدار
٥٩	إن زيدا قائم وعمرا ، وعمرو
٥٩	إن زيدا لفي الدار قائم
٥٩	إن زيدا وعمرا قائمان
٥٩	إن الزيديين أجمعين ذاهبون
٥٩	إن عمرا أخاك مقسم
٥٩	إن عندك عمرا مقيم
٥٨	إن عندك لعمرا
٥٩	إن في الدار زيدا ، وان عندك عمرا
٥٨	إن في الدار زيدا قائم
٥٩	إن في الدار لزيدا قائم
١٩٣	أهلك الناس الدينار والدرهم
٤٠	أيمس الله
١١٧	بحسبك قول السوء

المفحة	النموذج
٦٢	بلغني أنك منطلق
١٢٢	تبت حتى يغفر الله لي
١٧٧٠٩٦	تفقا زيد شحما
١٠٢	ثلاثة الأثواب
١١٨	الثواب له والمعقاب له
١١٢	جاءني القوم ليس زيدا
١٥٥	جالس الفقهاء أو الزهاد
٩٠	جئتك للسنن واللبن
١٢٠	جئت من عين يمينه
٢٠٢	حسن رجلا زيد
٢٠٢	حسن الرجل زيد
١٠٢	خمس الجوارى
٢٩	خير من زيد رجل عالم
٦٢	رأيت وانه لصالح
١١٨	رب رجل شجاع
١١٨	ربه رجلا ، وربه فارسا
٥٢	زيد اضربه
٥٢	زيد هل ضربته ؟
٢٠٢	سأرجلا عمرو
٢٠٢	سأالرجل عمرو
٤٩	سار زيد بعمر يوم الجمعة فرسفا سيرا شديدا
٢٢٦، ١٢٢	سرت حتى أدخل المدينة
١٢٢	سرت حتى تطلع الشمس
٩٢	سرت والنيل
٢٤	سلام عليك
١٤٥	سلب زيدا ثوبه
١٢٩	صلاة الأولى
١٢٢	صبت حتى الليل
١٨٧	ضرب غلامه زيد
٤٥	ضرب موسى عيسى
٨٠	ضربت طويلا
٨٠	ضربت ذلك الضرب
٩٨	طبن به نفا
٤٤	طلعت الشمس ، وطلع الشمس

الصفحة	النموذج
٢٢٦	مدت الله حتى يدخلني الجنة
٢٢٥، ٤٦	هجت من ضرب زيداً صرا
٦٣	علمت إن زيدا لمنطلق
١٠٠	مندی خمسة شعوع
٩٧	مندی راقود خلا
٩٧	مندی قفسيزان برا
٩٧	مندی عنوان سنا
١١٧	موقب الكافر بكفره
٩٦	غرست الارض شجرا
٣٩	في الدار رجل
٥٢	قائما كان زيد
٥٢	قائما ما زال زيد
١١٠	قام كلُّ أحدٍ إلا زيداً
٤٤	قامت الهنود ، وقام الهنود
٤٣	قامت اليوم هند ، قام اليوم هند
١٥٣، ١٢٣	قدم الحاج حتى المشاة
٧٩	تعد جلوسا
٥٣	كان زيدا تأخذ الحسن
٥٣	كان زيدا الحسن تأخذ
٥٦	كان زيد قائما
٥٦	كان زيد منطلق
٩٢	كل رجل وضعته
١٠٦	كم مارك ؟
٥٨	كيف إن زيدا
٥٨	كيف ما زال زيد
٢٤٠	لا لزمنك أو تعطيني حقي
١٧٥	لا أمرا اليومك
٢٣٩	لا تأكل السمك وتشرب اللبن
١٧٢، ٢٤٤	لا رجل في الدار ولا امرأة
١٧٢	لا رجل في الدار

<u>المفحة</u>	<u>النموذج</u>
١٧٢	لا غلامَ لك
١٧٢	لا فيها رجل ولا امرأة
١٧٥	لا يدَى بها لك
٤٠	لعسرك لا فعلن
٩٧	لله دره فارسا
١١٨	ليس زيد بقاتم
٩٧	لي مثله رجلا
٣٤	ما أحد غير منك
١٥٣، ١٢٣	ما النارُ حتى الا نهباً
٢٩٩	ما تصنع أصنع مثله
١١١	ما جاءني إلا زيدا أحد
١٢٢	ما رأيت مذيوماً
١٢١	ما رأيت مذ يوم الجمعة
١١١	ما زاد إلا ما نقص
٧٤	ما زيد بجبان ولا بخيل
٧٣	ما زيد بقاتم
١١١	ما في الدار أحد إلا حمارا
١٢٩	مسجد الجامع
٤٤	موعظة جاءتنا ، وهند جاءتنا
٤٤	موعظة جاءنا ، وهند جاءنا
١٤٥	نفعني عبد الله عليه
٢١٧	هذا رجل سرور بأخيه
١١٨	هذا مسجد للشافعيين
٤٠	الهسلان والله
٢٤٢	واذن أكرمك
١٦٦	واعبد المطلباء
١٦٦	وامن حفر بشر زمزما
٦٣	والله إن زيدا قائم
٢٤	ويل له
١٦٨	يا صاح

فهرس القوافس

<u>الصفحة</u>	<u>البحر</u>	<u>القائل</u>	<u>القافية</u>
٥٣	وافر	حسان بن ثابت	ساء
٩٨	طويل	المخبل السعدى	تطيب
٨٢	بسيط	عروبن معدى كرب	نشب
٥٥	وافر	مجهول	العراب
٧٦	مجزوء الكامل	سعد بن مالك بن ضبيعة القيسى	لا براح
٢٠١	وافر	جرير	زادا
١٤٨	وافر	عدى بن زيد العبادى	مضام
٢٤٩	رمل	كعب بن جعيل، أو غيره	تمل
١٢٠	طويل	مزام بن الحارث العقيلى	مجهل
٧٠	طويل	طباه بن أرقم البشكرى ، أو غيره	السلم

فهرس الا سلام

٢٤٢	:	أبي بن كعب
١١٥، ١٢١، ١٤٢، ١٤٧، ٢٧٠، ٢٧١	:	الا خفش
٢٨٢، ٢٩٩، ٣٠٠	:	تأبط شرا
١٧٨، ٢٧٣	:	ابن جنى
١٣٣	:	الحجاج
٢١٢	:	ابو حنيفة * صاحب المذهب*
٣٦	:	الخليل
١٩٢، ٦٤	:	ابن الزهر
٢٧٣	:	ابن السراج
٢٤٧	:	سيبويه
٢٦، ٧٩، ٩٨، ١٢١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٧، ١٤٨	:	ابن السيد البطليوسى
١٧٣، ١٧٥، ٢١٤، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٥٢	:	ابن الصق
٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٣، ٢٩٧، ٢٩٨	:	عدنان
٣٠٠، ٢٩٩	:	أبو طى الفارسى
٢٧٣	:	الكسائى
١	:	المرور
٢٤٧، ٢٢٦، ١٣٣، ٦٢	:	معد يكرب
٢٤٤	:	موسى طية السلام
٢٨٣	:	يشكر
٢٧٣	:	أبو يوسف * صاحب أبي حنيفة*
١٥٣	:	يونس
٢٥٦، ٢٦٢	:	
٣٦	:	
٢٥٢، ٢٦٧، ٢٧٠	:	

فهرس القائل والطوائف

٣٠٩٠٧١	:	أهل الحجاز
١٠٤	:	البحريين
		بعض النحاء = النحويون
		بعضهم = النحويون
٢٦٣٠٢٥٦	:	تغلب
٣٠٩٠٧٢	:	بنو تميم
٢٦٤	:	ثقف
٢٨١	:	جحجج
٢٦٤	:	ربيعه
٢٦٤	:	شنوة
١٩١	:	طمي
٢٧٤	:	عدالدار
٢٧٤	:	عدشمس
٢٧٣	:	عدشاف
٢٥٦٠ ١٤٦٠ ١٤٥٠ ١٠٤٠ ٦٥٠	:	العرب
٢٥٨٠ ٢٦١٠ ٢٦٢٠ ٢٦٤٠ ٢٧٩٠	:	
٣٠٩٠ ٢٨٢٠ ٢٨١	:	
٣١٣	:	القرا
٢٦٤	:	قريش
١٦٩٠ ١٣٣٠ ٩٨٠ ٨٧٠ ٨٥٠ ٦٢٠ ٣٦	:	النحويون
٢٧٥٠ ٢٥٢٠ ٢٣٩٠ ٢٣٧٠ ٢١٠٠ ١٩٤	:	
٢٧١٠ ٢٦٣	:	نمر

فهرس المواضسح

١٧٨	:	أطرقا
٢٧٣، ٢٦٢، ٢٥٦، ١٧٨	:	بعلبك
٥٣	:	ببب رآس
٢٦٢، ١٧٨	:	حزرموت
٢٥٨	:	طوى
٢٧٤	:	مرو

فَهَذَا كِتَابُ الْإِسْلَامِ وَالْمِلَّةِ
الْمُحَمَّدِيَّةِ

فهرس المصادر والمراجع

أ - الصورات والرسائل العلمفة :

- التذفيل والتكفيل (شرح التسهفيل) . لآبف عفان الأندلسف .
الجزء الثالث رسالة دكتوراه تحقق عفاد حفزة البعفرف ،
كلفة اللغة العربفة - جامعة الأزهر ٤٠٠هـ / ١٩٨٠م
- والجزء الرابع صورة مركز أعماف التراث الإسلامف بجامعة أم القرى
بمكة ، رقم (٧٨ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرة رقم (٦٢ نحو) .
- تففد ابن لب طن بعض جم الزجافف
رسالة دكتوراه . تحقق محمد الزفن ذوق ،
كلفة اللغة العربفة ، جامعة أم القرى ٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- توضف المشتبه لابن ناصر الدين الدشقف
صورة الدكتور عفد القفوم عفد رب النهف ، عن الظاهرفة برقم (١٢٤) .
- حوافف المفصل . للشلوبفن
رسالة ماجسفر . تحقق عفاد بن محمد الشالف
كلفة اللغة العربفة - جامعة أم القرى ٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
- شرح أهفاف الجم لابن سفده .
صورة مركز أعماف التراث الإسلامف بجامعة أم القرى (٥٢٠) نحو ،
عن مكتبة دار الكتب المصرة برقم (١٨٥ نحو ففمف) .
- شرح التسهفيل . لابن مالك
رسالة دكتوراه بكلفة اللغة العربفة جامعة أم القرى بمكة المكرمة
الجزء الأول تحقق عدنان خلف قلفل ، والجزء الثاني تحقق
علاف الدين حوفه ٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
- شرح جم الزجافف ، لابن خروف ،
صورة مركز أعماف التراث الإسلامف بجامعة أم القرى ، برقم (٤٧٨) .
- شرح جم الزجافف ، لابن الفخارف .
رسالة دكتوراه تحقق عفاد بن محمد الشالف
كلفة اللغة العربفة جامعة أم القرى ٤٠٩هـ / ١٩٨٩م
- شرح كتاب سفوفه للسرفافف .
صورة مكتبة مركز أعماف التراث الإسلامف بجامعة أم القرى ، عن
نسخة دار الكتب المصرة رقم (١٣٧ نحو) .

ب - المطبوعات :

- ابن كيسان النحوى ،
للدكتور محمد إبراهيم البنا
القاهرة ، دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٣٩٥
- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ،
للدكتور محمد بن إبراهيم البنا
القاهرة ، دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٤٠٠ / ١٩٨٠
- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوى ،
للدكتور محمد إبراهيم البنا
جدة : دار البيان العربي للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ،
لأحمد بن محمد البنا ، تحقيق د . شعبان محمد إسماعيل
بمروت : عالم الكتب
القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ١ ، ١٤٠٧ / ١٩٨٧
- الإحاطة في أخبار غرناطة ،
للسان الدين بن الخطيب ، تحقيق محمد عبد الله عنان
القاهرة : مكتبة الخانجي
الجزء الأول ط ٢ ، ١٣٩٣ / ١٩٧٣ ،
والجزء الثالث ط ١ ، ١٣٩٥ / ١٩٧٥
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ،
لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس
القاهرة : مطبعة المدنى ، ط ١ ، ١٤٠٤ - ١٤٠٩ / ١٩٨٤ - ١٩٨٦
- أسد الغابة في معرفة الصحابة ،
لابن الأثير تحقيق محمد إبراهيم البنا ، ومحمد عاشور ، ومحمود فايد
القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٠
- أسرار العربية ،
لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد بهجة البيطار
دمشق : مطبوعات المجمع العلمي ، مطبعة الترقى ، ١٣٧٧ / ١٩٥٧

- إشارة التعمين في تراجم النحاة واللغويين ،
لعبد الباقي اليماني ، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب
الرياض : مركز الطك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ، ط/ ١
١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ،
تحقيق أحمد مختار الشريف
دمشق : مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٧/١٩٨٧
- الاشتقاق لابن دريد ،
تحقيق عبد السلام محمد هارون
القاهرة : مكتبة الخانجي ١٣٧٨/١٩٥٨
- الاصول ، لابي بكر بن السراج ،
تحقيق الدكتور الفطن ،
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٥/١٩٨٥
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ،
بيروت ، عالم الكتب ١٤٠٦/١٩٨٥
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ،
تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد
بيروت : عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، ط٢ ، ١٤٠٥/١٩٨٥
- الاعلام ، للزركلي ،
دارالعلم للملایین ، لبنان - بيروت ، ط/ السادسة ١٩٨٤م
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطليوسي ،
تحقيق مصطفى السقا ، والدكتور حامد عبد المجيد
القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١
- الإقناع في القراءات السبع ، لابن الجايش ،
تحقيق الدكتور عبد المجيد قطاش
مكة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى
ط١ ، ١٤٠٣هـ
- أمالي السهيلي
تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا
القاهرة : مطبعة السعادة ، ط١ ، ١٣٩٠/١٩٧٠

- الأمالي الشجرية ، لابن الشجري
بيروت : دار المعرفة ، مصورة عن حيدرآباد - الهند ١٣٤٩ هـ
- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ،
تحقيق الدكتور عبد المجيد قطاش
مكة المكرمة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة
الطوك عبد العزيز (أم القرى) ، ط ١ ، ١٤٠٠ / ١٩٨٠
- إنباه الرواة على أنباء النحاة للقطبي ،
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
دار الفكر العربي بالقاهرة ، وموسسة الكتب الثقافية ببيروت ،
ط ١ ، ١٤٠٦ / ١٩٨٦
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات بن الأنباري ،
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ .
- الأنموذج في النحو للزمخشري ،
بيروت : دار الأفاق الجديدة ، ط ١ ، ١٤٠١ / ١٩٨١
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،
لابن هشام الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ٦ ، ١٣٩٤ / ١٩٧٤
- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ،
تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني
بيروت : دار الغرب ، ط ١ ، ١٤٠٨ / ١٩٨٧
- الإيضاح العضدي ، لأبي طي الفارسي
تحقيق الدكتور حسن شانلي فرهود
القاهرة : مطبعة دار التأليف ، ط ١ ، ١٣٨٩ / ١٩٦٩
- الإيضاح في ظل النحول لأبي القاسم الزجاجي ،
تحقيق الدكتور مازن المبارك
بيروت : دار النفايس ، ط ٤ ، ١٤٠٢ / ١٩٨٢
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ،
لإسماعيل باشا البغدادي
استانبول ، مطبعة المعارف ١٣٦٤ / ١٩٤٥

- البحر المحيط ، لأبي حيان
بيروت : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٣ / ١٩٨٢
- برنامج التجسيبي (القاسم بن يوسف التجسيبي السبتي) ،
تحقيق عبد الحفيظ منصور ،
ليبيا - تونس : الدار العربية للكتاب ١٩٨١ م
- برنامج الوادي آش
تقديم وتحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى
مطبعة الشركة التونسية ٤٠٢ هـ / ١٩٨١ م
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع
تحقيق الدكتور عمار الشبتي
بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ،
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
بيروت : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٩ / ١٩٧٩ م
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي
تحقيق محمد المصري
الكويت : مركز المخطوطات والتراث بجمعية إحياء التراث الإسلامي
ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م
- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري
تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه
القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ / ١٩٨٠ م
- تاج العروس ، شرح القاموس ، للمرتضى الزبيدي ،
بيروت : دار مكتبة الحياة (صورة عن طبعة المطبعة الخيرية بحصر ،
ط ١ ، ١٣٠٦) .
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ،
الجزء الخامس ، ترجمة الدكتور رضان عبد التواب
القاهرة : دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٧٧ م
- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة
تحقيق السيد أحمد صقر
القاهرة : دار التراث ، ط ٢ ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م

- التبصرة في القراءات لـمكي بن أبي طالب ،
تحقيق د / محي الدين رضان
الكويت : معهد المخطوطات العربية ، ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- التبصرة والتذكرة للصيرى ،
تحقيق الدكتور فتحي طلي الدين
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي - جامعة أم القرى ،
مكة المكرمة - ط ١ ، ١٤٠٢ / ١٩٨٢
- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري
تحقيق طلي محمد الجاوي
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٧٦
- التبيين عن مذاهب النحويين ، للعكبري
تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين
بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٦ / ١٩٨٦
- تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي
تحقيق الدكتور غيف عبد الرحمن
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٦ / ١٩٨٦
- تراجم رجال القرنين (الذيلى طلى الروضتين) لأبى شامة
بيروت : دار الجليل ، ط ٢ ، ١٩٧٤
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك
تحقيق محمد كامل بركات
القاهرة : وزارة الثقافة - دار الكاتب العربي ، ١٣٨٧ / ١٩٦٧
- تفسير الطبرى ،
القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ط ٣ ، ١٣٨٨ / ١٩٦٨
- التكلية ، لأبى طلى الفارسي ،
تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ،
بغداد : ١٤٠١ / ١٩٨١ ساعدت جامعة بغداد طلى تعضيدہ
- تكلية الإكمال ، لابن نقطة
تحقيق د / عبد القيوم عبد رب النبى ، ومحمد صالح عبد العزيز المراد
مركز إحياء التراث الاسلامي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة ط ١ ،
١٤٠٨ / ١٩٨٧

- التكلفة لكتاب الصلاة ، لابن الأبار
تصحیح السيد عزت العطار الحسيني
القاهرة : مكتب نشر الثقافة الاسلامیة ، ١٣٧٥ / ١٩٥٦
- التكلفة لوفیات النقلة للمندری ،
تحقیق الدكتور بشار عواد معروف
بمروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٤
- تهذيب اللغة ، للأزهري ،
الجزء الرابع تحقيق الدكتور عبد الكريم المنزاوي ،
والجزء الرابع عشر تحقيق يعقوب عبد [رب] النبي ،
الدار المصرية للتأليف والترجمة
- توضیح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ،
تحقیق الدكتور عبد الرحمن طي سليمان
القاهرة : مكتبة الكليات الأزهريّة :
الأول والثاني والثالث ، ط ٢ ، بدون تاريخ .
الرابع ، ط ١ ، ١٣٩٦ / ١٩٧٦
الخامس والسادس ١٣٩٧ / ١٩٧٧
- التوطئة ، لأبي طي الشلوين ،
تحقیق يوسف أحمد المطوع
القاهرة : دار التراث العربي ، ١٩٧٣
- الجامع الصحيح (سنن الترمذی)
تحقیق أحمد محمد شاکر
القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ١ ، ١٣٥٦ / ١٩٣٧
- الجمل في النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ،
تحقیق الدكتور طي توفيق الحمد
بمروت : مؤسسة الرسالة - إريد : دار الأمل ، ط ٢ ،
١٤٠٥ / ١٩٨٥
- جبهة الأبطال ، لأبي هلال العسكري ،
تحقیق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش
القاهرة : المؤسسة العربية الحديثة ، ط ١ ، ١٣٨٤ / ١٩٦٤

- جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم
تحقيق عبد السلام محمد هارون
القاهرة : دار المعارف ، ط٤ ، ١٩٧٧
- الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للمرادى ،
تحقيق : طه محسن
طبع فى مطابع جامعة الموصل ، ١٣٩٦ / ١٩٧٦
- جواهر الأُدب ، لعلاء الدين الإربلى ،
تحقيق : الدكتور حامد أحمد نيل
القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٤٠٤ / ١٩٨٤
- حاشية الصبان على شرح الأشموني . القاهرة : دار إحياء الكتب العربية .
- حاشية مير العليسي - بهامش شرح التصريح على التوضيح .
- الحجة للقراء السبعة ، لأبي طي الفارسي ،
تحقيق بدر الدين قهوجي ، وبشير جوجاتي
دمشق : دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٤٠٤ / ١٩٨٤
- حروف المعاني لابي القاسم الزجاجي ،
تحقيق الدكتور طي توفيق الحمد
بيروت : مؤسسة الرسالة - إريد : دار الأمل ، ط٢ ، ١٤٠٦ / ١٩٨٦
- حسن المحاضرة ، للسيوطي ،
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ط١ ، ١٣٨٧ / ١٩٦٧
- الحل فى إصلاح الخلل . لابن السيد البطليوسى ،
تحقيق سعيد عبد الكريم سعودى
بغداد : منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠
- الحل فى شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسى ،
تحقيق الدكتور مصطفى إمام
القاهرة : مطبعة دار المصرية ، ط١ ، ١٩٧٩
- خزانة الأُدب ، لعبد القادر البغدادي ،
تحقيق عبد السلام هارون
القاهرة : الهيئة المصرية العامة ومكتبة الخانجي - الرياض
دار الرفاعي ، ١٩٧٩ - ١٩٨٣

- الخصائص ، لابن جنى ،
تحقيق محمد علي النجار
بيروت : دارالهدى للطباعة والنشر - صورة عن طبعة دار الكتب
البحرية ١٣٧١/١٩٥٢
- دراسة لآسلوب القرآن الكريم ،
للشيخ محمد عبد الخالق فضيلة
القاهرة : دار الحديث ، بدون تاريخ
- درة الرجال في أسماء الرجال ، لابن القاضي
تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور
المكتبة العتيقة بتونس ، ودار التراث بالقاهرة
ط ١ ، ١٣٩٠ - ١٣٩١ / ١٩٧٠ - ١٩٧١
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر
تحقيق محمد سيد جاد الحق
القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ١٣٨٥ - ١٣٨٧ / ١٩٦٦ - ١٩٦٧
- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ،
تحقيق محمود محمد شاكر
القاهرة : مكتبة الخانجي
- الدليل الشافي على المنهل الصافي ، لابن تغرى بردى
تحقيق فهد محمد شلتوت
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى
مكة المكرمة ١٩٨٣
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لابن فرحون المالكي
تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور
القاهرة : دار التراث ١٩٧٢
- ديوان أعشى همدان وأخباره
تحقيق د/حسن عيسى أبو ياسين
الرياض : دارالعلوم ، ط ١ ، ١٤٠٣ / ١٩٨٣
- ديوان امرئ القيس
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة : دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٨٤

- ديوان جرير بشرح الصاوي
بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٣٥٣
- ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه
تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين
القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣
- ديوان عدي بن زيد العبادي
جمع وتحقيق محمد جبار المعيند
بغداد : شركة دار الجمهورية للنشر والطبع ، ١٩٦٥
- ديوان مجنون ليلى
جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر ، ١٩٧٩ م
وتحقيق الدكتورة شوقية إنالجب باسم (قيس بن الملح المجنون
وديوانه) . معهد الدراسات اللغوية والأدبية الشرقية - جامعة
أنقرة ، ١٩٦٧
- ذيل تاريخ بغداد لابن النجار
تصحیح الدكتور قيس فرح
دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن بالهند ، ١٣٩٨/١٩٧٨
- الذيل والتكلمة لكتابي الموصول والصلة ، لابن عبد الطيب المراكشي
السفر الأول تحقيق الدكتور محمد بن شريفة ، وثيقة السفر الرابع ،
والسفران الخامس والسادس تحقيق الدكتور إحسان عباس
بيروت : دار الثقافة
- ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ،
بيروت : دار المعرفة (نسخة صورة عن مطبعة السنة المحمدية ،
١٣٧٢/١٩٥٢)
- ذيل مرآة الزمان ، لليونيني ،
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن - الهند
ط ١ ، ١٣٧٤/١٩٥٤
- رصف الماني في شرح حروف المعاني ، للعائقي ،
تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط
دمشق : دار القلم ، ط ٢ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥

- زاد السير في علم التفسير لابن الجوزي
دمشق : المكتب الاسلامي ، ط ١ ، ١٣٨٥ / ١٩٦٥
- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد
تحقيق الدكتور شوقي ضيف
القاهرة : دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٨٠
- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ،
تحقيق الدكتور حسن هنداوي
دمشق : دار القلم ، ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- سنن ابن ماجه
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٧٢ / ١٩٥٢
- سنن أبي داود
القاهرة : شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ، ١٣٧١ / ١٩٥٢
- سير أعلام النبلاء ، للذهبي ،
الجزء ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، تحقيق الدكتورين بشار عواد ، ويحيى
هلال السرحان
- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٤ ، ١٤٠٦ / ١٩٨٦
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبل ،
بيروت : منشورات دار الأناق الجديدة
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد
بيروت : دار الفكر ، ط ١٦ ، ١٣٩٤ / ١٩٧٤
- شرح أبيات سيهويه ، لأبي جعفر النحاس
تحقيق الدكتور وهبة متولى عمر
القاهرة : مكتبة الشباب ، ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- شرح أبيات المغنن ، للبيفدادي
تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق
دمشق : دار المأمون للتراث ، ط ١ ، ١٣٩٨ / ١٩٧٨
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية

- شرح الأشموني طي ألفية ابن مالك ،
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط٢ ، ١٩٧٠
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم
تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد
بيروت : دار الجبل
- شرح ألفية ابن معطر . لابن القواس الموصلي
تحقيق الدكتور طي موسى الشوطي
الرياض : مكتبة الخريجي ، ط١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- شرح بالتصريح طي التوضيح للشيخ خالد الأزهري
القاهرة : دار الكتب العربية ، بدون تاريخ
- شرح جمل الزجاجي ، لابن صفور
تحقيق د / صاحب أبو جناح
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق ١٤٠٠ / ١٩٨٠
- شرح ديوان الحسانة ، للعرزوقي ،
أحمد أمين ، وعبد السلام هارون
القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط٢ ،
١٣٨٧ / ١٩٦٨
- شرح الرضي طي الكافية
تصحيح وتعليق ، يوسف حسن مر
منشورات جامعة قاريونس ، ١٣٩٨ / ١٩٧٨
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي ،
تحقيق محمد نور الحسن وآخرين
بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م
- شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
مكة المكرمة : دار الباز للنشر والتوزيع

- شرح الفريد ، لعصام الدين الاسفراييني ،
تحقيق نوري ياسين حسين
مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ،
تحقيق الدكتور عبد النعم هريدي
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط ١ ،
١٤٠٢ / ١٩٨٢
- شرح الفصل ، لابن يعين ،
بيروت : عالم الكتب ، بدون تاريخ
- شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ ،
تحقيق خالد عبد الكريم
الكويت : المطبعة العصرية ، ط ١ ، ١٩٧٦
- شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٦٣
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
بيروت : دار الكتب العلمية
- الصاحبى في فقه اللغة ، لابن فارس
القاهرة : المكتبة السلفية ، ١٣٢٨ / ١٩١٠
- الصبح المنير في شعر أبي بصير (سمون بن قيس) والأشعشع الآخرين ، لجابر
طبع في مطبعة أدلف هلز هوسن ، بيانه ١٩٢٧
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري ،
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار
بيروت : دار العلم للملايين ، ط ٣ ، ١٤٠٤ / ١٩٨٤
- صحيح البخارى ،
بيروت : دار الفكر ، ١٤٠١ / ١٩٨١
- صحيح مسلم ،
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ط ١ ، ١٣٧٤ / ١٩٥٥

- ضرائف الشعر ، لابن عصفور ،
تحقيق السيد إبراهيم محمد
بيروت : دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٩٨٠٠
- طبقات الشافعية ، للأسنوي ،
تحقيق عبدالله الجبوري
رئاسة ديوان الأوقاف بالجمهورية العراقية ، ط ١ ، ١٣٩١
- طبقات الشافعية الكبرى ، للسيكي ،
تحقيق عبد الفتاح الحلو ، ومحمود الطناحي
القاهرة : دار احياء الكتب العربية ، ١٩٦٩
- طبقات المفسرين ، للداودي ،
تحقيق طي محمد مر
القاهرة : مكتبة وهبه ، ط ١ ، ١٩٧٢ / ١٣٩٢
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة الاسدي ،
تحقيق الدكتور محسن غياض
ساعدت جامعة بغداد طي طبعه
مطبعة النعمان : النجف الاشرف - العراق
- العبر في خبر من غير ، للذهبي ،
الجزء الخامس تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد
وزارة الارشاد والانباء في الكويت ١٩٦٦ / ١٣٨٦
- العقد الثمين في تاريخ البلد الامين ، للغاسي ،
تحقيق فؤاد سيد
مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م
- عيون التواريخ ، لابن شاکر الکتبي
الجزء العشرون ، تحقيق الدكتور فيصل السامر ، ونهيله عبد المنعم داود
وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٠ م
- غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ،
عني بنشره ج . براجستراسر
دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني
رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي
نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد
بالمطبعة العربية السعودية
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عمير البكري
تحقيق الدكتور إحسان عباس ، والدكتور عبد المجيد عابدين
بيروت : دار الأمانة ، مؤسسة الرسالة (١٣٩١ / ١٩٧١)
- الفصول الخمسون ، لابن معطي
تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي
القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٧
- فهارس كتاب سيبويه ، للشيخ محمد عبد الخالق ضيمة
القاهرة : مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٣٩٥ / ١٩٧٥
- فهرس شواهد سيبويه (القرآن ، الحديث ، الشعر)
لأحمد راتب النفاخ
بيروت : دار الإرشاد ، ودار الأمانة ، ط ١ ، ١٣٨٩ / ١٩٧٠
- فهرست اللبلي (أحمد بن يوسف الفهري) ،
تحقيق ياسين يوسف مياش ، وعواد عبد ربه أبوزينة
بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨ / ١٩٨٨
- فوات الوفيات ، لابن شاکر الكنتي
تحقيق الدكتور إحسان عباس
بيروت : دار صادر ١٩٧٤
- القاموس المحيط للفيروزآبادي
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م
- الكافية في النحو ، لابن الحاجب ،
تحقيق الدكتور طارق نجم عبدالله ،
جده : مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤٠٧ / ١٩٨٦
- الكامل للمبرد ،
تحقيق محمد أحمد الدالي
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٦ / ١٩٨٦

- كتاب سيمويه .
تحقيق عبد السلام هارون
الجزء الأول - مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ٢ ، ١٩٧٩ م
الجزء الثاني - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٧٩
الجزء الثالث - مكتبة الخانجي بالقاهرة بدون تاريخ
الجزء الرابع والفهارس - مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي
بالرياض ، ط ٢ ، ١٤٠٢ - ١٤٠٣ هـ
- كتاب الشعر ، لأبي طي الفارسي
تحقيق الدكتور محمود الطناحي
القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٤٠٨ / ١٩٨٨
- الكشاف . للزمخشري ،
بعناية محمد المادق قحماوي ،
القاهرة : مصطفى الباهي الحلبي ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٩٢ / ١٩٧٢
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، للحاج خليفة
اسطنبول - مطبعة المعارف ، ١٣٦٠ / ١٩٤١
- الكشاف عن وجوه القراءات السبع . لمكي بن أبي طالب
تحقيق الدكتور محي الدين رمضان
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٤ ، ١٤٠٧ / ١٩٨٧
- لسان العرب . لابن منظور
بيروت - دار صادر .
- اللع في العربية ، لابن جني
تحقيق الدكتور حسين محمد شرف
القاهرة : عالم الكتب ، ط ١ ، ١٣٩٩ - ١٩٧٩
- مجاز القرآن
لأبي صيدة معمر بن المثنى
تحقيق د . محمد فؤاد سزكين
القاهرة : مكتبة الخانجي
- مجالس ثعلب ،
تحقيق عبد السلام هارون
القاهرة : دار المعارف ، ط ٤ ، ١٤٠٠ / ١٩٨٠

- مجالس العلماء ، لا^٥بي القاسم الزجاجي
تحقيق عبد السلام هارون
القاهرة : مكتبة الخانجي - الرياض : دار الرفاعي ط ٢ ،
١٩٨٣ / ١٤٠٣ .
- مجمع الأ^٥مال ، للميداني
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة : ميسس البايي الحلبي ١٩٧٧ - ١٩٧٩ م
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جنبي ،
تحقيق علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبدالفتاح شلبي ،
القاهرة : المجلس الا^٥على للشئون الإسلامية ١٣٨٦ / ١٣٨٩
- المحكم لابن سيده
الجزء الثاني تحقيق عبد الستار أحمد فراج
القاهرة : شركة مصطفى البايي الحلبي ، ط ١ ، ١٣٧٧ / ١٩٥٨
- مختصر سنن أبي داود . للحافظ المنذرى ،
تحقيق محمد حامد الفقي
مكتبة السنة المحمدية
- مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه
في بنشره ج . برجستراسر - دار الهجرة
المخصص لابن سيده ،
- بيروت : المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع
مدرسة البصرة النحوية ،
للدكتور عبد الرحمن السيد
دار المعارف بصر ، ط ١ ، ١٣٨٨ / ١٩٦٨
- مدرسة الكوفة ،
للدكتور مهدي المخزومي ،
القاهرة : مطبعة مصطفى البايي الحلبي ، ط ٢ ، ١٣٧٧ / ١٩٥٨
- المذكر والمؤ^٥نث لا^٥بي بكر الأ^٥نباري ،
تحقيق الدكتور طارق الجنابي
بيروت : دار الرائد العربي ، ط ٢ ، ١٤٠٦ / ١٩٨٦

- مراد الاطلاع على أسماء الأئمة والكنة والبقاع ،
عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي
تحقيق طلي محمد البجاوي
القاهرة : دار احياء الكتب العربية ، ط ١ ، ١٣٧٣ / ١٩٥٤
- المسائل البصريات ، لابي طلي الفارسي
تحقيق الدكتور محمد الشاطر
القاهرة ، مطبعة المدني ، ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- المسائل العسكرية ، لابي طلي الفارسي
تحقيق الدكتور طلي جابر المنصوري
مطبعة جامعة بغداد ، ط ٢ ، ١٩٨٢
- المسائل العزديات ، لابي طلي الفارسي
تحقيق الدكتور طلي جابر المنصوري
بيروت : عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٦ / ١٩٨٦
- المسائل المشككة (البغداديات) لابي طلي الفارسي
تحقيق صلاح الدين السنكاوي
بغداد : وزارة الاوقاف العراقية ، ١٩٨٣
- المسائل المنثورة ، لابي طلي الفارسي
تحقيق مصطفى الحدري
مجمع اللغة العربية بدمشق
- الساعد طلي تسهيل الفوائد . لابن عقيل
تحقيق الدكتور محمد كامل بركات
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤٠٠ / ١٩٨٠
- مسفاد الرحلة والافتراق ، للتجيبيني
تحقيق عبد الحفيظ منصور
- ليبيا - تونس : دار العربية للكتاب ، ١٣٩٦ / ١٩٧٥
- المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري
بيروت : دار الكتب العربية ، ط ٢ ، ١٣٩٧
- المسند للإمام أحمد بن حنبل
شرحه ووضعه فهارسه أحمد محمد شاكر
القاهرة : دار المعارف ، الجزء الأول ، ١٣٧٤ / ١٩٥٥
الجزء الخامس ، ١٣٧٧ / ١٩٥٧

- شكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب
تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ،
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٤
- شيخة ابن جماعة ،
تخريج القاسم بن محمد البرزالي ،
تحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر
بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨ / ١٩٨٨
- الصباح المتبرفي غريب الشرح الكبير ، للفيومي ،
تصحیح صطفى السقا
القاهرة : مطبعة صطفى الباهي الحلبي
- المعارف ، لابن قتيبة ،
تحقيق الدكتور ثروت وكاشة
القاهرة : دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٨١
- معاني الحروف ، للرماني ،
تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي ،
مكة المكرمة : مكتبة الطالب الجامعي ، ط ٢ ، ١٤٠٧ / ١٩٨٦
- معاني القرآن ، للأخفش ،
تحقيق الدكتور فائز فارس
الكويت : الصفاة ، ط ٢ ، ١٤٠١ / ١٩٨١
- معاني القرآن للفراء ،
الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ،
والثاني تحقيق محمد علي النجار ، والثالث ، تحقيق الدكتور
عبد الفتاح شلبي
القاهرة : الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧٢ - ١٩٨٠
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ،
تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي
بيروت : عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٨ / ١٩٨٨
- معجم الأديب ، لياقوت الحموي ،
تحقيق أحمد غريد رفاهي بك
طبع دار المأمون ، الطبعة الأخيرة

- معجم البلدان ، لياقوت الحموي ،
بيروت : دار صادر ، ودار بيروت ١٤٠٤ / ١٩٨٤
- معجم الشيوخ (المعجم الكبير) للذهبي ،
تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة
الطائف : مكتبة الصديق ، ط ١ ، ١٤٠٨ / ١٩٨٨
- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة
بيروت : مكتبة الشئى ، ودار إحياء التراث العربي
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللهدى ،
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ودار الفرقان ، ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- المعجم الوسيط ، إخراج الدكتور إبراهيم أنيس وآخرين
قطر : إدارة إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٨٥
- معرفة القراء الكبار ، للذهبي
تحقيق محمد السيد جاد الحق
القاهرة : دارالكتب الحديثة ، ١٩٦٩ م
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري ،
تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمد طي حمد الله
بيروت : دار الفكر ، ط ٥ ، ١٩٧٩
- المفصل في علم العربية ، للزمخشري ،
بيروت : دار الجيل ، ط ٢ ، بدون تاريخ
- المقتصد في شرح الأيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني
تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان
بغداد : وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد ، ١٩٨٢
- المقتضب ، للمبرد ،
تحقيق محمد عبد الخالق هضبة
القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،
الأول بدون تاريخ
الثاني والرابع ، ط ٢ ، ١٣٩٩
الثالث ١٣٨٦
- مقدمة ابن خلدون
تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي
القاهرة : دار نهضة مصر ، ط ٣

- المقدمة الجزولية ، لأبي موسى الجزولي ،
تحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد
مطبعة أم القرى ، ١٩٨٨
- المقرب ، لابن مفلح
تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبوري
بغداد : وزارة الأوقاف - مطبعة العاني ، ١٩٨٦
- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة ، لابن رشيد السبتي ،
تحقيق الشيخ الدكتور محمد الحبيب بن الخوجة
الجزء الثاني والثالث نشر الدار التونسية ، ١٩٨٢-١٩٨١
والجزء الخامس ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨ / ١٩٨٨
- الملخص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع ،
تحقيق الدكتور طي بن سلطان الحكي
ط ١ ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥
- المنصف شرح تصريف المازني ، لابن جنبي ،
تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين
القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ١ ، ١٣٢٣-١٣٢٩ /
١٩٥٤ - ١٩٦٠
- الموجز ، لابن السراج
تحقيق مصطفى الشومسي ، وابن سالم دامرجي
بيروت : مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، ١٩٦٥
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ،
للدكتورة خديجة الحديثي
العراق : وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨١
- نتائج الفكر ، للسبيلي ،
تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا
دار الرياض للنشر والتوزيع
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغرى بردى ،
نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب بالقاهرة

- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ،
أشرف طن تصحيحه علي محمد الضباع
بيروت : دار الكتب العلمية
- نفع الطبيب من غصن الأندلس الرطيب، للقرى ،
تحقيق إحسان عباس
بيروت : دار صادر، ١٣٨٨/١٩٦٨
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتري
تحقيق زهير عبد المحسن سلطان
الكويت : معهد المخطوطات العربية ، ط ١، ١٤٠٧/١٩٨٧
- نهج البلاغة (وهو ما اختاره الشريف الرضي من كلام علي بن أبي طالب
رضي الله عنه) ،
تحقيق محمد أحمد عاشور ، ومحمد إبراهيم البنا
القاهرة : دار ومطابع الشعب
- النهر الماد ، لأبي حيان ، بهامش البحر المحيط
- هدية العارفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ،
منشورات مكتبة المثنى - بغداد
(طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة - استانبول)
- همع البهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ،
تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم
الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٣٩٤-١٤٠٠
- الوافي بالوفيات ، لابن أبيك الصفدي
إصدار جمعية المستشرقين الألمانية
باعتماد جماعة من المحققين ، وتواريخ مختلفة ،
دار النشر فرانزشتايز بغيستان
- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ،
تحقيق الدكتور إحسان عباس
بيروت : دار صادر ، ١٣٩٧/١٩٧٧

فهرست اسامی مؤلفان
بیروت

فهرس الموضوعات

<u>المفحة</u>	<u>الموضوع</u>
أ - د	المقدمة
	<u>الدراسة</u>
٦٠ - ٣	<u>الفصل الأول : أبو عبد الله العلمي (حياته وآثاره)</u>
٣	اسمه ونسبه
٥	مولده
٧	أسرته
٨	صفاته
١٣	شيوخه
٢٦	علمه وثقافته
٢٩	شعره
٣٣	تلاميذه والرواة عنه
٥٧	وفاته وآثاره
٥٧	وفاته
٥٨	آثاره
١٠٢ - ٦٢	<u>الفصل الثاني : آراؤه واختياراته</u>
	أولا - آراؤه في الأبنية
٦٣	فموان جمع بين العوض والمعوض
٦٤	لا يقال في جمع "طلحة" : "طلحون"
٦٥	كان وأخواتها لا صادر لها
٦٦	الأحسن تسكين من "خطوات"
٦٧	جمع "معدة" في الكثرة "معد"
	ثانيا - آراؤه في الأدوات
٦٩	هل تقع "من" لانتهاها الغاية ؟
٧٠	"حتى" العاطفة
٧٢	ليست "إتأ" عاطفة

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٧٣	ليست * لن * مركبة
٧٤	* لن * لا تقتضي التأنيد
٧٥	* هل * بمعنى * قد * للخبر المجرد عن الاستظهار
	ثالثا - آراءه في العامل
٧٧	عامل الرفع في المبتدأ معنوي
٧٨	عامل الرفع في خبر إِنَّ وأخواتها
٧٩	ناصب المصدر إذا كان نوماً من الفعل
٨٠	ضرباً زهداً
٨١	عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي
	رابعا - آراءه في الإعراب
٨٤	* من * - في قولك : من أنت ؟ - مبتدأ
٨٤	العطف على موضع * أَنَّ * المفتوحة المشددة
٨٦	إعراب * أفعل به *
٨٧	هذا الرجل زيدٌ
٨٨	نعم الرجل زيدٌ
	خامسا - آراءه في التراكيب
٩٠	لا يخبر بالماضي من * كان * إلا مع * قد *
٩١	كانت زيدا الحسن تأخذ ، كانت زيدا تأخذ الحسن
٩٢	ما جاءني إلا زيدا أحداً
٩٣	* أتبع * من ألقاظ التوكيد
٩٣	مرت بزيدا رجل صالح
٩٤	ما قام زيد لكن عمرو
٩٦	يشترط في العطف بلكن تقدم النفي
٩٨	الصفة لا تنذب
٩٩	اتجاهه في النحو

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٠٤-١٢٢	الفصل الثالث : " كتاب الضوابط الكلية فيما تقرر الحاجة إليه من العربية "
١٠٤	توثيق نسبه
١٠٥	مادة الكتاب ومنهجه (ترتيب الأبواب ، عرض العادة العلمية)
١١٦	شواهد
١١٩	مصادره
١٢٣-١٢٥	وصف نسخة الكتاب
١٢٦	منهج التحقيق

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
	<u>النص المحقق</u>
	مقدمة المؤلف
١	باب في ماهية الكلام ، وأجزائه التي يأنف منها ، وما يجوز أن يأنف منها ، وما لا يجوز ، وكيفية اختلافها ،
٨ - ٣	وحد كل واحد من أجزاءه ، وذكر علامات .
٢٣ - ٩	باب الإعراب والبناء ، والمعرب والسني وفيه أحد عشر فصلاً :
٩	الأول : في اشتقاق الإعراب والبناء
١٠	الثاني : في حد الإعراب والبناء والمعرب والسني
١١	الثالث : في فائدة دخول الإعراب في الكلام
١٢	الرابع : أين يدخل الإعراب؟ وأين يدخل البناء؟
	الخامس :
	السادس : أين يكون الإعراب أصلاً ؟ ، وأين يكون فرعاً ؟ ، وكذلك البناء
١٢	السابع : أقسام الإعراب وأقسام البناء
١٣	الثامن : في المشترك من الإعراب ، والمختص منه ، وكذلك البناء
١٤	التاسع : في معرفة علامات الإعراب
١٩	العاشر : المعربات من الأسماء
٢١	الحادي عشر : حصر أقسام المعربات من الأفعال
٢٦ - ٢٤	باب الثنية
٢٠ - ٢٧	باب الجمع
٢٧	باب جمع المذكر السالم
٢٩	باب جمع المؤنث السالم
٣٢ - ٣١	باب أقسام الأفعال
٧٧ - ٣٣	باب المرفوعات من الأسماء
٣٥ - ٣٣	باب المبتدأ
٣٣	رافع المبتدأ
٣٤	الابتداء بالنكرة

<u>المفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٤١-٣٥	باب خبر المبتدأ
٣٨	رتبة المبتدأ
٤٠	حذف المبتدأ والخبر
٤١	اقتران الخبر بالفاء
٤١	الإخبار بالظرف والمجرور
٤٦-٤٢	باب الفاعل
٤٣	إحاق علامة التأنيت الفعل
٤٤	رتبة الفاعل مع المفعول
٥٠-٤٧	باب المفعول الذي لم يسم فاعله
٤٨	إقامة خبر المفعول به مقام الفاعل
٤٩	كيفية بناء الفعل لما لم يسم فاعله
٥٦-٥١	باب كان وأخواتها
٥٤	ورود بعض هذه الأفعال تاما
٦١-٥٧	باب إنَّ وأخواتها
٦٥-٦٢	باب كسر إنَّ وفتحها
٧٠-٦٦	باب إنَّ وأنَّ الخفيفتين
٧٦-٧١	باب ما * و * لا * المشبهتين بليس
١١٣-٧٧	باب المنصوبات
٨٠-٧٧	باب المفعول المطلق ، وهو المصدر
٧٩	وقوع خبر المصدر بوقع المصدر
٨٦-٨١	باب المفعول به
٨١	ما يتعدى إلى مفعولين
٨٣	الإلفاء والتعليق
٨٥	ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولات
٨٩-٨٢	باب المفعول فيه
٩٠	باب المفعول له
٩٢-٩١	باب المفعول معه
٩٥-٩٣	باب الحال
٩٩-٩٦	باب التمييز

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٩٦	قسما التمييز
١٠٣-١٠٠	باب العدد
١٠٠	تمييز العدد
١٠٢	تذكير العدد وتأنينه
١٠٣	تعريف العدد
١٠٨-١٠٤	باب كم
١٠٤	تمييز كم
١٠٧	إعراب كم
١١٣-١٠٩	باب الاستثناء
١١٢	أدوات الاستثناء
١٣٠-١١٤	باب الجر
١١٤	حروف الجر
١٢٣	باب حث
١٢٧-١٢٤	باب القسم
١٢٧	جواب القسم
١٣٠-١٢٨	باب جر الاسم بإضافة اسم آخر إليه
١٥٨-١٣١	باب تنويع الأسماء في إعرابها
١٣٥-١٣١	باب التأكيد
١٤٣-١٣٥	باب الصفة
١٣٦	النعته الحقيقي والنعته السببي
١٣٧	وصف المعرفة
١٣٩	وصف النكرة
١٤٠	قطع الصفة
١٤٩-١٤٣	باب البدل
١٤٥	أضرب البدل
١٥٨-١٥٠	باب العطف
١٥١-١٥٠	باب عطف البيان
١٥٨-١٥١	باب عطف النسق

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
	باب النداء*
١٦٤-١٥٩	نداء ما فيه الألف واللام
١٦٠	تابع النداء
١٦٢	حذف حرف النداء*
١٦٣	النداء المضاف إلى يا المتكلم
١٦٤	باب الاستغاثة
١٦٥	باب التندبة
١٦٧-١٦٦	باب الترخم
١٧٠-١٦٨	ما يحذف من الاسم للترخم
١٦٩	
١٧٦-١٧١	باب النفي بلا
١٩٤-١٧٧	باب المعرفة والنكرة
١٧٨	العلم
١٧٩	الضمر
١٨٨	أسماء الإشارة
١٨٩	الأسماء الموصولة
١٩٣	ما عرف بالألف واللام
١٩٤	المعرف بالإضافة
٢٠٩-١٩٥	باب الأفعال التي لا تتصرف
١٩٨-١٩٥	باب التعجب
٢٠٣-١٩٩	باب نعم وثن
٢٠٦-٢٠٤	باب هذا
٢٠٩-٢٠٧	باب من
٢٠٨	أفعال المقاربة
	الأسماء التي تعمل عمل الفعل أربعة : اسم الفاعل ، والصفة
٢٣١-٢١٠	المشبهة به ، والمصدر ، واسم الفعل .
٢١٥-٢١٠	باب اسم الفاعل
٢٢٢-٢١٦	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
٢١٩	إعراب معول الصفة المشبهة
٢٢٠	أفعال التفضيل

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٢٨-٢٢٢	باب المصدر في العطل
٢٣١-٢٢٩	باب اسم الفعل
٢٤٥-٢٢٢	باب إعراب الأفعال
٢٢٣	حروف النصب
٢٤٥-٢٤٣	باب حروف الجزم
٢٥٠-٢٤٦	باب ما يجزم فعلين
٢٥٣-٢٥١	باب النونين الخفيفة والشديدة
٢٦٢-٢٥٤	باب ما ينصرف وما لا ينصرف
٢٥٥	طل منع الصرف
٢٦٠	ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة
٢٦١	ما ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة
	باب النسب
٢٧٤-٢٦٢	النسب إلى الصحيح
٢٦٢	النسب إلى المعتل
٢٦٥	النسب إلى شبه المعتل
٢٦٧	النسب إلى الضنن والجمع
٢٧٢	النسب إلى المركب
	باب التصغير
٢٨٤-٢٧٥	تصغير الرباعي
٢٨٠	تصغير ما في آخره ألف التانيث
٢٨٠	تصغير ما في آخره الألف والنون
٢٨٢	تصغير الجمع
٢٨٢	تصغير الأسماء المبهمة
٢٨٣	
	باب التكسير
٢٩١-٢٨٥	باب تكسير الثلاثي غير المزيد
٢٨٦	باب تكسير الثلاثي المزيد
٢٨٧	باب تكسير الرباعي والخماسي
٢٩١	باب جمع الجمع
٢٩٢	

<u>المفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٩٥ - ٢٩٢	باب ألفات الوصل والقطع
٣٠١ - ٢٩٦	باب الاستنهام
٣٠٣ - ٣٠٢	باب ما يدخل الكلام فلا يفسر لفظه مما كان عليه
٣٠٤	باب المخاطبة
٣٠٧ - ٣٠٥	باب الوقف
٣١٠ - ٣٠٨	باب الحكاية
٣٠٨	الحكاية بـ " من "
٣١٠	الحكاية بـ " أى "
٣١٣ - ٣١١	باب الإمالة
٣١٤	سماح للكتاب وإجازة

فهرس الفهمسارس

المفحة

٢١٦	فهرس القرآن الكرم	- ١
٢١٨	فهرس الحدس	- ٢
٢١٩	فهرس الاقوال	- ٣
٢٢٠	فهرس الاقال	- ٤
٢٢١	فهرس الالساب والناسج النحه	- ٥
٢٢٥	فهرس القوافس	- ٦
٢٢٦	فهرس الالعلام	- ٧
٢٢٧	فهرس القبال والطواف	- ٨
٢٢٨	فهرس المواضع	- ٩
٢٢٩	فهرس الصادر والمراجع	- ١٠
٢٥١	فهرس الموضوعات	- ١١
٢٦٠	فهرس الفهارس	- ١٢